جامعة الحاج لخضر باتنة-1-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطـــالـــب:
علـي العـــــطري

إشراف الأستـــاذ:
أ.د/ حسين قـادري

أعضاء لجنة المناقشة

| الإسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامـــــعة | الصفـــة |
|---|---|---|---|
| أ.د/ عبد الله راقدي | أستاذ التعليم العالي | جامعة باتنة 1 | رئيسا |
| أ.د/ حسين قادري | أستاذ التعليم العالي | جامعة باتنة 1 | مشرفا ومقررا |
| د/ لزهر وناسي | أستاذ محاضر أ | جامعة باتنة 1 | ممتحنا |
| د/ نور الدين حشود | أستاذ محاضر أ | جامعة ورقلة | ممتحنا |
| د/ صليحة كبابي | أستاذ محاضر أ | جامعة قسنطينة 3 | ممتحنا |
| د/ كريم رقولي | أستاذ محاضر أ | جامعة سطيف 2 | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا "

صدق الله العظيم

سورة طه الآية رقم 114

# إهـداء

إلى الوالدين الكريمين

وكل أفراد عائلتي

# شكر وعرفان

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور قادري حسين على تقبله مسؤولية الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى تحمله تأخرنا وظروفنا، وعلى نصائحه، توجيهاته وتشجيعاته.

وإلى جميع الزملاء الأساتذة بقسم العلوم السياسية بجامعة سعيدة، وكل الأصدقاء وكل من ساعدني على إتمام هذا العمل.

# مقدمـــــــــــة

## تمهـــيـــــــد

عرفت فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، تحولات عميقة على مستوى العلاقات الدولية، من الناحيتين الإبستيمولوجية والأنطولوجية. فمن الناحية الإبستيمولوجية بدأت ملامح تفوق النموذج المعرفي الليبرالي خصوصا في الشق الاقتصادي، بإحلال الفكر النيو–ليبرالي محل التصورات الليبرالية التقليدية. وأيضا بداية تراجع الهيمنة المعرفية التي فرضها النموذج المعرفي الواقعي على حقل التنظير في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واعترافه بالفواعل الاقتصادية غير– الدولتية كفواعل دولية.

من الناحية الأنطولوجية، عرفت هذه المرحلة عودة الأفكار الليبرالية المحافظة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بتولي الرئيس رونالد ريغن Ronald Reagan الجمهوري المحافظ قيادة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1981. وأيضا في بريطانيا نجحت زعيمة حزب المحافظين ذات التوجهات الليبرالية المتشددة مارغاريت تاتشر Margaret Thatcher في تولي منصب رئيس الوزراء سنة 1979.

وحتى في الاتحاد السوفياتي المنافس الإيديولوجي للفكر الليبرالي، فقد عرفت هذه الفترة تولي ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev رئاسة البلاد سنة 1985، وإطلاقه لمشاريع الإصلاح "الغلاسنوست والبيريسترويكا " التي أعادت بناء الاتحاد السوفياتي وفق تصورات أقرب إلى الليبـــرالية ( التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإصلاح الاقتصاد ). وهي الإصلاحات التي مهدت لتفكك الاتحاد السوفياتي. أما في الصين، أدى صعود الرئيس دينغ شياو بنغ Deng Xiaoping إلى السلطة سنة 1978 بعد وفاة الزعيم ماوتسي تونغ Mao Zedong سنة 1976، إلى تغيير عميق في التوجهات العامة للسياسة الصينية في مستوييها الداخلي والخارجي. فبعد أن كانت الصين دولة شيوعية مغلقة سياسيا واقتصاديا، قام الرئيس الجديد بإعادة صياغة هذه السياسة –على الأقل اقتصاديا– وفق تصورات ليبرالية. والقيام بإصلاحات هيكلية للانتقال نحو الانفتاح وتبني اقتصاد السوق، ورسم سياسة خارجية جديدة أكثر انفتاحا، نشاطا وتوسعا.

عرفت هذه المرحلة أيضا، تغيرات بدأت تظهر معالمها على مستوى هيكلة النظام الدولي في مرحلة الثمانينات، وبداية تغير ميزان القوة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتفوق النمط الليبرالي

الرأسمالي كنمط عالمي في الاقتصاد. هذا ما أدى بالصين إلى إعادة بلورة سياستها الخارجية التي أصبحت شيئا فشيئا أكثر انفتاحا وتحررا من القيود التي كان يفرضها ذلك النظام سواءا إقليميا أم دوليا. وبالتالي تحول السلوك الخارجي الصيني وفق مقاربة جديدة قائمة على تصور لدور مستقبلي عالمي للقوة الصينية، يتجاوز مجرد حدودها الإقليمية، للوصول إلى مدى التوسع العالمي والتأثير في طبيعة النظام الدولي.

هذا التصور للصين كقوة عالمية–على الأقل اقتصاديا– قد دفع بها إلى محاولة الوصول إلى أغلب مناطق العالم، من أقصى الحدود الشرقية لآسيا، إلى أقصى الحدود الغربية في القارة الأمريكية، وفي مناطق اعتبرت تاريخيا كمناطق نفوذ للقوى الاستعمارية التقليدية. منتهجة سياسة خارجية سلمية تضمن جاذبيتها لدى غالبية الدول خصوصا السائرة في طريق النمو منها، وقد ساهم تعاظم العامل الاقتصادي مع نهاية الحرب الباردة، كمعيار أساسي لتحديد قوة الدول وفق النموذج المعرفي الليبرالي، في تحقيق الصين لأهدافها وإستراتيجيتها العالمية للوصول إلى مصاف القوى الكبرى، وانتهاج سياسة خارجية ذات توجهات مختلفة.

في هذا السياق، تعد القارة الإفريقية أحد الأقاليم الأكثر أهمية في إطار الاستراتيجية الخارجية الصينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، لعدة اعتبارات أهمها كون إفريقيا قارة غنية بمصادر الطاقة الضامنة لتحقيق الأمن الطاقوي الصيني، خصوصا وأن الصين تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها أهم دولة مستوردة له منذ سنة 1993، باعتبار أن طموحات الصين الاقتصادية الصناعية لا يمكن تحقيقها دون تأمين المصادر الكافية من الطاقة. وأيضا كون إفريقيا تتضمن فرصا كبرى للاستثمارات الصينية، خصوصا في قطاعات البنى التحتية. يضاف إلى ذلك الأسواق الإفريقية كبيئة حاضنة لتصريف المنتجات الصينية في كل المجالات. هذا التواجد المكثف والغير مسبوق للصين في إفريقيا، خلق تنافسا كبيرا بينها وبين القوى التقليدية صاحبة النفوذ في إفريقيا أساسا الولايات المتحدة وفرنسا.

وعليه، أصبحت الصين منذ سنة 2000، وبوتيرة متزايدة لاعبا استراتيجيا أساسيا في الساحة الإفريقية، يضاف إلى اللاعبين التقليديين (الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية) على كافة المستويات: الاقتصادية، السياسية، الأمنية والثقافية. والتي كانت تاريخيا –أي الصين– تركز في

علاقتها مع دول القارة الإفريقية على الأبعاد الدبلوماسية والروابط السياسية القائمة على الدعم الإيديولوجي والتقارب بين دول الجنوب، في مناهضتها للقوى الاستعمارية. ففي منافستها للدول الأخرى في إفريقيا، استفادت الصين من مجموعة عوامل أهمها التاريخ الغير استعماري للصين مع إفريقيا، والذي كانت فيه تاريخيا دولة مساندة للقضايا التحررية الإفريقية في مواجهة القوى الرأسمالية الغربية. وكذلك تسويق الصين لنفسها كدولة جنوبية نامية مستعدة للتعاون مع الدول الأفريقية وفق علاقات مؤسسة على مبدأ المصلحة المتبادلة في إطار التعاون جنوب–جنوب، على خلاف العلاقات مع القوى الأخرى التي تقوم على ثنائية الهيمنة–التبعية.

نقصد بالتوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا، وفي إطار التحول الذي عرفته السياسة الخارجية الصينية في فترة ما بعد 1978 والتخلي عن الاعتبارات الإيديولوجية كمحدد للعلاقات مع الدول الإفريقية، إلى أولوية تحقيق المصالح الاقتصادية للصين كأساس لهذه العلاقات، وتأطير العلاقات بين الطرفين في سياق مؤسسي منتظم بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي سنة 2000، كآلية لتعميق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف المتعدد المستويات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. والذي حققت الصين بفضله قفزة نوعية في علاقاتها مع الدول الإفريقية مقارنة بالسنوات التي سبقت تأسيس هذا المنتدى، وأصبحت تنافس القوى الكبرى التقليدية فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالأساس على النفوذ في القارة.

## أهمية الموضوع

إن الربط بين متغيري الصين من جهة، والقارة الإفريقية من جهة أخرى، يكتسي أهمية بالغة في العلاقات الدولية. سواء من الناحية العلمية الإكاديمية، أو من الناحية العملية:

من الناحية العلمية: يكتسي الموضوع أهمية في حقل الدراسات الاستراتيجية، كون الصين أصبحت أحد أعمدة النظام الدولي الحالي، والتي تعارض سياسة " الأمر الواقع " التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على النسق الدولي. وبما أن القارة الإفريقية ذات خاصية استراتيجية منفردة، كونها من جهة غنية بالمصادر الأولية التي تعد المحرك الأول للتنافس العالمي في عالم اليوم، ومن جهة أخرى تعد القارة سوقا استهلاكية واستثمارية كبرى. يضاف إلى ذلك كون القارة مشكلة بالأساس من

دول هشة سياسيا واقتصاديا، ما يجعل منها هدفا استراتيجيا لكل القوى، خصوصا الصاعدة منها والطامحة للعب أدوار محورية في النظام الدولي الحالي والمستقبلي.

من الناحية العملية: تكمن الأهمية العملية للموضوع في محاولة استكشاف أسباب ومراحل التحول من دولة نظر إليها نمطيا على أنها دولة عالمثالثية متخلفة، إلى قوة اقتصادية كبرى تغزو استثماراتها ومنتجاتها كل دول العالم دون استثناء. بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا. إذ لا تخلو أي دولة في العالم من منتجات " **صنع في الصين Made in China** " وبجميع أنواع السلع من البسيطة إلى العالية التقنية. كما تكمن أهمية الموضوع في ربط متغير الصين بمتغير إقليمي ومحلي إفريقي، إذ يلاحظ يوميا وميدانيا التواجد المكثف للاستثمارات الصينية المختلفة، خصوصا في قطاعات البنى التحتية ( الطريق السيار شرق–غرب، مطار الجزائر الدولي الجديد، مسجد الجزائر الأعظم، دار الأوبرا ...الخ ).

## أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة استكشاف مكانة إفريقيا في الاستراتيجية الصينية خلال القرن الواحد والعشرين. هل هي فعلا منطقة استراتيجية محورية متميزة على المدى الطويل، أم أنها– مثل غيرها من المناطق التي تتواجد فيها الصين– تخضع لاعتبارات المصلحة الظرفية. كما تستهدف الدراسة تحديد مدى التزام الصين في التعامل مع دول القارة الإفريقية كشركاء اقتصاديين، وفق المصالح المشتركة المتبادلة. أم أنها مجرد نوع جديد من ممارسات الاستغلال وعلاقات الهيمنة تحت مسميات وأشكال جديدة.

## حدود الـــدراســـة

رغم أن السياسة الصينية تجاه إفريقيا، بدأت ملامحها تتضح منذ البدايات الأولى لمرحلة ما بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، ثم مرحلة ما بعد الانفتاح الصيني خلال الثمانينات من القرن العشرين، وزاد نشاطها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أنه تم تحديد المجال الزمني الأساسي للبحث، في فترة ما بعد سنة 2000. وهي السنة التي عرفت تحولا فعليا في العلاقات الصينية–الإفريقية، وذلك من خلال تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي ودخول هذه العلاقات مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية والتعاون في سياق مؤسسي يؤطر للسياسات الصينية سواء

الاقتصادية أو السياسية، وبالتالي يعبر هذا التاريخ عن نقطة تحول أساسية لتعاظم التواجد والنفوذ الصيني في إفريقيا منذ ذلك الحين.

أما من ناحية حدود الدراسة مكانيا، فيمكن اعتبار الإطار الإقليمي للقارة الإفريقية، ومختلف السياسات الصينية المنتهجة فيها، إطارا مكانيا لها.

## الإشكاليـــــة

إن فهم التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه افريقيا في مرحلة ما بعد 2000، يستدعي أولا التطرق إلى التحول الذي عرفته السياسة الخارجية الصينية منذ سنة 1978. ومن ذلك تنطلق هذه الدراسة من محاولة فهم التحول في السياسة الخارجية الصينية، وفق المعطيات الابستيمولوجية المتمثلة في تحول الأفكار والتوجهات، بتغيير القيادة الصينية ومجيء الرئيس دينغ شياو بنغ ، والانتقال من تبني الخلفيات الماركسية، إلى النزعة الليبرالية. وأنطولوجيا من خلال تماشي السياسة الخارجية الصينية مع الإفرازات الجديدة للبيئة الدولية في مرحلة الثمانينات، وبداية التسعينات بإعادة ترتيب خارطة القوى في النظام الدولي وانفراد الولايات المتحدة بالزعامة مشكلة بذلك مفهوما جديدا للقوة يعتمد أساسا على المحدد الاقتصادي. هذا الوضع الجديد رشح الصين لأن تكون ركنا أساسيا في معادلة ميزان القوة فيه، وكانت إفريقيا الهدف الاستراتيجي الأهم لتحقيق هذا الطموح. وعليه تكون إشكالية الدراسة كما يلي:

**إلى أي مدى أدى التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية، إلى تغيير توجهاتها الإستراتيجية تجاه القارة الإفريقية في مرحلة ما بعد سنة 2000؟**

للإحاطة بالإشكالية، نطرح مجموعة من التساؤلات:

1- ما هي أبرز معالم التحول في السياسة الخارجية الصينية؟
2- ما هي المحددات الاقتصادية للسياسة الصينية تجاه إفريقيا؟
3- إلى أي مدى انعكست المحددات الاقتصادية، على التوجهات السياسية الصينية نحو إفريقيا؟
4- كيف أدى التواجد الصيني المكثف في إفريقيا إلى تعميق تنافسها مع الدول الأخرى صاحبة النفوذ التاريخي في المنطقة؟

5- هل تعبر السياسات الصينية تجاه إفريقيا عن نوع آخر من التوجهات النيوكولونيالية التي تعرفها القارة؟

## الفرضيـات

1- بقدر ما أدى التحول في مضمون وأهداف السياسة الخارجية الصينية، إلى التركيز على تحقيق التطور الاقتصادي كأولوية قصوى، كان التغير في توجهاتها تجاه إفريقيا، بتقوية علاقاتها مع دولها، ومأسسة هذه العلاقات في إطار متعدد الأطراف.
2- كلما كان التركيز على تحقيق المصلحة الاقتصادية -أكثر من أي اعتبارات أخرى- كان هناك تجاوز للاعتبارات السياسية في تحديد التوجهات الصينية تجاه إفريقيا.
3- يرتبط تحقيق المصالح الاقتصادية الصينية بحضور سياسي، وتواجد عسكري قوي في إفريقيا.
4- كلما تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا، تزايدت معه النزعة الاستغلالية للتحكم في اقتصاديات القارة والاستفادة بالحد الأقصى من مواردها.

## الإطار المنهجي

في إطار هذا البحث تم استخدام مجموعة من المناهج المناسبة للدراسة هي:

**1/ المنهج التاريخي:** إنه من النادر أن تخلو أي دراسة علمية من استخدام هذا المنهج. فالمنهج التاريخي لا يعني فقط سرد الوقائع التاريخية ووصفها، وإنما أيضا الاستفادة من الجانب التفسيري التحليلي الذي يمدنا به هذا المنهج في دراسية الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها. أو دراسة ظاهرة حاضرة لها امتدادات في الماضي.

إن الهدف من استخدام المنهج التاريخي في دراستنا، هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها من خلال تتبع الظروف المحيطة بالتحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية تجاه بيئتها الخارجية، وبالأساس تجاه الدول الإفريقية.

حيث أن الاعتماد على المنهج التاريخي يساعد الدراسة في تتبع مسار السياسة الخارجية الصينية منذ قيام الصين الشعبية سنة 1949، وبداية تشكل العلاقات الصينية- الإفريقية في إطار

التعاون السياسي والإيديولوجي المتبادل كمرحلة أولى، ثم المرور إلى المرحلة الدبلوماسية والتعاون الدولي الذي توج بانضمام الصين لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1971، وصولا إلى مرحلة التعاون البراغماتي المؤسس، والاهتمام الاقتصادي المتعاظم منذ سنة 2000.

**2/ المنهج المقارن:** وهو الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف بين تلك الظواهر.

يظهر استخدام المنهج المقارن في هذا البحث من خلال المقارنة بين أهداف واستراتيجيات الصين تجاه إفريقيا في مرحلة ما قبل الانفتاح وبعدها من جهة، وأيضا في مرحلة ما قبل تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي سنة 2000، وما بعدها من جهة أخرى. كما تجلى الاعتماد على هذا المنهج أساسا في تحديد نقاط الاهتمام الصيني من جهة، والأمريكي والأوربي من جهة أخرى، واستراتيجيات كل منهما في تعزيز النفوذ في القارة الإفريقية.

## الإطار النظري

استدعت دراسة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، الاعتماد على التصورات الماركسية والليبرالية، والواقعية، باعتبار أن الصين تبنت كلا النموذجين الماركسي والليبيرالي في مسار سياستها الخارجية، كما أنه يمكن اعتبار أن الصين دولة ماركسية من الناحية السياسية، وليبرالية إلى حد بعيد من الناحية الاقتصادية. وواقعية في سعيها نحو تحقيق مبدأ الصين الواحدة. وبالتالي استدعت مقتضيات البحث الاستعانة بمجموعة نظريات محددة:

**1/ الماركسية:** تم الاعتماد على الماركسية باعتبار جمهورية الصين الشعبية دولة ماركسية بالأساس يحكمها حزب شيوعي وحيد. يقوم الطرح الماركسي على محورية الصراع بين طبقتين من الدول في العالم، طبقة الدول الرأسمالية الاستعمارية، وطبقة الدول الثورية التي كانت في معظمها مستعمرات للدول الرأسمالية، والخاضعة للهيمنة والاستغلال الرأسمالي. وعليه تسعى الماركسية إلى إيجاد الآليات التي من خلالها تتمكن الدول من فك الارتباط عن منظومة الاستغلال والتبعية، والتبادل اللامتكافئ وتحويل فوائض القيمة، من دول الجنوب إلى دول الشمال، وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي

الفعلي. وذلك عن طريق تعزيز التعاون القائم على المصالح المتكافئة بين دول الجنوب في مواجهة دول الشمال، وهو ما يركز عليه الخطاب الصيني الموجه نحو القارة الافريقية.

**2/ الليبراليـــة:** باعتبار أن الصين في الجانب الاقتصادي تنتهج ما يسمى بـ (اقتصاد السوق الاشتراكي) والذي هو في جوهره تطبيقا للمبادئ الرأسمالية، وانفتاحا وفق المتطلبات الليبرالية. وعليه، وعلى عكس الطروحات الماركسية، تقوم الليبرالية على أساس اندماج اقتصاديات العالم وفتح الحدود نحو التعاون والاعتماد المتبادل المتكافئ، القائم على التخصص وتقسيم العمل بين كل الدول، كسبيل وحيد لتحقيق التنمية والنمو. فالليبرالية تركز على ضرورة الانفتاح الاقتصادي القائم على قواعد الممارسة الرأسمالية واقتصاد السوق الحر، والانفتاح السياسي القائم على احترام قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق التكامل الدولي كشروط لتحقيق المصالح المتبادلة بين الدول والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

**3/ الواقعيـــة:** يقوم الطرح الواقعي في العلاقات الدولية على أولوية المصالح المادية للدول على غيرها من الاعتبارات الإيديولوجية والأخلاقية. كما تتمحور المصالح الحيوية للدول وتؤدي وظيفة مركزية تتمثل في الحفاظ على بقاء الدولة الوطنية، وتعظيم قوتها في عالم فوضوي تتضارب فيه المصالح، وتسود فيه حالة من الشك وعدم اليقين من نوايا الدول تجاه بعضها البعض. في هذا العالم الفوضوي السبيل الوحيد للحفاظ على بقاء واستمرارية الدول يكمن في الاعتماد على الذات وبناء وتعزيز قدرات نسبية–عسكرية بالأساس– تؤهلها للدفاع عن مصالحها الحيوية.

يضاف إلى ذلك، تركز الواقعية على ميكانيزم توازن القوى والردع المتبادل، كضامن أساسي للحفاظ على الاستقرار وتجنب الحرب. وأن أي زعزعة لوضع التوازن سوف تؤدي إلى حتمية الحرب والتصادم بين الدول. فصعود قوة جديدة (مثل حالة الصين)، أو تراجع قوة تقليدية، ينتج عنه–حسب الواقعية– قيام الحرب.

بالإضافة إلى هذه النماذج المعرفية الأساسية الثلاثة في العلاقات الدولية، والذي سوف يتم التفصيل فيهم في الفصل الأول، اعتمدت الدراسة على نظرية صنع القرار في صنع السياسة الخارجية.

**4/ نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية:** تركز هذه النظرية على صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية. إذ أنها تساعد على كيفية عمل الدول، ولماذا تعمل كما هي تجاه قضية معينة. كما تركز هذه النظرية على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره. وتحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه، من خلال اتخاذ قرارات محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها تجاه الأطراف الخارجية التي تتفاعل معها. حيث أن الوحدات السياسية ( الدول أساسا ) يختلف بعضها عن بعض في ترتيب المصالح والأهداف، إضافة إلى اختلافها في التكوين والقدرات المادية والمجتمعية، ومن ذلك الموقع الجيوسياسي. فإنها تختلف أيضا في سلوكها السياسي الخارجي على نحو يعبر عن اختلاف الدور الذي يؤديه بين دور فاعل أو متوسط الفعالية أو قليل الفعالية أو غير فاعل، وذلك تبعا لاختلاف طبيعة الدول بين دول عظمى وكبرى ودول صغيرة.

## أدبيات الدراســـــة

1/ رسالة دكتوراه من إعداد سامي السيد أحمد محمد، بعنوان: **التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة خاصة بالسودان**، نوقشت بجامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية سنة 2013. تطرق فيها الباحث إلى العلاقات الصينية–الإفريقية لكن من زاوية المقارنة بينها وبين العلاقات الأمريكية–الصينية، وتناول نقاط الاحتكاك بينهما في القارة ( أي الصين والولايات المتحدة ). مع التركيز على السودان باعتبارها إحدى أكثر الحالات وضوحا للتنافس بين البلدين داخل القارة الإفريقية. وخلصت الدراسة إلى أن الصين استطاعت التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تحل محلها وتصبح الشريك التجاري الدولي الأول للقارة الإفريقية، وذلك اعتبارا من عام 2009.

2/ كتاب للباحث هادي محمد حسنين برهم، بعنوان: **التنافس الأمريكي–الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة**، طبعة 2016. تضمن هذا الكتاب مقارنة بين أهداف كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا. وخلص إلى أنه في مقابل التركيز الصيني على الجانب الاقتصادي، وإهماله نسبيا للعوامل السياسية المتعلقة بالدمقرطة والحريات وأوضاع حقوق الإنسان. طغت على سياسة الولايات المتحدة الناحية الأمنية في علاقاتها مع الدول الإفريقية، وأن تعزيز الشراكة الاقتصادية مرتبط بشروط الإصلاح السياسي للنظم الإفريقية.

3/ كتاب للدكتور الأمين عبد الرزاق أدم، بعنوان: **الصين في إفريقيا: حسابات الربح والخسارة: 1950-2010**، تتبع فيه الكاتب مسار العلاقات الصينية-الإفريقية، تاريخيا من سنة 1950 وإلى غاية 2010. ركز الكتاب على 13 عشرة دولة فقط من أصل 48 دولة. هذه الدول التي حظيت بنقاش تفصيلي في الكتاب تمثل العشرة الأولى منها 78% من إجمالي التجارة مع الصين. كما تستقبل العشرة ذاتها 93% من إجمالي صادرات الصين إلى القارة. وهذه الدول هي: مصر، السودان، أثيوبيا، جنوب أفريقيا، نيجيريا، أنغولا، كينيا، تشاد، الغابون، زيمبابوي، أريتريا، غانا. وتتنوع مظاهر التواجد الصيني فيها بين الحضور الثقافي والتجاري والعلاقات والمصالح المتبادلة .

4/ كتاب من تأليف كريس ألدن، بعنوان: **الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟**، ترجمة عثمان جبالي المتلوثي، طبعة 2009. ركز هذا الكتاب على البعد الاقتصادي في تناول العلاقات الصينية-الإفريقية، لتحديد ما إذا كانت العلاقات الناشئة بين الطرفين ستكون علاقة شراكة في التنمية، أم أن الصين عبارة عن منافس اقتصادي أو نوع جديد من الهيمنة بصورتها الناعمة. و خلص الكاتب إلى أنه لكي نفهم مضمون المشاركة الصينية في القارة، علينا أولا إدراك الأسباب الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية التي تكمن وراء سياسة الصين في إفريقيا، وكذلك ردود فعل النخب الإفريقية تجاه هذه السياسة، عندئذ فقط سيكون بالإمكان تقييم التحديات والفرص القائمة أمام إفريقيا والغرب بشكل دقيق.

## مفاهيم الدراسة

يمكن تحديد مجموعة مفاهيم مهمة في الدراسة، نذكر منها:

**1/ اقتصاد السوق الاشتراكي:** هو النموذج الاقتصادي الذي أعلنت الصين إتباعه، بعد القيام بالإصلاحات الاقتصادية سنة 1978 والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بعد التخلي عن النموذج الماركسي في الاقتصاد. يعتبر هذا النظام تكييفا لمنطلقات الفكر الرأسمالي مع الخصوصية السياسية والاجتماعية الصينية التي لا تزال شيوعية بالأساس. يقوم هذا النموذج على الاندماج في متطلبات اقتصاد السوق الرأسمالي وآليات المنافسة الحرة، لكن مع الاحتفاظ بخاصية الشركات الاقتصادية العامة والمملوكة للدولة، ودخولها في الأسواق العالمية وفق قواعد اللعبة الرأسمالية. تم إطلاق هذا المفهوم رسميا في المؤتمر الوطني الـ 14 للحزب الشيوعي الصيني سنة

1992، لوصف أهداف الإصلاحات الصينية التي أدمجت الاقتصاد الصيني في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

**2/ الإستراتيجية:** لها عدة تعريفات من بينها أنها أداة من أدوات السياسة الخارجية وهي مظهر من مظاهر فن السياسة وإدارة التعامل مع الدول الأخرى بمقتضى المصالح القومية. فالإستراتيجية إذا تستخدم كأداة لتحقيق المصالح القومية.

وهي فن استخدام القوة، وتوزيع القدرات للوصول إلى أهداف السياسة مع استخدام الوسائل المتوافرة أفضل استخدام.

**3/ السياسة الخارجية:** السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية.

كما يمكن تعريفها بأنها محصلة السلوكات والنشاطات التي تمارسها الدولة في بيئتها الخارجية سواء ضمن النظام الإقليمي، أو العالمي، انطلاقا من تخطيط يضعه صانعوا القرار الخارجي يراعي إمكانيات الدولة من جهة، وأهدافها من جهة أخرى. تسعى من خلالها الدولة إلى التأثير في سلوكات الفواعل الأخرى بما يخدم مصالحها.

## تبرير الخطـــــة

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الاطروحة إلى خمسة فصول، عبر مستويين أساسيين للدراسة. المستوى الأول تمثل في التحول في السياسة الخارجية الصينية، والذي ترجم التوجهات الجديدة التي رسمتها الصين في علاقاتها الخارجية، والذي بدوره أسس للمستوى الثاني المتمثل في التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا. وذلك قصد الإلمام بجميع عناصر الموضوع وفق تصور منهجي دمج بين الأطر النظرية التفسيرية، والإسقاطات الأنطولوجية على التوجهات الجديدة للسياسة الصينية في إطارها العام الذي تندرج ضمنه السياسة الصينية تجاه إفريقيا.

في الفصل الأول، تم تناول الخلفيات النظرية للسياسة الخارجية الصينية، بدءا بالنموذج المعرفي الماركسي الذي كانت تتبناه الصين في توجهاتها السياسة والاقتصادية والثقافية، ولازالت تتبناه إلى غاية الآن خصوصا في الشق السياسي والثقافي. تم تناول المنطلقات الفكرية للماركسية وأهم تياراتها التي تعد الماوية إحدى أبرزها. وتماشيا مع التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية، تم تناول النموذج المعرفي الليبرالي الذي اتبعته الصين ضمنيا في اقتصادها في مرحلة ما بعد الانفتاح، فتم التطرق إلى أهم المنطلقات الفكرية لليبرالية وأهم مبادئها. كما اعتمدت الدراسة على البرادايم الواقعي وتفسيره للصعود الصيني، وهل سيظل سلميا كما هو عليه إلى غاية الآن، أم أن منطق القوة العظمى وإعادة هيكلة النظام الدولي سوف يفرض على الصين الدخول في صدام مع باقي القوى المشكلة لهذا النظام، والتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

في الفصل الثاني، تم إسقاط الأطر النظرية على السياسة الخارجية الصينية، بدءا بدراسة هذه السياسة في المرحلة الماركسية–اللينينية–الماوية، وتركيزها على الأبعاد الإيديولوجية والثقافية، ومقاومة التوسع الامبريالي الذي انتهجته كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي على السواء. ثم الانتقال إلى سياسة خارجية متجهة أكثر نحو الأسس الليبرالية في مرحلة ما بعد الانفتاح وتبني إستراتيجية أكثر براغماتية وأقل إيديولوجية، قائمة على تحقيق المصالح الاقتصادية لتأمين الصعود الصيني كقوة –على الأقل اقتصادية– عالمية، وتوسع رقعة نشاط السياسة الخارجية الصينية لتشمل كل الأقاليم والتركيز على إفريقيا. إضافة إلى تناول أهم المحددات للسياسة الخارجية الصينية في هذه المرحلة، البشرية والجغرافية والثقافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية.

في الفصل الثالث، حاولت الدراسة تحديد أبرز معالم التوجه السياسي والعسكري للصين نحو إفريقيا، بدءا بالخلفية التاريخية للعلاقات السياسية بين الصين والدول الإفريقية وتطورها، وكذلك دخول هذه العلاقات في مرحلة جديدة منذ سنة 2000، وتأطيرها في إطار مؤسساتي من خلال تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي. وأيضا ممارسة القوة الناعمة القائمة على المساعدات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وبالتالي خلق بديل استراتيجي أمام الدول الإفريقية يقلل من عمق اعتمادها على الدول الغربية. والتركيز على القضايا الاقتصادية وإهمال القضايا السياسية المتعلقة بالديمقراطية والحريات واحترام حقوق الإنسان.

فـي الفصـل الرابـع تـم تنـاول البعـد الاقتصـادي للسياسـة الصـينية تجـاه إفريقيـا، وسـعي الصـين للاستفادة لأكبر قدر ممكن من الموارد المتوفرة من جهة، والأسواق التجارية والاستثمارية الواسعة من جهة أخرى. ويأتي في أولوية الاهتمامات الصينية في القارة تأمين النفط الذي تدرجه الصين ضمن مقتضيات أمنها القومي باعتبارها ثاني مستهلك له في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتشير المؤشرات الاستشرافية بأنه في حال استمرت معدلات النمو الاقتصادي الصيني بنفس الوتيرة، وبالتالي معدل الاستهلاك للنفط بنفس النمط، سوف تصبح أكبر مستهلك له في العالم في السنوات القادمة. هذا الواقع فرض على الصين تعزيز تواجدها في الدول الإفريقية المنتجة. مستخدمة كل الوسائل بما في ذلك حق النقض في مجلس الأمن ضد القرارات التي تضر بالدول صاحبة المصالح النفطية مع الصين والتي على رأسها السودان.

في الفصل الخامس والأخير، توجهت الدراسة إلى محاولة لتقييم التوجهات الصينية نحو القارة الإفريقية، هل تصب في اتجاه التعاون المتكافئ والعلاقات المتبادلة المصالح، أم أنها تعبر عن شكل آخر من أشكال الهيمنة والاستغلال الذي تمارسه الدول الغربية. وكذلك تحديد مجالات التنافس بين الصين وباقي الدول الأخرى على النفوذ في إفريقيا، خصوصا في مجال تأمين موارد الطاقة. فالصين وباعتبارها أصبحت أهم اللاعبين الاستراتيجيين في القارة، قلصت من نفوذ القوى الكبرى التقليدية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوربية، وخلقت بديلا اقتصاديا وسياسيا فعالا أمام الدول الإفريقية، وساهمت في إضعاف حلقة التبعية وفك الارتباط لها.

# الفصل الأول: الإطار النظري للتحول في السياسة الخارجية الصينية

تتبع الدراسة من منطلق تنظيري محدد مرتبط بالنماذج النظرية التي اعتمدتها الصين في سياستها الخارجية، بدءا بالنموذج الماركسي، وتكييفه مع المقتضيات الصينية المحلية وجعله في قالب خاص يراعي العوامل المتعلقة بطبيعة المجتمع، وعناصر الإنتاج المتوافرة على خلاف النموذج السوفياتي. وتحولا إلى النموذج الليبرالي الذي سعت إليه الصين في مرحلة الاتفتاح، والذي شهدت بإتباعه قفزة نوعية سواءا في مستويات النمو الاقتصادي، أو في مدى انتشار نفوذها الخارجي.

وبالتالي إن دراسة التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية، وتحديد توجهاتها الجديدة نحو العالم الخارجي بصفة عامة، وإفريقيا بصفة خاصة، والتحول من الخطاب الإيديولوجي إلى النزعة البراغماتية، يتوجب تناول كلا من النموذجين المعرفيين الماركسي والليبرالي، وتفسيراتهما لسلوك الدول في العلاقات الدولية. الماركسي بتصوره النقدي الثوري للوظيفة التي يجب على الدولة أن تؤديها لضمان التوزيع العادل والمتكافئ للثروة سواء في المستوى الداخل–دولتي، أو المستوى بين–دولتي. أما النموذج الليبرالي القائم –عكس الماركسي– على استبعاد أي دور للدولة في توجيه الاقتصاد وبقائها في مستوى الحد الأدنى من التدخل، وترك المجال أمام تحرك الأسواق بحرية وفق ثنائية العرض والطلب، وإلغاء القيود على تحرك السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

من جهة أخرى يفيد النموذج المعرفي الواقعي في تفسير الأثر الذي يحدثه صعود الصين في القوة، على هيكلة النظام الدولي، وتداعيات التغير في موازين القوى على استقرار هذا النظام، الذي ينجم عنه وكنتيجة حتمية حسب الواقعية، تصادم بين القوة الصاعدة (الصين) والقوى الموجودة فعلا (الولايات المتحدة الأمريكية).

## المبحث الأول: النموذج المعرفي الماركسي

يعتبر النموذج المعرفي الماركسي أحد النماذج المعرفية الأساسية في حقل العلاقات الدولية، والذي يركز أساسا على البعد الاقتصادي كمحدد جوهري لهذه العلاقات، باعتبار أن الرأسمالية تسعى إلى جعل المجتمع الدولي سوقا كبرى تخضع لمنطق مصالح القوى الرأسمالية، واستغلال الدول الضعيفة واعتبارها كمصدر للمواد الأولية من جهة، وسوقا استهلاكية لتصريف فوائض الإنتاج لديها.

تنسب الماركسية إلى كارل ماركس Karl Marx الذي عاش في المجتمع الأوربي في مرحلة الثورة الصناعية وسيادة أفكار الرأسمالية الكلاسيكية، وبالتالي فقد كان اهتمامه منصبا حول دراسة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة داخل هذا المجتمع، ولم يتناول ميدان العلاقات الدولية بصورة مباشرة. وعليه فالنظرية الماركسية في حد ذاتها لا تخاطب ميدان العلاقات الدولية، حيث أنه لا يعرف عن كارل ماركس أنه طور مجموعة منتظمة من الأفكار بشأن العلاقات الدولية، على الرغم من اعتباره الرأسمالية نظاما شاملا. وإنما تركزت اهتماماته على دراسة وتحليل بنية الرأسمالية "المحلية" في المجتمع الأوربي في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية، ومعرفة كيفية استحواذها وسيطرتها على المجتمع والدولة معا، وكذا محاولة وضع الآليات الكفيلة بتفكيكها واستبدالها بما اسماه بالشيوعية. ومع ذلك فإنه وضع اللبنات الأساسية لمن جاء بعده في نقل مفاهيمه وتوظيفها، في تحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية. خاصة ما تعلق منها بقضايا الصراع والحرب والامبريالية، وفيما بعد قضايا التبعية والتخلف والفقر السائدة في الجنوب[1].

وعليه، من الناحية التنظيرية، يمكن القول بأن الماركسية تعبر فقط عن مجموعة محاولات تنظيرية في العلاقات الدولية أكثر منها نظرية في العلاقات الدولية لمجموعة اعتبارات[2] :

1/ تركيز اهتمام الماركسيين على البنية الداخلية للمجتمع الواحد اعتقادا منهم بأن التحولات الأساسية تبدأ من التناقضات داخل المجتمع الواحد.

---

[1] محمد الطاهر عديلة،" **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص 262.

[2] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص191.

2/ لا يفصل الماركسيون بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للمجتمع الواحد، وبالتالي فإنهم عندما يدرسون المجتمع بكل تناقضاته الداخلية لا يعني تجاهلهم للبيئة الخارجية للمجتمع. وفي هذا الصدد يقول فلاديمير لينين: ليس هناك فكرة أكبر خطأ وأشد ضررا من الفكرة المتمثلة في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية.

3/ يعتبر العامل الاقتصادي محور اهتمام وتفسير الماركسيين للظواهر.

4/ عدم إلمام الماركسيين بمعظم الظواهر الدولية، واقتصارهم على تفسير ظاهرتي الامبريالية والصراع الطبقي، وجعلهما كمتغيرين أساسيين في تحليلهم، من خلال اعتبار الطبقة كفاعل والامبريالية كقوة محفزة.

5/ رغم أن العلاقات الدولية هي علاقات بين دول، فإن الماركسيين ينكرون دور الدول، بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوال الدولة معتبرين أن الصراع ليس صراعا دوليا أي بين الدول، وإنما صراع طبقي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا، وهو صراع إيديولوجي اقتصادي. فهو صراع إيديولوجي لأنه بين إيديولوجيتين مختلفتين هما: الرأسمالية والاشتراكية، وهو صراع اقتصادي لأنه يدور حول أسلوبين إنتاجيين مختلفين بشأن ملكية وسائل الإنتاج.

## المطلب الأول: الافتراضات الأساسية للماركسية

يقوم النموذج المعرفي الماركسي في حقل التنظير في العلاقات الدولية، على أساس التقسيم الطبقي للدول في العالم الذي تهيمن عليه الرأسمالية الاحتكارية، هذه العلاقات قائمة على ثنائية الهيمنة/ التبعية. فالنظرية الماركسية تقوم بتفسير السلوك الدولي انطلاقا من المتغير الاقتصادي، إذ ترى في الاقتصاد القوة المحددة للسلوك السياسي والمحركة أو المحفزة له. والطبقات والدول تستجيب لتحولات البيئة الدولية، استنادا لموقعها في النظام الاقتصادي الدولي[1].

[1] عبد الناصر جندلي، " **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة** "، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الخامس، ص 129.

## الفرع الأول: المنهج الجدلي في الفكر الماركسي

من بين أهم مفاهيم الفكر الماركسي، نجد مفهوم الجدلية المادية ( الديالكتيك ). وهو المنهج العلمي الذي وضعه كل من كارل ماركس وفريديريك انجلز كقاعدة لتفسير جميع لظواهر الطبيعية والمجتمعية. وكمنطلق لتفسير حركية التاريخ والانتقال من مرحلة إلى أخرى.

إن الجدلية المادية هي تطوير لفلسفة ليودفيغ فيورباخ Ludwig Feuerbach المادية التي كانت سائدة آنذاك، عن طريق دمجها مع المنهج الجدلي لـ هيغل، وذلك بعد تجريده من مثاليته. حيث يعتقد الماركسيون أن الجدلية الهيغلية كانت تمشي على رأسها ( نسبة إلى الرأس والعقل ذو الطبيعة الفكرية) حتى أتى ماركس وجعلها تمشي على رجليها ( نسبة إلى الجسد ذو الطبيعة المادية )، وهذه صورة رمزية لرفض ماركس لفرضية هيغل حول أسبقية الوعي على المادة. ماركسيا، لا وعي بدون مادة، فهو إحدى تجلياتها. فتحولت المادية من حركة ميكانيكية آلية كما رآها فيورباخ، إلى حركة جدلية حيوية، تحتوي في داخلها على مكونات متناقضة تساهم في حركيتها الأفعال وردود الأفعال. هذه الحركة هي التي تفسر التطور والتقدم في الطبيعة والإنسان والمجتمع[1].

للجدلية المادية صفتان رئيسيتان:

- الأولى رؤيتها للطبيعة وظواهرها كنسق مترابط، فيستحيل فهم الظاهرة بشكل منفصل عن الظروف والظواهر المحيطة بها.
- الثانية: أن الحركة والنمو والتطور أصل في الأشياء.

تحدد الجدلية المادية ثلاث قوانين رئيسية للحركة والتطور، مرتبطة ببعضها البعض[2]:

1- التحول من الكمي إلى النوعي: إن أول قانون من قوانين الجدل الماركسي هو التحول الكمي إلى النوعي والعكس. وهذا القانون هو أساس التطور وآليته. النوع هو حالة الشيء وخاصيته، والتغير النوعي يكون تغيرا في حالة الشيء وخصائصه الجوهرية. أما الكم فهو العدد، والتغير فيه لا يؤثر

[1] الباحثون السوريون، " **مبادئ الفكر الماركسي**"، ص 01،على الرابط:
https://www.syr-res.com/pdf_engine_omer/pdf (08/02/2018)

[2] المرجع نفسه، ص ص 01،02.

على نوعه وخصائصه. يقضي هذا القانون من قوانين الديالكتيك إلى أن كل شيء في تغير كمي متواصل، وهذا التغير الكمي هو تغير طفيف وتدريجي وغير ملحوظ، حتى يتراكم إلى حد معين فيصبح التغير النوعي حتميا. إن هذه التغيرات الكمية لا تؤثر على النوع طالما أنها لم تتعدى الحد أو المعيار. لكن ما إن تتعداه حتى يقفز التغير من كمي إلى نوعي بصورة سريعة ومباغتة. مثلا الماء عند رفع درجة حرارته تدريجيا من 50،70، إلى غاية 99 درجة مئوية. تحدث تغيرات كمية لا تحدث تغيرات في النوع، فخواص الماء هي ذاتها لم تتغير. لكن بعد درجة 100 يبدأ الماء في التبخر، وبالتالي يحدث التغير من الكمي إلى النوعي لاختلاف خاصيته الجوهرية من السائلة إلى الغازية. ومثال آخر التناقض الطبقي في المجتمع هو تناقض في الكم داخل نفس النظام، عندما يتزايد هذا التناقض الكمي ليصل إلى حده الأقصى تحدث الثورة، التي تؤدي إلى الانتقال من نظام إلى نظام أخر أي حدوث تغير في النوع .

2- وحدة وصراع الأضداد: تبعا للجدلية المادية، لا يمكن فصل الشيء عن نقيضه. فهما يشكلان وحدة مترابطة. فجوهر حياة الإنسان وسر بقائه هو موت وتجدد خلاياه. كل شيء يحتوي على نقيضه، ويشكلان-أي الشيء ونقيضه معا- صيرورة واحدة متصارعة داخليا. وهذا الصراع هو السبب في حدوث التغيرات الكمية التي تصل لحد معين لتحدث القفزة نحو التغير النوعي. أي أن الصراع بين الأضداد ( المكون والمكون المضاد ) لمختلف الأنظمة والظواهر، هو الذي يحرك التاريخ والطبيعة.

3- قانون نفي النفي: عندما تتراكم التغيرات الكمية لتحدث تغيرا نوعيا، فإن هذا التغير ينفي الحالة السابقة له مع استبقاء بعض خواصها الجيدة. ومن ثم تعود التغيرات الكمية إلى عادتها في التراكم حتى تحدث القفزة النوعية، فتنفي النفي السابق مع الاحتفاظ ببعض خصائصه، فيكون النفي مضاعفا. إن قانون النفي هو نفي للخصائص السابقة، واستبقاء للخصائص الجيدة، ليأتي الأحدث منه لينفي النفي السابق ويرفعه درجة أعلى من سابقتها وهكذا. وعليه فمسار التطور في المفهوم الجدلي هو ارتقاء للأعلى. إلى غاية الوصول إلى المرحلة التي تغيب فيها المكونات المتضادة وهي الشيوعية، منتهى التطور البشري حسب الماركسية[1].

[1] المرجع نفسه، ص 02.

## الفرع الثاني: الصراع الطبقي كأداة للتحليل في الفكر الماركسي

تركز الماركسية في تحليلها للظواهر الإنسانية على مفهوم محوري هو الصراع الطبقي بين الفواعل المشكلة للظاهرة، سواء على المستوى الدولتي( صراع بين الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، والطبقات الكادحة)، أو المستوى الدولي كما تناولته نظرية الامبريالية ومن بعدها التبعية ( صراع بين طبقة الدول الرأسمالية الامبريالية، وطبقة الدول الفقيرة العالمثالثية)[1]. هذا الصراع ذو الطبيعة الديالكتية هو محرك التاريخ حسب الماركسية.

يرى كارل ماركس بأن ظاهرة الطبقات الاجتماعية، من أهم الظواهر التي تؤدي إلى الصراع والتحول الاجتماعي. حيث قسم المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين متناقضتين متكاملتين هما:

- الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج.
- الطبقة الكادحة (البروليتاريا ) والتي لا تمتلك سوى مجهودها العضلي الذي يتم تسليعه واستغلاله من طرف الطبقة البرجوازية.

في ماديته التاريخية، تصور ماركس بأن الصراع الطبقي ملازم لوجود الدولة، حيث لم تنشأ الدولة إلا لما تشكلت الطبقات الاجتماعية. ففي المرحلة المشاعية البدائية، لم يكن هناك تقسيم طبقي وبالتالي لم يكن هناك وجود للدولة. لكن مع تطور الحاجات المادية للأفراد وظهور الملكية الفردية، بدأ التقسيم الطبقي في ثنائية من يملك (الأسياد) ومن لا يملك ( العبيد) والذي صاحبه بروز الدولة. هذا التقسيم الطبقي أدى إلى قيام الصراع الطبقي التي أدى في النهاية إلى الانتقال إلى المرحلة الإقطاعية التي عرفت تقسيما طبقيا مشابها للمرحلة السابقة بين النبلاء (الأسياد)، والأقنان ( عبيد الأرض). بنفس الميكانيزم الجدلي، أدى الصراع ما بين الطبقتين إلى الانتقال لمرحلة تاريخية جديدة هي المرحلة الرأسمالية، أين هيمنت الطبقة البرجوازية الرأسمالية على وسائل الإنتاج الصناعي، واستغلت الطبقة العمالية الكادحة ( البروليتاريا). الصراع ما بين الطبقتين سوف يؤدي إلى ثورة البروليتاريا للتخلص من الاستغلال الرأسمالي، ومن ثم الانتقال إلى المرحلة الاشتراكية التي تتحكم فيها البروليتاريا في الدولة (دكتاتورية البروليتاريا). هذه المرحلة الاشتراكية هي تمهيد لقيام النظام الشيوعي الذي يعتبره

[1] Thomas W Robinson, David Shambaugh, **Chinese foreign policy: Theory and Practice**,(oxford: oxford university press, 1995), p 46.

ماركس النقطة التي يتوقف فيها التاريخ المادي للبشرية، والتي تغيب فيها الطبقات وتكون فيها المساواة الاجتماعية، ويسود فيها الوعي بالتحرر والانعتاق. في هذه المرحلة- وحسب تصور ماركس- تزول الدولة بزوال الوظيفة التي أنشئت لأجلها.

## الفرع الثالث: دور الدولة في الفكر الماركسي

يمكن تلخيص التصور الماركسي للدولة في عبارة " الدولة جهاز قمع طبقي " حيث رأى فريديريك انجلز أن: " الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه، والدولة ليست كذلك واقع الفكرة الأخلاقية، أو صورة وواقع العقل كما يدعي هيغل. الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره. الدولة هي إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله، عن واقع أن هذا المجتمع قد انقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها. ولكيلا تقوم هذه المتضادات، هذه الطبقات ذات المصالح الطبقية المتنافرة، بالتهام بعضها بعضا والمجتمع في نضال عقيم. لهذا اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع. قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود النظام. إن هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها، مع ذلك، فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر، هي الدولة "[1].

ولكن رغم النظرة السلبية للتصور الماركسي للدولة، واعتبارها وسيلة في يد الطبقات البرجوازية من أجل تحقيق مصالحها على حساب الطبقات الكادحة. إلا أن الماركسية دعت إلى ضرورة تحكم الدولة في الاقتصاد في المرحلة الاشتراكية، وانتزاعه من الطبقات الرأسمالية، تمهيدا للتحول إلى الشيوعية، والتي تختفي فيها الدولة باختفاء الدور الذي تكونت من أجله. حيث حمل ماركس مسؤولية الاستغلال الذي عرفه المجتمع الأوربي في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية خلال القرن 19، إلى النظام الرأسمالي، ودعى إلى التخلي عنه والتحول إلى النظام الاشتراكي تمهيدا لقيام الشيوعية. في النظام الاشتراكي أصبحت الدولة جهاز سيطرة نخبوية تمارس وصايتها على المجتمع باسم حماية الطبقات الكادحة ورعاية مصالح العمال، عن طريق التحكم في السياسة والاقتصاد والمجتمع. فأصبحت هي المقاول والمنتج والموزع والمشغل، وحلت محل السوق، ومحل القطاع الخاص. وتحملت لوحدها

[1] فلاديمير لينين، الدولة والثورة: تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة ، تر: دار التقدم موسكو، ص 06.

مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فدورها لا يقتصر على توفير الأمن في الداخل والخارج، وضمان استقرار الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي، بل الدولة مسؤولة أيضا عن توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وضمان تحقيق أكبر درجة من العدالة والمساواة بينهم. وذلك بالتدخل لحماية مستوى النشاط الاقتصادي، والعمالة ودفع التنمية الاقتصادية عن طريق خلق الاستثمار والتصنيع. من خلال وضع الخطط الاقتصادية في شكل مخططات رباعية وخماسية تحدد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، وبيان الوسائل والأساليب التي تضمن تحقيقها[1].

يمكن تلخيص دور الدولة حسب التصور الاشتراكي في[2]:

1- الدولة تتحكم في وسائل الإنتاج: معناه أن ملكية وسائل الإنتاج هي ملكيات جماعية تتحكم فيها الدولة، وليست تابعة لأي فرد. وتقتصر ملكية الأفراد على بعض الوسائل الاستهلاكية البسيطة، مثل السكن والسلع الاستهلاكية.
2- الدولة تخطط للاقتصاد: تتولى الدولة وضع المخططات الاقتصادية التي تحدد الإنتاج ونوعه، والاستهلاك والتوزيع. وهي التي تحدد احتياجات الإفراد وتوجهها. ولا تترك مجالا للسوق وقوى العرض والطلب بأن تتحكم في العملية الاقتصادية.
3- الدولة تتدخل لضمان الحماية الاجتماعية وتحقيق العدالة التوزيعية: تسعى الدولة في النظام الاشتراكي إلى تقليص الفوارق الطبقية في المجتمع، وتحقيق نظام المساعدة الاجتماعية للطبقات الأكثر فقرا، وتدعيم السلع الاستهلاكية الأساسية.
4- مركزية اتخاذ القرار: بما أن وسائل الإنتاج مملوكة للدولة، فإن القرارات الاقتصادية تتحكم فيها السلطة السياسية الحاكمة، ولاتترك لمؤسسات الإنتاج، سواء كانت المصانع، أو المزارع أو غيرها، الحرية في تسييرها وتحمل المسؤولية.

[1] أحمد سبع،" **دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود** "، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، عدد 07، 2016، ص 158.

[2] مجموعة مؤلفين، الماركسية الغربية وما بعدها: التأسيس والانعطاف والاستعادة، بيروت: منشورات ضفاف، ط1، 2014، ص 87.

## المطلب الثاني: الماركسية في العلاقات الدولية

تجلت إسهامات الفكر الماركسي في حقل العلاقات الدولية خلال القرن الـ 20، بالأساس في نظرية الامبريالية عند لينين، ومدرسة التبعية.

### الفرع الأول: نظرية الإمبريالية

لقد كان جون هوبسون John Hobson أول من وضع دراسة ربطت بين النظام الاقتصادي والامبريالية سنة 1894، اعتبر فيها أن عدم التوزيع الجيد للمداخيل أدى إلى تراجع الاستهلاك وبالتالي إلى تراكم فوائض الإنتاج، ما دفع إلى البحث عن أسواق خارجية وهذا ما أدى إلى تحالف بين القوى المالية والصناعية مع القوى الاقتصادية من أجل سياسة توسعية [1].

( غياب عدالة توزيعية للمداخيل في المجتمع الأوربي الرأسمالي ---> تراجع الاستهلاك---> فوائض إنتاج ---> البحث عن أسواق جديدة ---> استعمار ).

وبالتالي فالامبريالية حسب جون هوبسون هي:" سعي كبار المشرفين على الصناعة لتوسيع قنوات تدفق فائض ثروتهم بالبحث عن أسواق واستثمارات خارجية لتستوعب السلع ورأس المال الذي لا يستطيع المجتمع الذي يعيشون فيه أن يبتاعها أو يستخدمه على التوالي[2].

أما فلاديمير لينين Vladimir Lenine فكان أول من أعطى تفسيرا ماركسيا للامبريالية، عندما اعتبر بأن الرأسمالية بمرورها من الحقبة التنافسية إلى الحقبة الاحتكارية، وبحثها عن الربح المتزايد، تلجأ إلى الاستثمار خارج حدودها، لتوسيع واحتكار الأسواق لتصريف فوائضها الإنتاجية، وتأمين الموارد الأولية. وهكذا فإن الامبريالية تعتبر نتيجة لتطور الرأسمال المالي، وبالتالي تطور الاحتكارات. ويؤدي ذلك إلى الصراع الحاد بين القوى الرأسمالية الكبرى لتقسيم العالم. وقد اعتبر لينين أن الحرب العالمية الأولى كانت نتيجة للتنافس الحاد بين الدول الرأسمالية من أجل تحقيق مصالحها الامبريالية

[1] ريمون حداد، العلاقات الدولية:نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية،نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة، ط1، 2000، ص175.

[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 267.

بواسطة الحرب. وانطلاقا من كتابه " الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية " يمكن استخلاص ثلاث أشكال من العلاقات الدولية حسب لينين[1]:

1- علاقات بين تجمعات رأسمالية ترتكز على التقسيم الاقتصادي للعالم. وكمثال على ذلك الاحتكار الدولي الذي تم إنشاؤه سنة 1884 من أجل تقسيم وحماية مصالح مصانع خطوط سكك الحديد في انجلترا وبلجيكا وألمانيا وفرنسا. هذا الشكل من العلاقات لم يستمر كثيرا أما الازدهار الصناعي. ويقول لينين سنة 1916: " إن التجمعات الاحتكارية الدولية Cartel تبرهن إلى أي درجة أصبحت الآن متطورة الاحتكارات الرأسمالية Monopole "[2].

2- موازاة مع العلاقات التي ترتكز على التقسيم الاقتصادي. يتحقق بين التجمعات السياسية، وبين الدول علاقات تنطلق من تقسيم الأقاليم في العالم، علاقات ترتكز على الصراع من أجل المستعمرات ( الصراع من أجل الأراضي الاقتصادية ). ولكن لينين يعتبر أن اكتمال تقسيم العالم لن يؤدي إلى استقرار في العلاقات الدولية. فتقسيم العالم لا يمكن له أن يصمد أمام تطور الرأسمالية التي تسعى أكثر فأكثر من أجل الحصول على المواد الأولية. وهكذا ستظهر أنواع جديدة من الصراع بين المستغلين، أي بين مختلف الدول الاستعمارية والامبريالية، من أجل تقسيم جديد للمستعمرات والمناطق المستغلة ( الحرب العالمية الأولى ).

3- أخيرا هناك العلاقات الدولية الناتجة عن الصراع ضد المصالح الامبريالية. ويقر لينين شرعية الحركات المعادية للامبريالية، أي الحروب ضد الاستغلال الاقتصادي والتعسف السياسي. وهذا يؤدي للقول بأن عمل التعبئة ضد الامبريالية هو وحده الذي يبرر الدعوة إلى رفع شعار الدفاع عن الوطن. إنه فقط في هذا الحقل يحق التعبير عن الإرادة القومية. ويشير لينين في دراسته حول " الاشتراكية والحرب " في بداية الحرب العالمية الأولى أنه: " إذا أعلنت المغرب مثلا الحرب على فرنسا، وإذا أعلنت الهند الحرب على انجلترا، وكذلك إذا أعلنت بلاد فارس والصين الحرب على روسيا... فإن الحروب هي حروب عادلة ودفاعية، وذلك أيا كان البادئ بإعلان الحرب " [3].

---

[1] ريمون حداد، مرجع سابق، ص 176.

[2] المرجع نفسه، ص 176.

[3] المرجع نفسه، ص ص 176،177.

## الفرع الثاني: مدرسة التبعية

برز مفهوم جديد لفهم الامبريالية والاستغلال العالمي، مع الجيل الجديد للماركسيين أو ما يعرفون بمفكري **مدرسة التبعية** في أمريكا اللاتينية الذين انطلقوا من محاولة إيجاد العلاقة بين التنمية والتخلف الذي تشهده دول أمريكا اللاتينية. وحاولوا إسقاط المفاهيم الماركسية المتعلقة بالاستغلال، التقسيم الطبقي، اللاعدالة توزيعية، فائض القيمة، على المستوى الدولي في عالم يسوده تقسيم طبقي للدول بين دول غنية (برجوازية ) ودول فقيرة ( بروليتاريا ).

ركز رواد مدرسة التبعية في تحليلهم على نقد العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة في العالم المعاصر، والتي تقوم أساسا على استغلال الدول الصناعية الكبرى ( دول المركز) على ثروات وموارد دول العالم الثالث ( دول المحيط ). حيث أن الأسباب الحقيقية للتخلف في دول العالم الثالث لا تكمن في بنياتها الداخلية ولا في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، بقدر ما تعود إلى تواجد هذه الدول ضمن منظومة عالمية واحدة يحكمها استغلال المراكز للأطراف.

على عكس النظرية الرأسمالية التي تنادي بالتخصص وتقسيم العمل الدولي لتحقيق التنمية المتبادلة بين الدول، ترى نظرية التبعية بأن هناك تخصص وتبادل لامتكافئ بين دول متطورة تتخصص في إنتاج سلع صناعية وتكنولوجية تضمن لها نسبا عالية من الربح وتحويل لفوائض القيمة من الدول الفقيرة نحوها، ودول فقيرة متخلفة تتخصص في المواد الأولية الاستخراجية والزراعية، وبعض السلع النصف صناعية. يضاف إلى ذلك التغير المستمر في الأسعار لصالح منتجات الدول الصناعية.

وقد تميزت تفسيرات سمير أمين وغونتر فرانك باعتبار التنمية والتطور في الدول الرأسمالية، قائمين على استغلال دول العالم الثالث سواء في مرحلة الاستعمار المباشر، أو الاستعمار الجديد. وأن الثروات التي تم نقلها إلى الدول الصناعية المتطورة، شكلت المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال في هذه الدول. وأن العلاقات القائمة بين هاتين المجموعتين من الدول، تجارة، استثمارات، مساعدات، تدفع إلى تعزيز التطور لدى الدول الصناعية، وزيادة التخلف في الدول النامية.

اعتبر سمير أمين أن أسباب التخلف تكمن في الآلية التي تحكم السوق العالمية، وهي التخصص الدولي والتبادل اللامتكافئ، وتحويل القيمة من الأطراف إلى المركز. وبما أن الرأسمالية أصبحت منظومة عالمية، فالتناقضات الاجتماعية التي تتسم بها تقع إذا على الصعيد العالمي. أي أن التناقض ليس قائما بين البورجوازية والبروليتاريا في كل بلد على حدى، بل بين البورجوازية العالمية والبروليتاريا العالمية[1].

للخروج من التخلف وتحقيق التنمية، دعت نظرية التبعية إلى فك الارتباط بالمنظومة العالمية الرأسمالية المهيمنة، والتخلص من الطبقات الطفيلية الكومبرادورية* المتحكمة في دول العالم النامي، والتي تلعب الدور الرئيسي في استدامة التبعية.

## المطلب الثالث: الإيديولوجيا الماركسية في السياسة الخارجية الصينية

كان للإيديولوجيا الماركسية–اللينينية تأثيرا محوريا في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد التأسيس 1949، إذ كان التصور للعلاقات الدولية من طرف النخبة السياسية الصينية( الحزب الشيوعي الصيني الحاكم ) قائما على مجموعة مبادئ [2]:

1- العالم مقسم إلى كتلتين متصارعتين، كتلة اشتراكية وكتلة رأسمالية امبريالية.

2- الكتلة الاشتراكية هي في صراع تاريخي مستمر ضد الامبريالية العالمية، هذا الصراع سوف ينتهي بانتصار الكتلة الاشتراكية.

3- يمكن إقامة تعاون مصلحي بين القوى الاشتراكية، وبعض عناصر الكتلة الامبريالية، لكن هذا التعاون يجب أن يكون ظرفيا ومحدودا. لأن التعاون الطويل المدى مع القوى الامبريالية هو أمر مستحيل للطبيعة الديالكتية للعلاقة بينهما.

[1] سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، تر: حسن قبيسي، بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، دس ن، ص 48.

* في مفهوم الاستعمار الجديد، الطبقة الكومبرادورية هي نخب برجوازية تنتمي إلى دول العالم الثالث، لكنها تخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى ومؤسساتها الاقتصادية، وشركاتها المتعددة الجنسيات.

[2] Thomas W Robinson, David Shambaugh, Op.Cit , pp 37,38.

4- العلاقة بين الدول الاشتراكية هي علاقة قائمة على الهوية المشتركة، أكثر من المصالح الظرفية. كما أن العلاقات الدولية الاشتراكية هي علاقات سلمية قائمة على التضامن والمصالح المتبادلة الطويلة المدى.

5- يمكن للدول الاشتراكية إقامة علاقات تعاون مع الدول القومية، والحركات السياسية حتى وإن لم تكن ذات توجهات اشتراكية، من أجل تدعيم الجهود لمواجهة العدو الأكبر المتمثل في الامبريالية.

حددت هذه المبادئ الإيديولوجية، الهوية الوطنية والأدوار العالمية للحزب الشيوعي الصيني. ففي هذه المرحلة، كان تصور ماوتسي تونغ والقيادة الصينية، بأن الصين دولة مستقلة مندمجة في مجموعة عالمية اشتراكية يقودها الاتحاد السوفياتي، وقد ترجمت اتفاقية الصداقة والتحالف بين الصين والاتحاد السوفياتي سنة 1950 هذا التصور.

## الفرع الأول: الإيديولوجيا الماركسية-اللينينية

لعبت الإيديولوجيا الماركسية- اللينينية دورا ثنائيا في السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد التأسيس. أولا: كانت كميكانيزم ارتباط عالمي بين الصين ومحيطها الاشتراكي الإقليمي والعالمي، عبر استخدامها في تعزيز الروابط السياسية الرمزية والمصلحية المتعددة. وثانيا: كحد فاصل بين محيط الصين الداخلي ( الكتلة الاشتراكية )، والعالم الخارجي ( خصوم الصين في الكتلة الامبريالية، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأكبر لانفصال تايوان عن الصين )[1].

هذا السياق الثنائي القائم على الإيديولوجيا، ساهم أيضا في رسم أجندة سياسية جوهرية للسياسة الخارجية الصينية، ومحدد استراتيجي يعطي الشرعية للقيادة الصينية لمواصلة توجهاتها الداخلية والخارجية. خصوصا وأن الهدف الأساسي لديها تمثل في تحقيق الوحدة الداخلية وتعميق السيادة الوطنية، باستخدام الايدولوجيا كسلاح في الصراع القائم بين القيادة الثورية في الصين الشعبية والبرجوازية في الصين الوطنية ( تايوان ) لاسترجاعها[2].

إن إدراك النخبة السياسية للحزب الشيوعي الصيني لأهمية إقامة تحالف واسع يدعم الطموح في بناء الصين القوية كما تم تصورها. جعلهم يركزون على الآليات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، بتدعيم

[1] Greg O'Leary, **The shaping of Chinese foreign policy** ,( Canberra:Australian national university press, 1980), p33.
[2] Thomas W Robinson, David Shambaugh, Op.Cit , p28

جبهة إيديولوجية موحدة، داخليا لمحاربة خصومهم، وخارجيا لمواجهة القوى الامبريالية ونفوذها في آسيا وإفريقيا[1]. لكن هذا الوضع بدأ في التحول تدريجيا، فمع بداية ظهور الدول المستقلة حديثا والتي أعلنت عدم انحيازها لأي من الكتلتين المتصارعتين وكذلك دخول الحرب الباردة في مرحلة توازن الرعب النووي، والذي فرض على كلا من القوتين العظميين التعايش السلمي، وحتى داخل الكتلة الاشتراكية، ظهر للصين بأن هيمنة الاتحاد السوفياتي عليها تتعارض مع المبادئ الاشتراكية التعاونية الرافضة للتقسيم الطبقي للدول. كل هذه العوامل التي أظهرت الاختلاف بين القيم الإيديولوجية من جهة، وبين الواقع الدولي من جهة أخرى، دفع بالقيادة الصينية تدريجيا إلى إعادة تعريفها لدور الإيديولوجيا. ففي حين بقيت مركزية في تحديد هويتها الوطنية وشرعيتها السياسية، بدأ تأثيرها يتراجع كمحدد لسلوكها الخارجي، وبدأت النزعات البراغماتية تتصاعد كعنوان لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية[2].

## الفرع الثاني: الخلاف الإيديولوجي الصيني–السوفياتي

ظاهريا، بدأ تراجع عامل الإيديولوجيا في السياسة الخارجية بصورة واضحة، بعد انطلاق الخلاف الصيني–السوفياتي في الخمسينات من القرن العشرين، وانتقاد ماوتسي تونغ المتكرر للسياسات التحريفية Revisionist policies لرئيس الاتحاد السوفياتي أنذاك خروتشوف، والتي كانت حسب تصور القيادة الصينية انقلابا على مبادئ فلاديمير لينين الاشتراكية، ومن بعده جوزيف ستالين. هذا الخلاف الإيديولوجي الذي كان سببه المباشر الخطاب الذي ألقاه الرئيس السوفياتي خروتشوف في فيفري 1956 في المؤتمر الـ 20 للحزب الشيوعي السوفياتي الذي أدان فيه العهد الستاليني بعبارات عنيفة، مما أغاض الصينيين وخاصة ماوتسي تونغ الذي اعتبر آراء خروتشوف بأنها تخليا عن الخط الثوري. وأهم ما جاء في خطابه إجراء تعديلين مهمين في النظرية الماركسية اللينينية التقليدية[3]:

**الأول:** أن مبدأ حتمية الحروب لقلب النظم الامبريالية لم يعد له مكان في الكفاح الثوري بعد أن نمت حركة دولية قوية تعمل من أجل السلام، ومن ثم يحل مبدأ التعايش السلمي محل مبدأ حتمية الحروب.

[1] Greg O'Leary,op.cit, p 36.
[2] Ibid, p 37.
[3] شيماء فاضل مخيبر،" **العلاقات الصينية–السوفياتية 1949–1976** "، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، عدد 11، نوفمبر 2008، ص 493.

**الثاني:** أن نمو الكتلة الشيوعية ونفوذها يجعلان من الممكن أن تتحول عدة دول رأسمالية وأخرى تحررت من الاستعمار إلى الشيوعية، دون الالتجاء إلى العنف الثوري، بل عن طريق تطور سلمي.

يمكن تحديد أهم أوجه الخلاف الإيديولوجي بين الصين والاتحاد السوفياتي في[1]:

أ-الخلاف حول حتمية الحروب: إن أهم ما أكده الخطاب الصيني هو أن التعاليم اللينينية تتضمن عددا من الحقائق أهمها مبدأ حتمية قيام الحروب طالما لم تقتلع جذور الامبريالية كلية من الأرض، وبالتالي أن المبدأ الذي أعلنه خروتشوف في عام 1956، من أن الحرب النووية أصبحت محتملة لوجود أسلحة تدميرية مع الحزبين الامبريالي والشيوعي مما يشكل خطرا يتعين تجنبه قدر الإمكان، هو مبدأ لا صحة له.

ب- الخلاف حول كون الحرب وسيلة لتحقيق الثورة الشيوعية: الحقيقة الثانية التي يؤكدها الصينيون، هي أن المبدأ الذي أقام عليه خروتشوف أسس التحول السلمي إلى الشيوعية، واعتمده المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي لا أساس له في النظرية الماركسية اللينينية. بل يعد خطرا على الثورة البروليتارية، ذلك أنه يجعلها أشبه بحركة إصلاحية.

ج- الخلاف حول تطبيق مبدأ التعايش السلمي: حاول خروتشوف في خطابه الشهير أن يصوغ ضرورة إحلال التعايش السلمي بين الأنظمة المختلفة محل الحروب، عن طريق تحويل الدول الرأسمالية إلى دول شيوعية. وسوف يأتي هذا عن طريق التنافس الاقتصادي، أي منافسة سلمية قائمة بين النظامين تؤدي إلى انتصار الشيوعية في النهاية.

كانت نظرة ماوتسي تونغ إلى هذا التصور السوفياتي الجديد، خصوصا في المرحلة التي كان فيها لين بياو Lin Piao وزيرا للدفاع (1959-1971) الذي كان له تأثير كبير على السياسة الخارجية الصينية المناهضة للاتحاد السوفياتي. كخيانة لثورات الشعوب، وتوجه سوفياتي للتصرف كدولة امبريالية، إذ أن الدخول في التعايش السلمي عبر عن تخلي واضح عن دعم الثورات الشعبية، والتضحية بدول العالم الثالث لصالح الامبريالية [2].

[1] المرجع نفسه، ص 493.

[2] Greg O'Leary, Op.Cit, p 38.

نتج عن الخلاف الصيني–السوفياتي، توجه الصين نحو إعلان انفصالها الإيديولوجي عن الاتحاد السوفياتي، والاعتماد على إيديولوجية صينية ماوية تم تسويقها عالميا كنموذج حقيقي للفكر الماركسي العالمي. هذا الصراع بين أقوى دولتين شيوعيتين في العالم كل منهما ادعت التمسك بالقيم الماركسية–اللينينية الصحيحة، قد أضعف الإيديولوجية الماركسية في مواجهة الرأسمالية العالمية المتزايدة. وأدخل الصين في صراع سياسي نتج عنه تهديد أمني غير مسبوق للصين من طرف الاتحاد السوفياتي، وهو الأمر الذي كان من أهم أسباب تسوية الصين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بداية السبعينات، الذي اعتبر سلوكا ترجم تفوق المبدأ الواقعي الميكيافيللي " الدولتية Raison d'Etat " على المبادئ الماركسية، والذي بدأ يميز السياسة الخارجية الصينية. ولتبرير هذا التوجه اتهمت الصين الاتحاد السوفياتي بممارسة الامبريالية بواجهة اشتراكية أو انتهاج رأسمالية الدولة[1].

## الفرع الثالث: الإيديولوجية الماوية

تعتبر الماوية من بين النماذج الكبرى الثلاثة التي عرفها الفكر الماركسي. فبالإضافة إلى الماركسية العلمية التي أسسها كارل ماركس، والماركسية–اللينينة التي صاحبت الثورة البلشفية في روسيا، جاءت الماوية – نسبة إلى الزعيم الصيني ماوتسي تونغ– لملاءمة الأفكار الماركسية الثورية مع طبيعة وخصوصيات المجتمع والثورة الصينية بعد 1949.

كانت الإيديولوجية الماوية إيديولوجية ثورية أكثر منها إيديولوجية براغماتية نفعية، إذ تأثر ماوتسي تونغ قبل ثورة 1949 بأفكار كارل ماركس الذي اعتقد بأن التاريخ سوف يتوقف عندما تصل البشرية إلى المجتمع الشيوعي، وبضرورة الثورة ضد الأنظمة الرأسمالية وتحقيق المجتمع العادل. والواقع أن ماوتسي تونغ كان معروفا عنه أنه منحاز للريف على حساب المدينة، بسبب الدور الذي لعبه الريف أثناء الثورة، لأن الريف قد حمل أوزارها في الوقت الذي لعبت القومية الثورية دورا طليعيا. لهذا صارت بمثابة بوتقة انصهرت فيها قوى المجتمع المختلفة [2]. ففي حين أن الثورة في الاتحاد السوفياتي قد قامت على عاتق العمال، في الوقت الذي قامت ثورة الهند على كاهل العلماء والمفكرين

[1] Greg O'Leary, Op.Cit, p 55.

[2] إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص ص 54،55.

من أمثال محمد علي جناح، والدكتور محمد إقبال، وغاندي، وأبو المكارم أزار وغيرهم من العلماء. غير أن ثورة الصين عام 1949 قامت على أكتاف الفلاحين [1].

وبالتالي، كانت الإيديولوجية الماوية محاولة لتكييف الماركسية اللينينية مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية الصينية. ولكن في الأصل كانت الماوية تستخدم الشعارات الماركسية كواجهة تختبئ خلفها محتويات كانت تخالف الماركسية في العديد من الأمور الجوهرية. ومن أهم الأمور التي كانت تخالف العقيدة الماركسية، إستراتيجية ماو الثورية لاستبدال العمال كطبقة ثورية بالفلاحين، وهي الإستراتيجية التي قاد بها ماو الثورة إلى النصر. ومنذ 1958 تصدى ماو بفلسفته وسلوكه الديكتاتوري لعقيدة ماركسية جوهرية. فكارل ماركس يؤكد دوما وأبدا على أن تحقيق الاشتراكية مشروط بوجود الرأسمالية، لأن المجتمع الرأسمالي لا يمكن أن يقوم إلا على الاقتصاد الرأسمالي المتطور. ولهذا فإن كل رغبة تهدف عن طريق الالتجاء إلى " قفزة ذكية " لتحاشي مرحلة الرأسمالية لا يمكن أن تقود إلا إلى الفشل. هذا التحذير بالذات أسقطه ماوتسي تونغ من حساباته، فالاشتراكية والتنمية الاقتصادية يمكن – كما يدعي– أن تتحققا معا وفي الوقت نفسه، لا بل أن الوعي الاشتراكي كفيل بتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية. إن الفلاحين يستطيعون تحريك الجبال عندما يكتمل الوعي الاشتراكي لديهم[2].

من ناحية أخرى، يمكن إدراك تأثير الخلفية الكونفوشيوسية على الإيديولوجية الماوية. فعند إمعان النظر في الكثير من التصورات والأفكار الأساسية التي كان يحملها ماو، يمكن اكتشاف الكثير من المبادئ الصينية والكونفوشيوسية وليس الشيوعية. فلقد تحولت الديكتاتورية اللينينية خلال حكمه، إلى إمبراطورية صينية مطلقة. علما بأن ماو كان، على غرار الأباطرة الكونفوشيوسيين، ينظر إلى السلطة على أنها في المقام الأول حكم عقائدي، ثم إن الماوية كانت مثل الصين الكونفوشيوسية، تحتقر التجار والربح، ولم تكن تعير التجارة الخارجية ووجود غرباء في البلاد أي أهمية، لأن الصين في عهد ماو كانت مكتفية بذاتها[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 55.

[2] كونراد زايتس، الصين: عودة قوة عالمية، تر: سامي شمعون،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط 1، 2003، ص 257.

[3] المرجع نفسه، ص 258.

## المبحث الثاني: النموذج المعرفي الليبرالي

إن فهم تحول الصين إلى الانفتاح في سياستها الخارجية، والتوجه نحو اعتماد مقاربة جديدة أكثر ليبرالية وأقل ثورية، ممهدة ذلك بإصلاحات رأسمالية في الاقتصاد، يستدعي التطرق إلى الفكر الليبرالي وتصوره للعلاقات الدولية. هذا التصور الذي يقع على الطرح النقيض، من التصور الماركسي– اللينيني الذي كانت تعتنقه الصين بعد تأسيسها. والذي يشجع المبادرات الفردية، والحرية الاقتصادية، وفتح الحدود لتشجيع التعاون الدولي. إذ يعطي هذا النموذج المعرفي تصورا خاصا، لما يجب أن تكون عليه سياسات الدول كمرحلة أولى للوصول إلى مجتمع عالمي خال من القيود السيادية أمام تدفق الثروة عبر العالم.

### المطلب الأول: منطلقات الفكر الليبرالي

تعود المنطلقات الأساسية للنموذج المعرفي الليبرالي في العلاقات الدولية، إلى الفيلسوف ايمانويل كانط Emmanuel Kant وجيريمي بنثام Jeremy Bentham ، حيث لخص كانط أفكاره الليبرالية في مشروعه للسلام الدائم، والذي رأى فيه بأن البشرية تتطور باتجاه تحقيق أهداف أخلاقية تعاونية. ولتحقيق ذلك قال بأن الدول يجب أن تكون جمهوريات ديمقراطية، لأن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها. ففي النظام الديمقراطي، الناس هم من يقررون مصيرهم بأنفسهم، وبالتالي لن يميلوا إلى الحروب لأنهم هم من يتحملون نتائجها في النهاية. كما اقترح توثيق التعاون بين الدول للوصول إلى نظام فدرالي عالمي في ظل جمهورية عالمية، لضمان السلام الدائم. كما اقترح ضرورة إنشاء مجتمع مدني كوسموبوليتاني*. أما جيريمي بنثام، فلقد دعا إلى إقامة عقد اجتماعي بين الدول في المجتمع الدولي لتشكيل الحكومة العالمية.

من جهة أخرى، تنطلق النظرية الليبرالية من الأفكار الرأسمالية الكلاسيكية التي سادت في أعقاب الثورة الصناعية في أوربا خلال القرن 19. والتي طورها كل من أدم سميث وديفيد ريكاردو. والتي

* الكوسموبوليتانية هي مقاربة تفترض فكرة المواطنة العالمية، تسعى إلى إذابة الفروقات القومية والاثنية والدينية، لصالح الانتماء للإنسانية. أي كون الأفراد هم أساس الحقوق والواجبات، التي هي متشابهة لدى جميع البشر. وبالتالي تسعى لإقامة حس عالمي مشترك وإحساس بالمسؤولية، بموجبه أي انتهاك للحقوق في أي مكان في العالم، يكون أثره على الصعيد العالمي.

تتركز أساسا حول حرية الأسواق من تدخل الدولة أو أي قوى خارجه عن معادلة العرض والطلب، وأيضا الحرية الفردية في الإنتاج والاستهلاك، والتخصص وتقسيم العمل.

لخص كيجلي Kegley الافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية في[1]:

1- الطبيعة الإنسانية في جوهرها خيرة، والأفراد لهم القدرة على مساعدة بعضهم البعض، والتعايش معا.
2- اهتمام الإنسان برفاهية الآخرين يجعل من التقدم أمرا ممكنا.
3- السلوك الإنساني السيئ ليس صفة أصيلة أو طبيعية في الإنسان، بل هو نتاج المؤسسات. والظروف السيئة التي تدفع الإنسان إلى التصرف بأنانية وإيذاء الآخرين.
4- الحرب ليست أمرا حتميا، ويمكن منع تكرارها بواسطة القضاء على الظروف التي أنشأتها.
5- تعتبر الحروب وعدم المساواة مشكلات دولية، تتطلب جهودا جماعية ومتعددة الأطراف من أجل إزالتها.
6- تستطيع المؤسسات الدولية أن تسهم بفعالية في الحد من الآثار السلبية ( إمكانية حدوث الحروب) التي تخلقها حالة الفوضى في المجتمع الدولي.

## الفرع الأول: دور الدولة في الفكر الليبرالي الجديد

مع بداية تراجع الاتحاد السوفياتي والنظام الاشتراكي ككل، وإخفاق مسيرة التنمية في الدول التي تبنت هذا النظام ومنها الدول النامية. تجدد الفكر الليبرالي عبر تياراته المتعددة، والتي تشترك جميعها في التركيز على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وحصر تدخلها في أدنى الحدود. عن طريق سياسات خوصصة القطاع العام، وإعادة النظر في الحماية الاجتماعية، وتخفيض الالتزامات الإجبارية والاقتصاد في النفقات العامة، وإعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص، وتحرير الأسواق النقدية والمالية وتوازناتها على حساب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية.

[1] محمد الطاهر عديلة، " **الجدل الليبيرالي/ الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي** "، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 15، جوان 2016، ص 153.

وهكذا عادت الفكرة المركزية في الليبرالية، التي تعتبر أن من شأن السوق لوحدها فقط وبدون تدخل أي جهة أخرى، أن تؤمن توزيع الثروات والخدمات، وتوفير الاستثمار والتنمية. وبروز وسائل أحدث وأقوى وأوسع، منها الشركات الاقتصادية الكبرى التي تدعمها بعض الحكومات، كما حدث في بريطانيا في ظل حكومة المحافظين بقيادة مارغاريت تاتشر عام 1979، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 بقيادة الرئيس رونالد ريغن. فكانا أول من اعتمد السياسات الإستراتيجية لليبرالية الجديدة كمنهج اقتصادي. وكان من أهم المحاور في هذه الإستراتيجية [1]:

- تحرير الأسعار من أي ضوابط خارجة عن حرية السوق، ومعادلة العرض والطلب. بما في ذلك أسعار الخدمات كالتعليم والصحة والنقل وغيرها.
- تعميم الخوصصة عن طريق نقل ملكية المؤسسات الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حتى لو تطلب تعديلات دستورية تسمح بإلغاء ملكية المجتمع، كتلك الخاصة بالثروات الجوفية والأملاك العامة.
- إعادة النظر في دور الدولة، ويتم عن طريق إلغاء دورها في الالتزام بمهامها الاجتماعية والاقتصادية، كتخفيض أو إلغاء المساعدات والإعانات للمواطنين، ورفع الحماية الاجتماعية عنهم، وتفكيك أو إزالة المؤسسات والقوانين التي تحدد شروط العمل ( مدة ساعات العمل، الحد الأدنى للأجور، ظروف العمل...) وتلك التي تراقب إجازات الاستثمار وشروطه، وحماية الثروات العامة والبيئة، والحماية الجمركية وغيرها. وبالإجمال التخلص من كل السياسات التي تعيق حرية الأسواق وتوسيعها وتطويرها. ويبقى على الدولة فقط تأمين البنية التحتية التي تدعم السوق كالطرقات والمطارات والمرافئ داخليا، وإعادة احتواء أسواق السلع والخدمات، وأسواق المواد الأولية والطاقوية خارجيا. وبالتالي تركز النيوليبيرالية على إعادة الاعتبار للسوق الحر كضامن لتحقيق الرفاه الاقتصادي، مقابل تراجع الدولة في وظيفتها الاقتصادية إلى الحد الأدنى الذي يسمح بحرية السوق.

من ذلك، إن الدولة حسب التصور النيوليبيرالي، يجب أن تكون في إلى جانب حقوق الملكية الخاصة للأفراد، ومؤسسات أسواق تعمل بكامل حريتها في إطار التجارة الحرة. فهذه الترتيبات المؤسساتية التي تعد ضرورية لضمان حريات الأفراد. أما الإطار القانوني فهو إطار التزامات عقدية

[1] أحمد سبع، مرجع سابق، ص ص 159، 160.

يجري التفاوض بشأنها بكل حرية بين أفراد حقوقيين في السوق. ويجب حماية قدسية العقود وحق الفرد في حرية العمل والتعبير والاختيار. لذلك يتعين على الدولة أن تستخدم احتكارها لوسائل العنف لصون هذه الحريات مهما كان الثمن[1]. واستطرادا، فإن حرية الأعمال والشركات ( التي تعد أفرادا بنظر القانون ) للعمل في هذا الإطار المؤسساتي للأسواق الحرة وحرية التجارة تعد الخيار الأساسي. والعمل الخاص والمبادرة الفردية هما مفتاح الابتكار وخلق الثروة، وحقوق الملكية مصانة ( عبر براءات الاختراع مثلا ) بغية تشجيع التطور التكنولوجي. عندئذ يكون من شأن الزيادات المتواصلة في الإنتاجية أن توفر مستويات معيشية أعلى للجميع. لهذا نجد النيوليبراليين يدأبون على نحو خاص في السعي إلى خوصصة الثروات. وهم يرون غياب حقوق واضحة للملكية الخاصة – كما هو الحال في العديد من الدول النامية – واحدا من أعظم الحواجز المؤسساتية بوجه التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة الإنسان[2].

تؤكد النيوليبرالية بأن معيار نجاح الدول يكمن في احترام القواعد الأساسية للتنافس في السوق. وفي الحالات التي لا تكون فيها صيانة هذه الحقوق واضحة، أو كان من الصعب تعريف حقوق الملكية، يتعين على الدولة أن تستخدم سلطتها لحماية السوق من أي محاولات للتأثير عليه، كالاحتكار مثلا، أو الغش في قواعد اللعبة الاقتصادية.

## الفرع الثاني: الاعتماد المتبادل

حسب الفكر الليبرالي، يعتبر الاعتماد المتبادل أهم ميكانيزم لتعميق الروابط الاقتصادية والسياسية وخلق شبكات مصلحية متداخلة قصد تحقيق الرفاه الاقتصادي بين الدول، والذي يؤدي في محصلته إلى تجنب الحروب والنزاعات. يعرفه جوزيف ناي بأنه موقف من التأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين وبينهم. ونجد عند ناي و كيوهان تعريفا آخر للاعتماد المتبادل المعقد ( الفارق في الدرجة والكثافة ) حيث يقولان بأنه انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة

[1] ديفيد هارفي، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، تر: وليد شحاتة، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2013، ص 93.

[2] المرجع نفسه، ص ص 93، 94.

وأهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم. وهذان التعريفان يركزان على نقطتين أساسيتين[1]:

1- الاعتماد المتبادل هو علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر. أو هو علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه ( عكس التبعية التي هي اعتماد في اتجاه واحد ).
2- الاعتماد المتبادل محركاته اقتصادية بحتة، فهو يصف حالة للسياسة الدولية تتميز بتراجع الأبعاد الأمنية والعسكرية، لصالح الأبعاد الاقتصادية، ومن ورائها الاجتماعية.

كما يعرف الاعتماد المتبادل باختصار بأنه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم. كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء أو قابليتهم للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية، ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية [2]. وبالتالي فالاعتماد المتبادل هو آلية اقتصادية تخلق شبكة من العلاقات التكاملية المتشابكة، وفق فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي القائمة على قاعدة التوافر النسبي لعوامل الإنتاج. وأنه كلما انغمست الدول في علاقات الاعتماد المتبادل، قلت سلوكاتها العدوانية لإدراكها مدى خطورة الحروب والنزاعات على مصالحها الاقتصادية.

ورغم زيادة الاهتمام بالاعتماد المتبادل كظاهرة في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن أنصار هذه الظاهرة يعتقدون أنها كانت موجودة قبل بداية التسعينات، ولكن الهيمنة الكبيرة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها إلا بعد مجيء روبرت كيوهان وجوزيف ناي، من خلال كتابهما " العلاقات العبر وطنية والسياسات العالمية " 1971. والذي عد المرجع الأساسي للمنظرين الليبراليين التعدديين فيما بعد. ولقد ضم الكتاب مجموعة من المقالات التنظيرية لنخبة من المفكرين الليبراليين الذين رفضوا مقولات الواقعية وتوصيفها لطبيعة وهيكلة السياسة الدولية، خاصة فكرة مركزية الدولة. هذا الكتاب حفز العديد من المنظرين الليبراليين على تقديم أعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية، تدعم الطروحات الأساسية

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 248.

[2] نادية محمود مصطفى، " **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد** " مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1985، ص17.

لنظريةالاعتماد المتبادل، وعلى رأس هؤلاء نجد ستانلي هوفمان، ريتشارد مانسباش، بيل فيرجسون، دونالد لامبتر، وغيرهم[1].

عند تعريف الاعتماد المتبادل، يجدر ملاحظة الدرجة والمدى التي تؤثر بها الأحداث الخارجية أي الأحداث الواقعة أو النابعة من جزء من النظام الدولي ( قومي أو إقليمي ) على الأحداث والقوى المتفاعلة في الأجزاء الأخرى أو الوحدات المكونة لهذا النظام. فكلما عظم مدى وعمق هذا التأثير كلما ارتفع مستوى الاعتماد المتبادل في النظام الدولي بصفة عامة، أو بين بعض مكوناته ( من الدول أو النظم الفرعية ). وعلى العكس كلما ازدادت درجة استقلالية الوحدات كلما انخفض مستوى الاعتماد المتبادل، وهذا يعني مستوى فعالية الاستقلالية يقع على نقيض مستوى الاعتماد المتبادل[2].

في العصر الحالي، هناك مجموعة مؤشرات عملية تدل أن العالم بات يعرف بالفعل، حالة متقدمة من الاعتماد المتبادل هي[3]:

1- ارتباط المجتمعات بالعديد من الروابط غير الرسمية بين النخب الحكومية، بالإضافة إلى الروابط الخارجية الرسمية، وكذلك العلاقات غير الرسمية بين النخب غير الحكومية والمنظمات عبر القومية.
2- تتضمن أجندة العلاقات الدولية العديد من القضايا التي لا تتميز بتراتبية معينة في الأهمية. بمعنى أن قضايا الأمن العسكري لم تعد تحتل الأولوية كما كانت، بل أضحت تزاحمها قضايا أخرى مثل الاقتصاد والبيئة وحقوق الإنسان...الخ.
3- تصبح القوة العسكرية غير ذات مغزى في حل الخلافات حول القضايا الاقتصادية بين الدول التي تسود بينها حالة من الاعتماد المتبادل.

## المطلب الثاني: تطبيق المبادئ الليبرالية في الاقتصاد الصيني

تكمن خصوصية التجربة الصينية في التحول من الفكر الماركسي، إلى النمط الرأسمالي في الفصل بين السياسة والاقتصاد، إذ أن القيادات الصينية المتعاقبة أولت اهتماما خاصا بالإصلاح الاقتصادي وذلك في ظل النظام الاشتراكي الذي يحدده الحزب الشيوعي الحاكم. ففي مرحلة ما بعد

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 247.
[2] نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 18.
[3] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 249.

ماو، تميزت السياسة الخارجية الصينية بتغير جوهري في توجهاتها بالانتقال من التركيز على الإيديولوجيا، إلى التركيز على المعطيات الاقتصادية وتحقيق النمو الصيني. فتراجعت الخطابات الثورية الإيديولوجية تجاه دول العالم الثالث بالأساس، وتركت مكانها للغة المصالح الاقتصادية، وأولوية قضايا التنمية الصينية. فقلصت إلى حد كبير من الدعم الذي كانت تقدمه للأحزاب والحركات الشيوعية في العالم الثالث، رغم احتفاظ الصين بالخطابات الإيديولوجية، لكن فقط كواجهة لتحقيق المصالح الاقتصادية.

## الفرع الأول: بداية الانفتاح الصيني

استمر قادة الحزب الشيوعي الحاكم خلال الثمانينات في اعتبار الماركسية–اللينينية كإيديولوجية للصين الشعبية، وكان الضامن الأكبر لبقاء الصين كدولة شيوعية–على الأقل سياسيا – هو بقاء صفة الشيوعية الملازمة للحزب الحاكم، واستمراره في قيادة البلاد إلى غاية يومنا هذا، مع محاولة خلق معادلة توافق بين الخلفية الاشتراكية، والتوجه الرأسمالي الضروري لتحقيق التطور الاقتصادي المنشود، والذي لن يتحقق إلا بالانفتاح على العالم، وإحداث تغييرات هيكلية في النمط الاقتصادي. فتم التوصل إلى معادلة " اقتصاد السوق الاشتراكي ". وبالتالي لم تتخلى الصين عن الاشتراكية بصفة نهائية التي تدعو إلى الملكية العامة من أجل ضمان توزيع عادل للرفاهية، على الرغم من أن المشروعات الحكومية في واقع الأمر زادت من عدم المساواة ومن السياسات الفاسدة. ويتمسك هؤلاء الزعماء بإبقاء بعض القطاعات مثل المصارف والطاقة والمواصلات والتعليم تحت احتكار الدولة. ولذلك فإن كثيرين يصفون الاقتصاد الصيني بأنه "اقتصاد رأسمالي تقوده الدولة"[1].

قبل سنة 1978 كان ما يقارب ثلاثة أرباع الإنتاج الصناعي في الصين تسيطر عليه الشركات المملوكة للدولة، حيث منعت الشركات الخاصة والشركات الأجنبية من الاستثمار. وكانت الحكومة الصينية تتبع نسبيا سياسة الاكتفاء الذاتي. واقتصرت التجارة الخارجية على الحصول فقط على السلع

[1] موقع الجزيرة، " **الصين..اقتصاد رأسمالي تقوده الدولة** "، على الرابط:
https://bit.ly/2BP9Wpc (11/02/2016)

التي لا يمكن الحصول عليها في الصين. وبعد موت ماو واعتقال أقرب مؤيديه ( عصابة الأربعة [*])، وبذلك أصبحت الساحة خالية أمام المحدثين بقيادة دينغ شياو بنغ لفرض سيطرتهم على الطبقة الحاكمة. وبحلول عام 1978، أدرك دينغ ( مهندس الإصلاحات الاقتصادية في الصين) أن النهوض بالاقتصاد الصيني لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية تقود الصين إلى الانفتاح على مختلف دول العالم. وأن الانفتاح هي السياسة الأساسية، وخيار لابد من القيام به بالنسبة للصين، من أجل مساعدتها بأن تصبح دولة حديثة وصناعية. وهو ما جعل النظام السياسي في الصين يتخلى عن الكثير من النظريات الاقتصادية القديمة التي كانت سائدة قبل 1978، وفي مقدمتها نظريات الاقتصاد الشيوعية مع تغيير السياسة الداخلية والخارجية لهذا البلد من أجل خلق بيئة سليمة وصحيحة لتحقيق قفزة اقتصادية كبيرة[1].

وحيث أن " التجربة الصينية " هي رؤية جديدة تختلف عن الرؤية الماوية. شرع دينغ بطريقة منظمة في هدم إستراتيجية ماو الاقتصادية. وتم التخلي عن اقتصاد الحصار في مصلحة الانفتاح على الرأسمالية الغربية واليابانية. وتطوير " اشتراكية السوق " كطريق وحيد لجذب الصين خارج الركود والفقر الذي خلفهما ماو. وقد جسد هذا التوجه بمقولته الشهيرة: " لا يهم إذا كان القط رماديا أو أسودا، المهم أن يصطاد الفئران "، أي لا يهم إن كانت الاشتراكية أو الرأسمالية، لكن المهم هو أن تحصل الصين على التكنولوجيا المتقدمة، ورؤوس الأموال التي تحتاجها من أجل نهضتها. لذلك أعلنت الصين عن رغبتها في إجراء تحولات وإصلاحات اقتصادية جذرية، سلك دينغ من خلالها طريقة إلى تبني بعض نماذج وأشكال سياسة السوق الحر والاقتصاد المفتوح، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. معتمدا على بعض الخصائص الايجابية الموروثة من نظام التخطيط، التي كانت ملائمة للإصلاح والنمو. بما في ذلك وجود قاعدة صناعية أساسية وبنى تحتية، ونظام تعليمي متطور نسبيا، مستفيدا من تزامن ذلك مع عصر العولمة الجديدة، ووجود بيئة تجارية عالمية أكثر انفتاحا، تتميز بتخفيضات

[*] هي صفة أطلقت على مجموعة من قيادات الحزب الشيوعي، برزت خلال الثورة الثقافية في الصين 1966–1976، اتهموا بعد وفاة ماوتسي تونغ بارتكاب جرائم الخيانة. من بينهم زوجة ماوتسي تونغ "جيانغ كينغ".

[1] محمد عطية محمد ريحان،" **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية** "، غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012، ص 62.

كبيرة في التعريفات الجمركية، وغيرها من أشكال الحماية التجارية، والتكيف الاقتصادي العالمي السريع، وتدفقات الأموال عبر الحدود، والتكنولوجيا[1].

## الفرح الثاني: الإصلاحات الرأسمالية في الاقتصاد الصيني

خلال الثمانينات من القرن العشرين، عهد الرئيس دينغ شياو بنغ Deng Xiaoping بمهمة إعدادالإصلاحات الاقتصادية إلى رئيس الوزراء شاو شيانغ Zhao Ziyang ومجموعته الاستشارية الليبرالية، وبدعم من دينغ، فرض شاو برنامج إصلاحاته خلال انعقاد مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التي انعقدت في أكتوبر 1984. يمكن تلخيص هذه الإصلاحات في[2]:

أ- إصلاح نظام إدارة شركات الدولة: تركز الإصلاح في المدن على نظام إدارة شركات الدولة، حيث طبق شاو نموذج تحمل الفلاحين مسؤولية الإنتاج، وأيضا مديري الشركات، وحصر مسؤولية الإنتاج بهم. حيث كانت شركات الدولة في السابق تعمل كوحدات إنتاج سلبية، أي أن الوزارات الاختصاصية المشرفة على هذه الشركات كانت تقرر طبيعة المنتجات ونوعيتها وكمياتها وأسعارها. ورفعت الدولة يدها عن تمويل الشركات التي تعين عليها سد حاجاتها من النقود ورؤوس الأموال في المستقبل من الأرباح، التي كانت تحتفظ بها أو عن طريق القروض المصرفية. وكان على الشركات تسليم الكميات المقررة، وبالأسعار المتفق عليها سلفا مع الدولة، مع السماح لها ببيع فائضها الإنتاجي في الأسواق.

ب-التحرر من قيود الخطة: من الناحية الإستراتيجية لإصلاح الإدارات، أراد شاو تحرير صناعة الدولة شيئا فشيئا من أغلال الاقتصاد المخطط. ولهذا الغرض بالذات جمد حجم الخطة، وهكذا وجب على الكمية الإنتاجية المقررة حسب الخطة أن تنخفض بصورة دائمة عندما يأخذ إنتاج شركات الدولة بالتزايد.

جـ- إضفاء الشرعية القانونية على الشركات الخاصة: كخاصية تابعة للإصلاحات الرأسمالية للاقتصاد الصيني، وبعد أن كانت غالبية الشركات مملوكة للدولة. قامت الجنة المركزية للحزب

[1] المرجع نفسه، ص 63.

[2] كونراد زايتس، مرجع سابق، ص ص 298،299.

الشيوعي سنة 1984 بإضفاء الشرعية القانونية على الشركات الخاصة، والاعتراف بالشركات الفردية*. الأمر الذي أدى إلى تضاعف هذه الشركات في فترة زمنية قصيرة، وتعددت أوجه نشاط هذه الشركات وأحجامها، من ورشات إنتاج الصناعات اليدوية إلى المصانع الكبرى[1].

بدأت مسيرة عمليات اقتصاد السوق في الصين فعليا منذ عام 1993 والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني. ففي نوفمبر 1993، وأثناء انعقاد المؤتمر الرابع عشر 14 للحزب الشيوعي الصيني، أصدرت اللجنة المركزية قرارا يدعم هذا التوجه. كما تم دعم هذا التوجه أيضا في المؤتمر الخامس عشر 15 للحزب. وأصبحت هذه التجربة نموذجا للدول الأخرى لا سيما دول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداده آنذاك عن 1.2 مليار نسمة. ومن المؤشرات التي تدل على أن الصين كانت ماضية في هذا الطريق، إنشاء خمس مناطق اقتصادية تطبق فيها سياسات اقتصادية خاصة، والتي يمكن توضيحها بما يلي[2]:

1-تعتمد تنمية اقتصاد المناطق الخاصة بشكل رئيسي على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها ومن منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير. إن اقتصاد المناطق الخاصة هو وحدة جامعة مكونة من المؤسسات المشتركة الاستثمار، والمؤسسات التعاونية بين الصين والأجانب والمؤسسات الأجنبية، إلى جانب وجود الأشكال الاقتصادية المتنوعة الأخرى، ويخضع الاقتصاد في المناطق الخاصة لقيادة الاقتصاد الاشتراكي في عموم الصين .

2-ضرورة إظهار دور التكييف للسوق ضمن الحركة الاقتصادية في المناطق الخاصة .

3-تقديم الامتيازات والتسهيلات الخاصة في مجالات الضرائب، وإجراءات تأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب القادمين إليها بقصد الاستثمار .

4-تطبيق نظام إداري مختلف عن نظام المناطق الداخلية، إذ تتمتع المؤسسات فيها بالحرية الأكبر.

* الشركات الفردية أو العائلية هي شركات خاصة مصغرة، يعمل فيها 7 أشخاص على الأكثر.

[1] المرجع نفسه، ص 300.

[2] Thomas W Robinson, David Shambaugh, Op.Cit , p119.

## المبحث الثالث: التصور الواقعي للتحول في السياسة الخارجية الصينية

على خلاف التصور الليبرالي التفاؤلي للتحول في السياسة الخارجية الصينية، الذي ينظر إلى أن الصعود الصيني القائم على المحدد الاقتصادي سوف يساهم في خلق عالم تعددي تعاوني غير صدامي. تقوم الرؤية الواقعية على أن هذا التحول الصيني يمثل إخلالا بتوازن القوى. والذي من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي وتغذية التصادم في المصالح. تماما مثل انطلق منه المفكر اليوناني ثوسيديد في تفسيره للحروب البينيبوليزية عندما تصاعدت قوة أثينا في مقابل تراجع قوة إسبرطا وبالتالي قامت الحرب. وعليه فإن التاريخ يعيد نفسه مع الصين حسب تصور الواقعيين[1]. حيث أن رغبة الصين المتزايدة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية المتمثلة أساسا في تحقيق القوة الاقتصادية العالمية، وأيضا رفض منطق الهيمنة الأمريكية، إضافة إلى الرغبة في استعادة تايوان التي تعتبر قضية الخلاف الأولى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، هذه العوامل وغيرها سوف تؤدي حسب التصور الواقعي حتما إلى الصراع مع المصالح الأمريكية.

إن إسقاط أفكار الواقعية الهجومية على التحول في السياسة الخارجية الصينية يستوجب أولا التطرق إلى أهم الافتراضات التي تأسست عليها الواقعية.

### المطلب الأول: الإفتراضات الأساسية للواقعية

هيمن البرادايم Paradigm الواقعي على حقل التنظير في العلاقات الدولية، خصوصا في فترة الحرب الباردة. والذي ركز على مركزية الدولة كفاعل في العلاقات الدولية، وبأن هذه الدولة تسعى إلى القوة للبقاء في نظام دولي فوضوي يسوده الشك وعدم اليقين من نوايا الدول المختلفة تجاه بعضها البعض. وأن السبيل الوحيد لتحقيق أمن الدول هو زيادة قدراتها العسكرية إلى أقصى حد ممكن، لتحقيق توازن القوى الذي يعتبر الميكانيزم الأساسي الضامن لعدم خوض الدول للحروب ضد بعضها البعض.

[1] عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد42، ط1، 2000، ص 25.

## الفرع الأول: مرتكزات الواقعية

تتحدد مرتكزات الواقعية أساسا في[1]:

1- إن النظام الدولي هو نظام فوضوي Anarchic، ولا يقصد أتباع نظرية الواقعية الجديدة بذلك القول أنه نظام مشوش Chaotic بالضرورة، بل إن الفوضى تعني أنه لا توجد سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.

2- لا مفر للدول التي تطالب بالسيادة من أن تبني قدرات عسكرية هجومية لتدافع عن نفسها وتوسع نطاق سيطرتها. ومن هذا المنطلق فهي شديدة الخطر بعضها على بعض.

3- إن الريبة التي تؤدي إلى فقدان الثقة، هي أمر متأصل في النظام الدولي. فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها، ولذلك يتوجب عليها دائما أن تكون متيقظة.

4- ترغب الدول في الحفاظ على سيادتها واستقلالها، ونتيجة لذلك فإن الرغبة في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوكها.

5- بالرغم من عقلانية الدول، فإن هناك دائما مجالا للخطأ في التقدير. ففي عالم يعاني من نقص في المعلومات يلجأ أحد الخصوم المحتملين إلى التضليل حول إمكانياته، وذلك لترك خصومه الآخرين فريسة للتخمين بشأن قدراته. وهذا يقود إلى خطأ في تقدير المصالح الحقيقية للدولة.

ومنه فالعلاقات الدولية حسب الواقعية تتميز بـ:

1/ فوضوية النظام الدولي وغياب سلطة عليا من شأنها ضبط سلوك الدول.

2/ القوى العظمى تمتلك قدرات عسكرية هجومية، والتي قد تستخدم في أي لحظة ضد بعضها البعض.

3/ هاجس عدم الثقة لدى الدول، والذي يجعل منها دائما في حالة شك من نوايا الدول الأخرى في اللجوء تهديد مصالحها أو الهجوم عليها في أي لحظة.

4/ الهدف الأساسي لدى الدول هو استدامة بقائها وقوتها في النظام الدولي الفوضوي، أكثر من أي هدف آخر.

[1] جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص 417.

5/ الدول هي فواعل عقلانية وبالتالي تحسب العوائد الآنية والطويلة الأجل لسلوكاتها الخارجية. وتفكر دائما في البقاء[1].

كما يمكن تلخيص الافتراضات الواقعية في الـ "S" الثلاث التالية:

**1/ Statism (الدولتية):** ومعناه أن الدول ذات السيادة هي الفاعل الأساسي والمحوري في العلاقات الدولية. وبأن أمنها ( العسكري ) يحتل الأولوية على باقي المستويات المتعددة للأمن. كما أنها تستطيع أن تمارس السلطة ( أو القوة المشروعة) داخل حدودها. وتتعايش مع الدول الأخرى ضمن نظام فوضوي.

**2/ Survival (البقاء والاستمرارية):** ومعناه أن هدف الدول الأساسي هو المحافظة على بقائها في النظام الدولي الفوضوي.

**3/ Self-help (الاعتماد على الذات ):** ومعناه أن الدول في سبيل ضمان بقاءها واستمراريتها يجب أن تعتمد على قدراتها العسكرية وأن تزيد منها بأكبر قدر ممكن، وأن لا تعول على أي فواعل أخرى لتحقيق هذا الهدف.

ينظر الواقعيون الجدد إلى سلوك الدولة الخارجي كمتغير تابع لبنية النظام الدولي( الفوضوية ) وبالتالي فإن مدى إحساس الدولة بالأمن، مرتبط بالإفرازات والضغوطات التي تتلقاها من بيئتها الخارجية، ومدى إمكانيتها لمواجهتها. الشيء الذي يجعل من احتمال قيام الحروب دائما قائما، وتحقيق التعاون واستمراره أمر صعب لاهتمام الدول بالمكاسب النسبية أكثر من المكاسب المطلقة*.

---

[1] Sverrir Steinsson,**'John Mearsheimer's Theory of Offensive Realism and the Rise of China'**,(E International relations students,Marsh 6 2014), sur:

http://www.e-ir.info/2014/03/06/john-mearsheimers-theory-of-offensive-realism-and-the-rise-of-china/ (11/07/2016)

* المكاسب المطلقة هي مجموع المكاسب التي تحققها الدول من التعاون، أما المكاسب النسبية فهي النظر إلى المكاسب المحققة من منطلق مقارنتها بالمكاسب التي حققتها الدول الأخرى بالمقابل.

### الفرع الثاني: المعضلة الأمنية

تعبر المعضلة الأمنية عن حالة الشك الملازمة لسلوك الدول تجاه بعضها البعض في النظام الدولي الفوضوي. أي أن السلوك ( أساسا العسكري ) الذي تنتهجه أي دولة مهما كانت نواياها الفعلية، يترجم من طرف الدول الأخرى كمحاولة لزعزعة التوازن في القوة، وبالتالي خلق التهديد، إذ تقوم الدول الأخرى بانتهاج سلوك مناظر كرد فعل، فتدخل هذه الدول في تسابق مفروض نحو التسلح للحفاظ على وضع التوازن، مما يزيد في التوتر واحتمال قيام الحرب.

أول من أوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينيات القرن العشرين هو جون هرتزJohn Herz الذي يقول:" إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر. حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية. ويفسر الإجراءات التي يقوم الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا "[1]. ومنه ينتج عن المعضلة الأمنية علاقة لولبية Model Spiral من الفعل ورد الفعل تزيد من احتمال قيام الحرب إلى أقصى الحدود لغياب الثقة في نوايا الدول بعضها ببعض.

## المطلب الثاني: المنظور الواقعي لحتمية الصراع في السلوك الخارجي للصين

بحسب أدبيات العلاقات الدولية، تصبح الدولة قوة (عظمى) إذا توافرت لها القدرات المادية والمؤسسية، والمعنوية بما يؤهلها للمنافسة دوليا. وتمتلك الصين من القوة المادية ما يؤهلها لهذه المكانة بالنظر إلى مقدراتها الاقتصادية والبشرية والعسكرية حيث أنها مثلت في 2001 نحو 13 % من القوة الدولية. تسبقها فقط الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 15 %. إن التقارب بين الدولتين أحد أسباب القول أن الصين ستمثل قطبا ثنائيا مع الولايات المتحدة وتتقاسمان قيادة النظام الدولي في المستقبل المنظور. إلا أن قوة الصين تلك تتراجع نسبيا على المؤشر المؤسسي، في ظل تراجع مستوى المؤسسية بها، خاصة إذا تحدثنا عن المجتمع المدني والمؤسسات السياسية التي تعبر عن الحريات[2].

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 418.

[2] نيللي كمال الأمير، " **القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية** "،مجلة السياسة الدولية، عدد 207، جانفي2017، ص 31.

## الفرع الأول: المدركات الصينية حول فوضوية النظام الدولي

إن تصور الصين للعلاقات الدولية يقوم على مركزية الدول كفواعل، إذ أن المصلحة القومية بالنسبة إلى الصين التي تصر على السيادة المطلقة للدولة كأساس للعلاقات الدولية، يعني المعيار الذي يحدد السلوك القانوني في المجال الدولي. ومن ثم فهو المعيار الذي تتصرف في ضوئه، أي أنها تتصرف وفق الضوابط التي ترى فيها ما يخدم مصلحتها القومية. ولقد كان المفهوم الصيني للمصلحة القومية متسعا، ويتضمن مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة. وكان لدى الصين حساسية بالغة لكل ما يتعلق بمصالحها القومية بالمعنى الذي تراه. غير أن التمسك الصارم بمثل هذه المفردات يعني أن الصين ستدخل في نزاعات مع كل الدول المجاورة لها. لكن مع تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي، ومع الإصلاحات الداخلية التي بدأتها الصين تغير هذا المفهوم. فمن جانب أصبحت حسابات المصلحة القومية تبنى على أساس الموازنة بين العوائد الآنية التي يمكن أن تنجم من انتهاك قواعد القانون الدولي، والفوائد الطويلة الأجل التي يمكن أن يتمخض عنها الالتزام بالشرعية الدولية[1].

أما من ناحية النظام الدولي، فهي ترى ضمنيا بأنه فوضوي يفتقد إلى سلطة عليا تضمن توزيع المصالح بصورة عادلة، ويخضع إلى منطق تراتبية القوى العظمى الذي تمثل الولايات المتحدة الأمريكية فيه دور الضابط لتوجهاته والمهيمن على وحداته. ولهذا فهي تعارض هذا النظام الأحادي.

إن شكل قيادة النظام العالمي الحالي وطبيعتها أصبحا مختلفين عن الشكل التقليدي الذي تذهب فيه الزعامة لدولة واحدة. فرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر اقتصاد، وأكبر قوة عسكرية. فإن التغيرات في النظام، وأهمها تنامي قوة الصين عدلت من أحادية القطبية الدولية الخالصة، لاسيما مع تصاعد احتمالات حدوث منافسة، جراء أي سعي لتكريس قطبية أحادية طاغية مستقبلا. وبطبيعة الحال، تعد الصين أول المنافسين المحتملين. وهنا ترتكز الصين على عدد من المقومات، لكنها لا تتطابق مع نموذج القيادة الأمريكية كما برز في القرن العشرين. فداخليا، تفتقد الصين الحريات أو الديمقراطية، وإن تميزت الصين عن الولايات المتحدة بأنها دولة ذات حضارة وتاريخ. خارجيا، تعاني الصين العديد من الصراعات الحدودية، ويحاول بعض أطراف تلك الصراعات التحالف مع الولايات

[1] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ص 17،18.

المتحدة في مواجهة الصين. ولذلك تعد آسيا أولى ساحات المواجهة بين القطب الأعظم والقطب الاقتصادي الآخذ في الصعود، وسيكون لتلك المواجهة أثرها على تشكيل طبيعة النظام الدولي ككل[1].

للتنبؤ بمستقبل الصين–اعتمادا على التفسير الواقعي– يجب أولا إدراك وفهم النمط الذي تقوم عليه السياسة الدولية، وكيف على الدول الصاعدة أن تتصرف في النظام الدولي الفوضوي للحفاظ على استمراريتها ومصالحها، وكيف تستجيب الدول الأخرى لهذا التصرف. وكإسقاط تاريخي، إن كل الدول التي سعت للصعود في القوة حاولت فرض الهيمنة والنفوذ على الأقل في محيطها الإقليمي، والعمل على التصدي لأي قوة أخرى تسعى للهيمنة بدورها.

## الفرع الثاني: تصور جون ميرشايمر للصعود الصيني

ركز المفكر الواقعي جون ميرشايمر John Mearsheimer* على نموذج الصين في تقديمه للواقعية الهجومية، وشكك في إمكانية الصعود السلمي للقوة الصينية. حسب ميرشايمر، لا يمكن التنبؤ بالضبط بالنوايا المستقبلية للصين وبوظائف قدراتها العسكرية، هل هي دفاعية أم هجومية. حيث أن السلوك الخارجي الصيني السلمي لحد الآن لا يمكن الاعتماد عليه كمؤشر لقياس التوجهات المستقبلية للصين، لأنه من الناحية المنفعية يحقق إلى غاية الآن، الأهداف الكبرى للصين. لكن تغير الظروف سوف يدفع بالصين إلى تغيير استراتيجياتها التي قد تصبح أكثر عدوانية إذا استمر النمو المضطرد لقدراتها. وبالتالي فالولايات المتحدة الأمريكية تواجه هذا الصعود الصيني( السلمي ) بحالة من الشك المتبادل وعدم اليقين من نوايا الطرف الآخر[2].

وعليه اعتبر ميرشايمر بأنه لا يمكن الاستمرار بالصعود في سلم القوة العالمية بطريقة سلمية، لأنه في حال استمر النمو الاقتصادي الصيني بنفس الوتيرة فسوف تدخل مع الولايات المتحدة الأمريكية في منافسة أمنية، مع احتمال عالي للدخول في صراع مسلح. ومع إمكانية تحالف الدول

[1] المرجع نفسه، ص 34.

* جون جوزيف ميرشايمر هو عالم سياسة أمريكي، وأستاذ بجامعة شيكاغو. يعتبر من أهم منظري الواقعية الهجومية في العلاقات الدولية.

[2] John J. Mearsheimer, ‘ **China’s Unpeaceful Rise’,**(current history,research library, April 2006),p164**,** sur**:** http://johnmearsheimer.uchicago.edu/pdfs/A0051.pdf (12/02/2016)

المحيطة بالصين (الهند، اليابان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، روسيا، والفيتنام) مع الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الصين[1].

إن الفوضى التي يعرفها النظام الدولي، سوف تدفع بالصين إلى زيادة قدراتها النسبية إلى أقصى حد ممكن، لتجنب وقوعها في أي ظرف من الظروف تحت أي سيطرة أو احتواء خارجي، وسوف تلجأ إلى تعزيز قدراتها الهجومية والدفاعية على حد سواء. إن الصين تسعى كمرحلة أولية إلى بسط هيمنتها على آسيا بنفس القدر الذي تهيمن به الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الغربية. هذه الهيمنة تتحقق عبر تعظيم قدراتها النسبية وخلق فجوة في القوة بينها وبين جيرانها في القارة، خصوصا روسيا واليابان والهند[2]، وبذلك تضمن بأنه لا يمكن لأي قوة في آسيا تهديد مصالحها وأمنها من جهة، وتحقيق الهدف الاستراتيجي الأكبر للصين وهو استعادة تايوان من جهة أخرى.

كما أن رغبة الصين في احتواء محيطها الإقليمي، سوف تصحبها محاولة لاستبعاد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية خارج حدود آسيا، تماما مثلما فعلت الولايات المتحدة مع الدول الأوربية خلال القرن 19 بعد إعلانها لمبدأ مونرو، وسوف تسعى لمنع أي تواجد عسكري أمريكي قرب حدودها الإقليمية، وبالتالي سوف تتبع نفس الخطوات التي اتبعتها الولايات المتحدة في مسار تطورها وصعودها لتصبح القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي.

بالنسبة للصين، وبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هناك قوى إقليمية نووية أخرى ترى فيها كمهدد لمصالحها، أساسا روسيا والهند، وأيضا اليابان. وفق هذه المعطيات ترى الواقعية بصعوبة مواصلة الصعود الصيني بوسائل سلمية، لأن الصين كدولة عقلانية تسعى إلى بقائها، سوف تسعى إلى تحقيق الهيمنة والتواجد ليس فقط في محيطها الإقليمي الآسيوي، بل تتعداه إلى مختلف المناطق في العالم، وهو ما يحدث فعليا لكن بطريقة ناعمة لحد الآن[3].

من جهة أخرى، سوف تستجيب الولايات المتحدة الأمريكية لهذا السلوك الخارجي الصيني، وتتحرك لكبح هذا الصعود المتسارع، وتتجنب إلى أقصى حد ممكن تحولها إلى قوة منافسة، وبأن

[1] Ibid, p160.

[2] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 21.

[3] Sverrir Steinsson, Op.Cit.

تبقى–أي الولايات المتحدة الأمريكية– القوة العظمى الوحيدة، وعليه تسعى إلى احتواء الصين ومحاولة إضعافها إلى الحد الذي يمنعها من أن تصبح قوة عسكرية إقليمية في آسيا، والتعامل معها بنفس الإستراتيجية التي تعاملت بها مع الاتحاد السوفياتي السابق خلال الحرب الباردة.

في إستراتيجيتها لاحتواء وتطويق الصين، تستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من قلق ومخاوف الدول المحيطة بها من صعودها المضطرد، بتشكيلها لتحالف مع هذه الدول الآسيوية الرافضة للهيمنة الصينية قصد محاصرتها ومراقبتها للإبقاء على حالة الوضع الراهن Status quo، هذه الدول بالخصوص هي الهند، اليابان، وروسيا. مما يمنع الإخلال بتوازن القوى في المنطقة. وباستغلالها لهذه الدول لمحاصرة الصين، تقوم الولايات المتحدة تماما مثل ما فعلت خلال الحرب الباردة حين قامت باستغلال الصين لاحتواء الاتحاد السوفياتي[1].

باعتبار كل المعطيات السابقة، وحسب واقعية ميرشايمر، إنه من الصعب استمرار تنامي وتصاعد القوة الصينية، في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها بخاصية القوة العظمى، وفي ظل النظام الدولي الفوضوي، دون زيادة احتمالات التصادم بينهما من جهة، وبينها وبين القوى الآسيوية الرافضة للهيمنة الصينية من جهة أخرى. والتي قد تلجأ إلى الاعتماد على الذات في تعزيز قدراتها العسكرية بالأساس، أو الاعتماد على الدعم الأمريكي لاحتواء القوة الصينية المتصاعدة.

من ذلك فإن صعود الدولة يرتبط بتوجهات توسعية تولد صراعا في الأغلب، حيث تسعى لتأمين احتياجاتها من الدول الأخرى. وتأمين حدودها والحفاظ على ما تدرجه ضمن مصالحها بشتى السبل، التعاونية منها وغير التعاونية. ولذلك يفسر البعض أن عدم تطابق هذا التفسير النظري على حالة الصعود الصيني( حتى الآن ) يعني أن الصعود سيظل سلميا، ليست له أي أغراض لقيادة النظام الدولي. خاصة أن تاريخ الصين الحديث سيما الفترة التي تعرف بـ " قرن الذل " التي تعرضت فيها للاحتلال، قد تركت لدى القيادة السياسية في الصين رغبة في تأكيد الاعتزاز الوطني والسعي لتحقيق انجازات ضخمة كافية لمحو أثار تلك الفترة، من خلال التركيز على التنمية الاقتصادية[2].

[1] John J. Mearsheimer, Op.Cit, p162.

[2] نيللي كمال الأمير،مرجع سابق ص 34.

لتصبح الصين قطبا دوليا لابد من اختبار ثلاث مستويات[1]:

**المستوى الأول:** هو الداخل الصيني ومدى تطلع ورغبة الصين في قيادة النظام العالمي.
**المستوى الثاني:** هو الولايات المتحدة الأمريكية ومدى استعدادها لمواجهة المنافسة الصينية، أو حرصها على التفرد بقيادة هذا النظام.
**المستوى الثالث:** هو التفاعلات في النظام الدولي، وما قد تخلقه من منافسة بين الصين ودول أخرى صاعدة، أو دول كبرى قد لا ترغب في أن تكون قيادة النظام العالمي صينية.

بتوقع أسوأ الاحتمالات ووفق المنظور الواقعي، فإن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تعبران عن سلوك عقلاني، والذي يدفع كلتا الدولتين إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، ما من شأنه تعزيز التنافس الأمني الذي يؤدي إلى زيادة إمكانية الحرب بينهما.

## الفرع الثالث: المعضلة الأمنية وتوقع السلوك المستقبلي للصين

من منظور المعضلة الأمنية، يمكن القول بأن قوة الصين المتنامية، ستتسبب في زيادة الصراع الدولي. حيث أن الشك وعدم اليقين المتعذر تجنبه حول قدرات ونوايا الآخرين، جنبا إلى جنب مع صعوبة إرساء التزامات ملزمة في ظل الفوضى. يعني أن جهود كل دولة لتحسين أمنها يفرض تهديدا ممكنا يحتمل أن يرد عليه الآخرون. وعلى الرغم من أن الأدبيات تقترح أن الاختلافات في المعتقدات الإستراتيجية والتكنولوجيا العسكرية قد تكبح هذه الدينامية. ففي نهايات القرن العشرين كانت سياسات الصين وردود الفعل تجاهها تزيدان من تعمق المعضلة الأمنية، وتثير خوف لدى اليابان وتايوان ودول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا، وبشكل صريح جدا في الولايات المتحدة الأمريكية. فالنظر إلى صعود الصين الحالي كنذير لأشياء سوف تأتي لاحقا، يجعل كل الآخرين يتحصنون ضد إمكانية تهديد صيني مستقبلي محتمل جدا[2].

أما من جهة الصين، فهي بدورها تنظر إلى هذه المخاوف في أحسن الأحوال على أنها لا أساس لها من الصحة، وفي أسوئها على أنها تخفي اهتمام المنافسين بالسيطرة واحتواء الصين. فالصين

[1] المكان نفسه.

[2] مايكل براون، أوين كوتي وآخرون، صعود الصين، تر: مصطفي قاسم، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2010، ص ص 83، 84 .

تنظر إلى ضعفها النسبي، وليس قوتها الصاعدة، وتنظر إلى تصريحاتها السياسية وجهودها العسكرية المحدودة في شرق آسيا على أنها فقط مجرد جهود لضمان مصلحتها الحيوية في الدفاع عن سيادتها القومية. وتنظر الصين إلى المبالغة في قدراتها وسوء فهم دوافعها بوصفها ستارة من الدخان للعسكرة اليابانية المتجددة، أو الإستراتيجية المدعومة أمريكيا لاحتواء الصين من خلال المساعدة العسكرية للفاعلين الإقليميين، وتعهد التحالفات الإقليمية المعادية للصين[1].

في سياق المعضلة الأمنية، لا تهم النوايا الحسنة التي تحاول الصين إظهارها، ولا عدد المنظمات الدولية التي انضمت إليها، ولا الخطابات السلمية للقادة الصينيين. لأن الدول خصوصا المجاورة للصين ليس بإمكانها التأكد من نواياها الحقيقية. الشيء الوحيد الواضح هو التغير في ميزان القوى وبداية تشكل قوة عظمى بجوارهم. ولا يمكن التنبؤ بالتغير في سلوك الصين الخارجي عند بلوغها ذلك المستوى، وهو مستقبل يجب أن تقلق منه هذه الدول. فحجم القوة التي تكونها الصين لأغراض دفاعية حتى الآن، سوف يتحول يوما ما إلى هجومية[2].

يتصور ميرشايمر بأن الصين مازالت في مرحلة من القوة لا تسمح لها بإظهار نواياها الفعلية حيث يقول:" إن الدول المجاورة تخشى النهضة الصينية لذا تريد عرقلتها، إن كان من صلاحياتي– أي ميرشايمر– أن انصح القادة الصينيين لقلت لهم أن يتوخوا الحذر، وأن يستمروا في التمسك بإستراتيجية( المتابعة والحذر[*])، فلا يزال أمام الصين المزيد من الوقت، ولا داعي لإثارة الجلبة"[3]. من جهة أخرى، ينصح ميرشايمر الدول الآسيوية بأن لا تنسى مقولة دينغ شياو بينغ: " نخفي قدراتنا،

[1] المرجع نفسه، ص 84.

[2] Barnt C Neijboer, "**The geostrategic challenge of the 21st century :the US-China relationship** " ,(netherlands:Radboud university,2016),p15.

[*] استراتيجية المتابعة والحذر( 24 Character strategy ) تبناها الرئيس الصيني **دينغ شياو بنغ** سنة 1990 كمحدد للسياسة الخارجية الصينية في أعقاب الحصار الذي فرض على الصين بعد أحداث **تيانانمن** 1989، وكذلك بعد تفكك الدول الشيوعية. حددت هذه الإستراتيجية المبادئ الأساسية التي يجب على الصين إتباعها لحقيق مصالحها القومية في ظل تزايد انفتاحها على العالم. تلخص هذه الاستراتيجية في مقولة **دينغ شياو بنغ:**" نراقب بهدوء، نؤمن موقعنا، نتأقلم بهدوء، نخفي قدراتنا، وننتظر وقتنا، ننجح في التحفظ وعدم الظهور في مظهر القيادة".

[3] يانغ شويه تونغ،" **من استراتيجية المتابعة والحذر إلى إستراتيجية العمل بجد وحماسة**" في: جانغ يونغ لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن **21**، تر: آية محمد الغازي، الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ط1، 2017ص ص88،89.

وننتظر وقتنا"[1]، وما تحمله هذه العبارة من إخفاء للنوايا الحقيقية–الهجومية– لأهداف الصين المستقبلية، في حال استمرت في الصعود لتصل إلى مصاف الدول العظمى.

## المطلب الثالث: الرد الليبرالي على التصور الواقعي للصين

على عكس المنظور الواقعي، ترى الليبرالية بأن الصين في تصورها لدورها المستقبلي ضمن البنية الهيكلية للنظام الدولي–وبسبب من تراجع دور المتغير الإيديولوجي وخصوصية رؤية الصين لسياستها الأمنية، ورفضها فكرتي الأحادية والانفراد اللتين يكرسهما الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي– لا تطرح نفسها بوصفها قوة بديلة، وبالوزن نفسه، وكذلك بحجم التأثير والفاعلية السياسية اللذين كان يشغلهما الاتحاد السوفياتي سابقا. ما أدى إلى انقسام العالم تقريبا إلى محورين متصارعين مثلما كانت عليه أيام الحرب الباردة. ونتيجة لذلك، فإن مقومات بناء دورها على مستوى الاستقطاب الدولي لن تكون وفق معطيات إيديولوجية، أو نظريات أمنية لها امتدادات عالمية كما كان يفعل الاتحاد السوفياتي سابقا. بقدر ما تكون مقومات نهوضها– بصفتها قطبا دوليا– متمحورة حول معطيات اقتصادية، في عالم أخذت هيكلته تتأسس لكي يتحول إلى عالم متعدد الأقطاب اقتصاديا. وما يعزز هذه احتمالية دورها في هذا الميدان، مؤشرات نهوضها التي باتت تبشر بإمكانيات تنطوي على قدر كبير من التفاؤل في مستقبلها الاقتصادي. وبعبارة أخرى، إن دور الصين المستقبلي سيكون مرتكزا على اعتبارات اقتصادية، ومدعما بقدرات عسكرية أكثر من أي اعتبار آخر[2].

وتدرك القيادات الصينية أن الانطلاق نحو العالمية، والمساهمة الفعالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لابد من أن تسبقها مكانة إقليمية. ذلك أن البيئة الإقليمية–الآسيوية، تقدم قاعدة ارتكاز أساسية ومدخلا لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي. وعلى هذا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها، والتي أصبحت الصين تعطيها أولوية

[1] Barnt C Neijboer, Op.Cit, p16.

[2] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 08.

متقدمة. فدعمت علاقاتها مع سنغافورة وبروناي، واستأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع اندونيسيا، واتبعت علاقات أكثر تقاربا وأكثر تعاونا مع باقي الدول[1].

إذا تتبعنا مسار الصعود الصيني في سلم القوة الدولية، نلاحظ وعلى الرغم من رفض الصين منطق الهيمنة الأمريكية، ومنافستها اقتصاديا حتى في مناطق نفوذها التقليدية، والمتمثلة في دول أمريكا اللاتينية بالأساس. إلا أن الصين لحد الآن تركز على الصعود السلمي على قواعد اقتصادية وليست عسكرية. حيث يرى أشلي تاليس Ashley Tellis* بأن الصين اعتمدت سياسات حسن الجوارمنذ سنوات الـ 90 وقامت بتسوية نزاعاتها الحدودية. وسعت إلى لعب ادوار أساسية في المنظمات الدولية، مدركة المنافع التي جنتها من ممارسة القوة الناعمة. على الرغم من أن المتشائمين الواقعيين–كما تم الإشارة إليه سابقا– يجيبون على هذا الرأي بالقول أن الصين تدعي اعتماد سياسات سلمية فقط في المراحل الأولى لبناء القوة الاقتصادي، وبعد اكتمالها سوف تتحول إلى اعتماد سياسات هيمنة، تفرض الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية قصد إخراجها على الأقل من آسيا وتعويضها كقوة عظمى[2].

## الفرع الأول: منظور الاعتماد المتبادل

من ناحية التصور الليبرالي، فإن تعميق الاقتصاد العالمي والروابط المؤسسية، من شأنه التقليل من عدد الصراعات والحروب في العالم. حيث أن حسابات التكلفة/الربح في الحرب سوف تجعلها جد مكلفة بدرجة تدفع الدول إلى تجنبها وتعويضها بالتعاون المتعدد الأطراف. وبما أن التجارة الدولية تزيد في فرص التعاون الدولي بمختلف مستوياته، يرى التصور الليبرالي بأن اندماج الصين في النظام الدولي سوف يقلص من التهديد بأن تصبح دولة عدوانية كما ترى الواقعية. بل أن المزيد من اندماج الصين في الشؤون العالمية، يؤدي بصورة آلية إلى المزيد من التغير الداخلي في النظم الاجتماعية، والتحول إلى المعايير الغربية في الديمقراطية والممارسات السياسية. خصوصا وأن الصين تتبع فعليا النظام الرأسمالي في الاقتصاد، رغم بقائها على المستوى السياسي دولة شيوعية ذات معدلات متدنية

[1] المرجع نفسه، ص 21.

* خبير في معهد كارنيجي لأبحاث السلام، مختص في قضايا الأمن الدولي والدراسات الآسيوية.

[2] Joseph Nye, **'The challenge of China'** ,p 74, sur : http://www.chinaelections.org/upload/file/20150531/20150531080754_9864.pdf (11/07/2015)

في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعليه ترى الليبرالية بأن القوى الاقتصادية للصين المنفتحة سوف تحفز تدريجيا التغيير السياسي فيها ويساعد على إرساء معايير التنمية السياسية. كما أن إدماج الصين في المجتمع الدولي سوف يجعل منها فاعلا مترددا في إحداث أي سلوك عدواني تجاه الدول الأخرى من شأنه الإضرار بعلاقاتها الاقتصادية العالمية.

تقدم نظرية الاعتماد المتبادل تصورا متفائلا نسبيا حول نتائج قدرات الصين المتنامية. وهي تميز الحوافز التي تدفع الدول لاحتواء صراعاتها الدولية عندما تكون تكلفة الصراع كبيرة (لأن الدولة تصطف إلى جانب شركائها الاقتصاديين المهمين)، والفوائد من استخدام قوة صغيرة (لأن مؤسسات القوة الاقتصادية والعسكرية الحديثة تعتمد بدرجة أقل على أصول مثل قوة العمل والموارد الطبيعية، التي يمكن أن يستولي عليها الغزاة، وبدرجة أكبر على المعرفة والتكنولوجيا). وقوة الصين الصاعدة في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، تقوم على التنمية الاقتصادية السريعة، في الأساس على التجارة والاستثمار الدوليين. والخفض الحاد من النشاط الاقتصادي الدولي يضر بشدة قدرة الصين على الحفاظ على معدلات النمو العالية الضرورية، وإن لم تكن كافية لظهورها في مظهر القوة العظمى. وبالتالي فإنه بسبب النتائج اليسيرة الفهم، المتمثلة في فرض عقوبات من جانب شركائها الاقتصاديين المهمين، الأمريكيين واليابانيين والأوربيين، سيظل قادة الصين منضبطين في جهودهم لحل الصراعات الدولية. صحيح أن جيش الدولة قد لا يتقيد بمخاوفها الاقتصادية، لكنهما مع ذلك مرتبطين إلى درجة تدفع في اتجاه التعاون الدولي[1].

## الفرع الثاني: فخ كيندلبرغر مقابل فخ ثوسيديدس

**1/ فخ ثوسيديدس Thucydides Trap**: ينبع التصور الواقعي للصعود الصيني في سلم القوة العالمية، من الأثر الذي يحدثه هذا الصعود في توازن القوى العالمي، والذي يعتبر الصدام نتيجة حتمية لاختلاله، من منظور التخوف من وقوع الولايات المتحدة الأمريكية ( القوة العظمى في النظام الدولي الحالي) في " **فخ ثوسيديدس*** " والذي يرى بأن صعود أي قوة جديدة في النظام الدولي يؤدي

[1] مايكل براون، أوين كوتي وآخرون ، مرجع سابق، ص 87.

* فخ ثوسيديدس هو مصطلح أطلقه العالم السياسي الأمريكي غراهام أليسون Graham T Allison ليصف الحالة التي تحدث في حال صعود قوة جديدة، والخوف الذي تحدثه لدى القوى الفعلية القائمة، والذي يجعل من الحرب حالة

إلى توتر بنيوي يجعل من الصدام العنيف محتملا إلى حد كبير، نظرا لمنافسة القوة الصاعدة للقوة المهيمنة، كما حدث خلال الحروب البينيبوليزية خلال القرن الخامس قبل الميلاد، التي جمعت بين أثينا واسبرطة، حيث أن تخوف اسبرطة من صعود أثينا في القوة قد جعل من الحرب أمرا حتميا. وكذلك الأمر بين بريطانيا وألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أن صعود ألمانيا بعد توحدها على يد بسمارك سنة 1871، وبداية مطالبها بحقها في المستعمرات، خلق تنافسا بينها وبين بريطانيا والقوى الاستعمارية الأخرى، ما أدى في النهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وبالتالي يشير هذا المفهوم الذي أطلقه المؤرخ اليوناني القديم إلى التحذير من احتمال اندلاع حرب كارثية إذا أصبحت قوة راسخة ( مثل الولايات المتحدة الأمريكية ) شديدة التخوف من قوة صاعدة ( مثل الصين )[1].

**2/ فخ كيندلبرغر Kindleberger Trap:** في حين تحذر الواقعية من الوقوع في فخ ثوسيديدس (حالة الصين الأقوى مما ينبغي)، في حال استمرار الصعود الصيني. فإنه بالمقابل، تحذر الليبرالية من الوقوع في **فخ كيندلبرجر**[*]. إذ يرى جوزيف ناي Joseph Nye بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تحذر في الوقوع في هذا الفخ إذا بقيت الصين أضعف مما ينبغي، لدرجة لا تستطيع المساهمة في تطوير الاقتصاد الدولي، وتفشل في الاضطلاع بالمهمات العالمية التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة، وبالتالي انهيار النظام القائم كما حدث بين بريطانيا والولايات المتحدة، وأدى إلى اندلاع

---

حتمية بينها. انطلاقا من تصور المؤرخ اليوناني ثوسيديدس للحرب التي قامت بين اسبرطا وأثينا نتيجة تخوف اسبرطا من تنامي قوة أثينا. راجع:

Graham Allison, "**The Thucydides Trap**",(foreign policy,june 9,2017): http://foreignpolicy.com/2017/06/09/the-thucydides-trap (05/12/2017)

[1] ناصر التميمي،" صعود الصين: **المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا**"، في مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية–الصينية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2017، ص329.

[*] فخ كيندلبرغر هو مفهوم طرحة المفكر الليبرالي جوزيف ناي، كمفهوم مقابل لفخ ثوسيديدس، تصور فيه بأن قوة الصين المتنامية تلعب دورا مساهما في تعزيز النظام الاقتصادي العالمي القائم، أما بقائها ضعيفة فسوف يؤدي إلى اضطرابه مثلما حدث حسب تصور شارلز كيندلبرغر( أحد مهندسي مشروع مارشال الأمريكي ) خلال الحربين العالميتين من نتائج كارثية على الاقتصاد الدولي، نتيجة صعود الولايات المتحدة كقوة كبرى، وفشلها في تعويض بريطانيا كقوة عظمى سابقة، والقيام بمهامها.راجع:

Joseph S. Nye,' **The kindleberger Trap** ',(project Syndicate, January 9,2017), sur: https://www.project-syndicate.org/commentary/trump-china-kindleberger-trap-by-joseph-s--nye-2017-01?barrier=accessreg 08/08/2017)

الحرب العالمية الثانية[1]. وعليه يكمن التصور الليبرالي إلى الصين القوية كعامل مساعد على استقرار النظام العالمي القائم، وليس مهدد له.

كخلاصة للفصل، اختلفت تصورات نظريات العلاقات الدولية حول التحول في السياسة الخارجية الصينية، وانفتاحها وتوسعها لتمارس النفوذ في أغلب دول العالم. بين التصور الماركسي الذي يرى في الصين ورغم انفتاحها، مازالت تعتبر نفسها دولية نامية تعتنق المبادئ الماركسية في الأساس، وترفض الهيمنة الامبريالية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم. وكذلك تمارس علاقات تعاونية جنوب–جنوب مع دول العالم الثالث. والدليل على ذلك الإبقاء على صفة الشيوعية لحزبها الحاكم.

من جهة أخرى ترى الليبرالية في الصين مثالا عن نجاح النمط الرأسمالي في الاقتصاد، حيث أن اعتمادها على المنطلقات الرأسمالية وتطبيقها، قد دفع بها من مجرد دولة متخلفة، إلى قوة اقتصادية كبرى في العالم. وكذلك الفائدة التي تجنيها كل من الصين والمجتمع الدولي من الصين المنفتحة، ومشاركتها في مختلف المنظمات الدولية. هذا الاندماج في المجتمع الدولي والفوائد التي حققتها الصين منه، سوف يجعل منها دولة محافظة على ممارسة القوة الناعمة، معتمدة سياسة خارجية سلمية قائمة على أولوية تحقيق المصالح الاقتصادية الصينية.

أما التصور الواقعي، فيقوم على نظرة متشائمة للدور المستقبلي للصين في النظام الدولي، وبأنها سوف لن تواصل صعودها السلمي في القوة بنفس الشكل، وأنها سوف تسعى كدولة قومية إلى تحقيق مصالحها المشروعة( كقوة صاعدة ) في إعادة ترتيب وهيكلة التوازن في القوى، لتتلاءم مع أدوارها ومصالحها كقوة عظمى، وبالتالي سوف تدخل في صراع حتمي مع الولايات المتحدة الأمريكية، على الأقل في آسيا.

[1] ناصر التميمي، مرجع سابق، ص 329.

# الفصل الثاني: التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية

إن المتتبع لمسار السياسة الخارجية الصينية منذ سنة 1949 إلى غاية يومنا هذا، يدرك وجود نقطة تحول أساسية في هذا المسار والتي يمكن تحديدها بسنة 1978. حيث اعتبرت سنة تحول الصين من دولة قائمة على الاعتبارات الإيديولوجية في سياستها الخارجية، إلى دولة أكثر واقعية تهيمن على توجهاتها الخارجية النزعة البراغماتية، وتحقيق المصالح الاقتصادية الصينية بالدرجة الأولى، والذي تطلب الانفتاح أكثر على دول كان ينظر لها كقوى امبريالية معادية.

لعبت كلا من المعطيات الدولية، والظروف الداخلية أدوارا أساسية في إحداث التحول الذي طرأ على مضمون السياسة الخارجية الصينية وتحديد توجهاتها الاقتصادية الجديدة في مرحلة ما بعد سنة 1978. فمن جهة المتغيرات الدولية، كان تنامي النزعة الليبرالية ضد السياسات الحمائية والكينزية التي عرفتها السياسات الاقتصادية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين عادت النظرية النيوليبرالية لتوجيه الاقتصاد الدولي بصعود اليمين في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة رونالد ريغان، وفي بريطانيا بقيادة رئيسة الوزراء مارغاريت تاتشر، وتعاظم الأدوار السياسية للمؤسسات الاقتصادية الدولية ( صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ) مقابل الفشل النسبي للنموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية للدول التي انتهجته.

أما من جهة الداخل الصيني، فقد أدى إعادة بناء العقيدة السياسية للقيادة الصينية إلى تغيير التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الصينية. حيث أنه بعد وفاة الرئيس الصيني ماوتسي تونغ سنة 1976 الذي حكم الصين الشعبية منذ نشأتها سنة 1949 بخلفية ماركسية–لينينية، وتولي قيادة جديدة بزعامة دينغ شياو بنغ وبأفكار مختلفة تجاه الدور الذي يجب أن تلعبه الصين في البيئة الدولية من جهة، وأهداف ومحددات هذا الدور من جهة أخرى، والذي سيحتل فيه البعد الاقتصادي الأهمية القصوى. كل هذه العوامل وغيرها، أدت إلى التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية.

## المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية في المرحلة الماركسية 1949-1978

كان للظروف التي عرفتها الصين خلال المرحلة التي سبقت تأسيسها، والعوامل التي أدت إلى قيام الثورة الصينية الشعبية ضد البرجوازية التي كانت قائمة قبل 1949، إضافة إلى القوى والإيديولوجيات التي غذت تلك الثورة وساهمت في إنجاحها، دورا كبيرا في تحديد التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية التي اعتمدتها الصين الشعبية بعد تأسيسها، هذه التوجهات اتخذت طابعا ماركسيا-لينينيا- في البداية وكانت مناهضة للقوى الامبريالية. وقد تجلت هذه التوجهات في محاولة القضاء على الإقطاعيات الزراعية، واعتماد النموذج السوفياتي في التخطيط الاقتصادي، وهي الركائز الكبرى التي قام عليها الاقتصاد الصيني إلى غاية سنة 1978.

بدأت الدبلوماسية الصينية نشاطها مباشرة بعد تأسيسها سنة 1949، وكانت في بداياتها تتسم بالطابع الثوري المناهض للقوى الامبريالية الرأسمالية، والمؤيد للتوجهات الاشتراكية للاتحاد السوفياتي، والمساند لقضايا التحرر في العالم في مرحلة تصفية الاستعمار والتي ركزت في أهدافها ووسائلها على الجانب السياسي، وكانت الأبعاد الاقتصادية، وغيرها من الأهداف الأخرى خاضعة للمتطلبات السياسية في الأساس، وذلك اعتبارا للظروف الداخلية الخاصة التي كانت تعيشها، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي[1]:

1- اعتماد الصين للنظام الاشتراكي، ولكنه لم يتخذ شكله النهائي، وكان لا يزال قيد البحث.

2- كانت الصين تعيش في بيئة دولية من المقاومة بين أنظمة اجتماعية مختلفة في ظل الحرب الباردة. وقد انحازت الصين إلى النظام الاشتراكي، نظرا للدعم الذي تلقته من الاتحاد السوفياتي أثناء تحريرها، وأيضا الطبيعة الثورية لقادة التحرير.

3- لم تكن الحرب الأهلية داخل الصين قد انتهت بشكل نهائي، حيث كان يتنازع حزب الكومنتانغ* والحزب الشيوعي على سلطة البلاد وكانت المنافسة بين نظامين مختلفين( نظام شيوعي بقيادة

---

[1] لي يونغ تشي، يوان تشنغ تشينغ،"**دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية**"، في: جانغ يونغ لينغ، مرجع سابق، ص55.

* الكومنتانغ (الحزب القومي الصيني) هو الحزب الحاكم في تايوان، تزعمه **شيانج كاي شك** خلال الحرب الأهلية الصينية، والذي فر بعد الهزيمة إلى تايوان ليؤسس جمهورية الصين الوطنية(تايوان)، ويصبح بذلك هذا الحزب هو الحزب الحاكم.

ماوتسي تونغ في الصين الشعبية مدعم من الاتحاد السوفياتي، ونظام رأسمالي بقيادة شيانغ كاي شك في الصين الوطنية "تايوان" مدعم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية).

أثرت هذه المعطيات الداخلية على الدبلوماسية الصينية في تلك الفترة، ومنحتها مجموعة خصائص ثورية يمكن تلخيصها في[1]:

1- الهدف الأساسي من الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة، هو حماية السلطة وتحقيق الاستقلال السياسي.

2- لم تعترف الصين بالأنظمة الدولية القائمة في دول الغرب، وواجهتها بمواقف ثورية متحدية.

3- الغاية الأساسية من الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة، هو الحصول على اعترافات دبلوماسية أكبر وأوسع.

4- الهدف الأسمى في هذه المرحلة، هو نشر النزعة الثورية في العالم.

5- كانت الإيديولوجيا الفكرية هي الدعامة الأساسية للحكم على الدبلوماسية الصينية.

## المطلب الأول: السياسة الخارجية الصينية تجاه الإتحاد السوفياتي

مع تبني نموذج التنمية السوفياتي، أخذت الصناعة الصينية وكذلك الدولة والمجتمع تسير على مثال التجربة السوفياتية، وبدأت الحكومة في الصين تشبه الحكومة في الاتحاد السوفياتي. خاصة بعد إقدامها على إنشاء مثيل للوزارات الموجودة في موسكو: هيئة للتخطيط ومجموعة هائلة من الوزارات الاختصاصية المسؤولة عن إدارة مختلف الفروع الصناعية، مثل وزارة بناء الآلات، وزارة المعادن، وزارة الكيمياء وغيرها. إضافة إلى اعتماد نظام التعليم السوفياتي الذي جعل المهمة الرئيسية للمدارس والجامعات تنحصر في تخريج الفنيين والمهندسين، وعلماء الطبيعة الذين كانت الصناعات الحديثة بأمس الحاجة إليهم، ثم إن خطط التعليم أيضا كان مصدرها الاتحاد السوفياتي. حيث أصبح اتقان اللغة الروسية مفتاح الأمان لتسلق المراكز الوظيفية الرفيعة، وذهب 30000 مهندس وعالم وعامل وطالب صيني طلبا للعلم والتدرب في الاتحاد السوفياتي[2].

[1] كونراد زايتس، مرجع سابق ، ص55.

[2] المرجع نفسه، ص 204.

وعليه، كانت العلاقات السوفياتية–الصينية قوية خلال المرحلة التي عقبت تأسيس جمهورية الصين الشعبية. فعندما اندلعت الحرب الأهلية الصينية عام 1949 والتي تمخضت عنها حكومتان الأولى تدعى حكومة الصين الوطنية، والثانية حكومة الصين الشعبية. ولأن الاتحاد السوفياتي كان يمد قوات ماوتسي تونغ بالعتاد والسلاح لمقاومة الصينيين الوطنيين، لذلك كان أول المعترفين بحكومة الصين الشعبية، وتمت العلاقة بين الطرفين في أكتوبر 1949. بعد أن وجه وزير الخارجية السوفياتي رسالة إلى جميع الدبلوماسيين والعمال القنصليين في الصين، يدعوهم السعي لدى حكوماتهم للاعتراف بالنظام الصيني الجديد وإقامة علاقات معه على أساس العدل والمساواة. وكان نتيجة لهذا النداء أن أقدم الاتحاد السوفياتي على الاعتراف بحكومة ماوتسي تونغ، وبسحب اعترافه بالحكومة الوطنية، وألحق الاتحاد السوفياتي اعترافه بدعمه العالمي لها في مجلس الأمن، حيث صرح مندوبه فيشنسكي في المجلس في 23 أكتوبر 1949 بأن الاتحاد السوفياتي لا يمكن له الاستمرار بالاعتراف بالوفد الصيني الوطني ممثلا للصين في الأمم المتحدة[1].

## الفرع الأول: النموذج السوفياتي للثورة الاشتراكية الصينية

كانت" الديمقراطية الجديدة " التي أعلنها ماوتسي تونغ عند تأسيس جمهورية الصين الشعبية، كمرحلة انتقالية مؤقتة، خاصة وأنه كان يريد إعادة بناء الصين، ونقلها إلى الاشتراكية بالاعتماد على التعاون المتين بين جميع شرائح الشعب من فلاحين وعمال وبرجوازيين صغار وأصحاب الشركات الوطنيين. ولأن حوالي 80% من أصل 550 مليون إنسان يعيشون في مناطق زراعية، غالبيتهم في فقر مدقع، ركزت القيادة الصينية في المرحلة الأولى على القطاع الزراعي كعامل أساسي لتحقيق النهضة الاقتصادية وتعزيز التنمية. وقامت بإصلاحات زراعية هدفت إلى إعطاء الأرض إلى مستخدميها وزارعيها والتخلص من الملكيات الإقطاعية. فكان الإصلاح الزراعي في المناطق المحررة في شمال وشمال شرق الصين الواقعة خلال الحرب الأهلية تحت السيطرة الشيوعية، قد تحقق في الواقع. أما بعد الثورة أراد الحزب تطبيقه على أربعة أخماس الأراضي الزراعية التي تم ضمها في وقت لاحق[2].

[1] شيماء فاضل مخيبر، مرجع سابق،ص 491.

[2] كونراد زايتس، مرجع سابق، ص ص 195، 196.

بعد القيام بالإصلاح الزراعي، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية بأربع سنوات، حددت الحكومة الصينية المعالم الكبرى للانتقال إلى الاشتراكية، والتي حاولت التركيز، إضافة إلى القطاع الزراعي، على القطاع الصناعي الذي اعتبر أساسا لإرساء دعائم الاقتصاد الصيني الذي وضع في مراحله الأولى التجربة السوفياتية كنموذج تتبعه جمهورية الصين الشعبية لتحقيق التطور والنمو.

كانت إحدى المقولات الجوهرية للماركسية تشير إلى أن الاشتراكية لا يمكن إقامتها إلا على قاعدة متينة من الصناعات الحديثة وانجازات الرأسمالية. أدى هذا إلى جعل التصنيع السريع الهدف الأول الذي أراد الحزب الشيوعي الصيني تحقيقه. بعد أن كان الحزب والحكومة قد طورا بمعونة مستشارين سوفيات خلال عام 1952 الخطة الخماسية الأولى، حيث "ستصبح الصين غدا كما هو الاتحاد السوفياتي اليوم" كما أعلنه ماو سنة 1952، مما جعل الصين تسير على طريق الاقتصاد المخطط محتذية النموذج السوفياتي[1].

## الفرع الثاني: مرحلة الصدام الصيني–السوفياتي

بدأت العلاقات الصينية السوفياتية تأخذ اتجاها آخر، والتحول من علاقات التحالف إلى علاقات العداء، بدءا بالخلاف الإيديولوجي منذ 1956، ووصولا إلى الصراع الحدودي خلال الستينات. وقبلها الخلاف حول السلاح النووي منذ 1959، بعد تخلي الاتحاد السوفياتي عن التزامه بمساعدة الصين على تطوير سلاحها النووي، حيث دخل في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لمنع انتشار الأسلحة النووية والتوقيع على معاهدة الحد من التجارب النووية سنة 1963، وبالتالي مساعدة الصين في هذا المجال سوف يؤدي إلى فشل المفاوضات. وبرر الاتحاد السوفياتي هذا الموقف بالتكاليف الباهظة التي لا تستطيع الصين تحملها. رأت الصين في هذا على أنه نوع من الغش وقالت أن هذه الدول تحاول تكريس احتكارهما النووي[2]. وتمكنت الصين رغم ذلك من تفجير قنبلتها الذرية الأولى في 15 أكتوبر سنة 1964، فكان ذلك إعلانا باستقلالها التام عن الاتحاد السوفياتي[3].

[1] المرجع نفسه، ص 203.

[2] شيماء فاضل مخيبر ، مرجع سابق، ص499.

[3] محمد حمزة حسين الدليمي، لبنى رياض الرفاعي، تاريخ العالم المعاصر، عمان:دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص406.

أما من ناحية الصراع الحدودي، فقد اعتبر قمة التصادم الصيني السوفياتي، والذي كنتيجة له اتجهت الصين إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات. حيث تطور هذا الصراع الحدودي خلال الستينات إلى مواجهة عسكرية مباشرة على الحدود ما بين البلدين سنة 1969، حين حدثت مصادمات عسكرية خطيرة مرتين بين البلدين، الأولى في 02 مارس 1969، والثانية في 15 مارس من نفس السنة[1]. وكادت هذه الصدامات أن تؤدي إلى حرب شاملة بينهما.

## المطلب الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

مرت العلاقات الصينية الأمريكية بمرحلتين أساسيتين في الفترة ما بين 1949 و1978. مرحلة العداء، ثم مرحلة التقارب الدبلوماسي.

### الفرع الأول: مرحلة العداء وسياسة الإحتواء الأمريكية 1949-1969

لمدة 20 عاما، تميزت العلاقات الصينية الأمريكية بحالة العداء الكامل، فمن جهة الصين ونظرا لخلفيتها الإيديولوجية الثورية، كانت ترى في الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا للقوى الامبريالية التي تسعى للهيمنة، والأهم من ذلك هو الدعم الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية لتايوان في نزاعها مع الصين حول الانفصال، والتي كانت الصين ولاتزال تعتبرها أهم قضية من قضايا أمنها القومي ووحدتها السيادية، وترى فيها جزءا غير قابل للانفصال عنها. نتيجة لذلك اصطفت الصين إلى جانب الاتحاد السوفياتي في حربه الباردة ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ودخلت الصين الحرب الكورية، وساعدت الشيوعيين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة الأمريكية[2].

أما من جهة الولايات المتحدة الأمريكية، حاولت عرقلة وتطويق حكومة الصين الشيوعية، التي كانت نظرتها لسياساتها على أنها عدائية تهدد أمن الدول الغير شيوعية في محيطها الإقليمي. فسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء الصين بتشكيل تحالف عسكري مع الدول الواقعة على الحدود الشرقية والجنوبية للصين وإقامة قواعد عسكرية بها، أساسا اليابان، كوريا الجنوبية، وتايوان. وشجعت

[1] شيماء فاضل مخيبر، مرجع سابق، ص500.

[2] Claude Chancel, Libin Liu Le Grix,**Le grand livre de la Chine**,(Paris : groupe Eyrolles,2013), p191.

هذه الدول على عدم الاعتراف بالصين، كما عملت على التفرقة بين الصين والاتحاد السوفياتي، والتي نجحت فيها بعد بدء النزاع الصيني–السوفياتي خلال الستينات من القرن العشرين[1].

## الفرع الثاني: مرحلة التقارب الدبلوماسي 1970–1978

ابتداء من 1970، بدأت ملامح التقارب بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لمجموعة أسباب أهمها حاجة الولايات المتحدة إلى الصين للضغط على فيتنام وإنهاء الحرب في الهند الصينية[2]. ومن جهة الصين، كانت تحتاج إلى دعم جديد في نزاعها مع الاتحاد السوفياتي.

تعتبر زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في فيفري 1972 بداية التقارب ونقطة التحول في العلاقات الصينية–الأمريكية، والتي سبقتها زيارة سرية لمستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر سنة 1971. خلال هذه الزيارة، وقع الرئيس الأمريكي على **بيان شنغهاي** الذي نص على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة الحل السلمي للمسألة التايوانية، وفق مبدأ الصين الواحدة، وسحب القوات الأمريكية من الجزيرة.

تزامن التحول في العلاقات الصينية–الأمريكية، وبداية تحسنها، مع عودة انضمام الصين إلى الأمم المتحدة (عضو مؤسس وأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن) سنة1971 بعد تصويت الجمعية العامة الـ 26 للأمم المتحدة على مشروع قرار يقضي باستعادة الصين الشعبية لمقعدها، وطرد ممثلي تايوان، رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء في القرار أن الأمم المتحدة تعترف بأن ممثل حكومة الصين الشعبية هو الممثل الشرعي والوحيد في المنظمة، وأن جمهورية الصين الشعبية هي واحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن[3].

---

[1] Ibid, p196.

[2] فرانسوا غودمو،"**العلاقات الصينية الأمريكية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض**"، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 27 أكتوبر 2013، ص 03، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/10/27/20131027113424252734China-America-Infomap-4%20(1).pdf (02/09/2015)

[3] Claude Chancel, Libin Liu Le Grix, op.cit, p222.

## المطلب الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه العالم الثالث خلال الحرب الباردة

يمكن تحديد الانطلاقة الفعلية الأولى لنشاط السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية بعد تأسيسها سنة 1949، إلى الدور الذي لعبته في **مؤتمر باندونغ** 1955 الذي انعقد في اندونيسيا. والذي رغم أهميته بالنسبة للصين كفرصة لتوجيه دول العالم الثالث وفق تصوراتها، إلا أنها لم تطمح إلى زعامة الدول الإفريقية – الآسيوية التي كانت تبحث عن هوية تحت عنوان حركة عدم الانحياز. كما أن الصين لم تجرؤ على مقاومة الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق نفوذها. مثلما لم تنافس الاتحاد السوفياتي على قيادة المعسكر الاشتراكي. فلقد كانت الصين حتى 1955 معزولة سياسيا، وتشهد اقتصاد مركزي التخطيط يضمن لها الكفاية من الموارد الأولية، والغذاء. وارتضت الصين بأهداف إستراتيجية غير طموحة، لكنها قريبة إلى مصالحها المباشرة، في مقدمتها وحدة أراضيها، وعولت على التوازن الأمريكي– السوفياتي النووي، لتبعد عنها الضغوط المباشرة الناجمة عن التحالفات الأمريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين. وكذلك من الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي، وفي تايوان. وفي الوقت نفسه، استفادت الصين من ذلك التوازن في تقييد الاتحاد السوفياتي الذي كان يسعى لبسط نفوذه في الشرق الأقصى والهند الصينية[1].

وبذلك لم تجد الصين ما يدفعها إلى رفض روح مؤتمر باندونغ في تصريف علاقاتها الدولية التي شددت على المصالح المتبادلة، واحترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الانحياز إلى أي من القوتين العظميين. لقد كانت قواعد مؤتمر باندونغ أقصى ما كانت الصين قادرة على تبنيه[2].

### الفرع الأول: خلفيات التقارب بين الصين ودول العالم الثالث

كان للطبيعة الثورية التي تأسست بها جمهورية الصين الشعبية، دورا جوهريا في تحديد سياستها الخارجية تجاه دول العالم الثالث، إذ أن طبيعة القيادة الصينية المتمثلة في الزعيم ماوتسي تونغ وخلفيته الماركسية، وكذلك بداية النزاع الصيني–السوفياتي الذي تجاوز الخلاف الإيديولوجي إلى الاشتباك الحدودي والتنافس الإقليمي، أيضا تصاعد العداء الصيني– الأميركي، واشتداد الحصار

[1] Thomas Moore, **China and Globalisation**,( Asian Perspective, Vol 23, n 04, 1999), p 80.

[2] كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، طرابلس: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، ط1، 2007، ص 124.

الغربي للصين في منطقة الشرق الأقصى وجوارها. كل هذه العوامل دفعت بالصين إلى دعم دول العالم الثالث في مساعيها للتحرر، حيث أطلقت شعار "الثورة العالمية"، ونظرت لحروب التحرير الشعبية، وشجعت حرب العصابات والثورات في مناطق مختلفة من العالم الثالث.

خلال الخمسينات، ومثل كل الدول التي عرفت موجات التحرر من الاستعمار والدفاع عن الاستقلال، عملت الصين على مناهضة القوى الامبريالية والتصدي لاستراتيجيات الهيمنة، واتجهت إلى التعاون والتكتل مع دول العالم الثالث، والعمل على تقوية الدعم المتبادل لمواجهة النفوذ الغربي الاستعماري. هذه الإستراتيجية الدبلوماسية التي تبلورت أسسها في مؤتمر باندونغ 1955، وتطورت إلى تأسيس حركة عدم الانحياز. كان تصور ماوتسي تونغ في تلك الفترة بأن: " شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، هي شعوب متحدة لمواجهة الامبريالية، وبأن الصين بمثابة الأخ الأكبر الذي من واجبه مساعدة أشقائه الصغار في القارات الثلاث، وأيضا في دول أوربا الشرقية الشيوعية ( ألبانيا ويوغسلافيا سابقا ) "[1].

يتضح مما سبق أن عدة عوامل لعبت في تحديد السياسة الخارجية الصينية تجاه العالم الثالث. فالصين كانت تعيش عزلة منذ تأسيسها، خصوصا بعد الأزمة الكورية والتصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا اعتراف الأمم المتحدة ومعها الدول الغربية بتايوان كممثل شرعي وحيد للصين. يضاف إلى ذلك بداية الخلاف الصيني–السوفياتي ابتداءا من سنة 1956. فقررت الصين للخروج من العزلة بالتوجه نحو التحالف مع دول العالم الثالث، والعمل على بناء قوة سياسية مشكلة من الدول الحديثة الاستقلال في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ضد الامبريالية الأمريكية من جهة، والتحريفية السوفياتية من جهة أخرى. وباعتبار نفسها دولة تنتمي إلى العالم الثالث، حاولت الصين لعب دور قيادي، مكثفة من خطاباتها الإيديولوجية المعادية للاستعمار، والمساندة لقضايا التحرر في كل من الدول الآسيوية، الإفريقية والجنوب أمريكية، لتصبح بذلك نموذجا لدى هذه الدول. ولكن رغم ذلك، فشلت الصين في تعبئة الكثير من الدول ضد القوتين العظميين خلال الحرب الباردة، حيث كانت هذه الدول ترى أن قوة الصين العسكرية والاقتصادية لا تؤهلها أن تتصرف كقوة عالمية، ولا تمكنها من توفير الحماية لها، في حال التصادم مع القوى العظمى[2].

[1] Claude Chancel, Libin Liu Le Grix, Op.Cit, p224.
[2] Joseph Tse-Hei Lee, "**China's Third World policy from the Maoist era to the present**",(Global Asia journal,March 2008), p08, sur: http://digitalcommons.pace.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1003&context=global_asia_journal( 11/05/2017)

## الفرع الثاني: منطلقات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول العالم الثالث

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، تم التأكيد على مبدأ الاستقلال الذاتي على الصعيد الدبلوماسي، وإتباع سياسة الدبلوماسية السلمية، حيث استخدمت الصين أثناء مؤتمر باندونع " سياسة الاستقلال الذاتي والدبلوماسية السلمية " وركزت على دعم قضايا التحرر في دول العالم الثالث في مقاومتها لهيمنة القوى الامبريالية. وقد تم تحديد المبادئ الأساسية لسياسة الاستقلال الذاتي والدبلوماسية السلمية في[1]:

1- الأهداف الأساسية للعمل الدبلوماسي الصيني هي معارضة الهيمنة، والحفاظ على السلام العالمي، وتنمية التعاون الودي مع مختلف البلدان، ودفع الازدهار الاقتصادي المشترك.

2- الموقف الصيني من جميع بلاد العالم هو المساواة بصرف النظر عن الحجم أو الفقر أو الغنى.

3- لا تعتمد الصين بتاتا على أي من القوى العظمى، ولا تتحالف معهم إطلاقا من أي جهة.

4- تتمسك الصين بمبادئ التعايش السلمي الخمسة، وتبذل الجهود على هذا الأساس لإقامة العلاقات الطبيعية وتنميتها مع مختلف بلاد العالم.

5- تنتمي الصين لدول العالم الثالث، وتتمسك بجعل تقوية الاتحاد وتنميته، والتعاون مع دول العالم الثالث نقطة استقرار أساسية للأعمال الخارجية.

[1] صحافة اللغات الأجنبية، " **التجربة الصينية: الماضي والحاضر والمستقبل**"، 2017، ص 97، على الرابط:
https://books.google.dz/books?id=WcEmDwAAQBAJ&printsec=frontcover#v=onepage&q&f=false
(11/05/2017)

## المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في مرحلة التحول منذ 1978

بعد وفاة ماوتسي تونغ وخسارة أتباعه معركة خلافته لصالح الجناح المعتدل بزعامة دينغ شياو بنغ Deng Xiaoping، شهدت السياسية الخارجية الصينية تغييرات كبيرة طالت معظم علاقات الصين الدولية ومواقفها التقليدية في العالم الثالث، وقبل ذلك تراجع الصراع السياسي والإيديولوجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراف المتبادل وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين بكين وواشنطن في النصف الأول من السبعينات، وانتهاج دبلوماسية كرة الطاولة ( البينغ بونغ* ping pong )، وبرز دور هنري كيسنجر، وزيارة ريتشارد نيكسون سنة 1971.

منذ تولي دينغ شياو بنغ السلطة سنة 1978، عمل على إنهاء فكرة الصراع الطبقي الدائم التي كان ماو ينادي بها. وسعى إلى التوجه نحو هدف مركزي واحد هو تنمية الاقتصاد وبناء القوة الاقتصادية، وقام بإطلاق أربعة شعارات جديدة (التحديثات الأربعة) وهي: تحديث الزراعة، وتحديث الصناعة، وتحديث العلوم والتقنيات، وتحديث القوات المسلحة. وتوقف الحديث عن الصراع الطبقي أو المساواة الماوية القائمة على مبادئ التوزيع المتساوي للدخل. كما تم خفض نفقات التسلح، والتركيز على الأبعاد الاقتصادية، خاصة أن الوضع الأمني الذي كان سائدا منذ 1972 المعتمد على الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد التهديد السوفياتي، كان يسمح بممارسة مثل هذه السياسة[1].

### المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية الصينية وأثرها على السياسة الخارجية

هدف التحول الذي طرأ على توجهات السياسة الصينية إلى تحقيق التطور الاقتصادي، وزيادة القوة الصينية في كل المجالات، وكانت البراغماتية والتدرج واللامركزية والانفتاح على الخارج هي وسائل تحقيق تلك الأهداف. وقد ترجمت التوجهات البراغماتية الجديدة التي انتهجتها الصين في مقولة

* يقصد بها سلسلة الزيارات المتبادلة التي تمت بين فريق كرة الطاولة الصيني ونظيره الأمريكي، بدعوة من ماوتسي تونغ على هامش بطولة العالم لكرة الطاولة التي أقيمت في اليابان سنة 1971، كانت هذه الزيارات الخطوة الاولى لتخفيف التوتر وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية.

[1] Thomas Moore, Op.Cit, p 81

دنغ شياو بنغ :" ليس المهم أبدا كون القطة بيضاء أو سوداء، مادامت تصيد الفئران فهي قطة جيدة."[1]

إذا كانت البراغماتية هي المبدأ الأول في إصلاحات دينغ شياو بنغ، فإن التدرج كان المبدأ الثاني، حيث كان الإصلاح الصيني مضادا لأسلوب الإصلاح في روسيا المتمثل في قيام الرئيس الروسي بوريس يلتسين سنة 1992 بمحاولة تطبيق اقتصاد السوق الحر وفق الأسلوب الأمريكي بطريقة سريعة ومباشرة. إلا أن روسيا لم تكن تملك، انطلاقا من نظامها الاجتماعي وتقاليدها وبنية مؤسساتها ونظامها الحقوقي والقضائي، الشروط اللازمة لتحقيق مثل هذا النظام الاقتصادي، وهكذا قام العلاج بالصدمات إلى الكارثة، فسيطر أصحاب السلطة من السياسيين والمافيا على أملاك الدولة وتهريب الأموال إلى الخارج. وقامت رأسمالية فوضوية دفعت بهذا البلد الغني–أي روسيا– إلى الحضيض.

أما فيما يخص الحالة الصينية، فعلى عكس ذلك، بدأت الإصلاحات بحذر شديد وباختبار الخطوات التي كان تطبق، حيث عبر دينغ عن إستراتيجيته للتحول بـ:" عبور النهر مع البحث بالأقدام عن الأحجار التي يمكن الوقوف عليها."[2] حيث لم يسعى إلى التحول بشكل مباشر نحو الاقتصاد الحر، بل بالإبقاء على النموذج الاشتراكي ذو الخصوصية الصينية، وبممازجته تدريجيا مع مبادئ اقتصاد السوق الحر للرفع من كفاءته وتسريع نموه، وذلك لإدراكه وفهمه لطبيعة الفرد الصيني الذي سوف يقدم أقصى درجات الإنتاج والإنتاجية في العمل حين يعرف أنه يعمل لنفسه، وهو المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد الحر[3].

كانت الميزة الثالثة التي اتسمت بها إصلاحات دينغ تتمثل في اللامركزية، ونقل صلاحيات اتخاذ القرار إلى الجهات ذات المراتب الدنيا نظرا لأن سلطة اتخاذ القرار يجب أن تنحصر بيد الجهة التي تتحمل مسؤولية النتائج، هذه كانت قناعة دينغ. مما جعله يفسح المجال للمقاطعات والإدارات المحلية والقرى لإجراء التجارب. وبعد أن كانت إحدى التجارب تتكلل بالنجاح، كان يجري اعتمادها على صعيد البرنامج الوطني العام. وهكذا أصبح نظام تحمل المسؤولية قاعدة لإصلاحات دينغ في

[1] كونراد زايتس، مرجع سابق، ص 275.

[2] Claude Chancel, Libin Liu Le Grix,**Le grand livre de la Chine**,(Paris : groupe Eyrolles,2013), p 211

[3] كونراد زايتس، مرجع سابق، ص ص 276، 277.

الثمانينات. التي أصبحت فيها العائلات الفلاحية مسؤولة عن إنتاج الحبوب، والعناصر الإدارية مسؤولة عن الربح في المصانع، ومديروا البحوث مسؤولون عن نتائج البحوث في معاهدهم[1].

## الفرع الأول: الخاصية الليبرالية للتحديثات الصينية الأربعة

تم طرح برنامج التحديثات الأربعة ( الصناعة، الزراعة، الدفاع، العلوم والتكنولوجيا) من طرف الرئيس الصيني دنغ شياو بنغ، والذي يمكن تحديد أهم منطلقاته في[2]:

1- جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

2- إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيرا الدفاع .

3- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية ( أقرها الحزب عام 1980) الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة. وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين .

4- الإصلاحات الحضرية ( أقرها الحزب عام 1984) وتقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك، وأصبح من حق المقاطعات أن يكون لها ممثلون تجاريون في الخارج، ويكون هؤلاء الموظفون مسؤولين أمام السلطات المحلية وليس أمام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية .

5- منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب .

6- تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية .

7- السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية .

---

[1] المرجع نفسه، ص 277.

[2] مركز دراسات الصين وآسيا، " **التجربة الاقتصادية الصينية** "، على الرابط:
http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414 (13/09/2012)

8-تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذه المرافق.

## الفرع الثاني: الإنفتاح على الخارج

تعتبر الطريقة التي انفتحت بها الصين على العالم الخارجي والاندماج في الاقتصاد العالمي، من أكثر النماذج وضوحا في التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد ليبرالي، مقارنة بالتجارب الأخرى التي قامت بها الدول النامية الأخرى.

قام دينغ شياو بنغ بتغليب العوامل الاقتصادية على العوامل الثقافية -على عكس ما كان عليه الحال في المرحلة الماوية- بفتح الاقتصاد وتشجيع المبادرات الفردية بما تم تسميته بـ " اشتراكية السوق Socialisme de marché "[1] .

استمر جيانغ زيمين Jiang Zemin ( الرئيس الصيني الذي خلف دينغ شياو بنغ منذ سنة 1993 ) في سياسة دينغ شياو بنغ المتجهة نحو التخلص من المخلفات الاقتصادية للمرحلة الماوية ( Démaoïsation ) بإتباعه-أي زيمين - إستراتيجية التمثيلات الثلاثة Les trois* représentations والتي جعلت من رجال الأعمال والاقتصاديين القوة المحركة للدولة، جنبا إلى جنب مع كافة القوى المنتجة[2]. والتي نادى فيها جيانغ زيمين بضرورة التحرر من الدوغماتية الماركسية لصالح البراغماتية الرأسمالية. لكن في الشق الاقتصادي فقط، حيث أوضح بأنه لا ينبغي محاكاة أي من الأنظمة السياسية الغربية.

وبالتالي اتخذ دينغ شياو بنغ من دمج الصين وانفتاحها العالمي، أهم الأهداف الإستراتيجية التي ينبغي تحقيقها. بعد إدراكه أن الصين لا تستطيع تحديث نفسها بنفسها دون الاعتماد على التقنيات

---

[1] Alain Roux, **La Chine contemporaine**, (Paris : Armand Colin, 2010), p 143.

* التمثيلات الثلاثة هي نظرية سياسية اجتماعية حول التوجهات الجديدة للسياسة الصينية، اقترحها الرئيس جيانغ زيمين، وتبناها الحزب الشيوعي الصيني سنة 2002. تشمل: التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع القوى الرأسمالية. التنمية الثقافية، بتشجيع المنحى التقدمي للثقافة الصينية. والتنمية السياسية، بتبني المصالح الأساسية لأغلبية الشعب الصيني، وأن الحزب-رغم صفته الشيوعية- لم يعدا حكرا على العمال والفلاحين فقط، بل أصبح يمثل جميع الشرائح بما فيها الرأسمالية، وبالتالي تحويل الحزب إلى حزب حكومي أكثر انفتاحا وديمقراطية. انظر:
https://en.wikipedia.org/wiki/Three_Represents (11/12/2017)

[2] Alain Roux, Op.Cit, p144.

الخارجية ورأس المال الأجنبي. وتركزت سياسة الانفتاح الصيني على الخارج على مجموعة مجالات جوهرية هي[1]:

1- التجارة الخارجية: كانت التجارة الخارجية بالنسبة إلى ماوتسي تونغ مثلما كانت بالنسبة إلى الأباطرة في الصين القديمة بمنزلة الشر، وإن كان تحاشيها بشكل عام غير ممكن التحقيق، لكن مع الإبقاء عليها محدودة بقدر الإمكان. وعندما كانت السياسة الماوية في أوج قوتها في الستينات، لم تكن توجد أي تجارة خارجية تقريبا، وتراوحت في العام الواحد ما بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار فقط. وبعد زيارة ريتشارد نيكسون للصين في عام 1972، ارتفع حجم التجارة الخارجية حتى عام 1975 إلى خمسة عشر مليار دولار.

ومنذ تولي دينغ مقاليد السلطة في البلاد، ازدادت الصادرات والواردات بشكل كبير. فبين عام 1978، وعام 1997، ارتفع الحجم التجاري إلى أكثر من عشرة أضعاف، من 21 إلى 325 مليار دولار. ووصل المبلغ في عام 2000 إلى 474 مليار دولار. وهكذا ارتفعت القيمة إلى 32 ضعفا مقارنة بالقيمة في نهاية عهد ماو سنة 1975.

2- القروض الخارجية: لم تكن لدى الصين عند وفاة ماو أي ديون خارجية. وفي عام 1978 بدأت الصين الاقتراض من المصارف اليابانية وغيرها من المصارف الأجنبية. ثم تطورت لتصبح أكبر مقترض من البنك الدولي. ومنه فبعد أن كانت الصين خالية من القروض في عهد ماو، بلغ سنة 2000 إجمالي ديون قروض الدولة الصينية من الخارج 154 مليار دولار، وصافي القروض 74 مليار دولار.

3- الاستثمارات الأجنبية: أجرأ الخطوات وأكثرها خطورة في سياسة الانفتاح التي اتبعها دينغ، كانت فتح الصين أمام الاستثمارات الأجنبية. ولم تعبر هذه الخطوة عن التخلص النهائي من سياسة الاعتماد على النفس التي اعتمدها ماو، بل أعادت إلى أذهان الصينيين ذكريات من فترات الإذلال في الماضي، عندما فتح الأوربيون والروس واليابانيون والأمريكان الصين عنوة، وأسسوا في مدنها وموانئها الساحلية وفي داخل البلاد أيضا مناطق غير خاضعة للقوانين الصينية. لهذا أقدم دينغ على هذه الخطوة بحذر شديد، بتأسيس مناطق اقتصادية خاصة تقدم للمستثمرين الأجانب امتيازات جذابة مثل

[1] كونراد زايتس، مرجع سابق، ص ص 303، 308.

الإعفاء الجمركي، وإعفاءات ضريبة مؤقتة على منتجات التصدير، وأراض وعقارات بأثمان منخفضة، وأيضا شروط الحياة الغربية. فكانت المناطق الاقتصادية الخاصة معزولة عن المناطق المحيطة بها، تجنبا لانتقال عدوى مستواها المعيشي المرتفع إلى السكان الآخرين[1].

بالتوازي مع الانفتاح المستمر، تحسنت الشروط الاستثمارية الأجنبية باستمرار. فبعد أن كانت الإجراءات في الماضي لا تسمح إلا بإقامة الشركات المشتركة، أخذت هذه القيود تنحل بالتدريج منذ 1986، حيث أصبحت الشركات الأجنبية تستطيع تأسيس شركات خاصة تملكها 100% في غالبية المجالات الصناعية المخصصة جزئيا أو كليا للسوق الداخلية الصينية. ومع مرور الوقت، أصبحت الحكومة الصينية تسمح بالاستثمارات الخارجية في مجال الخدمات، مثل المصارف، وشركات التأمين، والفنادق والمتاجر ومؤسسات تقديم الاستشارات للشركات ومكاتب المحامين وغيرها.

4- الدراسة في الخارج: بلغ عدد الطلبة الصينيين الذين كانوا يدرسون في الجامعات السوفياتية حتى عام 1960، وهو عام القطيعة مع الاتحاد السوفياتي 7500 طالب. وخلال الفترة ما بين 1978-1999 سافر للدراسة في الخارج نحو 320000 طالب وعالم صيني. أكثر من نصفهم مولوا دراستهم بأنفسهم، وحصل الآخرون على منح حكومية للدراسة في الخارج. اختار أغلبهم التوجه نحو الجامعات الأمريكية، والجامعات اليابانية في الدرجة الثانية، تلتها الجامعات الكندية والاسترالية والبريطانية والفرنسية والألمانية[2].

## المطلب الثاني: التصور الصيني للعولمة

أدى الإنفتاح الصيني على العالم الخارجي إلى تغيير النظرة الصينية إلى ظاهرة الإعتماد المتبادل، ومن بعده العولمة. ففي عهد ماوتسي تونغ، كان ينظر إلى ظاهرة الإعتماد المتبادل على أنها أداة للتدخل والهيمنة الخارجية، والإنقاص من سيادة الدول الوطنية. وبأنها شكل من أشكال الإستعمار الجديد، ابتدعته القوى الاستعمارية الغربية لإستغلال موارد الدول المستضعفة، والتحكم في

[1] المرجع نفسه، ص 308.

[2] Alain Roux, Op.Cit, p146.

اقتصادياتها، بما يخدم مصالحها[1]. لكن بعد وفاته، وانطلاق الإصلاحات الإقتصادية، بدأت القيادة الصينية تنظر إلى هذه الظاهرة بنظرة أكثر ايجابية، نتيجة سعي الصين إلى إقامة العلاقات الإقتصادية التعاونية مع العالم، خاصة الجزء المتقدم منه.

## الفرع الأول: سعي الصين لتعظيم المكاسب النسبية التي تمنحها العولمة

مع بروز مفهوم العولمة كظاهرة اقتصادية وتوسع انتشارها خلال تسعينات القرن العشرين، سعت الصين إلى مواكبتها والإستفادة من امتيازاتها، لكن مع الحفاظ على السيادة التامة داخل أراضيها، والإستقلالية في الشؤون الداخلية. وأظهرت القيادة الصينية إدراكا واضحا لمقتضيات العولمة، ومتطلباتها. حيث أنه في سنة 1994، تحدث الزعيم الصيني السابق جيانغ زيمين في كلمته الافتتاحية أمام منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي قائلا: " إن التكنولوجيا الحديثة قد قربت المسافات بين الأمم، وكثيرا من التحديات التي تواجه الإنسانية باتت تتجاوز الحدود القومية. إن قضايا كثيرة مثل العلاقات الإقتصادية، التبادل التجاري، التطور العلمي والتكنولوجي، حماية البيئة، تنظيم السكان التعامل مع الكوارث وقضايا المخدرات والجريمة، منع التسلح النووي ومعالجة الأمراض والأوبئة. هذه القضايا أصبحت تتسم بالعالمية والإعتماد المتبادل وهي كلها تقتضي درجة عالية من التعاون والمتابعة بين جميع الدول"[2]. كما أعاد الزعيم الصيني التأكيد مرارا على ضرورة التفاعل والتعاطي مع العولمة، بما يخدم مصالح الدول، ففي كلمة ألقاها خلال زيارته لليابان سنة 1998 قال جيانغ زيمين بأنه يجب على الصين العمل جديا من أجل الإلتحاق بالعولمة في مجالات الإقتصاد، العلوم والتكنولوجيا، وأنه لابد عليها مواصلة الإنفتاح على الخارج بشكل فعال يمكنها من مسايرة إنجازات الحضارة الإنسانية بغية التسريع في تحقيق الهدف الأول للصين وهو التحديث[3].

---

[1] Joseph Tse-Hei Lee, "**China's Third World policy from the Maoist era to the present**",(Global Asia journal,March 2008), p07, sur: http://digitalcommons.pace.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1003&context=global_asia_journal( 11/05/2017)

[2] محمد السيد سليم ، السيد صدقي عابدين، آسيا و العولمة، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية،2003، ص 252.

[3] Thomas Moore, **China and Globalisation**,( Asian Perspective, Vol 23, n 04, 1999), p 82.

ينطلق التصور الصيني لظاهرة العولمة وملامحها الأساسية من[1]:

1- تعتبر القيادة الصينية أن العولمة باتت تمثل حقيقة مادية وواقعا موضوعيا بحيث يتعين على مختلف دول العالم أن تتعامل معها انطلاقا من هذه الزاوية. والأمر الذي لا جدال فيه بالنسبة لنخبة الصين أن العولمة تقدم فرصا حقيقية لابد من انتهازها خاصة في مجالات العلاقات الإقتصادية والتكنولوجية، والتطور العلمي. وهي المجالات التي تعتقد القيادة الصينية في أهميتها البالغة لتمكين البلاد من تحقيق تحديثاتها الأربعة.

2- إنه لما كانت عمليات العولمة لا تزال في جوهرها وأساسها عمليات تتم بين دول قومية، ولما كانت أجواء التنافس الشرس وعقلية الهيمنة لا يزالان يغلبان على ساحة التفاعلات العالمية. فإن هذا يترتب عليه ألا تكون العولمة ظاهرة إيجابية بشكل مطلق. وإنما هي تحمل من المخاطر بمقدار ما تشتمل عليه من فرص. وفي هذه الحالة، ينبغي على الصين أن تتحسب جيدا للجوانب السلبية للعولمة بحيث لا تمتد هذه بآثارها لتطال مبدأ الإستقلال والسيادة، وهما الهدفان الأعلى والأغلى لدى القيادة الصينية.

## الفرع الثاني: انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية(WTO)

إن سعي الصين للانضمام إلى مختلف الهيئات والمنظمات الدولية منذ بدءها في برنامج التحديث، قد دفعها إلى القيام بإصلاحات شاملة وفي مختلف القطاعات وذلك مواكبة لخطوات الصين نحو الاندماج في التفاعلات الإقتصادية العالمية، مما دفع عددا كبيرا من المراقبين إلى التأمين على صدق نوايا البلاد في التكيف بما يتواءم ويتلاءم مع مقتضيات هذه التفاعلات[2]. ولعل أهم انجاز حققته الصين في علاقاتها الاقتصادية الخارجية هو انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001.

وعليه فإنه بعد الانفتاح، وبعد أن كان الاقتصاد الصيني مسيرا بالخلفية الشيوعية للحزب الحاكم. عملت الصين بداية الثمانينات على الاندماج في التجارة العالمية، والدخول في تعاملات التجارة الخارجية المتعددة الأطراف. حيث كانت البداية بحصولها على صفة العضو المراقب في اتفاقية

[1] محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 253.

[2] المرجع نفسه،ص 261.

الغاتGATT. كما أرادت الصين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية التي تأسست سنة 1995. لكن هذه الرغبة قوبلت في البداية برفض الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوربية واليابان التي طالبت الصين القيام أولا بإصلاح سياساتها الجمركية بالتقليص من التعريفات الجمركية واعتماد أسواق حرة، وتعديل سياساتها الصناعية.

سعت الصين للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية رغبة منها في الإستفادة من المكاسب الاقتصادية الهائلة التي توفرها المنظمة، فمن جهة، إن هذا الإنضمام يدعم الرغبة الصينية في الإنفتاح على العالم، واندماجها أكثر فأكثر في شؤون السياسة العالمية، بما يعزز النظرة العالمية الإيجابية تجاه الصين بأنها دولة تسعى إلى تقوية سبل التعاون الدولي، ومن جهة أخرى يجلب لها تدفقات استثمارية كبيرة، وفرصا اقتصادية ضخمة. وأيضا جلب التكنولوجيا المتطورة إلى الداخل الصيني. وبعبارة أخرى، لم يكن الدخول للمنظمة مهما للكبرياء القومي وقيادة الصين إلى وضع القوة العظمى فحسب، بل لاهتمامات اقتصادية وعملية جديدة أيضا، مع هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر، وتضاؤل الإهتمام بالصين، وتعثر الإصلاحات المحلية. كان ينظر إلى الدخول المبكر أفضل وسيلة لدفع الاقتصاد[1].

ابتداء من سنة 1999، تدعم موقف الصين الخارجي بمجموعة عوامل ساهمت في تعزيز الموقع الاقتصادي العالمي للصين. أولها كان عدم تأثر الصين بالأزمة الاقتصادية التي عرفتها آسيا سنة 1997، والتي أثبتت سلامة النهج الاقتصادي الذي اتبعته الصين منذ بداية الانفتاح، وأيضا استرجاع هونغ كونغ سنة 1997، وماكاو سنة 1999، وهي نجاحات عوضت إخفاقها في استعاد تايوان. العامل الآخر هو نجاح الصين في مفاوضاتها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية في نوفمبر 2001[2].

كان الخلاف الصيني–الأمريكي هو السبب الأول في تعطل انضمام الصين للمنظمة، حيث كانت المفاوضات حول الإنضمام، غالبا ما تسبقها مفاوضات تجارية ثنائية مع الولايات المتحدة. والدليل على ذلك أنه في شهر سبتمبر سنة 2000، ولما صادقت الولايات المتحدة على منح الصين صفة الدولة الأولى بالرعاية، بعدها بحوالي سنة فقط، أي في 09 نوفمبر 2001، وافقت الدول الأعضاء، في اجتماع العاصمة القطرية " الدوحة " بالإجماع على طلب الصين بالإنضمام، وبذلك

[1] جوزيف س .ناي ، جون د.دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تر: محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2002، ص 293.

[2] Jean-Luc Domenach, **Ou va la Chine**,(Paris :librairie Artheme Fayard,2002), p 203.

حصلت الصين على العضوية الكاملة في المنظمة. قبل الانضمام، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية على الصين، شروطا صارمة لم تفرض على باقي الدول النامية للانضمام إلى المنظمة. حيث أنه حين انضمامها كان قطاع الخدمات في الصين قد تحرر فعليا بنسبة كبيرة، وتم السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية، وإلغاء القيود على التجارة. كما تم فتح قطاع البنوك والتأمينات، والاتصال للاستثمار الأجنبي[1]. ووافقت الصين على التزامها بالمسائل المتعلقة بمعايير الشفافية وحقوق الملكية.

من جانب آخر، فإن القيادة الصينية، ورغم امتيازات التي تقدمها المنظمة، قد ركزت على أن انضمامها إلى المنظمة، لا يعني انفتاح أسواقها الداخلية كلية أمام تدفق المنتجات الأجنبية، وبأنه يحق للدولة التدخل لحماية منتجاتها إذا اقتضت الضرورة ذلك. وعموما سادت مجموعة تيارات فكرية على مستوى النخبة الصينية، كل تيار كان له وجهة نظر معينة تجاه الانضمام[2] :

أ-المدرسة المرتبطة بمفهوم السيادة: كانت تنظر لمسألة الإنضمام إلى المنظمة، على أنه سوف يكرس التبعية الكبيرة للدول الغربية، على حساب المصالح الوطنية، لذلك فهذا التيار يرى بأنه على القيادة الصينية التزام الحذر في الإنضمام للمنظمة.

ب-مدرسة الرفض: ترى بأن الفوائد التي يمكن الإستفادة منها في حال الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية مبالغ فيها، وأن التنمية الإقتصادية الصينية تستدعي تقوية التعاون الجهوي في منطقة المحيط الهادي.

ج-مدرسة الشراكة: تنظر إلى انضمام الصين إلى المنظمة، على أنه اعتراف ضمني من طرف الدول الغربية، بأن الصين هي قوة اقتصادية، وعليه يجب تثمين هذا الإنجاز واستغلاله بما يخدم المصالح الوطنية الصينية.

[1] Brandt Loren, Rawski G Thomas, **China's great transformation**, ( cambridge :Cambridge university press, 2008), p 659.
[2] David Zweig**, "Chine 1998-2000:la dernière vague de reforme en panne"**,(politique étrangère, N 01, janvier Mars 2001), pp 31, 32.

## المطلب الثالث: الدبلوماسية الصينية منذ 1978

يمكن تمييز المراحل التي مرت بها الدبلوماسية الصينية منذ سنة 1978 إلى مرحلتين أساسيتين: مرحلة الدبلوماسية التنموية 1978-2009، ومرحلة دبلوماسية القوى الكبرى منذ 2010.

### الفرع الأول: الدبلوماسية التنموية

بدأت هذه المرحلة مع بداية إطلاق الإصلاح الاقتصادي والانفتاح، ركزت فيها الصين أساسا على بناء اقتصاد الدولة، بحيث تخدم الدبلوماسية التنمية الاقتصادية. تميزت هذه المرحلة بمجموعة خصائص أساسية[1]:

1- تحقيق التنمية الاقتصادية كهدف أساسي من أهداف الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة.
2- مشاركة الصين واعترافها تدريجيا بالأنظمة الدولية القائمة في دول الغرب، والاندماج العقلاني معها.
3- جذب الاستثمارات كغاية أساسية من الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة.
4- بناء الصين دولة قوية عن طريق تحقيق الحداثة.
5- المصالح الاقتصادية كدعامة أساسية للحكم على الدبلوماسية الصينية.
6- الالتزام بعدم الانحياز، وتطبيق إستراتيجية المتابعة والحذر.

### الفرع الثاني: دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية

في سنة 2010، تجاوز الناتج الإجمالي المحلي الصيني الياباني، وأصبحت الصين ثاني أكبر كيان اقتصادي في العالم. فتحولت الصين بذلك إلى السعي نحو النهضة العظيمة للأمة الصينية، واتخذت إجراءات جديدة على المستوى الدبلوماسي، وروجت لمفاهيم جديدة، جعلت الدبلوماسية الصينية تتمتع برؤية عالمية، وطرح مفاهيم خاصة حول بناء الأنظمة الدولية. والانتقال من إستراتيجية المتابعة والحذر إلى طموح الوصول إلى مصاف الدول الكبرى.

[1] لي يونغ تشي، يوان تشنغ تشينغ،"**دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية**"، في: جانغ يونغ لينغ، مرجع سابق، ص56.

تتميز مرحلة دبلوماسية الدول الكبرى بخصائص الأساسية تشمل[1]:

1- تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية كهدف أساسي من الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة.
2- أصبحت الصين عضوا مهما في النظام الدولي، له الحق في المبادرة والابتكار.
3- تشكيل الدولة بشكل مبتكر، وبداية تحمل مسؤوليات الدول الكبرى، واحدة من أهم خصائص الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة.
4- الهدف الأسمى في هذه المرحلة هو بناء عالم متناغم.
5- يعتبر الاهتمام ببناء واجهة الدولة هو الدعامة الأساسية للحكم على الدبلوماسية الصينية.
6- توظيف جميع الوسائل الدبلوماسية بمرونة بما يتناسب مع الأوضاع الدولية.

كما أن هناك مجموعة ظروف داخلية وخارجية تفرض على الصين ضرورة تطبيق دبلوماسية الدول الكبرى في القرن 21 أهمها[2]:

أولا: إن الصين دولة كبرى، وهذه حقيقة موضوعية غير قابلة للجدال، وبالتالي لا يمكن أن تتنصل من مسؤولياتها كدولة كبرى، فهي رسميا ثاني أكبر كيان اقتصادي على مستوى العالم، وفوق ذلك تتمتع الصين بقوة تأثير قوية على المستوى السياسي والدبلوماسي(عضو دائم في مجلس الأمن).

ثانيا: أصبحت الصين دولة محورية تحدد مصير العالم، ولولا هذا لما كانت بعض القضايا مثل تحقيق التعايش السلمي بين الصين والولايات المتحدة، والخروج من فخ ثوسيديدس من أكثر القضايا إلحاحا أمام الدبلوماسية الصينية. على الرغم من أن هناك مفاهيم مختلفة حول الأناركية، لكن ليس هناك مجال للشك في أن الأناركية قد أصبحت من أهم خصائص النظام الدولي في العصر الحديث، ويتوقف استمرار حالة الأناركية وتأثيرها على السلام العالمي بدرجة كبيرة على إمكانية الحفاظ على السلام بين الدول الكبرى.

ثالثا: يوفر الاعتماد المتبادل ما بين الدول أفقا أرحب أمام الأنظمة الدولية، وقد أصبحت الإدارة الفعالة للأنظمة الدولية في عصر الحوكمة العالمية الجديد تتطلب المشاركة والدعم من الصين. فبدون

[1] المرجع نفسه، ص57.
[2] المرجع نفسه، ص ص61،66.

مشاركتها الايجابية، سيصعب على الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها من المنظمات الدولية المهمة في وقتنا الحالي، لعب الأدوار المنوطة بها بشكل فعال.

رابعا: تحتاج الحوكمة العالمية إلى المشاركة الصينية، وأيضا الاستفادة من المفاهيم والمناهج الصينية. فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، أخذ المجتمع الدولي يتناول بعض القضايا الصينية مثل " تفاهم بكين" و" النموذج الصيني" بالدراسة والنقاش. كما اهتمت إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية بتجربة الصين في الحكم وإدارة الدولة، ما يعكس أن الدول النامية التي مرت بتجارب مشابهة للصين، تعتبر التجربة الصينية أكثر قيمة لها مقارنة بتجارب الغرب.

خامسا: تمثل دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية إجابة واضحة من الصين حيال العديد من التساؤلات التي ينتظر العالم من الصين تقديم إجابات لها. وماذا تعني الصين القوية بالنسبة للعالم الذي تسوده الأناركية، وبالتالي أصبح البحث عن إجابة موثوقة حقيقية يقبلها العالم من أهم القضايا التي تشغل الصين اليوم، كما أن طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية هي الإجابة الحقيقية والموثوق بها لجميع أسئلة الرأي العام العالمي.

سادسا: إن دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية هي امتداد طبيعي وتجسيد فعلي لطريق التنمية الصينية. فعلى مدار أكثر من ثلاثين عاما من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، مزجت الصين بين الأحوال العالمية والأحوال الداخلية، وتعلمت من الدروس المستفادة التي اكتسبتها من تجربتها على الجانبين الايجابي والسلبي. وطبقت هذا كله في بحثها عن طريق تنموي يتميز بخصائص صينية يختلف عن الطريق التنموي الذي تسلكه الدول المتقدمة في الغرب، وإن كانت الصين قد استفادت من تجارب الغرب في رسمها لهذا الطريق.

سابعا: دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية هي تجاوز للدبلوماسية التنموية، فمع صعود مكانة الصين الدولية، أصبح مجرد التركيز على بناء الاقتصاد المحلي غير كاف لخدمة التوجه البراغماتي للدبلوماسية الصينية، حيث لم يستطع هذا التوجه تلبية متطلبات بناء واجهة الصين كدولة مسؤولة كبرى. ولكن نظرا إلى أن التنمية لا تزال تعتبر من أهم القضايا التي تواجهها الصين، لذا ينبغي على الدبلوماسية الصينية أن تستمر في خوض طريق الدبلوماسية التنموية من جانب، وعلى الجانب الآخر ينبغي عليها أن تعزز من قدرتها على التأثير السياسي والمبادرة والاستقلالية. تأكيدا

لهذا بادرت الصين بطرح سلسلة من المبادرات الضخمة للتعاون، مثل تأسيس مبادرة الحزام والطريق 2013. وأيضا حضورها المتعاظم في إفريقيا.

**جدول 1: مقارنة بين المراحل التاريخية للدبلوماسية الصينية:**

| الفترة الزمنية | المراحل الدبلوماسية | الهدف الاستراتيجي | المفهوم الدبلوماسي | الغاية الأساسية | الهدف المثالي | الدعامة الدبلوماسية | الوسيلة الدبلوماسية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1949-1978 | الدبلوماسية الثورية | بقاء الدولة | تحديات ثورية | الحصول على الاعترافات الدبلوماسية | الثورية | الإيديولوجيا الفكرية | تحالفات إستراتيجية |
| 1979-2009 | الدبلوماسية التنموية | التنمية الاقتصادية | اندماج عقلاني | جذب الاستثمارات | الحداثة | التنمية المحلية | المتابعة والحذر |
| منذ 2010 | دبلوماسية الدول الكبرى | صعود الصين | تشكيل ايجابي | تحمل مسؤوليات الدول الكبرى | الانسجام | بناءواجهة الدولة | التطبيق الشامل |

**المصدر: لي يونغ تشي، يوان تشنغ تشينغ،"دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية"، في: جانغ يونغ لينغ، مرجع سابق، ص 54.**

يلخص الجدول المراحل الأساسية التي مرت بها الدبلوماسية الصينية، انطلاقا من الدبلوماسية الثورية التي انتهجتها الصين خلال فترة الزعيم ماوتسي تونغ، وهيمنة المعطيات الايديولوجية في مرحلة التحرر من الاستعمار التي كانت سائدة في ذلك الحين. مرورا بمرحلة الانفتاح بعد وفاة ماوتسي تونغ، وتوظيف الدبلوماسية الصينية لتحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصاديين، والسعي نحو الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وصولا إلى مرحلة دبلوماسية الدول الكبرى، التي يمكن اعتبار احتضان الصين للبطولة العالمية لألعاب القوى سنة 2008 كبداية لانطلاقها الفعلي. في هذه المرحلة، أدركت الصين حجم قوتها الفعلي، وسعت إلى ترجمتها إلى نفوذ عالمي، والذي يعد حضورها القوي في إفريقيا، أهم مظاهره وتجلياته.

## الفرع الثالث: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية

قامت الصين بانتهاج سياسة القوة الناعمة تجاه الدول النامية بالأساس. هذه السياسة ( القوة الناعمة SOFT POWER ) التي تم استخدام مفهومها أول مرة من طرف البروفيسور الأمريكي جوزيف ناي JOSEPH S NYE في إشارة إلى امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لإمكانيات كبيرة من القوة والنفوذ بعيدا عن منطق القوة العسكرية والتهديد المباشر HARD POWER. فالقوة الناعمة حسب ناي تعتمد القدرة على استكشاف وتحديد تطلعات الأطراف الأخرى والقدرة على استمالة هذه الأطراف من خلال استخدام أساليب الإقناع والإغراء بدل الإكراه والقهر لتحقيق الأهداف المرجوة. فهذه القوة تحقق مبتغاها من خلال انبهار الطرف الآخر بجاذبية الثقافة الوطنية، وبالمبادئ السياسية. بالشكل الذي يؤدي إلى النظر لهذه الثقافة وهذه السياسات على أساس أنها شرعية ومرجعيةوبذلك تتم السيطرة الفعلية[1].

لكن الولايات المتحدة الأمريكية حسب جوزيف ناي، قد فشلت في تحقيق إستراتيجية القوة الناعمة خصوصا منذ بداية القرن 21، حيث أن العداء لمفهوم الأمركة Anti-Americanism قد تصاعد في السنوات الأخيرة، وأن معظم الناس حول العالم أصبحوا يرون أن الولايات المتحدة أكبر مهدد للسلم والأمن الدوليين، كما أنها تعرقل الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر، وحماية البيئة ( انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من اتفاقية المناخ سنة 2017). وهي كلها مواقف أفشلت تحقيق القوة الناعمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إنه في مقابل فشل الولايات المتحدة في تطبيق القوة الناعمة، نجحت الصين في تحقيق هذه الإستراتيجية إلى حد بعيد، فزاد تأثيرها ونفوذها الدوليين وتضاعفت استثماراتها في جميع المجالات وفي أغلب الدول خصوصا دول العالم الثالث ( إفريقيا والشرق الأوسط ).

يعود التحول في صورة الصين الخارجية ومدى تأثيرها إلى مجموعة عوامل أهمها، استفادة الصين من الأخطاء الإستراتيجية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، التي من بينها عدم تحركها السريع لاحتواء الأزمة المالية في آسيا 1997، وأيضا سياساتها العدوانية المتزايدة في إطار الحرب ضد الإرهاب في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001. أما الصين، فاستمرار اعتمادها لسياسة

[1] Joseph S. Nye, **Soft Power: The means to success in World politics**, (NY: Public affairs, 2004), p 09.

خارجية سلمية، واعتمادها على طرق الإقناع بدل الإكراه، واستخدام مجموعة وسائل مثل الثقافة، الدبلوماسية، المشاركة في المنظمات الدولية المتنوعة، الاستثمارات الاقتصادية، وأيضا الاستفادة من نموذجها التنموي الناجح، كلها جعلت منها نموذجا ناجحا في استخدام وسائل القوة الناعمة.

طبقت الصين نموذجا للقوة الناعمة أوسع من المفهوم الأصلي الذي طرحة جوزيف ناي، والذي استبعد فيه الجوانب الاستثمارية والمساعدات والدبلوماسية الرسمية وغيرها من وسائل الإغراء. فاعتمدت الصين على قوة ناعمة تشمل كل العناصر والأدوات الممكنة الغير مرتبطة بالأبعاد العسكرية والأمنية [1].

تعتبر سنة 1997 الانطلاقة الفعلية لنشاط القوة الناعمة الصينية، إذ أنها خلال الأزمة المالية الآسيوية، رفضت تخفيض قيمة عملتها، والذي نظر إليه من طرف الدول الآسيوية على أنه وقوف للصين إلى جانب جيرانها، ما أكسبها حلفاء جدد. ويمكن تحديد وسائل القوة الناعمة الصينية منذ 1997 في اعتماد سياسة رابح–رابح win–win في علاقاتها الخارجية، أي علاقات ذات فوائد ومنافع متبادلة والتي تحترم سيادة الدول ومصالحها، ومثال على ذلك توقيعها لمعاهدة التعاون والصداقة لجنوب شرق آسيا. ومن جهة أخرى، ركزت الصين في سياستها الخارجية على ملء الفراغ في الدول التي عرفت تأزما في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل الفلبين وكمبوديا والسودان وفنزويلا، بسبب تدخلها في شؤونها الداخلية، مقابل التزام الصين بعدم التدخل[2].

كما استعملت الصين القوة الناعمة من خلال توظيف صورة نظامها الاقتصادي والاجتماعي كنموذج بديل يقتدى به في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي بدلا من النموذج الغربي الذي لا يراعي خصوصيات المجتمعات الجنوبية، وكذلك يفرض شروطا سياسية تدخلية ينظر إليها في الحكومات الوطنية لدول العالم الثالث على أنها تشكل انتهاكا لسيادتها. وتسعى الصين إلى الترويج لنموذجها في التنمية من خلال استضافة أعضاء النخبة في بلدان العالم الثالث، والتسوية السلمية للنزاعات، وتكوين روابط اقتصادية. وتحاول الصين في السنوات الأخيرة التغلب على مشكلة صعوبة اللغة الصينية من خلال إنشاء المعاهد الكونفوشيوسية الممولة من الحكومة الصينية حول العالم لتعليم اللغة الصينية والتعريف بالثقافة الصينية.

[1] Joshua Kurlantzick, "**China's charm: Implications of Chinese Soft Power**",(Washington:Carnegie Endowment for international peace, volume 47, june 2006), p 01.
[2] Ibid, p01.

## المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الصينية

إن معرفة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية بصفة عامة، أو توجهاتها تجاه منطقة أو قضية محددة، يستلزم التطرق إلى المحددات العامة لهذه السياسة، والتي تشكل المنطلق الأساسي التي من خلاله تحدد أهدافها وترسم إستراتيجيتها، وفق ما هو متاح وما هو مطلوب.

### المطلب الأول: المحددات الجغرافية والبشرية

تمثل المحددات الجغرافية والبشرية أهمية كبرى في توجيه السياسة الخارجية للدول. حيث أنها تشكل الركيزة الأولى في تكوين القوة القومية للدولة، كما يرى علماء الجغرافيا السياسية. إذ أن الجغرافيا السياسية تظل اعتبارا حاسما في الشؤون الدولية. في هذا السياق يقول نابليون أن معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية[1].

بالنسبة للصين، إن العوامل الطبيعية والبشرية تلعب دورا جوهريا في سياستها الخارجية. فاتساع حجمها الجغرافي مكنها من إيواء تعداد ضخم من القوة البشرية، وكذلك أعطاها وفرة وتنوعا في الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى عمقها الإستراتيجي. فالصين دولة قارية الإتساع، وتمتلك موارد باطنية وثروة طبيعية وبشرية هائلة، الشيء الذي أدى ببعض الباحثين، مثل البروفيسور الفرنسي المختص في الشؤون الاسيوية فرانسوا جوايو François Joyaux، إلى القول بأن مساحة الصين الإقليمية محدد رئيسي ومقوم مهم لتصبح قوة إقليمية[2] . إن هذه الميزات كلها، انعكست بشكل كبير على السياسة الخارجية الصينية.

#### الفرع الأول: المحدد الجغرافي

**1- الموقع والمساحة:** تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي. تبلغ مساحة يابستها 9.6 مليون كيلومتر مربع. فتأتي في المركز الرابع بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى:الأولوية الأمريكية و متطلباتها الجيوستراتيجية، تر: أمل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط 01 ، 1999، ص 54.

[2] Maxime Lefebvre**, précis des relations internationales**, ( paris, 1997), p 34.

إن هذه المساحة الشاسعة قد سمحت للصين بامتلاك عمق استراتيجي كبير. هذا العمق جد مهم في تدعيم وزن الدولة الإستراتيجي الدفاعي. من حيث اتساع المجال للتراجع العسكري وإعادة تنظيم الصفوف في حالة الحرب واستدراج قوات العدو وتفتيتها وإفنائها، وأيضا القدرة على الرد، خاصة في حال التعرض لهجوم نووي. ومن جهة أخرى يمكنها من تشتيت مراكزها الصناعية في مناطق متباعدة، مما يجعل من الصعب ضربها كلها في وقت واحد. هذه العوامل كلها تمنح لصانعي القرار الخارجي الصيني القوة والثقة الكافيين للمناورة أمام الدول الأخرى.

يلعب العامل الجغرافي في الصين أيضا دورا مهما من ناحية الجغرافيا السياسية باقتسامها حوالي 20000 كلم من الحدود البرية مع 14 دولة، أهمها كوريا الشمالية من الشرق، وروسيا ودول آسيا الوسطى من الشمال، والهند وباكستان وأفغانستان من الغرب وفيتنام من الجنوب. هذا العدد الكبير للدول المجاورة للصين، أدى في الماضي إلى العديد من الصراعات والمشاكل الحدودية بين الصين ومعظم هذه الدول. حيث عرفت الصين العديد من التوترات المتباينة والمناوشات الحدودية، وأحيانا بعض الأزمات الخانقة، كتلك التي حدثت مع الإتحاد السوفياتي والهند في ستينات القرن الـ 20. ولقد أثبت التاريخ أن مسألة الحدود هي أكثر العوامل الجغرافية وضوحا في التأثير على السياسة الخارجية والمؤدية إلى العديد من النزاعات بين الدول[1].

تشرف الصين أيضا على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم، سواء البرية منها، مثل طريق الحرير SILK ROAD التاريخية، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر ومضيق فرموزا ( تايوان). وأيضا تحتوي على العديد من الموانئ الدولية التي توفر لها تسهيلا ودعما كبيرا في مجال تجارتها الخارجية. أهم هذه الموانئ وأكبرها ميناء شنغهاي.

من جهة أخرى، فإن تواجد الصين الجغرافي وموقعها في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وقربها من دول العالم الثالث، أثر على سياستها الخارجية تجاه هذه الدول. فبالرغم من قوة الصين الاقتصادية ووزنها الإستراتيجي في العالم، فهي مازالت تعتبر نفسها من عالم الجنوب، وتركز في سياستها الخارجية على ما يعرف بتعاون: جنوب–جنوب، وذلك بتطوير علاقاتها مع هذه الدول، لمساعدتها كي تحذو حذوها في مجال التنمية، من أجل كسب هذه الدول كحليف استراتيجي، حيث أن

[1] Joseph Tse-Hei Lee,Op.Cit, p06.

التجارب أثبتت بأن دول عالم الجنوب شكلت دائما السند الفعال لمطالب الصين الدولية، وعلى رأسها دخولها منظمة الأمم المتحدة في 1971[1].

**2- الموارد والثروات الطبيعية:** تلعب الموارد الطبيعية المتوفرة لأي دولة دورا هاما، ولها تأثير مباشر على سياستها الخارجية، لأن هذه الموارد تعد مقوما رئيسيا من مقومات قوة الدول. فالسياسة الخارجية للدولة ترسم انطلاقا من الموارد المتاحة لها. وذلك تجنبا لفشل استراتيجياتها الكبرى، في حال تناقض الموارد المتاحة، مع الطموحات الخارجية. عموما، إن الموارد التي تملكها الدولة تؤثر في قدرتها على انتهاج سياسة خارجية مستقلة. رغم أنه لا توجد دولة صناعية في عالمنا المعاصر، تملك من الموارد ما يكفي لإتباعها سياسة خارجية مستقلة استقلالا كاملا.

بالنسبة للصين، فإن التنامي السريع والقوي لإقتصادها، قد أثر على استهلاكها وحاجتها للموارد الطبيعية، المتمثلة أساسا في الموارد الطاقوية، وبصفة خاصة النفط والغاز الطبيعي. ففي السابق وبالتحديد قبل سنة 1993. كانت الصين دولة مصدرة للنفط وتتمتع باكتفاء ذاتي منه وتعتمد على إنتاجها المحلي، لكن بعد ذلك التاريخ، أصبحت الكميات المنتجة من الطاقة في الصين غير كافية، لمتطلبات اقتصادها، حيث تجاوز الطلب قدرتها الإنتاجية، فتحولت إلى دولة مستوردة للنفط. الشيء الذي أثر على توجهات سياستها الخارجية، التي أصبحت أكثر تركيزا على إقامة علاقات مع الدول المنتجة للطاقة حول العالم[2].

بالنسبة لمصادر الطاقة، تعد الصين أولى دول العالم إنتاجا للفحم، كما تمتلك مجموعة من الحقول النفطية تتركز أساسا في إقليم **سيكيانغ** البري وحقولا بحرية قرب سواحل شنغهاي، ويعتبر حقل "**داكينغ**" Daqing، أكبر حقل للنفط في الصين. وتطل الصين على بحر الصين الجنوبي، وهي منطقة متنازع عليها يعتقد أنها تحوي احتياطات هائلة من البترول والغاز الطبيعي[3].

---

[1] إسماعيل دبش،"**العلاقات العربية-الصينية:مسيرة تعاون لآفاق واعدة**"، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص 57.

[2] Pierre trolliet, **Chine:géographie humaine et économique**, (Encyclopédie universalis, 2000), p 11.

[3] مايكل كلير، الحروب على الموارد:الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة:عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي ،2002، ص 18.

## الفرع الثاني: المحددات البشرية

إن قوة العامل البشري أمر مهم في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأي دولة. لأن عنصر السكان هو أساس القوة القومية، فتاريخيا كانت القوة للدول ذات الحجم السكاني الكبير. ومن النادر قيام دولة، تتبوأ مكانة قوية ومؤثرة على الساحة الدولية، وعدد سكانها قليل. فالسكان يشكلون عصب القوة اللازمة للحرب من جهة، ولإدارة أجهزة الإنتاج المدني من جهة أخرى، وتبدو أهمية السكان من الناحية العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة، وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لازالت تلعب دورا هاما في المجتمع الدولي برغم التطور التكنولوجي المستمر[1]. هذا بالإضافة إلى مجموعة عوامل ومعايير نوعية أخرى تتحكم في قوة وثبات السياسة الخارجية، التي من بينها التجانس العرقي والديني، نسبة ودرجة التعليم في المجتمع، ومدى كفاءة وفعالية اليد العاملة المتوفرة.

بالنسبة للصين، فهي أكثر دول العالم تعدادا في السكان، بلغ عدد سكانها حوالي 1.4 مليار نسمة سنة 2017 حسب تقديرات الأمم المتحدة [2]، وهي بذلك تحتوي على حوالي خمس سكان العالم. أغلب الصينيين ينحدرون من سلالة عرقية واحدة ( حوالي 91.5 من الصين ينتمون إلى سلالة الهان). وهم يشتركون في الديانة البوذية التي تمثل الديانة الرسمية للصين. وأيضا يشتركون في قيم وعادات منسجمة وموحدة أساسها ومصدرها الفلسفة الكونفوشيوسية*. هذا التجانس العرقي ساعد الصين على تبني سياسة خارجية ثابتة ومستقلة. هذا رغم وجود بعض مشاكل الأقليات كمشكلة التبت والأقليات المسلمة في آسيا الوسطى، والتي تشكل تحديات مثيرة للقلق على المدى الطويل بالنسبة لتطور سياسات الصين، ولقضية الوحدة الوطنية [3].

**1- أثر العامل البشري على التطور الإقتصادي الصيني:** إن العدد الكبير للسكان قد يكون سببا من أسباب تخلف الدولة، وعبئا اقتصاديا عليها، لكن في حالة الصين، هذا العدد الهائل من السكان فيها

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 180.

[2] https://www.un.org/development/desa/publications/world-population-prospects-the-2017-revision.html (18/05/2018)

* الكونفوشيوسية هي فلسفة ارتكزت عليها الحضارة الصينية، سميت كذلك نسبة إلى الفيلسوف الصيني كونفوشيوس(450،550 ق.م).

[3] دانييل بورشتاين،إرنيه دي كيزا، التنين الأكبر:الصين في القرن الواحد و العشرين، تر: شوقي جلال، الكويت، سلسلة عالم المعرفة،عدد 271، جويلية 2001، ص 264.

له مزايا كثيرة من وجهة نظر استراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي، حيث تدخل أعداد غفيرة وضخمة من السكان ضمن قوة العمل، وعلى أهبة الاستعداد للتوسع في كل من الإدخار والإنفاق[1]. وهذا ما يلعب دورا في تعاملات الصين الإقتصادية الخارجية. فلو لم تكن سوق الصين بهذه الضخامة المعروفة عنها، فإنها لن تجذب الاستثمار الأجنبي اللازم لتحفيز عملية التحديث، وإذا لم تكن قوة العمل واسعة النطاق، فإن الصين لن تكون مركز الصناعة القليلة التكلفة. كذلك، فإنه من دون السوق المحلية الهائلة، لما كانت الصين قوة اقتصادية رائدة في العالم. وبفضل عدد السكان فيها، تحتل الصين المراتب الأولى من حيث تدفق رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكل الشركات الأجنبية تتنافس على الفوز بإحدى الصفقات التي تمكنها من الدخول لأكبر سوق استهلاكية في العالم.

كما أن الصناعة الصينية لها القدرة على المنافسة الدولية، بفضل الإنخفاض في أجور اليد العاملة، الذي يقلل من تكلفة المنتجات الصينية مقارنة مع الدول الأخرى. فالعمال الصينيين راغبون في العمل بأقل من 100 دولار في الشهر، وحصلوا على تعليم يعادل وربما، أفضل من العامل المتوسط في الصناعة التحويلية الأمريكية، وهم أكثر انضباطا وأكثر حماسة، لديهم رغبة في العمل ساعات أطول في ظروف أكثر صعوبة[2]. هذا الإنخفاض في الأجور، سببه العدد الكبير من العمال والكفاءات والإطارات الذين تمتلكهم الصين.

إن العدد الكبير لسكان الصين لا يجب النظر إليه على أساس أنه يحتوي فقط على إمدادات غير محدودة من العمال المتواضعين، بل أيضا على أساس أنه يضم عدد كبير ومتزايد من العلماء، والمهندسين، والتقنيين المهرة، وقد جرى توظيف العديد منهم في مراكز أبحاث وتطوير حكومية التمويل، أو في مراكز تكنولوجية بارزة أسستها شركات أجنبية متعددة القوميات. وتستخدم الصين إستراتيجيتين أساسيتين بهدف تحسين العامل البشري لديها[3] :

[1] المرجع نفسه، ص 220

[2] المرجع نفسه، ص 120.

[3] أوديد شينكار، العصر الصيني:القوة الاقتصادية الفائقة في القرن21، تر: مركز التعريب والبرمجة، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط 01، 2005، ص 136.

– الإستراتيجية الأولى تتمثل بالتزامها بإصلاح النظام التعليمي بشكل جذري.

– أما الإستراتيجية الثانية فتتمثل بالسعي الحثيث نحو استرجاع العلماء والمهندسين الذين تركوا البلاد، وذلك بهدف تعزيز فرص التعليم في البلاد. وينظر إلى عملية الإعادة في الوطن هذه، كطريقة لجلب القدرات المبدعة في الوقت الذي تجري فيه عملية تغيير للثقافة التنظيمية داخل المؤسسات ومنظمات الأبحاث الصينية، وبسبب ذلك يتوفر مزيج قوي من المعرفة المحصلة في الخارج، وتلك التي في الداخل.

**2–الجاليات الصينية كأداة للسياسة الخارجية:** تلعب الجاليات الصينية دورا هاما في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية، وبصفة خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا أو ما يعرف باسم النمور الآسيوية. حيث تراهن الصين على هذه الطبقة لتحقيق مصالحها وتقوية علاقاتها الخارجية، خصوصا في الجوانب الاقتصادية، فهم يشكلون أهمية اقتصادية كبيرة ويعتبرون من بين الفاعلين الأساسيين في اقتصاديات جنوب شرق آسيا، كما أن الصين ستحتكر الدعم السياسي لجالياتها ذات الثراء الهائل والقوة الاقتصادية، التي تعيش في المهجر في سنغافورة، وتايلندا، وماليزيا، والفلبين، واندونيسيا، إلى جانب تايوان وهونغ كونغ. ومع ارتقاء الصين في القوة والنفوذ سيميل الصينيون الأثرياء في الخارج إلى ربط أنفسهم باضطراد بطموحات الصين، فيتحولون بذلك إلى طليعة قوية للزخم الإمبراطوري الصيني[1].

ساهمت هذه الجالية بشكل كبير في جلب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى بلدها الأم، حيث كانوا هم الأوائل في ذلك. أفضل مثال على دور هذه الجالية، يتجلى في سنغافورة، فعلاقة سنغافورة مع الصين وثيقة وثابتة بفضل الواقع السكاني (80% من سكان سنغافورة صينيين)، وتستكمل هذه العلاقة بالإستثمارات الأجنبية الكثيفة. أما اقتصادها فهو مكمل للإقتصاد الصيني بطرق متعددة، ويمكن أن يقال نفس الشيء حول نظامها السياسي والاجتماعي[2].

[1] زبيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق ، ص 207.

[2] أوديد شينكار، مرجع سابق، ص 105.

## المطلب الثاني: المحددات السياسية والعسكرية

تنطلق الصين في تعاملاتها الخارجية من مجموعة مبادئ سياسية وعسكرية إستراتيجية ثابتة، سياسيا بالتركيز على مبدأ السياسة الخارجية السلمية والمستقلة، انطلاقا من خصوصية الداخل الصيني، والتي تراعي المصالح الوطنية، والمبنية على أسس التعاون والمشاركة وفق ما تقتضيه المصالح المتبادلة مع الدول الخارجية. وعسكريا من خلال الالتزام بتطوير قدراتها العسكرية واستعمالها لأغراض دفاعية، لا هجومية، في حال تعرض مصالحها القومية لأي اعتداء.

### الفرع الأول: المحددات السياسية

تلعب طبيعة النظام السياسي للدولة دورا مباشرا في التأثير على توجهات سياستها الخارجية، حيث أنه لا يمكن فهم السلوك الخارجي للدولة، دون العودة إلى، وفهم الإفرازات التي ينتجها النظام والمؤسسات السياسية السائدة، وكذلك مدى ثراء الإرث السياسي التاريخي لها.

**1/ تأثير طبيعة النظام السياسي الصيني على السياسة الخارجية:** في الصين، ميزت المؤسسات السياسية فيها، عمق العلاقة الوثيقة بين الشعب والنظام الذي يحكمه، الشيء الذي يساعد على استقرار النظام الداخلي، والذي ينعكس بدوره على ثبات واستمرارية السياسة الخارجية الصينية في تحقيق أهدافها. إنه من طبيعة الشعب الصيني الولاء للنظام السياسي الذي يحكمه، وتاريخيا أبدى الصينيون منذ ألاف السنين تمسكهم الكبير بالأرض وولاءهم المطلق والطوعي للإمبراطور[1].

إن استمرارية سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على السلطة السياسية في الصين منذ سنة 1949، قد ساهم بشكل بارز في استقرار وثبات السياسة الصينية بمستوييها الداخلي والخارجي. فكل التحولات العميقة التي عرفها العالم، بالخصوص منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الإشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا، وتغير طبيعة النظام الدولي وانتشار الأفكار الليبرالية الغربية حول العالم، نتيجة لتصاعد ظاهرة العولمة وظهور سياسة التدخلات الأجنبية باسم الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، كل هذا إضافة إلى التغيرات التي عرفها الداخل الصيني، بالإنفتاح على العالم

[1] وو بن، الصينيون المعاصرون:التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، تر: عبد العزيز حمدي، الكويت، عالم المعرفة،عدد 210، جوان 1996، ص 98.

الخارجي منذ سنة 1978، نتيجة الإصلاحات التي دشنها دينغ شياو بنغ. كل هذه العوامل لم تبعد الحزب الشيوعي الصيني عن التحكم في مقاليد السلطة والسياسة في الصين سواء الداخلية أو الخارجية[1].

**2/ أثر العامل الحضاري التاريخي على السياسة الخارجية الصينية:** تتميز الصين الحديثة في ممارساتها السياسية بالرجوع دوما إلى الإرث الحضاري ومحاولة إسقاطه على ما يجري من تطور في الساحة الدولية. فالموروث التاريخي السياسي للصين يلعب دورا في توجيه سياستها الخارجية، إذ يعتبر الصينيون حضارتهم "مركز العالم" و أنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ. قدمت للعالم خدمات جليلة واختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم، فلم تكن الصين خلال القسم الأعظم من الأعوام الألفين المنصرمة أكثف بلدان العالم بالسكان وأكبر القوى الإقتصادية فحسب، بل إنها كانت– تكنولوجيا وتنظيميا–أكثر الحضارات رقيا[2].

هذا الزخم الحضاري، من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الخارجية الصينية، وطموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها التاريخي الثقافي والحضاري العريق. كما أن أهم ما يميز الرصيد السياسي والحضاري للمجتمع الصيني هو ذلك الإرتباط بالفلسفة والثقافة الكونفوشيوسية، فالتركيز على الإعتبار الأخلاقي في الفلسفة الكونفوشيوسية، ربما هو الذي يفسر الميول إلى النزعة السلمية للسياسة الخارجية الصينية، التي تقوم على المبادئ الخمس للتعايش السلمي وهي: الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها، عدم الاعتداء المباشر، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، المساواة والمنفعة المتبادلة، التعايش السلمي.

**3/ التوجهات الخارجية الإستراتيجية للصين:** يمكن استشفاف توجهات السياسة الخارجية الصينية من المبادئ الخمسة التي وضعها دينغ شياو بنغ للسياسة الصينية وهي[3]:

1–مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.

2–التشبث بالموقع الدولي للصين، وهو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة.

---

[1] المرجع نفسه، ص99.

[2] كونراد زايتس،مرجع سابق، ص 19.

[3] وليد عبد الحي و آخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط 01 ،2002، ص 29.

3-هدوء رد الفعل.

4-إخفاء القدرات المتوافرة.

5-كسب الوقت.

انطلاقا من هذه المبادئ الخمسة، تتجه مراكز صنع القرار للسياسة الخارجية الصينية إلى التركيز على الطبيعة السلمية لعلاقات الصين الخارجية، والمتقاربة مع التيار الرئيسي للمجتمع الدولي في الأنظمة والقواعد، لكن مع الإحتفاظ بالخصوصيات الذاتية والتميز بآلية التقيد الذاتي وضبط النفس، قصد الوصول إلى الوضعية التي تنشدها.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن المساعي النشطة للدبلوماسية وسياستها الخارجية الصينية في المحافل الدولية تركز على مجموعة من المحاور تعكس بشكل واضح رهان الصين على التعاون لا التنافس في إعادة تشكيل منظومة العلاقات الدولية أهمها:

- المساعدة في تأمين بيئة سياسية خارجية مستقرة ومتوازنة تسهم في تعزيز فرص التعاون والانفتاح.
- تشجيع المبادلات الإقتصادية الخارجية وسياسات الإنفتاح على العالم الخارجي.
- العمل الجاد على تهدئة المخاوف الإقليمية، وتبني سياسات تبديد الشكوك والمخاوف.
- العمل المكثف لتعزيز حضور الصين إقليميا ودوليا.
- تأمين إمدادات الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة إلى الصين.
- تجنب الدخول في منافسة صريحة وعلنية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها.
- حماية حقوق المواطن الصيني في الخارج.

أدركت الصين مبكرا طبيعة التحولات العالمية المعاصرة، وقوانين المرحلة الجديدة واستحقاقاتها، سواء كان على مستوى الداخل الصيني، أم على مستوى علاقاتها مع الخارج، كما أدركت مضامين ودلالات انهيار الاتحاد السوفييتي، ودول المنظومة الإشتراكية، وبالتالي طبيعة الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك. لذا فقد اتجهت الصين للعمل وفق منطق براغماتي على مستويين اثنين هما[1]:

[1] وليد عبد الحي، **التحولات البنيوية في السياسة الصينية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، العدد الثاني، 1996، ص86.

أ- **المستوى الأول (المستوى الداخلي)** : اتجهت الصين لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وتبني مجموعة واسعة من السياسات الإقتصادية، انطلاقا من التحديثات الأربعة التي بدأها الزعيم الصيني دينغ شياو بنغ سنة 1978، وما نتج عنها من تغييرات تدل على تحولات بنيوية داخلية ستنعكس بشكل أو آخر على التوجهات الخارجية للسياسة الصينية.

**ب-المستوى الثاني (المستوى الخارجي):** وتحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اتجهت على هذا المستوى لتنفيذ سياسة خارجية أساسها:

**1**- العمل على إيجاد صيغة معينة تحكم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تعكس خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهنا نجد أن الصين مارست مع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة بشقين هما:

أ- التكيف مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وعدم استفزازها، أو ممارسة سلوك سياسي يضر بمصالحها، خصوصا في ظل الإصلاحات الصينية التي أدت إلى انفراج، وتحسن ملحوظ في محور العلاقات بكين-واشنطن[1].

ب- الممانعة والتحفظ بين الحين والآخر في العلاقة مع الولايات المتحدة دون المواجهة المباشرة معها. حيث نميز الطبيعة المزدوجة لهذه العلاقة التي تجمع ما بين المخاوف، والشكوك المتبادلة، وضرورة التعاون والإهتمامات المشتركة، خاصة في ضوء الإقتصاد المعولم الذي يوجد حالة فريدة من التكامل بين البلدين[2].

**2**- انفتاح الصين على بقية دول العالم في أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، ودول منطقة الشرق الأوسط.

بقي الأساس في توجه الصين السياسي الخارجي، أو رهانها الاستراتيجي، محكوما بهدف السعي لدخول النظام الدولي الجديد من بوابة الإقتصاد أولا، وربما هذا يرجع أساسا إلى مجموعة العبر والدروس التي استخلصتها الصين من التجربة السوفياتية وعوامل انهيارها، وفهمها العميق لطبيعة السياسات والأدوات والإستراتيجيات التي استخدمتها الولايات المتحدة تاريخيا في حربها الباردة مع

[1] David Zweig, op.cit, p 24.

[2] السيد أمين شلبي،"**هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟**"، مجلة السياسة الدولية،عدد 165،جويلية 2006، ص 31.

الإتحاد السوفياتي.

## الفرع الثاني: المحددات العسكرية

لمعرفة مدى تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية، يجب معرفة مدى قوة وقدرات الصين العسكرية، وأيضا علاقة المؤسسة العسكرية بمؤسسات صناعة القرار السياسي في الصين، وكذلك تصور القادة العسكريين الصينيين للبيئة الأمنية الدولية والأخطار التي تهدد أمن الصين.

**1/ القوة العسكرية للصين:** تعتبر الصين أكبر قوة عسكرية إقليمية في منطقة شرق آسيا. إذ أدركت مبكرا أهمية تطوير القدرات العسكرية في النظام الدولي الفوضوي، لذا فقد عززت منذ تسعينات القرن الماضي من رغبتها في تنمية قدراتها العسكرية، وتحديث جيشها من خلال تأمين الإمدادات التقنية الحديثة المتقدمة، لتصبح من أكبر مصدري الأسلحة في العالم حيث تأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من أمريكا وروسيا حسب دراسة للمركز الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم SIPRI والتي غطت الفترة 2010-2014 [1].

تعتبر الصين من أكبر الدول ذات الإنفاق العسكري المرتفع، حيث احتلت سنة 2016، المركز الرابع كأكبر مستوردي السلاح في العالم، بعدما كانت تحتل المركز الأول خلال سنوات الـ 2000 [2]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصين كانت قد توجهت في إطار إستراتيجية تسليح جيشها نحو موسكو ولاسيما ما يتعلق بتطوير قدرات أسطولها البحري وسلاحها الجوي، حيث ازداد التعاون العسكري والأمني بين الصين وروسيا بصفة خاصة بعد إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون سنة 2001، وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك ضد الإرهاب الدولي والتطرف الديني والحركات الانفصالية[3]. فالصين تعتبر نفسها هدفا لتنامي خطر الإرهاب الدولي، ولاسيما أنها تعيش تهديدا محتملا في أقصى شمال غرب البلاد ولذا فقد أيدت بقوة جهود الولايات المتحدة الأمريكية وحملتها التي شنتها لمكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، كما أنها صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة الداعية لوقف تمويل الإرهاب

[1] SIPRI Yearbook 2015," **10International arms transfers and arms production**" , sur: https://www.sipri.org/yearbook/2015/10 (09/11/2016)

[2] Kate Blanchfield,"**The state of major arms transfers in 8 graphics**",( SIPRI, 22 February,2017), sur: https://www.sipri.org/commentary/blog/2017/state-major-arms-transfers-8-graphics (23/02/2018)

[3] جمال مظلوم، "**التعاون الصيني-الروسي في إطار منظمة شنغهاي**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، افريل 2006، ص 61.

وتجفيف مصادره.

أما فيما يتعلق بالقدرات النووية الصينية، أعلنت الصين في 1964/10/16 نجاح أول قنبلة ذرية صينية، لتلتحق بذلك بالدول المالكة للقوة النووية، ويمثل تطوير قوة نووية، خيارا عقلانيا بالنسبة للصينيين، وهذا بغية تدعيم مركز الصين الإقليمي والعالمي، وزيادة نفوذها السياسي خصوصا في المنطقة الآسيوية، والتي تحتل أهمية إستراتيجية بالغة في السياسة الصينية. وحاليا تمتلك الصين حوالي 300 رأس نووي يمكن حملها بواسطة الصواريخ الصينية المنتشرة في قواعد أرضية، أو على متن الغواصات، أو محمولة بواسطة الطائرات. وهناك مشاريع تطوير حالية لصواريخ باليستية عابرة للقارات مثل صاروخ "JF-31" ، والذي يصل مداه إلى 8000 كم، و" JF-41" والذي يصل مداه إلى 12000 كم [1].

تقوم الإستراتيجية النووية الصينية على أسس دفاعية، في إطار ما يسمى بالمعاملة بالمثل، بمعنى أن الصينيين ملتزمون بعدم استعمال أي نوع من أنواع السلاح النووي، في حالة قيام أي نزاع مسلح بينها وبين إحدى الدول الأخرى، إلا في حالة قيام هذه الأخيرة باستعمال هذا السلاح. أو في حالة تعرض مصالحها القومية العليا-تايوان مثلا- للاعتداء الخارجي المباشر، والدليل على ذلك، التصريحات التي صدرت عن أحد الجنرالات الصينيين عام 2002، والتي أشار فيها إلى أن بلاده على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية في حالة وقوع هجوم أمريكي ضدها في إطار النزاع حول تايوان[2].

**2/ علاقة المؤسسة العسكرية بالحزب الشيوعي الحاكم:** كغالبية دول العالم، يلعب العامل العسكري دورا بارزا في السياسة الخارجية الصينية، ويساعد على ذلك الانسجام بين الإطارات السياسية والعسكرية، حيث يشكل الجيش الصيني جزءا من الحياة السياسية الصينية، فالحزب الشيوعي ممثل في جميع التنظيمات العسكرية، وبالمقابل فإن عناصر الجيش موجودة في جميع تنظيمات الحزب، وفي جميع المستويات من خلال لجنة الشؤون العسكرية Military Affairs Commission والتي هي أحد أعمدة الحزب. وهذا ما يؤكد تأثير الشخصيات العسكرية في صنع القرار السياسي في

[1] هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص118.

[2] محمد عبد السلام، "**الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام السلاح النووي**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، أفريل 2006، ص 203.

الصين، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمسائل الخارجية التي تهدد الأمن الصيني. لكن رغم ذلك يؤكد الجيش الصيني بأن الحزب الشيوعي الحاكم يجب أن يكون صاحب اليد العليا على الجيش رافضا الخضوع للأصوات الليبيرالية التي تنادي بإنهاء سيطرة الحزب عليه. وذكر الرئيس الصيني شي جين بينغ XI Jinping مرارا الجيش بأن يكون مواليا للحزب الحاكم[1].

مع نهاية الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفياتي والأسباب الرئيسية الكامنة وراء انهياره، أدى هذا إلى تغير المفاهيم والرؤى الخاصة بمقومات القوة الدولية، ففي حين كان العامل العسكري هو أساس القوة والنفوذ الدوليين خلال الحرب الباردة، تراجع دور هذا العامل بعد نهايتها فاسحا المجال أمام العامل الاقتصادي. ولقد تفطنت الصين مبكرا لهذه الحقيقة، حيث أعطت الأولوية للمحددات الاقتصادية في سياستها الخارجية.

## المطلب الثالث: المحددات الإقتصادية

أدركت الصين مبكرا الطبيعة الجديدة للنظام الدولي، وقوانين المرحلة الجديدة ومتطلباتها، ودور القوة الاقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ الدولة، سياسيا واقتصاديا، في مرحلة ما بعد الباردة. ولما كانت هذه التحولات الجارية في مضامين القوة ومدلولاتها الإستراتيجية تتجه نحو اعتبارات القوة الاقتصادية ووسائل إعمالها وتفعيلها، وهذا ما يصب في صالح الصين، باعتبارها قوة اقتصادية متنامية بصورة تدفع إلى التفكير بما يمكن أن يترتب على تنامي قدراتها الاقتصادية من تداعيات وانعكاسات حول تأثيرها في العلاقات الدولية.

الصين لديها أسرع معدل للنمو الاقتصادي وأكبر عدد للسكان في العالم، ومن حيث حجم الناتج القومي الإجمالي فإن الصين تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة [2]. نتيجة لكل هذا، ركزت الصين على العامل الاقتصادي تركيزا كبيرا وأعطته الأولوية الكبرى في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء. حيث بدأت الصين في السنوات الأخيرة بناء مراكز نفوذ جديدة، معتمدة على العلاقات الإقتصادية المتبادلة والمعونات المالية الضخمة للدول النامية. كما أن حسن الأداء

[1] وكالة رويترز للأنباء، "**الجيش الصيني يؤكد انصياعه للحزب الشيوعي الحاكم** "، 2015/06/07، على الرابط: https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN0ON06E20150607(13/04/2016)

[2] Denis Fred Simon, Hong Pyo Lee, **Globalization and Regionalization of China's Economy**, (Seoul:The Sejong Institute), p 47.

الاقتصادي أعطى الصين ثقة بالنفس وقدرة على القيام بدور كبير في النظام العالمي. هذه الرؤية الذاتية الإيجابية انعكست في سياسات الصين الخارجية في الفترة الأخيرة، والتي حددت لها ثلاثة أهداف كبرى[1]:

**1_الهدف الأول:** هو تدعيم التنمية الإقتصادية والتحديث. فمنذ تبني برنامج الإصلاح الإقتصادي سنة 1978، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية الاقتصادية هدف رئيسي للسياسة الخارجية. وفي فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة أعطت الصين أولوية لهذا الهدف أكثر من قبل. وفي الواقع فإن المصالح الإقتصادية هنا تحل محل الإيديولوجية كأهم أهداف السياسة الخارجية.

**2_الهدف الثاني:** هو البناء العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال. ورغم أن هذا الهدف موجود منذ قيام الصين الشعبية، فإن القوة الاقتصادية جعلت من اليسير تحديث القوة العسكرية في السنوات الأخيرة.

**3_الهدف الثالث:** هو تدعيم وضعها القومي بتحسين وتنويع علاقاتها الخارجية. فبعد انتهاء الحرب الباردة حاولت الصين تحسين علاقاتها مع الدول التي كانت علاقاتها معها عدائية. مثال ذلك تطبيع العلاقات الصينية مع كوريا الجنوبية عام 1992، و التقارب مع روسيا كما بذلت جهودا لتحسين علاقاتها مع الدول الأوربية، وكذلك مع الدول النامية.

إن كل هذه الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الصينية، أساسها ودافعها الأول هو العامل الاقتصادي، فالقوة العسكرية والسياسية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لا يمكن أن تتوسع بدون قوة اقتصادية تدعمها. والعلاقات الخارجية لا يمكن أن تتطور إذا لم تكن هناك مصالح اقتصادية وتجارية متبادلة تقويها.

## الفرع الأول: الإنفتاح على الخارج وأثره على القوة الإقتصادية الصينية

لعب الإنفتاح الصيني على العالم الخارجي الدور المفتاح في النمو الإقتصادي الهائل الذي عرفته الصين. فالصين تحقق أسرع نسبة نمو اقتصادي سواء ما بين الدول النامية، أو في العالم الصناعي المتقدم وتختلف الإحصائيات حول النسبة الحقيقية للنمو الإقتصادي الصيني السنوي. فوفق

[1] محمد السيد سليم، آسيا و التحولات العالمية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية ، 1998، ص 130.

الإحصائيات الصينية الرسمية، حققت الصين تحت حكم دينغ شياو بنغ نموا اقتصاديا سنويا بلغ معدله الوسطي 9.9% ، وإن كان علماء الإقتصاد في الصين والغرب أيضا يرون وجود مبالغات كبيرة في أرقام النمو السنوية، فالبنك الدولي مثلا أشار إلى أن الإحصائيات المذكورة لم تدخل في حساباتها ناحية التضخم، مما جعله يخفض حصة النمو بنسبة 1.4% لتصبح 8.5% فقط في العام [1]. ومن جهة أخرى يذهب بعض المراقبين–معتمدين على مؤشرات مفتاحية مثل نسبة استهلاك الطاقة–إلى القول بأن نسبة نمو الصين هي أعلى في الواقع مما توحي به الأرقام الرسمية.

تشير البيانات الإحصائية إلى أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للصين بلغ 18232.1 مليار يوان عام 2005، و هو ما يعادل2225.7 مليار دولار أمريكي، وذلك على خلفية معدل نمو بلغ 9.9% عما كان عليه في عام 2004، وهذه الزيادة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي للصين تعادل 13.90 % من إجمالي الزيادة المتحققة في الناتج المحلي لمجموع الدول النامية عام 2005. ما يعني أن اقتصاد الصين أصبح يحتل الموقع الرابع بين اقتصاديات العالم بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وقبل فرنسا وبريطانيا. ثم لتتجاوز بعدها كل من ألمانيا واليابان لتصبح ثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بناتج محلي إجمالي قدر سنة 2016 بـ 11.199.145 تريليون دولار بنسبة 14.8% من الاقتصاد العالمي[2].

كما تشير أغلب التوقعات بأنه في حال استمرار معدلات النمو الصينية بنفس الوتيرة فسوف تتخطى الصين الدول الأخرى لتصبح أكبر قوة اقتصادية، وفي هذا السياق، يذكر تقرير صدر عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أن الصين تستطيع أن تصبح أكبر اقتصاد للعالم بحلول عام 2020، ويتوقع تقرير آخر صادر عن البنك الدولي لإعادة الهيكلة والتنمية، أنه بحلول سنة 2030، فإن الناتج المحلى للصين سيصعد ليصل إلى 20.004 تريليون دولار، أكثر من الولايات المتحدة الذي يبلغ الناتج المحلى الاجمالى لها 13.47 تريليون دولار[3].

---

[1] كونراد زايتس، مرجع سابق، ص 378.

[2] World Bank Group,"Gross domestic product 2016",( World Development Indicators database,15 December 2017), p01,sur:
https://databank.worldbank.org/data/download/GDP.pdf (03/01/2018)

[3] قراءات إستراتيجية، "**دور الصين المتصاعد في عالم السياسة**"، على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read52.htm(03/01/2018)

**1/ التجارة الخارجية والصناعة:** أثبتت تجربة التجارة الدولية أن فتح الإقتصادات الوطنية للتجارة الدولية أمر أساسي لتطوير الإستراتيجية الصناعية للدول النامية. فخلال السنوات العشرين الماضية، ساعد انفتاح الإقتصاد الصيني على تقدمها بشكل كبير وعلى تحقيق معدلات نمو عالية. لكن التجارة الدولية، رغم كونها أخرجت الصين من عزلتها، قد قادتها لأن تكون دولة معتمدة عليها، ومتأثرة بتقلبات السوق العالمية. حيث أنه أكثر من 80% من الحجم الإجمالي للتجارة الصينية يتمثل في عائدات تصدير واستيراد المنتجات المصنعة[1]. وبنسبة نمو مرتفعة، سوف تكون التجارة الخارجية للصين القوة الرئيسية الدافعة للصناعة وحتى للإقتصاد الكلي.

بما أن الصناعة في الصين موجهة نحو المنافسة في الأسواق العالمية، فالنمو الإقتصادي الصناعي الصيني مرتبط إلى حد بعيد بالتقلبات الإقتصادية الدولية. وتبقى القوة التنافسية الصينية على المستوى الدولي ضعيفة نسبيا، لأن الصناعات الصينية تبقى في مستويات متوسطة من مستويات التقسيم الدولي للعمل، وأيضا لأن القوة التكنولوجية للصين تبقى ضعيفة نسبيا مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة الأخرى[2].

تعتبر الصين في الوقت الحالي، أبرز اللاعبين الدوليين في بعض الصناعات خصوصا تلك التي ترتكز على اليد العاملة، ورغم تأخرها نسبيا في الصناعات التي تعتمد على التقنية، إلا أن الصين تحاول تطوير الصناعات التي تلعب التقنية فيها الدور الأساسي وحيث لا تكون اليد العاملة هي العامل الرئيسي في كلفة الإنتاج. فلقد اعتمدت الصين أثناء صعودها سلم التنمية، على إستراتيجية متوازنة، فهي توازن ما بين صناعاتها المرتكزة على اليد العاملة، كونها مقوم من مقومات القوة الصينية لابد الاستفادة منه إلى أقصى حد، وبين الصناعات شبه التقنية، وذلك من أجل القدرة على المنافسة في عالم يتسم بالتكنولوجيا المتطورة، وأيضا لتمويل دفع قوي لصالح المجالات التي تتطلب ارتكازا على المعرفة والتي سوف تؤثر إيجابا على الإقتصاد الصيني مستقبلا. إن هذه الإستراتيجية المزدوجة هي التي سوف تساعد الصين على تأمين منافستها للقوى الإقتصادية الكبرى وهذا المزيج بالذات هو الذي سوف يفرض تحديات غير مسبوقة لمنافسي الصين العالميين.

[1] Shuxun Chen, Charles Wolf Jr, **China,the United States, and the Global Economy,** (Rand corporation, Santa Monica,2010), p 39.
[2] Ibid, p39.

## الفرع الثاني: الأمن الإقتصادي في السياسة الخارجية الصينية

يحتل الأمن الإقتصادي المرتبة الأولى في ترتيب أولويات الأمن القومي للصين حيث يستند الإدراك الصيني إلى أن الإقتصاد هو العامل الحاسم للأمن بعد نهاية الحرب الباردة. ففي تقرير مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الرابع عشر جاء ما يلي: " في هذه الأيام فإن التنافس بين الدول المختلفة هو في جوهره تنافسا حول القوة الوطنية الشاملة المستندة على الإقتصاد والعلم والقوة التقنية...و إذا ما فشلنا في تطوير بلدنا بسرعة فسوف يكون من الصعب علينا أن ندعم ونقوي من النظام الاشتراكي وأن نحقق استقرارا اشتراكيا طويل المدى، وكلما سرعنا النمو الإقتصادي، فسوف يكون له تأثير هام على الوضع الإقتصادي والسياسي معا " [1].

مما سبق، يتضح بأن فالسياسة الخارجية الصينية مدفوعة بأجندتها الداخلية، حيث تواصل القيادة الصينية تركيزها على التحولات الإقتصادية والسياسية للبلد. والهدف الأول للسياسة الخارجية الصينية هو تأمين النمو الاقتصادي والوحدة الإقليمية[2] . كما أن الحزب الشيوعي يستمد شرعيته ونفوذه من خلال النجاحات الإقتصادية والتنموية الكبيرة، التي تحققها الصين تحت حكمه، ولهذا فهو يركز على قضية الأمن الإقتصادي في السياسة الخارجية الصينية قبل كل شيء، لأن استمراره حسب تصور قادته السياسيين مرهون باستمرار المعدلات الكبيرة للتنمية الإقتصادية.

تبرز أهمية الأمن الاقتصادي في السياسة الخارجية–خلافا للأمن المتعلق بأراضي الدولة–كونه يمتد إلى ما بعد حدود البلد نفسه إلى الخارج، والأصعب والأكثر تعقيدا هو تأمين وضمان الأمن الإقتصادي، لأن تأمين الأسواق الداخلية والخارجية للبلد فيما وراء البحار، يتطلب قوة اقتصادية وقوة تقنية وشبكة معلومات اقتصادية وعلاقات خارجية جيدة. وبما أن الإنفتاح الصيني والإصلاحات الإقتصادية بدأت فقط سنة 1978، فالصين تنقصها الكثير من الخبرات في هذا المجال مقارنة بالدول الكبرى الأخرى، لذا تواجهها مهمة صعبة لضمان أمنها الإقتصادي، وحماية أسواقها الخارجية. فهناك حرب مخابرات اقتصادية عالية جدا على الصعيد العالمي كله، وهي حرب زادت حدتها منذ نهاية الحرب الباردة، حيث حولت الوكالات الإستخباراتية الدولية أولوياتها من المجالات العسكرية والدفاعية

[1] هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 45.

[2] Knut Dethlefsen,**"China's Foreign Policy in Transition",** (Dialogue on globalization, May 2004), p 02.

إلى المجالات الإقتصادية والمالية والمعلومات التقنية. ولقد صنفت الإستخبارات الأمريكية الصين كهدف أساسي من الأنشطة الاستخباراتية الإقتصادية، وكذلك فعلت اليابان[1].

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والقوة الاقتصادية من جهة، والسياسة الخارجية الصينية من جهة أخرى هي علاقة تأثير وتأثر، فالصين تسعى لتحويل قوتها الاقتصادية المتنامية إلى كيان جيوسياسي عن طريق سياسة خارجية واقعية وصارمة على نحو متزايد، وذلك لموازنة السيطرة والنفوذ الأمريكي حول العالم. وفي نفس الوقت سوف تستغل الصين قوتها السياسية المتصاعدة في العالم، من أجل الترويج لمصالحها الإقتصادية. هذا الترابط الوظيفي بين المصالح الاقتصادية للصين وسياستها الخارجية قد تجلى في أبرز صوره في السعي إلى تكييف هذه السياسة الخارجية بمختلف جوانبها الدبلوماسية والتجارية والمساعدات والاستثمارات الاقتصادية.

في ختام هذا الفصل، يمكن القول بأن التحول الذي عرفته القيادة الصينية بعد وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، أدى إلى تغيير عميق في المنطلقات الأساسية التي قامت عليها السياسة الخارجية للصين الشعبية منذ نشأتها. حيث تحولت من سياسة خارجية قائمة على منطلقات ماركسية وتأثير كبير للمعطيات الإيديولوجية على توجهاتها، إلى سياسة خارجية أكثر انفتاحا مع العالم الخارجي خصوصا الدول الغربية، وأكثر ليبيرالية من الناحية الاقتصادية، والتي توجت بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. كما أنها تحولت لتصبح براغماتية تعطي للأبعاد الاقتصادية، وتحقيق التطور الصيني الأهمية القصوى على باقي المعطيات الأخرى التي اتسمت بها خلال الحرب الباردة.

يضاف إلى ذلك مفرزات البيئة الدولية خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، والتي اتسمت بتعمق العولمة والاعتماد المتبادل، وتفوق النموذج الليبرالي/الرأسمالي على النموذج الماركسي/الاشتراكي، خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، ورفض الصين لهذا الواقع وسعيها إلى خلق عالم متعدد الأقطاب والثقافات، خصوصا وأن الثقافة الصينية قد رشحت ضمن أطروحة صدام الحضارات كثقافة معادية للثقافة الغربية. وما عمق هذا الشعور لدى الصين هو العزلة الدولية التي فرضت عليها بعد أحداث تيانامان 1989، ما

[1] هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص ص 45 46.

دفع بها إلى السعي نحو تعزيز روابط إستراتيجية مع مختلف الدول تمكنها من تجاوز أي أزمة سياسية أو اقتصادية يمكن أن تتعرض لها من طرف الدول الغربية. وكانت الدول السائرة في طريق النمو مؤهلة لاحتلال الأهمية الكبرى في السياسة الخارجية الصينية، باعتبار غالبيتها دولا غنية بالمصادر الأولية من جهة، وأسواق كبرى للمنتجات الصينية من جهة أخرى.

كما سعت الصين إلى تحقيق القوة الاقتصادية للوصول إلى مصاف القوى الكبرى، ومحاولة توسيع علاقاتها ونفوذها بتجاوز المحيط الإقليمي الآسيوي، إلى المستوى العالمي بالوصول إلى مختلف مناطق العالم. خصوصا بعد نجاحها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة قاربت 9% سنويا، وهو ما أدى بها إلى السعي نحو تأمين مصادر الطاقة لاستدامة التطور الاقتصادي، بعد أن أصبحت مستوردة للنفط ابتداءا من سنة 1993. وباعتبار إفريقيا قارة غنية بهذه المصادر، أصبحت تحتل الأولوية ضمن توجهات السياسة الخارجية الصينية منذ مطلع القرن 21.

# الفصل الثالث: المحددات السياسية الصينية تجاه إفريقيا

اتسمت المرحلة الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، بخمسة نقاط أساسية حددها الرئيس الصيني جيانغ زيمين Jiang Zemin خلال زيارته للدول الإفريقية سنة 1996 هي: الصداقة، المساواة في السيادة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، التنمية وتحقيق المصالح المتبادلة، والتعاون الدولي. وهي مبادئ جديدة تتجاوز الأسس التقليدية التي قامت عليها السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا في المرحلة الماوية، القائمة على الإيديولوجيا. والانتقال إلى نمط براغماتي جديد للعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف قائم على تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية. المبدأ الأساسي الذي لم يتغير في السياسة الخارجية الصينية هو مبدأ الصين الواحدة كمعيار لتصنيف العلاقات الصينية مع مختلف الدول الإفريقية.

واستمرار لذلك، دخلت السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول الإفريقية مرحلة جديد منذ سنة 2000. وفي حين أن التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية بعد سنة 1978، قد أثر على توجهاتها الخارجية تجاه إفريقيا، والانتقال من الدعم السياسي المتبادل ذو الخلفيات الإيديولوجية، إلى التركيز على البعد الاقتصادي لتحقيق الأهداف الصينية في التنمية والنمو، فإن سنة 2000 عبرت عن تعاظم الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بتأطير السياسة الخارجية في بناء مؤسساتي خاص، تمثل في **منتدى التعاون الصيني الإفريقي** Forum On China-Africa Cooperation، والذي يسمى اختصارا بـ FOCAC.

كما حاولت الصين، وفي سبيل تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في القارة الإفريقية، إلى دخول هذه القارة وفق مقاربة القوة الناعمة، بالتركيز في سياستها الخارجية في إفريقيا على ضرورة الفصل بين المصالح الاقتصادية، وبين الممارسات السياسية الداخلية للدول الإفريقية، كما ركزت على تقديم المساعدات للدول الأكثر فقرا. وهي سياسات وفرت بديلا استراتيجيا أمام الأنظمة الإفريقية من جهة، ومنحت الصين الأفضلية لدى هذه الأنظمة من جهة أخرى.

## المبحث الأول: مأسسة العلاقات الصينية-الإفريقية

تعود العلاقات الصينية-الإفريقية إلى مرحلة ما بعد تأسيس دولة الصين الشعبية سنة 1949، حيث اهتمت الصين بالدول الإفريقية لأسباب سياسية بالأساس خلال الخمسينات، وهي الفترة التي عرفت تصاعد موجات التحرر في إفريقيا والعالم، وتزايد عدد الدول المستقلة، وانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة في ظل الحرب الباردة (التي كانت الصين فيها ممثلة بتايوان). فكانت الصين في هذه المرحلة تسعى إلى البحث عن حلفاء سياسيين، وداعمين دبلوماسيين، لاسترجاع مكانها في هذه المنظمة مكان تايوان، وركزت على الدول الناشئة في إفريقيا لعددها الكبير، مستخدمة بالمقابل المعطيات الإيديولوجية، والمساندة السياسية لهذه الدول لتحقيق أهدافها المتعلقة بفك الارتباط بالأنظمة الاستعمارية، تحقيق استقلالها الكامل.

أما من ناحية التوجهات الجديدة، فيدخل التركيز والتواجد المكثف للصين في إفريقيا في إطار إستراتيجيتها الجديدة المتمثلة في اعتماد سياسة خارجية الدول الكبرى، التي تتجاوز مجرد تحقيق المصالح الاقتصادية الصينية، إلى محاولة لعب ادوار عالمية أكثر نشاطا وتأثيرا من الناحية السياسية.

تتمحور السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول الإفريقية على ثلاث أبعاد كبرى: الحصول على الدعم الدبلوماسي من الدول الإفريقية في سعيها نحو الحصول على موقع الدول الكبرى، وتعزيز نفوذها في الشؤون الدولية، وأيضا لتحقيق مبدأ الصين الواحدة بإعادة ضم جزيرة تايوان. البعد الثاني هو تأمين المواد الأولية، خصوصا موارد الطاقة، والبعد الثالث هو البحث عن الأسواق ومناصب العمل الجديدة، للسلع والخدمات الصينية.

منذ سنة 2000، أصبح البعدين الثاني والثالث يلعبان الدور الأساس في التواجد المكثف للصين في إفريقيا، ما أدى إلى إعطاء الصين لأهمية كبرى للقارة، وإدراجها ضمن أولويات أجندتها الخارجية وإعطاء العلاقات مع الدول الإفريقية طابعا مؤسساتيا، يعكس النمو المضطرد لها.

يمكن تحديد الأهداف الإستراتيجية الجديدة للصين في علاقتها بالدول الإفريقية في[1]:

- ضمان الإمدادات بالموارد الأولية، بما فيها الفلاحية.
- خلق أسواق للمنتجات الصينية من السلع والخدمات.
- الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- إرسال المهاجرين الصينيين إلى إفريقيا.
- الحصول على الدعم الدبلوماسي من الدول الإفريقية.
- تقديم نموذج تنموي مختلف عن النموذج الغربي.
- تقديم نموذج للتعاون مختلف عن النموذج الغربي.
- تأكيد وضعية الصين كقوة كبرى.

## المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات الصينية-الإفريقية

إن الطبيعة الثورية التي تأسست من خلالها جمهورية الصين الشعبية من جهة، وطبيعة النظام الدولي الثنائي القطبية من جهة أخرى، قد ساهما في بلورة السياسة الخارجية الصينية المتجهة أساسا نحو الدول النامية في آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية. فيما يتعلق بإفريقيا، يمكن تحديد المراحل التي مرت بها العلاقات الصينية الإفريقية بـ 4 مراحل رئيسية:

**المرحلة الأولى:** مرحلة التعاون الإيديولوجي 1955-1976: تميزت هذه المرحلة بتوافق السياسات الخارجية بين الصين والدول الإفريقية، وتركزها على المعطيات الإيديولوجية، في إطار مواجهة القوى الامبريالية المهيمنة والسعي نحو الاستقلال وفك الارتباط من الهيمنة الاستعمارية. فكان شعار هذه المرحلة: " إفريقيا كانت مستعمرة أوربية، الصين كانت نصف مستعمرة ". وبأن: "الصين (الأخ الأكبر) من واجبها مساعدة أشقائها في القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية)، بالإضافة إلى بلدان أوربا الشرقية الشيوعية" [2].

منذ سنوات الخمسينات من القرن العشرين، وحتى السبعينات. برز دور الايدولوجيا والتعاون الأفرو-آسيوي لمواجهة هيمنة القوى الرأسمالية. وكذلك محاولة استمالة الدول الإفريقية قصد الاعتراف

[1] Meine Pieter van Dijk, **The new presence of China in Africa**,(Amsterdam: Amsterdam University press, 2009), pp 11,12.
[2] Claude Chancel, Libin Liu le Grix, **Le grand livre de la Chine**,(Paris :groupe Eyrolles,2013), p224.

بجمهورية الصين الشعبية كممثل رسمي للصين وعزل الصين الوطنية (تايوان) دوليا. وأيضا كسب حلفاء للصين في مواجهة خلافها الإيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي حول النظرة إلى المبادئ الشيوعية من جهة، وأيضا خلافها مع الولايات المتحدة من جهة أخرى[1].

من جانب الصين، دعمت تاريخيا الكثير من حركات التحرر والجهود الإفريقية في مرحلة التحرر من الاستعمار. وخلال هذه المرحلة، ظلت الصين متمسكة في علاقاتها الخارجية مع القارة الإفريقية بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، التي ظهرت لأول مرة في البيان الصيني–الهندي المشترك سنة 1955، وأيضا في مؤتمر باندونغ في نفس السنة، وهي: الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم العدوان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمساواة والمنافع المشتركة، والتعايش السلمي. وحرصت الصين دوما على الظهور بمظهر الدولة الصديقة. وجعلها أكثر تأثيرا من الناحية السياسية.

كما قامت الصين بتقديم مساعدات سياسية واقتصادية لهذه الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار. هذه المساعدات كانت– على خلاف المساعدات التي قدمت للدول الإفريقية من الدول الأخرى – دون شروط سياسية تدخلية، وهو ما أعطى للصين جاذبية خاصة لدى الدول الإفريقية. فمن سنة 1956 إلى غاية 1996، وفي إطار مساعدة الدول الإفريقية، دعمت الصين حوالي 800 مشروعا في إفريقيا، في قطاعات الفلاحة، الصيد، الطاقة، النسيج، النقل، البناء، التعليم والصحة[2].

استمرت هذه المرحلة، إلى غاية وفاة الرئيس ماوتسي تونغ سنة 1976، وبداية الرئيس دينغ شياو بنغ عمليات الإصلاح الاقتصادي الصيني.

**المرحلة الثانية:** مرحلة الانفتاح الصيني 1978–1990: منذ سنوات الثمانينات إلى غاية التسعينات من القرن العشرين، والتي عرفت انطلاق الصين في إصلاحاتها الاقتصادية، وتغيير مضمون سياستها الخارجية للتلاؤم مع مقتضيات الانفتاح السياسي والاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك

[1] هي وين بينج، "**حزام واحد،طريق واحد: تواصل جديد للعلاقات الصينية الإفريقية في التنمية المستقبلية**"، على الرابط:

http://sis.gov.eg/UP/12.pdf (13/11/2017)

[2] Huang Zequan, "**Fifty years of China-African friendly cooperation",** (Pekin university:center for African studies,2000), p 45.

بتراجع عامل الإيديولوجيا وتنامي النزعة البراغماتية في السياسة الخارجية الصينية، وتقييم العائد الاقتصادي، وأهمية الفوائد السياسية والاقتصادية وربطها بعلاقات التنمية الثنائية بطريقة شاملة.

خلال هذه المرحلة، تراجعت أهمية منطقة إفريقيا نسبيا، وبقيت هامشية في الاهتمامات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الصينية. وذلك لمجموعة عوامل أهمها:

1/ محاولة الصين التخلص من الاعتبارات الإيديولوجية، والتركيز على النزعة البراغماتية قصد تحقيق هدف بناء القوة الاقتصادية، بالتركيز على المنطقة الآسيوية، والانفتاح على الدول الكبرى. كون إفريقيا في تلك المرحلة كانت تعاني من أزمات سياسية واقتصادية حادة، خصوصا بعد الأزمة النفطية 1986، والتي ترتب عنها بداية الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدول، والتي أطرتها الدول الغربية ومؤسساتها الاقتصادية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي)[1].

2/ من الناحية السياسية، ونظرا لاستقرار علاقات الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لم تعد الصين بحاجة إلى الدعم السياسي من الدول الإفريقية كما في السابق، والذي استغلته في فترة الصدام مع القوتين العظميين خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

**المرحلة الثالثة:** مرحلة نهاية الحرب الباردة 1990-1999: بعد نهاية الحرب الباردة، بدأت القارة الإفريقية تسترجع مكانتها ضمن أولويات السياسة الخارجية الصينية، لمجموعة عوامل:

- انتهاء الحرب الباردة حرر نسبيا الدول الإفريقية من الاستقطاب الثنائي، رغم بقائها تحت هيمنة الدول الغربية. وهو ساعد الصين على إيجاد مكانة اقتصادية في القارة.

- أحداث تيانانمان في الصين 1989، وما ترتب عنها من عزلة دولية للصين، بسبب العقوبات الغربية عليها، وحياد الدول الإفريقية تجاه هذه القضية، باستثناء عدد قليل منها[2]. ما دفع بالصين إلى إعادة النظر في علاقاتها الخارجية، خصوصا مع الدول الإفريقية، وكسبها كحليف لمواجهة

[1] Isaac Odoom, "**Beyond fuelling the Dragon : Locating African in Africa-China relations**",(A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy,University of Alberta: Department of political science:2016), P42.

[2] David H Shinn, Joshua Eisenman,**China and Africa : A century of engagement**,(Pennsylvania:University of Pennsylvania press, 2012), P45.

الضغوطات الدولية المتزايدة التي عرفتها بعد تلك الأحداث، باعتبار أن إفريقيا أكبر قارة تضم الدول النامية، وأن دولها يشكلون أكثر من ربع الأعضاء في الأمم المتحدة[1].

– الاعتبار الآخر هو تحول الصين من بلد منتج للنفط إلى بلد مستورد له منذ سنة 1993، نتيجة لمعدلات الاستهلاك الكبيرة التي عرفتها بسبب إصلاحاتها الاقتصادية، فكانت إفريقيا الغنية بموارد الطاقة هي المؤهلة لاحتلال الأولوية في السياسة الخارجية الصينية.

– اعتماد الصين رسميا لإستراتيجية الذهاب إلى الخارج GO OUT STRATEGY خلال التسعينات وتشجيع شركاتها على الاستثمار على المستوى العالمي، وباعتبار إفريقيا دولة غنية بمصادر الطاقة من جهة، وسوقا كبرى للاستثمارات والمنتجات الصينية المصنعة، كانت ضمن أهم المناطق المستهدفة في إطار هذه الإستراتيجية.

**المرحلة الرابعة:** مرحلة المأسسة منذ سنة 2000: وهي أهم مرحلة عرفت تحولا كبيرا في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، ودخول العلاقات بين الطرفين مرحلة العلاقات الإستراتيجية ومأسستها، والتي تم ترجمتها بتدشين منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000 الذي تأسس بحضور الرئيس الصيني حينها جيانغ زيمينغ Jiang Zemin ونائبه هو جنتاو Hu Jintao–ما يدل على الأهمية القصوى التي أولتها الصين لهذا المنتدى– بالإضافة إلى رؤساء أربع دول إفريقية هي الجزائر وتوجو وزامبيا وتنزانيا والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) إلى جانب وزراء خارجية دول الصين و44 دولة افريقية وممثلين عن 17 منظمة دولية وإقليمية افريقية، وأيضا رجال أعمال صينيين وأفارقة[2].

بوجه عام، ظلت الأبعاد السياسية في سياسة الصين تجاه إفريقيا تدور حول ثلاث قضايا محورية هي[3]:

[1] Isaac Odoom, Op.Cit, p43.

[2] هي وين بينج، مرجع سابق.

[3] سامي السيد محمد أحمد، التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، بغداد: المركز العراقي الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، ط1، 2016، ص ص 317 ،319.

1- إن وزن القارة الإفريقية في المنتديات والمنظمات الدولية يعتبر عاملا مهما لتحقيق أهداف الصين، وحافزا لها لزيادة دعمها للقارة. وقد استفادت الصين فعليا من هذا الوزن عندما صوتت الدول الإفريقية لصالح الاعتراف بممثل بكين في الأمم المتحدة وطرد ممثل تايوان، حيث صوتت 26 دولة إفريقية من إجمالي 76 صوتا إيجابيا لصالح بكين. حيث صرح ماوتسي تونغ حينها بأن الصين عادت إلى الأمم المتحدة بفضل أصدقائها الأفارقة[1]. كما استفادت الصين من القارة الإفريقية في أعقاب الانتقادات الدولية التي تعرضت لها بسبب أحداث ميدان تيانانمان، إذ لعبت الدول الإفريقية دورا مهما في الحيلولة دون تصعيد هذه الانتقادات في الأمم المتحدة. وكان ذلك دافعا لقيام وزير الخارجية الصيني آنذاك كيان كيشن Qian Qichen بزيارة ست دول افريقية في صيف عام 1989، وعبر عن تقدير الصين لكل منها. كما ساندت الدول الإفريقية دخول الصين في منظمة التجارة العالمية، وكذلك الطلب الذي قدمته الصين لاستضافة دورة الألعاب الاولمبية في عام 2008.

2- الحاجة إلى عزل تايوان عن المشهد الدولي، وقد استطاعت الصين تطبيع علاقاتها مع معظم الدول الإفريقية ودفعها إلى إعادة الاعتراف بها وسحب اعترافها بتايوان. وهذا ما حدث عندما قامت ليسوتو في عام 1994 بقطع علاقاتها مع تايوان للمرة الثانية، وإعادة العلاقات بينها وبين الصين، وكذلك فعلت النيجر للمرة الثانية في عام 1996، وجمهورية إفريقيا الوسطى للمرة الثالثة في عام 1998، وجمهورية جنوب إفريقيا في عام 1998، وغينيا بيساو في عام 1998، وليبيريا للمرة الثالثة في عام 2003، والسنغال للمرة الثانية في عام 2005، وتشاد للمرة الثانية في عام 2006، ومالاوي في عام 2008. وفي المقابل ظلت سوازيلاند الدولة الإفريقية الوحيدة التي لم تقم علاقات دبلوماسية مع الصين، واحتفظت بعلاقات دبلوماسية مع تايوان. إضافة إلى ثلاث دول أخرى قامت بقطع علاقتها مع بكين وأقامت علاقات مع تايوان وهي بوركينا فاسو في عام 1994، وغامبيا في عام 1996، وساوتومي وبرنسيب في عام 1997. والتي أعادت قطع علاقاتها مع تايوان بعد ذلك[2].

3- دعم قيام نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب مبني على مبادئ التعايش السلمي، سواء كان ذلك الدعم نظريا أو فعليا. وقد أكد جيانغ زيمين في كلمته أمام القمة الأولى لمنتدى التعاون الصيني- الإفريقي أن النظام العالمي الحالي غير عادل ولا تسوده المساواة. وفي هذه الظروف تصبح العولمة

[1] Philip Liu, "**Planting rice on the roof of the UN building**", (The China Quarterly, vol 198, June 2009), p 383.

[2] سامي السيد أحمد محمد، مرجع سابق، ص 319.

بمثابة تحديات ومخاطر أكثر من كونها فرصا للغالبية العظمى من الدول النامية. ومن ثم يتعين على تلك الدول–بما فيها الصين– أن تعمل معا من أجل دعم التعاون والتشاور داخل المؤسسات الدولية متعددة الأطراف لحماية مصالحها المشتركة. كما صرح وين جياباو رئيس الوزراء الصيني السابق، خلال القمة الثانية للمنتدى التي عقدت في أديس أبابا سنة 2003 بأن الغرض من الإستراتيجية العالمية الأوسع لإقامة علاقات أوسع مع إفريقيا هو مواجهة الهيمنة الغربية. هذا الموقف وجد قبولا من طرف النخب الإفريقية التي بدأت تنظر إلى الاستخدام المحض للشروط من قبل الجهات الغربية المانحة على أنه تهديد لمواقعها[1].

## الفرع الأول: الأهمية السياسة لإفريقيا

تحتل إفريقيا أهمية جيوسياسية وإستراتيجية أساسية في سعي الصين الدبلوماسي لتعزيز موقعها في النظام الدولي، انطلاقا من المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية. ففي إطار استدامة وزيادة تأثيرها في منظمة الأمم المتحدة، تعتمد الصين بشكل كبير على الدول الإفريقية. هذه الدول تشكل أكثر من ربع (4/1) عدد الأعضاء في هذه المنظمة، وتحتل ثلاث مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن، فهي كتلة تصويتية قوية جد هامة تسعى الصين إلى استخدامها لعرقلة القرارات الدولية التي لا تخدم مصالحها. في السابق، من بين 76 دولة صوتت لصالح حصول الصين على مقعدها في الأمم المتحدة سنة 1971، كان هناك 26 دولة افريقية [2].

ومنه تنظر الصين إلى الدول الأفريقية كحليف سياسي يحميها من الانتقادات الغربية المتكررة لسياساتها وأوضاع حقوق الإنسان فيها، إذ فشل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العديد من المرات في معاقبة الصين، بفضل الدعم من الدول الإفريقية.

إجمالا، عرفت هذه السياسة الصينية نجاحا، بداية من السبعينات، باستعادة مقعدها في الأمم المتحدة ستة 1971، وطرد ممثلي تايوان، حيث صوتت غالبية الدول الإفريقية لصالح القرار الذي يقضي بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كممثل شرعي وحيد للصين. بعد هذا واصلت الصين سياستها الخارجية المكثفة تجاه الدول الإفريقية، للحصول على دعمها في تحقيق هدفها الاستراتيجي

[1] المرجع نفسه، ص 319.

[2] Serge Michel, Michel Beuret, **China Safari : On the trail of Beijing's expansion in Africa**,(New York :Nation books),p04.

المتعلق بالاعتراف الدولي بمبدأ الصين الواحدة، ودفع هذه الدول على عدم الاعتراف بتايوان كدولة مستقلة، وقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، وهو الموقف الذي حددت الصين على ضوئه طبيعة علاقتها مع الدول الأخرى.

بعد سنوات التسعينات، انتقلت الصين إلى التركيز في سياستها الخارجية على السعي نحو تأمين مصادر الطاقة، خصوصا في سياستها تجاه إفريقيا. فعززت من علاقاتها مع قادة مختلف الدول الإفريقية، باعتماد سياسات ناعمة غير تدخلية ودون مشروطية، لتحقيق أهدافها بأكبر قدر ممكن في ظل المنافسة الدولية التي سبقتها من طرف القوى التقليدية صاحبة النفوذ في إفريقيا، إذ تعتبر الصين نسبيا دولة جديدة في القارة مقارنة بالدول الغربية. على سبيل المثال، في دول مثل أنغولا والسودان، نجحت الصين إلى حد كبير في التموقع الاستراتيجي، وخلق مكانة محورية فيها، والتحكم في صناعة النفط، مستخدمة استراتيجية تقوم على تقديم المساعدات والاستثمار في القطاعات الكبرى للبنى التحتية المتدهورة في هذه الدول، واستطاعت المنافسة معتمدة على تكاليفها المنخفضة مقارنة بتكاليف الدول الأخرى، وبسرعة الانجاز لاعتمادها ساعات عمل أطول للعمال[1].

## الفرع الثاني: قضية تايوان والسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا

لعبت قضية استعادة الصين لجزيرة تايوان، دورا مركزيا محددا للسلوك الصيني الخارجي بصفة عامة، ولسياستها تجاه القارة الإفريقية بصفة خاصة، وهو هدف سخرت من أجله الصين إمكانيات كبرى، ووسائل متعددة تجاه الدول الإفريقية، لمنعها من الاعتراف بها. واعتبرت أن اعتراف أي دولة بالصين الشعبية مرتبط باعترافها بمبدأ الصين الواحدة، وبالتالي عدم الاعتراف بتايوان كدولة مستقلة عن البلد الأم.

نجحت الإستراتيجية الصينية ووسائلها المستخدمة في إفريقيا إلى حد كبير في تحقيق هذا الهدف، بتناقص عدد الدول الإفريقية المعترفة بتايوان تدريجيا. إذ قامت مالاوي سنة 2007 بسحب اعترافها وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بتايوان، ثم تلتها غامبيا سنة 2013، ثم ساو تومي وبرانسيب سنة 2016، وبذلك لم يبق سوى دولتين إفريقيتين مازالت تقيم علاقات بتايوان هي بوركينا فاسو،

[1] Clifton Pannell**," China's economic and political penetration in Africa** ",(Eurasian geography and economics, November 2008), pp 709,711.

وسوازيلاند[1]. لتقطع بعد ذلك دولة بوركينافاسو علاقاتها مع تايوان في 2018/05/24، وتقيم علاقات مع الصين الشعبية في 2018/05/26. وبذلك تبقى سوازيلاند الدولة الوحيدة في إفريقيا التي تقيم علاقات مع تايوان. ولم تولي الصين اهتماما بالعلاقات التجارية التي تقيمها الدول الإفريقية مع تايوان، لكن في حال توسع هذه العلاقات، وتمركزها في عواصم الدول المهمة، والذي تعتبره الصين كمستوى علاقات أعلى مما تسمح به، فإنها تتدخل للحد منها. مثلما حدث في نيجيريا حين تدخلت الدبلوماسية الصينية في جانفي 2017، لنقل السفارة الغير رسمية لتايوان (مجرد مكتب تجاري) من العاصمة أبوجا الى مدينة لاغوس، بعد زيارة وزير الخارجية الصينية وإعلانه عن خطط لاستثمار 40 مليار دولار إضافية في نيجيريا[2].

## المطلب الثاني: منتدى التعاون الصيني-الإفريقي

ترجم الاهتمام الصيني المتعاظم بالقارة الإفريقية سنة 2000 بإعطائها طابعا مؤسسيا مستقرا ومؤطرا، تمثل في إنشاء **منتدى التعاون الصيني-الإفريقي**. والذي تأسس رسميا في اجتماع وزاري عقد في بكين سنة 2000. وتم خلاله الاتفاق على عقد اجتماع وزاري دوري للصين والدول الإفريقية الأعضاء كل 3 سنوات، يتم فيه العمل على تحيين العلاقات لتحقيق التعاون والتبادل القائم على المساواة والمصلحة المتبادلة، وعلى مبدأ الشراكة والصداقة والمشاورة. كما ركز على بناء وتدعيم العلاقات استراتيجية الطويلة المدى بين الصين وإفريقيا.

تم إنشاء منتدى التعاون الصيني- الإفريقي Forum On China-Africa Cooperation والذي يعرف اختصارا بـ FOCAC كإطار مؤسسي وأرضية للحوار والتعاون السياسي والاقتصادي القائمة على مبدأ العلاقات المتساوية والمنفعة المتبادلة، والقواعد البراغماتية الواقعية. وأصبح منذ تأسيسه سنة 2000 عبارة عن ميكانيزم استراتيجي دفع بالعلاقات الصينية-الإفريقية إلى مرحلة العلاقات الإستراتيجية في إطار التعاون جنوب-جنوب.

[1] David H Shinn, Joshua Eisenman, Op.Cit,P05.
[2] Brendan Scott,**"Nigeria snubs Taiwan as China pledges 40$ billion investment**",(Bloomberg politics,January 12,2017), sur : https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-01-12/nigeria-closes-taiwan-office-in-capital-abuja-china-says (21/11/2017)

في هذا المنتدى سعت الصين والدول الإفريقية إلى المطالبة بتحقيق نظام دولي سياسي واقتصادي جديد عادل، يراعي مصالح الدول النامية خلال القرن 21، وأيضا تقوية الشراكة المتعددة الجوانب من خلال إعلان بكين حول الشراكة الإستراتيجية في الألفية الجديدة.

يمكن تحديد أهم أهداف منتدى التعاون الصيني–الإفريقي والتي حددها إعلان بكين سنة 2000 في مجموعة أهداف [1]:

أولا: الرغبة في ترقية النمو والتنمية الاقتصادية المتبادلة للقضاء على معدلات الفقر العالية لدى غالبية شعوب هذه الدول.

ثانيا: سعي الصين نحو تعزيز تنافسيتها العالمية، وقدرة الدول الإفريقية على مسايرة ومواجهة العولمة الاقتصادية.

ثالثا: تطوير التعاون وتوحيد الجهود لتقوية الموقع التفاوضي لدول المنتدى مع دول الشمال، لإنشاء نظام دولي سياسي واقتصادي جديد وعادل، كحل للتفاوت الاقتصادي الذي فرضته العولمة الاقتصادية على دول الجنوب.

أخذت العلاقات الصينية–الإفريقية منحى جديدا منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، بتحولها إلى نمط جديد للشراكة المستقرة الطويلة المدى القائمة على المساواة والمنفعة المتبادلة سنة 2000، إلى شراكة جديدة قائمة الاستقرار طويل المدى، المساواة والمنفعة المتبادلة، والتعاون المتعدد الأطراف سنة 2003، إلى نمط جديد من الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإفريقيا، قوامها المساواة السياسية والثقة المتبادلة، وتعاون اقتصادي قائم على المصالح المتبادلة، والتبادل الثقافي سنة 2006.[2]

كما ساهمت الصين في تنفيذ برامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD من خلال منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، وأيضا ببناء قاعة المؤتمرات للاتحاد الإفريقي. وتعهدت بالتعاون مع الدول الإفريقية في تنمية مشروعات البنية الأساسية. وفي معالجة ومنع تفشي الأمراض المعدية مثل الايدز

[1] Chuka Enuka**,"The Forum on China-Africa cooperation:A framework for China's reengagement with Africa in the 21st century"**,(Pakistan journal of social sciences pjss, December 2010), p 211.
[2] Zhang Chun,"**China-Zimbabwe Relations : A model of China-Africa Relations**",(South African institute of International Affairs, November 2014), p11.

والملاريا والسل، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية وقطاع الزراعة. وهو ما نصت عليه خطة العمل(2004-2006)التي تم إقرارها في أديس أبابا أثناء انعقاد الاجتماع الوزاري الثاني للمنتدى[1].

## الفرع الأول: الخلفية التاريخية لإنشاء المنتدى

بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفوق الولايات المتحدة الأمريكية، وفرضها كقوة عظمى وحيدة في النظام الدولي، وتعاظم البعد الاقتصادي كمعيار للقوة في العلاقات الدولية. والذي تزامن مع الانفتاح الصيني نحو دول العالم، وتنامي قوتها الاقتصادية، ورفضها لمنطق التفوق الأمريكي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان هناك تخوف من الدول الإفريقية أيضا من التفوق الأمريكي الغربي في هذه المرحلة، وما صاحبه من زيادة الهيمنة والتدخلات الخارجية والاستغلال الاقتصادي، ورغبة هذه الدول في نظام دولي عادل، ومواجهة التحديات الاقتصادية للعولمة. وبالتالي توافقت التصورات والمصالح بين الصين كأكبر دولة نامية في العالم، وإفريقيا كأكبر قارة تتمركز فيها الدول النامية، وأيضا كقارة غنية بالموارد الأولية والأسواق الواعدة لتطور الاقتصاد الصيني. فكانت هذه الأوضاع والمعطيات دافعا قويا لتطوير العلاقات بين الصين والدول الإفريقية[2].

من منظور تاريخي، يمكن النظر إلى منتدى التعاون الصيني–الإفريقي كتتويج واستمرارية للعلاقات الصينية والإفريقية التي بدأت أساسا في مؤتمر باندونغ 1955، والذي انعقد لتوحيد تصورات وجهود دول العالم الثالث تجاه الهيمنة الاستعمارية الغربية، حيث نادى بضرورة تحقيق الرفاه المشترك بين مختلف الدول على أسس المساواة والعدالة والسلم والتنمية والمصالح المتبادلة بين دول الجنوب. وهي الأعمدة التي قامت عليها السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول النامية، وهي أيضا الأعمدة التي تأسس عليها منتدى التعاون الصيني- الإفريقي، مع الاختلاف في تراجع دور العوامل الإيديولوجية التي سادت في مؤتمر باندونغ، وتعاظم الجوانب المصلحية البراغماتية التي تأسس منتدى التعاون لتحقيقها[3].

---

[1] رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية–السودانية نموذجا 2000–2010، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 190.

[2] Zhang Chun,Op.Cit, p13.

[3] Ibid, p14.

انعقد منتدى التعاون الصيني–الإفريقي لأول مرة في أكتوبر 2000 في العاصمة الصينية بكين، مركزا على محورين أساسيين: كيفية تحقيق نظام دولي جديد أكثر عدلا، وترقية وتعميق التعاون بين الصين وإفريقيا اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا، وفق منطق يقوم على تحقيق المصلحة المشتركة والمؤطرة. وهي المجالات التي حددت التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ سنة 2000.

كانت الانطلاقة الأولى للعلاقات الصينية–الإفريقية في إطار المنتدى معبرة عن مستقبل ناجح للتعاون بين مختلف الأطراف، حيث عرف الاجتماع الوزاري الأول، توافقا للتصورات بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسة، تمحورت في وثيقتين أساسيتين هما: إعلان بكين، وبرنامج التعاون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تم الاتفاق على استمرارية اجتماع الدول في إطار المنتدى كل 3 سنوات بالتداول بين الصين والدول الإفريقية. وتحديد الاجتماع الوزاري الثاني في 16/15 ديسمبر 2003 بأديس أبابا عاصمة إثيوبيا[1]. وكان أهم أهداف الاجتماع الثاني تقييم مسار المنتدى خلال 3 سنوات، ومدى الالتزام بمحتوى الوثيقتين المنبثقتين عن الاجتماع الأول، واكتشاف استراتيجيات ومعايير جديدة لتقوية التعاون في القطاعات الرئيسية مثل: تنمية الموارد البشرية، الفلاحة، البنى التحتية، التجارة والاستثمار. نتج عن هذا الاجتماع اعتماد خطة أديس أبابا 2006/2004 للتعاون، والتنسيق حول التعامل مع القضايا المتعلقة بالمتغيرات الدولية، وقامت الصين بالتزامن مع اجتماع أديس أبابا الرسمي، بعقد اجتماع رجال الأعمال الذي ضم ممثلين عن حوالي 100 مؤسسة اقتصادية صينية لمناقشة فرص ومجالات الاستثمار بينها وبين المؤسسات الإفريقية والتوقيع على عقود استثمارية كبرى في إفريقيا[2].

عقد في نهاية 2006 الاجتماع الوزاري الثالث للمنتدى، بحضور ولأول مرة رؤساء وقادة الدول. تم الاجتماع في بكين من 3 إلى 5 نوفمبر، وتمحور الاجتماع حول العمل على تقليص الديون، المساعدات الاقتصادية، التدريب والاستثمار. وتم اعتماد الكتاب الأبيض White Paper لهذه السنة (2006) الذي تضمن المعالم الكبرى للسياسة الصينية تجاه إفريقيا.

[1] Chuka Enuka, Op.Cit, p212.
[2] Ibid, p213.

واجتمع في نوفمبر 2009، وفي مدينة شرم الشيخ المصرية، ممثلوا 50 دولة افريقية في إطار الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني–الإفريقي، والذي تم فيه الإعلان عن 8 معايير جديدة لتقوية العلاقات الصينية–الإفريقية، التي من بينها مساعدة الدول الإفريقية على تعزيز قدراتها التمويلية، ودعمها بـ 10 مليار دولار أمريكي كقروض لمساعدتها على الاستيراد، بناء المدارس والمستشفيات وتدريب الكفاءات الإفريقية[1]. لتمثل هذه السنة نقطة تحول مركزية في العلاقات الصينية الإفريقية، حيث تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر شريك تجاري لدول القارة[2].

استمر تطور العلاقات الصينية–الإفريقية في إطار منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، بالتزام الصين بتقديم الاستثمارات والمساعدات للدول الإفريقية، والتي قدرت بـ 20 مليار دولار في قمة المنتدى ببكين في 2012. و60 مليار في قمة جوهانزبورغ 2015، وأيضا 60 مليار دولار أمريكي في قمة بكين 2018.

## الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمنتدى

**1/ الدول الأعضاء:** يضم المنتدى في عضويته الصين والإتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى 53 دولة إفريقية هي: إثيوبيا، إريتريا، إفريقيا الوسطى، البنين، الطوغو، الجزائر، الرأس الأخضر، السنغال، السودان، الصومال، الغابون، الكاميرون، الكونغو، المغرب، النيجر، أنغولا، أوغندا، بوتسوانا، بورندي، تنزانيا، تشاد، تونس، جزر القمر، جزر موريشيوس، الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، ساحل العاج، سيراليون، السيشل، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، كينيا، ليبيا، ليبيريا، ليسوتو، مالاوي، مالي، مدغشقر، مصر، موريتانيا، موزمبيق، ناميبيا ونيجيريا [3]. بالإضافة إلى دول: غامبيا التي انضمت سنة 2013، و ساو تومي وبرانسيب 2016، وبوركينافاسو 2018.

---

[1] Ibid, p 212.

[2] Sneha Bhura, "**FOCAC 2012 :Sino-African Ties Surge Ahead** ", (Institute for Defence Studies and Analyses, African Trends, November 2016) , sur:
https://idsa.in/africatrends/focac-2012-sino-african-ties-surge-ahead_sbhura_1016(11/02/2016)

[3] موقع الجزيرة، "**منتدى التعاون الصيني–الإفريقي**"، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/18/(14/08/2018)

**2/ هيكلــة المنتدى:** يتكون المنتدى من جانبين، الصيني والإفريقي:

بالنسبة للصين، تتشكل **لجنة المتابعة منتدى التعاون الصيني–الإفريقي**، وهي الهيئة التي تمثل الجانب الصيني، من 28 هيئة مختلفة. تعتبر وزارات الخارجية، التجارة والمالية للصين، أهم الهيئات في هذه اللجنة والتي تضمن متابعة وتطبيق قرارات المنتدى حسب اختصاص كل هيئة. بالإضافة إلى الوزارات الثلاث، تتشكل اللجنة من وزارات أخرى مثل وزارة الفلاحة ووزارة حماية البيئة، وأمانة لجنة المتابعة الصينية The Secretariat of the Chinese Follow–Up Committee. بالإضافة إلى البنوك مثل بنك الصين للاستيراد والتصدير Export–Import Bank وبنك الصين الشعبي People's Bank of China وصندوق التنمية الصيني–الإفريقي China–Africa Development Fund، والإدارات مثل لجنة الإصلاح والتنمية الوطنية National Development and Reform Commission . كل هذه المؤسسات تدخل في اختصاص التعاون الصيني–الإفريقي[1].

أما من جانب الدول الإفريقية، فيتكون من:

الأسلاك الدبلوماسية الإفريقية في الصين: مهمة السفراء والدبلوماسيين الأفارقة في الصين، هي التنسيق والاتصال بين الحكومات الإفريقية التي يمثلونها، ولجنة المتابعة الصينية، ونقل اقتراحات هذه الحكومات حول مدى التطور في تطبيق قرارات المنتدى.

كبار المسؤولين في الدول الإفريقية: تجتمع هذه الهيئة مرتين في كل اجتماع وزاري، الأولى، قبل الاجتماع بسنة، لمناقشة نشاطات المتابعة، والثانية قبل أيام من الاجتماع الوزاري للتحضير له. تجتمع هذه الهيئة، مثل الاجتماع الوزاري، بالتناوب بين الصين والدول الإفريقية.

وزراء الخارجية الأفارقة: تعتبر أهم هيئة في المنتدى من الجانب الإفريقي، تلتقي بالجانب الصيني في الاجتماع الوزاري كل ثلاث سنوات بالتناوب مرة في الصين، ومرة في إحدى الدول الإفريقية (الاجتماع الوزاري الأول سنة 2000 في بكين"الصين"، الاجتماع الوزاري الثاني سنة 2003 في أديس أبابا "إثيوبيا"، الاجتماع الوزاري الثالث سنة 2006 في بكين، الاجتماع الوزاري الرابع سنة 2009 في شرم

[1] Li Anshan, "**The Forum on China-Africa Cooperation :From a sustainable perspective**",(Pekin University : Centre for African studies), pp12,13.

الشيخ "مصر"، الاجتماع الوزاري الخامس سنة 2012 في بكين، الاجتماع الوزاري السادس سنة 2015 في جوهانسبورغ "جنوب إفريقيا"، الاجتماع الوزاري السابع سنة 2018 في بكين).

الاتحاد الإفريقي: انضم الاتحاد الإفريقي إلى المنتدى سنة 2010، كعامل مساعد على التنسيق بين الدول الإفريقية، وتسهيل عمليات التفاوض بين الدول الإفريقية والصين، قبل عقد الاجتماعات الوزارية الدورية.

المؤسسات الإفريقية الأخرى: تختلف هذه المؤسسات من دولة إفريقية إلى أخرى، ففي حين فقط إثيوبيا وجنوب إفريقيا، تمتلكان لجان متابعة متعددة المؤسسات، تكتفي أغلبية الدول الإفريقية بوزاراتها للخارجية في التعامل مع المنتدى[1].

## الفرع الثالث: اجتماعات المنتدى

إن تتبع المراحل التي مر بها منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، ومختلف الاجتماعات الوزارية التي انعقدت منذ تأسيسه، والقرارات الكبرى التي تم اتخاذها من طرف الصين لصالح الدول الإفريقية من خلاله، يظهر بشكل جلي الأهمية التي أصبحت تحتلها القارة الإفريقية ضمن توجهات السياسة الخارجية الصينية مع بدايات القرن الواحد والعشرين.

1– الاجتماع الوزاري الأول –أكتوبر 2000– ببكين(الصين):تم هذا الاجتماع بحضور 80 وزيرا من الصين و44 دولة افريقية، و17 ممثلا عن منظمات دولية وإقليمية، ورجال أعمال من الصين والدول الإفريقية.

الأهداف: تمثلت الأهداف أساسا في خلق أرضية للتفاهم على أساس المساواة بين الدول، وتعميق المعارف المتبادلة، وتوسيع أرضية التفاهم وترقية التعاون.

أهم النتائج: في هذا الاجتماع تم اعتماد إعلان بكين، وبرنامج التعاون الصيني–الإفريقي حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والتأسيس لنوع جديد من التعاون بين الصين وإفريقيا، يقوم على أسس الاستقرار الدائم، المساواة والمنافع المتبادلة. كما تم فيه إلغاء الصين لديون 31 دولة افريقية بقيمة

[1] Ibid, pp 14,16.

10.9 مليار يوان صيني. وتقديم برامج لتكوين 7000 إفريقي. وأيضا تخصيص مصادر تمويل لدعم وتشجيع الشركات الصينية على التوجه نحو إفريقيا للاستثمار فيها[1].

2- الاجتماع الوزاري الثاني-ديسمبر 2003-بأديس أبابا(إثيوبيا): تم بحضور 70 وزيرا للخارجية والاقتصاد من الصين و44 دولة افريقية، وأيضا ممثلين عن منظمات دولية وإقليمية.

الأهداف: ترقية التعاون، تقييم انجازات الاجتماع الأول، وتحديد السياسات المتبعة.

أهم النتائج: في هذا الاجتماع تم اعتماد برنامج عمل أديس أبابا(2004-2006)، والتأسيس لنموذج جديد للشراكة بين الصين وإفريقيا، قائم على المصالح المشتركة، والتعاون في كل المجالات. وتوقيع الحكومة الصينية لـ 382 اتفاقا جديدا للمساعدات المالية للدول الإفريقية، وتقديم برامج لتكوين 12600 فرد إفريقي في مختلف المجالات، وكذلك إلغاء القيود الجمركية على 190 نوعا من السلع المستوردة من 28 دولة افريقية الأقل نموا[2].

3- الاجتماع الوزاري الثالث -نوفمبر 2006- في بكين: حضر الاجتماع الوزاري وزراء الخارجية، ووزراء الشؤون الاقتصادية للصين و48 دولة إفريقية، للتحضير لقمة بكين.

يعتبر هذا الاجتماع الوزاري، الأهم إلى غاية اليوم في إطار المنتدى، حيث اعتبر نقطة تحول جديدة في السياسة الصينية في الدول الإفريقية، وتعاظم مستويات التوجه الصيني تجاه إفريقيا، لتصل الصين إلى مستوى الشريك التجاري الأول بحلول سنة 2009. رسم هذا الاجتماع سياسة الصين تجاه إفريقيا بشكل واضح، إذ أصدرت الحكومة الصينية خلاله الوثيقة الأولى حول سياستها تجاه إفريقيا، هذه الوثيقة تنقسم إلى 6 أقسام[3]:

- العلاقات الصينية مع إفريقيا.
- سياسة الصين تجاه إفريقيا.
- تعزيز التعاون بين جمهورية الصين الشعبية والقارة الإفريقية.

[1] Forum sur la Coopération Sino-Africaine, 18/07/2012 : http://www.focac.org/fra/dwjbzjjhss/t952506.htm (02/02/2017)

[2] Ibid.

[3] هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 170.

- الالتزام بمتابعة منتدى التعاون الصيني–الإفريقي.
- العلاقات الصينية مع المنظمات الإقليمية الإفريقية.
- متابعة الأوضاع للشؤون الإفريقية.

ونصت هذه الوثيقة على أن جمهورية الصين الشعبية سوف تقيم نوعا جديدا من الشراكة الإستراتيجية مع إفريقيا، من خلال المساواة السياسية والثقة المتبادلة، والتعاون المشترك والتبادلات الثقافية، وتنمية الموارد البشرية، كما ركزت على تطوير البعد الأمني لهذه العلاقات.

بعد هذا الاجتماع الوزاري، تم عقد قمة بكين التي أشرف عليها الرئيس الصيني هو جينتاو Hu Jintao:

قمة بكين (نوفمبر 2006): حضرها الرئيس الصيني، ورؤساء دول وحكومات 48 دولة افريقية.أطلق على هذه القمة "قمة الصين–إفريقيا". كان هذا الحدث وصفا بالعلامة البارزة الجديدة في السياسة الخارجية الصينية، والتجمع الأكبر والأعلى مستوى لقادة العالم في بكين منذ تأسيس الجمهورية الشعبية. وكان رؤساء الدول المجتمعون وحدهم يمثلون ربع أصوات الأمم المتحدة، ويشكلون مع الصين ثلث سكان العالم[1].

النتائج: سنة 2006 وخلال قمة منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، تعهدت الصين بـ[2]:

- مضاعفة المساعدات الصينية تجاه القارة الإفريقية خلال 9 سنوات.
- تخصيص قيمة مالية بـ 500 مليون دولار أمريكي لترقية العلاقات الصينية–الإفريقية.
- زيادة الواردات الصينية من الدول الأقل نموا.
- تقديم قروض بملايين الدولار، ومسح للديون الحكومية.
- تكوين 15000 مختص إفريقي في مختلف المجالات.
- بناء 30 مستشفى، و100 مدرسة ريفية.
- رفع عدد الطلبة الأفارقة في الصين.

[1] جون جازفنيان، التكالب على نفط إفريقيا، تر: أحمد محمود، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2013، ص 330.

[2] Claude Chancel, Libin Liu Le Grix, Op.Cit, p225.

بعد هذه القمة وقعت الصين مجموعة اتفاقيات هامة مع الدول الإفريقية، مثل بناء مصنع ألمنيوم في مصر، إنشاء منجم للنحاس في كل من زامبيا وجنوب إفريقيا.

4- الاجتماع الوزاري الرابع -نوفمبر2009- بشرم الشيخ (مصر): حضر هذا الاجتماع وزراء الخارجية، ووزراء الشؤون الاقتصادية للصين و49 دولة إفريقية. تمثلت أهم أهدافه في تعميق الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإفريقيا التي تم اعتمادها رسميا في قمة بكين 2006.

النتائج: تم اعتماد خطة عمل شرم الشيخ (2010-2012) التي تضمنت[1] :

- تقديم الصين قروضا تفضيلية بقيمة 1 مليار دولار أمريكي إلى الدول الإفريقية.
- تعهد بنك الصين للتنمية بتقديم 38 قرضا بقيمة 966 مليون دولار أمريكي إلى الدول الإفريقية الأكثر فقرا.
- إلغاء الديون المستحقة على الدول الإفريقية الأكثر فقرا، والتي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين.
- إعفاء 60% من منتجات الدول الإفريقية الأكثر فقرا من التعريفات الجمركية في الصين.
- بدء 105 مشروعا للطاقات النظيفة في إفريقيا، وإرسال 50 بعثة تقنية فلاحية إلى مختلف الدول الإفريقية.
- بناء 30 مستشفى و19 مدرسة جديدة.
- اعتماد برنامج لتكوين 24 ألف إفريقي في مختلف القطاعات، منهم 1500 مدير مدرسة ومعلم، 3000 تقني فلاحي، و3000 طبيب وممرض.
- دعم برنامج التبادل الدراسي الصيني-الإفريقي، وتنظيم 14 ملتقى دوليا في الصين وفي الدول الإفريقية. وتمويل زيارات 500 أكاديميا صينيا وإفريقيا، و28 مشروعا للبحث مؤطرة من مؤسسات صينية وإفريقية[2].

5- الاجتماع الوزاري الخامس-جويلية 2012- ببكين: تميز هذا الاجتماع، بكونه آخر اجتماع للصين تحت قيادة الرئيس هو جينتاو، كما أنه جرى في ظروف دولية متغيرة تمثلت أساسا في

[1] Li Anshan, "**The Forum on China-Africa Cooperation :From a sustainable perspective**",(Pekin University : Centre for African studies), p14.
[2] Forum sur la Coopération Sino-Africaine, Op.Cit.

الأوضاع الاقتصادية الدولية المضطربة، والأوضاع الإقليمية الغير مستقرة في بعض الدول الإفريقية التي عرفت تحولات سياسية هامة مثل مصر، وليبيا. حضر الاجتماع وزراء الخارجية والشؤون الاقتصادية للصين و50 دولة إفريقية. وكذلك الأمين العام للاتحاد الإفريقي.

النتائج: خلال هذا الاجتماع تم التركيز من طرف الدول الإفريقية على المبادلات التجارية بينها وبين الصين، ومشكلة ميلان الميزان التجاري لصالح الصين. حيث أشار رئيس جنوب إفريقيا جاكوب زوما إلى ضرورة أن تصحح الصين من هذا الاختلال الجوهري، وأن تنوع من وارداتها من القارة بدل الاعتماد فقط على استيراد المواد الأولية، مقابل تصدريها للسلع المصنعة. كما تم انتقاد الشركات الصينية في نشاطاتها الاستثمارية التي لا تراعي تحسين الظروف المعيشية للأفارقة بجلبها للعمال الصينيين، وكذلك عدم احترامها للبيئة.

التزمت الصين خلال هذا الاجتماع ب [1]:

- اعتماد نموذج الاقتصاد الأخضر، والعمل وفق قواعد التنمية المستدامة.
- اعتماد برنامج المواهب الإفريقية، بتكوين 30 ألف إفريقي في مختلف القطاعات.
- تنويع وارداتها من الدول الإفريقية.
- زيادة حجم المساعدات والقروض والاستثمارات في الدول الإفريقية.
- زيادة في عدد السلع الإفريقية التي سوف تعرف إلغاءا للتعريفات الجمركية من طرف الصين.

6- الاجتماع الوزاري السادس –ديسمبر 2015- بجوهانزبرغ(جنوب افريقيا): حضر هذا الاجتماع قادة الدول ووزراء الخارجية والشؤون الاقتصادية للصين و50 دولة افريقية، بالإضافة إلى الأمين العام للاتحاد الإفريقي.

النتائج: التزمت الصين خلال هذا الاجتماع باستثمار 46 مليار دولار أمريكي إضافية في القارة الإفريقية. كما التزمت بمساعدة الدول الإفريقية في تحقيق أهداف **أجندة 2063**[*]، ووضع خطة العمل 2016-2018 لتعزيز التعاون بكافة أبعاده ومستوياته[1]:

[1] Sneha Bhura, "**FOCAC 2012 :Sino-African Ties Surge Ahead** ", (Institute for Defence Studies and Analyses, African Trends, November 2016) , sur: https://idsa.in/africatrends/focac-2012-sino-african-ties-surge-ahead_sbhura_1016 (11/02/2016)

- ترسيخ مفهوم التنمية المشتركة: بموازنة كلا من المصالح الصينية والإفريقية، والتعاون في إطار اعتماد متبادل متكافئ.

- ترسيخ مفهوم التنمية المكثفة: بتوسيع مجالات التنمية لتشمل كل القطاعات، مع التركيز على البنى التحتية وإقامة المناطق الصناعية.

- ترسيخ مفهوم التنمية الخضراء: في نشاطها الاقتصادي في القارة، تعهدت الصين بالعمل على المحافظة على الموارد البيئية، وترشيد استغلالها لحماية المحيط في الدول الإفريقية.

- ترسيخ مفهوم التنمية الآمنة: التعاون مع الدول الإفريقية في دعم السلم والأمن، والعمل كأولوية على مواجهة مسببات التهديدات الأمنية، التنموية والاجتماعية، بدل التركيز فقط على نتائجها.

- ترسيخ مفهوم التنمية المنفتحة: مساعدة الدول الإفريقية على تحقيق الاستقرار السياسي والأمن، في ظل الانفتاح على جميع الدول.

7- الاجتماع الوزاري السابع -سبتمبر 2018- ببكين: انعقد في 03 سبتمبر 2018، حضر هذا الاجتماع ممثلي 53 دولة إفريقية من أصل 54 ( لم تشارك سوى دولة سوازيلاند بحكم استمرارية علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان). اعتبرته الصين كأهم حدث دبلوماسي تعرفه خلاله سنة 2018[2].

النتائج: على خلاف النمط الذي سارت به الصين منذ قمة 2006، بمضاعفة قيمة الاستثمارات في كل قمة ( 5 مليار دولار أمريكي في قمة 2006، 10 مليار في قمة 2009، 20 مليار في قمة 2012، 60 مليار في قمة 2015)، احتفظت الصين خلال قمة 2018 بنفس المبلغ الذي قدمته في قمة 2015 والمقدر بـ 60 مليار دولار أمريكي[3].

---

* أجندة 2063: هي خطة اعتمدها الاتحاد الإفريقي سنة 2013، بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، للوصول إلى التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا بحلول عام 2063 عبر مراحل، وجعل إفريقيا قارة متطورة مكونة من دول حكم راشد، تسودها الديمقراطية وحقوق الإنسان، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

[1] **"Africa and China meet to assess progress in the implementation of FOCAC Action Plan and plan for the future"**,(TRALAC,04 AUG 2016), sur: https://www.tralac.org/news/article/10218-africa-and-china-meet-to-assess-progress-in-the-implementation-of-focac-action-plan-and-plan-for-the-future.html(05/11/2017)

[2] Yun Sun," **China's 2018 finantial commitments to Africa:Adjustments and recalibration"**, (brookings:Africa in focus, Wednesday, September 5,2018), sur : https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/09/05/chinas-2018-financial-commitments-to-africa-adjustment-and-recalibration/ (27/11/2018)

[3] ibid.

تعهدت الصين خلال القمة بزيادة جهودها لتنويع الصادرات الإفريقية نحوها، إذ أنه خلال سنة 2017 قامت الصين باستيراد قيمة 70 مليار دولار أمريكي من إفريقيا، شكلت المواد الأولية نسبة 95% منها [1]. كما تعهدت بتكثيف برامج التدريب وتعزيز المهارات للإطارات الإفريقية.

من ناحية أخرى تم التركيز خلال القمة على تحديث القطاع الفلاحي في إفريقيا، وأيضا تعزيز مبادرة التنمية الخضراء والاستثمار في مشاريع محافظة على البيئة، وكذلك من خلال العمل على ترشيد استيراد الصين للمواد الأولية خصوصا الغابية منها ( استوردت الصين من إفريقيا سنة 2017 أخشاب بقيمة 1.35 مليار دولار)[2].

مما سبق، أثبتت الاجتماعات السبعة الى غاية اليوم لتجربة منتدى التعاون الصيني–الإفريقي مدى نجاحها كأرضية قوية وهامة، وميكانيزم حوار ناجحة لتعميق العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وضمان تحقيق المصالح المشتركة. وأن هذه الآلية اختلفت في الوسائل وفي النتائج مع الوسائل التي اعتمدها شركاء القارة الإفريقية التقليديين. إذ نجحت الصين في استقطاب وإقناع الدول الإفريقية في إطار المنتدى بأن العلاقات معها، تدخل في معادلات الشراكة رابح–رابح Win–Win Relations. كما تضاعفت الاستثمارات الصينية من خلاله بمستويات غير مسبوقة.

[1] Linda Calabrese, "**Exciting new initiatives supporting Africa's economic groth",** sur**:** https://www.odi.org/comment/10679-focac-2018-top-takeaways-china-africa-summit (28/11/2018)
[2] Ibid.

## المبحث الثاني: إستراتيجية القوة الناعمة الصينية تجاه إفريقيا

كما تمت الاشارة إليه في الفصل الثاني، أصبحت القوة الناعمة ذات الخصائص الصينية سياسة محورية في التوجهات الخارجية للصين لتحقيق أهدافها الكبرى. والتي تعني تجنب استخدام الوسائل القهرية، والاعتماد على الدبلوماسية، وبناء علاقات تبادلية تعاونية بين الصين ممثلة بحزبها الشيوعي الحاكم، والأحزاب الحاكمة في الدول الأخرى، بالاتصال الاستراتيجي، والتأثير بوسائل تعليمية وعلمية، والتبادل الثقافي. إن إستراتيجية الصين في تحقيق صعود سلمي في القوة، دفعها إلى اعتماد علاقات خارجية مع الدول الإفريقية دون الاعتماد على القوة عسكرية. ويعتبر تمويل مقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا من طرف الصين بتكلفة 200 مليون دولار أمريكي " كهدية من الصين إلى إفريقيا " من أهم الأمثلة العملية الموضحة لكيفية توظيف الصين لسياستها الناعمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

### المطلب الأول: جاذبية الصين لدى الدول الإفريقية

إن تصور الأنظمة السياسية في الدول الإفريقية، للصين يكمن في كونها فرصة إستراتيجية لموازنة النفوذ والهيمنة التقليدية للدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الدولة الصاعدة تمنح الشرعية لهذه الأنظمة باختلاف طبيعتها، وتوفر الدعم السياسي لها، وكذلك تقدم المساعدات وتقوم بالاستثمار في مشاريع البنى الأساسية المتخلفة في إفريقيا، كما أنها متنوعة لا تقتصر على قطاعات محددة بعينها ( قطاع النفط مثلا )، وأيضا توفر المنتجات الاستهلاكية المنخفضة التكلفة. والأهم من هذا كله، أنها لا تربط سياساتها الاقتصادية بالمشروطية السياسية. كل هذه العوامل عمقت من جاذبية الصين لدى الدول الإفريقية وفتحت أمامها فرصا كبرى لتقوية النفوذ والتوغل في إفريقيا.

من جهة أخرى، تنظر الدول الإفريقية إلى التجربة الصينية كمثال لدولة نامية نجحت في تحقيق التنمية والخروج من التخلف، وتجاوزت ذلك إلى بناء القوة الاقتصادية العالمية. ولخاصية الصين النامية، فهي أنسب نموذج يمكن الاقتداء به لتحقيق نفس الأهداف.

## الفرع الأول: الدعم السياسي والمساعدة العسكرية

**1/ الدعم السياسي:** إن الخلفية التاريخية للدول الإفريقية كمستعمرات تم استغلالها من طرف الدول الأوربية في مرحلة الاستعمار، والهيمنة عليها في مرحلة ما بعد الاستعمار، قد خلق حساسية لدى هذه الدول تجاه علاقاتها الخارجية، ومطالبتها المستمرة بنظام دولي أكثر عدلا ومؤسس على علاقات متساوية تستند إلى مبدأ التناظر، سواء في السياق الثنائي أو متعدد الأطراف في إطار المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة (الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي على سبيل المثال). فكانت الصين فرصة لهذه الدول لإيجاد بدائل إستراتيجية تحررها من التبعية المفرطة للدول الغربية، من منطلق أن العلاقات مع الصين ( والتي تسوق لنفسها دبلوماسيا كدولة نامية من دول الجنوب ) هي علاقات دولة–دولة متساوية قائمة على الاحترام المتبادل لسيادة الدول، وبأنها تسعى إلى تفعيل إطار جديد لعلاقاتها الخارجية، مختلف عن النموذج الاستعماري الاستغلالي الأوربي. تأكيدا لهذا صرح المبعوث الصيني لإفريقيا زونغ جيانهوا Zhong Jianhua في إطار التحضير لزيارة الرئيس الصيني شي جين بنغ في مارس 2013:" إن إفريقيا تريد أن تعامل وفق مبدأ المساواة، وهذا ما لم تفهمه الدول الغربية، أو على الأقل لا تريد فهمه. أما الصين فهي تدرك جيدا بأن عليها معاملة شعوب إفريقيا بالمساواة "[1].

تكمن النظرة الإفريقية في غالبيتها، في أن المقاربة الصينية للتعاون أثبتت التزامها باحترام سيادة الدول، وتجاوزها لمنطق التبعية الذي مازالت تنتهجه الدول الغربية. فخلال قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي لسنة 2012، صرح رئيس جنوب إفريقيا جاكوب زوما Jacob Zuma:" إننا متفائلون بكون علاقاتنا مع الصين هي علاقات متساوية في إطار المنفعة المتبادلة، ونحن متأكدون بأن نوايا الصين تختلف عن نوايا الدول الأوربية التي، وإلى غاية اليوم تستمر في استغلال القارة الإفريقية بما يخدم مصالحها الخاصة" [2]. لكن من جهة أخرى أشار إلى المبادلات التجارية بين الصين والدول الإفريقية، وكون الصين تركز على استيراد الموارد الأولية من إفريقيا، وبأن هذه المبادلات غير مستدامة على

[1] Larry Hanauer, Lyle J Morris, "**Chinene engagement in Africa:Drivers, Reactions, and Implications for US policy**", Rand Corporation:National Security Ressearch Division, 2014),p10.
[2] David Smith,"**China offers 20$ bn of loans to African nations**",(The Guardian, July 19,2012), sur: https://www.theguardian.com/world/2012/jul/19/china-offers-loans-african-nations (11/11/2017)

المدى الطويل، ويجب تنويعها، بقوله: " إن تجربة إفريقيا الاقتصادية مع أوربا تحتم عليها أن تكون حذرة عند الدخول في شراكات إستراتيجية مع الاقتصاديات الأخرى"[1].

وعليه، تعبر الصين عن فرصة إستراتيجية أمام الدول الإفريقية، كعامل لفك الارتباط المفروض من الدول الغربية، وأيضا كحليف سياسي يمنح هذه الدولة قوة تفاوضية أكبر في مختلف المجالات الاقتصادية خاصة، أو على الأقل يوازن الحضور الصيني، النفوذ الغربي التقليدي في القارة. فالصين تمنح الدول الإفريقية خيارات سياسية. وعلى خلاف الدول الغربية ( السبب الرئيسي في تخلف إفريقيا سواء بصفة مباشرة(الاستعمار القديم)، أوغير مباشرة( الهيمنة والاستغلال في إطار الاستعمار الجديد)، تساعد الصين وفق مبدأ المصلحة المتبادلة هذه الدول اقتصاديا وسياسيا. في هذا السياق، يقول **جوشوا كوبر رامو** Joshua Cooper Ramo في مؤلفه **تفاهم بكين** Beijing Consensus* " إن تأثير التنمية الاقتصادية الصينية، في تحويل الصين من اقتصاد عادي إلى قوة اقتصادية عظمى هو أمر جد مهم، لكن الأهم منه هو أن النموذج الصيني، قد كان له تأثير أكبر خارج الصين. الصين اليوم ترسم طريقا جديدا للدول الأخرى حول العالم، الساعية ليس فقط لمعرفة كيفيات تحقيق التنمية والخروج من التخلف، لكن أيضا كيفية اندماجها في النظام الدولي المعولم، بطريقة تمنحها مناعة ضد الهيمنة الخارجية، لحماية نمط الحياة فيها، وخصوصياتها الثقافية، وخياراتها السياسية في عالم ذو توجه أحادي قوي. اسمي هذا النوع الجديد من القوة والنمو (تفاهم بكين ) "[2].

**2/ المساعدة في المعدات العسكرية:** تعتمد العديد من الدول الإفريقية، خصوصا الدول التي تخضع للعقوبات الغربية (مثل السودان) على المعدات العسكرية والأسلحة الصينية، وأيضا في عمليات التدريب. في الوقت الذي تمتنع فيه الولايات المتحدة عن تصدير الأسلحة إلى الدول الإفريقية، باستثناء بعض الدول في الصحراء الكبرى الإفريقية، وفي إطار محاربة الإرهاب الدولي. أما الصين

---

[1] Ibid.

[*] **تفاهم بكين أو نموذج بكين** هو مصطلح أطلقه الكاتب **جوشوا كوبر رامو** على النموذج الاقتصادي الصيني، أي مختلف الاستراتيجيات والسياسات التي انتهجتها الصين في مرحلة ما بعد 1978، والتي أدت إلى نجاح الصين في تحقيق القوة الاقتصادية، مع الحفاظ على خصوصياتها السياسية والثقافية. هذا المصطلح جاء كمقابل للمصطلح الذي جاء به الاقتصادي البريطاني جون ويليامسونJohn Williamson **تفاهم واشنطن** سنة1989، والذي يشير إلى مختلف السياسات والإصلاحات الهيكلية التي فرضتها المؤسسات المتواجدة في العاصمة الأمريكية واشنطن (وزارة المالية الأمريكية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) على الدول النامية خلال التسعينيات من القرن العشرين.

[2] David H Shinn, Joshua Eisenman, **China and Africa :A century of engagement**, (Pennsylvania : University of Pennsylvania press, 2012), P11.

فتعتبر تجارة الأسلحة مع الدول الإفريقية، جزءا من مجمل علاقاتها التجارية في القارة، ولا تدخل الاعتبارات السياسية الداخلية لتلك الدول في تصديرها لمختلف الأسلحة، وهو ما يساعد الكثير من الأنظمة، خصوصا الاستبدادية، أو المعاقبة من الدول الغربية. ما جعل الصين تنتقل من المرتبة الرابعة كأكبر مصدري الأسلحة لإفريقيا ما بين 1996-2000 إلى المرتبة الثانية ما بين 2001-2006 إلى المرتبة الأولى ما بين 2006-2010[1].

استغلت الصين فرض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية حصارا على بيع الأسلحة للعديد من الدول الإفريقية، لأسباب متعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان فيها، وقامت ببيع أسلحتها لهذه الدول من منطلق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فمثلا، قامت الدول الأوربية سنة 2002، ثم الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 بمنع تصدير الأسلحة إلى زيمبابوي، استغلت الصين هذا لتصبح الصين أكبر مصدر للسلاح لها، وهددت بنقض قرار لفرض عقوبات عليها سنة 2008. وفي السودان، استمرت الصين في بيع الأسلحة للحكومة السودانية، في الوقت الذي كانت فيه قواتها والميليشيات التابعة تحارب في إقليم دارفور، وحتى بعد فرض مجلس الأمن لعقوبات عليها سنة 2005. وقامت ببيع السودان 90% من مجموع الأسلحة المستوردة سنة 2006، كما قامت بنقض قرار لمجلس الأمن يقضي بالتفتيش حول وجود أسلحة سودانية في إقليم دارفور[2].

بصفة عامة، وإضافة إلى قيام الصين بإقامة برامج التدريب والتأهيل للقادة العسكريين الأفارقة. تعد الصين أهم مساهم في قوات حفظ السلام بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى إنشائها أول قاعدة عسكرية لها بإفريقيا في جيبوتي عام 2017 [3]. وهو ما اعتبر تحولا هاما في سياسة الصين بإفريقيا باعتبار هذه القاعدة أول قاعدة عسكرية صينية خارج حدودها، كما أن جيبوتي تحتل موقعا استراتيجيا في غاية الأهمية للتجارة العالمية بمضيق باب المندب.

---

[1] Peter D Wezemen, Siemon T Wezemen**," Arms flows to Sub-Saharan Africa** ",(Stockholm :Stockholm International Peace Research Institute, December 2011),p10.

[2] David H Shinn,"**The impact of China's growing influence in Africa**",(The European financial review,April-May 2011), p 18.

[3] موقع الجزيرة، " **الصين وإفريقيا...مصالح متبادلة**"، 2018/09/03، على الرابط:
https://bit.ly/2GKLX01 (13/10/2018).

## الفرع الثاني: الاستثمار والتجارة

**1/ الاستثمار**: يعد جلب الاستثمارات الصينية، العامل الأكثر أهمية للدول الإفريقية في علاقاتها مع الصين، حيث أن استثمارات الدول الغربية تواجه العديد من العراقيل المرتبطة بالتدخل السياسي، كما أنها توجه إلى المجالات الإنسانية أكثر من تركيزها على التنمية الاقتصادية. أما الدول الإفريقية فتحتاج إلى الاستثمارات في قطاعات المعادن، الصناعة، البنى التحتية، وهي قطاعات تساهم في توفير مناصب العمل وتحقيق التنمية.

إن النظرة التقليدية لإفريقيا، المرتبطة بالفكرة الليبرالية للتخصص وتقسيم العمل القائم على التوافر النسبي لعناصر الإنتاج، تقوم على وجوب تركيز الدول الإفريقية على تصدير المواد الأولية، واستيراد المواد المصنعة بالمقابل، وعليه ركزت الاستثمارات الغربية في القارة أساسا على قطاع الطاقة والمعادن. أما الدول الإفريقية –خصوصا محدودة الموارد الطاقوية– تسعى إلى تنويع الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المختلفة الكفيلة بخلق الثروة، وتوسيع بنياتها الإنتاجية، للتخلص تدريجيا من الاعتماد المكثف على تصدير المواد الأولية Commodity exports والتي تعرف باستمرار تغيرا في الأسعار لصالح المنتجات الصناعية المستوردة ( تحويل فوائض القيمة )، والانتقال إلى الاستثمار في قطاعات البنى التحتية وتصنيع السلع التي تضمن القيمة المضافة. وفي حين أن الدول الغربية تهتم بالاستثمار في قطاع المواد الأولية، إن الصين تستثمر في جميع القطاعات خصوصا في البنى التحتية، والتي تعد فيها الدول الإفريقية جد متخلفة. ففي تقرير للبنك العالمي لسنة 2010، قدر بأن تهيئة قطاع البنى التحتية في إفريقيا تحتاج إلى 93 مليار دولار سنويا[1]. هذه الوضعيات الهشة للبنى التحتية ( طرقات غير صالحة، شبكات سكك الحديد محدودة ) ترفع من تكلفة المنتجات الإفريقية، ما يقلل من قدرتها التنافسية أمام المنتجات الخارجية، خصوصا الصينية.

**2/ التجارة:** ترى الدول الإفريقية، التي تعاني من التبعية للمنتجات المصنعة الأوربية، مقابل تصدير السلع الأولية، في الصين بديلا تجاريا تنافسيا يوفر أسواقا استهلاكية للمنتجات الإفريقية، رغم تركيز الصين في تجارتها مع هذه الدول–مثلها مثل الدول الأخرى– على استيراد المنتجات الطاقوية (النفط

[1] Vivien Foster, Cecilia Briceno,"**Africa's infrastructure: A time for transformation**,(WashingtonDC:World Bank Africa infrastructure country diagnostic, 2010), p06.

والغاز والمعادن)، التي تشكل 5/4 من مجموع الصادرات الإفريقية إلى الصين[1]. وهو ما دفع الدول الإفريقية إلى مطالبة الصين بتنويع وارداتها من إفريقيا، والذي استجابت له الصين حينها، بتصحيح الخلل في الميزان التجاري الذي يميل لصالحها، وذلك بفتح السوق الصينية الضخمة أمام الصادرات الإفريقية من خلال إعفاء 440 نوعا من المنتجات الإفريقية من الرسوم الجمركية[2].

من جهة أخرى، كان للمنتجات الاستهلاكية الصينية المنخفضة الأسعار، جانبين: أحدهما إيجابي تمثل في تدعيم القدرة الشرائية لمستهلكي هذه الدول، بتوفير بدائل عن جميع المنتجات الأوربية والأمريكية أساسا، المرتفعة الأسعار ( سيارات، آلات، أجهزة الكترونية، ألبسة). أما الجانب السلبي فهو كون المنتجات الصينية أقل سعرا حتى من المنتجات المحلية للدول الإفريقية، وهو ما يؤدي إلى إغراق الصناعات الوطنية فيها، ويهدد بكساد هذه الصناعات، وما ينجر عنه من إغلاق للمؤسسات الإنتاجية وتسريح للعمال.

## المطلب الثاني: تشجيع الهجرة الصينية والتبادل الثقافي

في إطار إستراتيجيتها للقوة الناعمة في إفريقيا، ركزت الصين على تشجيع التموقع البشري للجاليات الصينية في مختلف الدول الإفريقية، خصوصا تلك التي تضم المصالح الصينية.

### الفرع الأول: المهاجرون الصينيون في إفريقيا

تعتبر إستراتيجية التمركز الديمغرافي، من أبرز وسائل السياسة الخارجية الصينية، وذلك بخلق مناطق تواجد مكثف للجاليات الصينية، تدعم الانتشار الثقافي، وتتحكم في المشاريع الاستثمارية والتجارية في الدول المستهدفة. ففي إطار ممارسة القوة الناعمة، طمحت الصين إلى تنصيب نموذج الأحياء الصينية( China Town ) في المدن الإفريقية مثل ما هو عليه الحال في كبريات المدن العالمية مثل نيويورك وسان فرانسيسكو الأمريكيتين. وذلك قصد توطين جالياتها عبر العالم ونشر

[1] David H Shinn, Op.Cit, p17.

[2] لحسن الحسناوي،"**التنافس الدولي في إفريقيا:الأهداف والوسائل**"،لبنان:المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد29، 2011، ص119.

ثقافتها. إضافة إلى ذلك تخطط الصين إلى تنصيب ألف " معهد كونفوشيوس " عبر العالم بحلول سنة 2020 حسب وزارة التربية الصينية، وذلك سعيا منها إلى تأكيد الصين كقوة ثقافية عظمى[1].

منذ نهاية التسعينات من القرن العشرين، عرفت القارة الإفريقية تزايد في عدد المهاجرين الصينيين فيها، والذي تماشى مع تزايد المصالح الصينية في القارة. يمكن تمييز ثلاث أنواع من المهاجرين الصينيين في إفريقيا[2]:

1- هجرة مؤقتة مرتبطة بتنقل العمال الصينيين في إطار المشاريع الكبرى التي تسيرها الشركات الصينية في الدول الإفريقية.

2- هجرة دائمة مرتبطة أساسا بالتجار الصينيين ، الذين انتقلوا إلى الدول الإفريقية، لفتح مشاريع مصغرة بصفة دائمة، مثل محلات China Shop والمطاعم الصينية، وبعض الخدمات.

3- هجرة ترانزيت، تضم الصينيين الذين ينتقلون إلى الدول الإفريقية، كمنطقة عبور، للحصول على فرصة الانتقال إلى الدول الأوربية للاستقرار فيها.

تضم الفئة الأولى النسبة الأكبر في عدد المهاجرين الصينيين، والتي تشتغل في الشركات الصينية الكبرى التي يتراوح عددها بين 700-800 شركة تنشط في 49 دولة افريقية، والتي تعتمد في سياساتها التشغيلية على توظيف أكبر عدد ممكن من العمال الصينيين في قطاعات البنية التحتية، الأشغال العمومية، النفط والمناجم[3].

بالنسبة للعديد من الأفارقة، فإن الظهور المفاجئ نسبيا للمهاجرين الصينيين في وسطهم بدا أمرا محيرا، لاسيما في ظل انخفاض مستوى المهارات لديهم، ومواردهم المالية المحدودة. كما عبرت عن ذلك إحدى المنظمات غير الحكومية الأنغولية بـ: " لماذا تقوم الصين بإرسال كل فقرائها إلينا؟ " [4]. جزء من الجواب يكمن في تغيير هيكلة الاقتصاد المحلي في الصين والذي كان سابقا اشتراكيا، حيث شهد هجرة جماعية من الريف إلى المناطق الحضرية الساحلية، وتخلي الفلاحين عن الزراعة سعيا وراء مهن مربحة أكثر. يضاف إلى ذلك سرعة وتيرة التحضر، وهو ما وضع حدا لنهاية الزراعة في

[1] Serge tchaha ,**Nous faisons le rêve que l'Afrique de 2060sera ….** ,(Paris ,l'Harmattan, 2010), p321.

[2] Emmanuel Ma Mung, "**Chinese Migration and China's Forign Policy in Africa**",(Journal of Chinese overseas, May 2008), sur: https://muse.jhu.edu/article/237173/pdf (18/03/2017)

[3] Yoon Jung Park,"**Chinese Migration in Africa** ",(South African Institute of International Affairs, January 2009), p06.

[4] Ibid, p 07.

الريف وفي المناطق شبه الحضرية بالقرب من المدن. كما أسفر تقليص أو إغلاق المؤسسات المملوكة للدولة عن 25 مليون من العاطلين عن العمل، الذين انضموا إلى موجات السكان النازحين، والذين ارتفع عددهم من 53.5 مليون نسمة سنة 1995 إلى 140 مليون في عام 2004. يضاف إلى هذا الدور الجديد للسلطات المحلية والإقليمية الصينية في تشجيع الهجرة كوسيلة لرفع مستويات المعيشة المحلية، والحصول على مصدر التحويلات المالية الخارجية. أي أن الحكومة المحلية هي أحد العوامل الرئيسية في انتشار الهجرة الجماعية[1].

يضاف الى ذلك، إلى تشجيع الشركات الصينية في سياساتها التشغيلية في الدول الإفريقية، التي تشترط غالبا استقدام العمال الصينيين، خصوصا المهندسين، والتقنيين منهم. حيث يعمل المستثمرون الصينيون على توظيف العمالة الصينية في إفريقيا، ما يعزز الوجود الديمغرافي فيها. ففي غانا مثلا، عملت مجموعة شنغهاي للبناء المسؤولة عن بناء ملعب سيكوندي تاكورادي على توظيف 130 موظفا صينيا لكل 230 عاملا إفريقيا. ويمكن التأكيد أن عدد الصينيين الذين يعيشون في غانا قد ارتفع من 500 شخص في عام 2001 إلى 20000 في عام 2013. أما في أنغولا، فيقدر عدد العمال الصينيين العاملين في المشاريع المختلفة على طول البلاد بأكثر من 250000 عامل. ولا يختلف الوضع كثير في كل من جنوب إفريقيا، وناميبيا وسيراليون والسودان[2].

في الجزائر التي يزداد الوجود الصيني فيها مع ظهور البوادر الأولى للمدينة الصينية، بحيث بدأت الجزائر تشهد انتشار السلع الصينية والمطاعم[3]. بدأ توافد الصينيين إلى الجزائر عام 2005، كعمال في عديد المشاريع العملاقة التي أطلقها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، خاصة مشروعي الطريق السريع وجامع الجزائر الأكبر، كما كان قدوم العمال والشركات الصينية توجها عمدت إليه الحكومة الجزائرية ضمن اتفاقيات تعاون بين الدولتين، ليصير الصينيون اليوم الجالية الأجنبية الأولى في الجزائر، مزيحين بذلك الفرنسيين الذين كانوا يعتبرون أكثر الأجانب تواجدا في الجزائر. ويقدر عدد الصينيين في الجزائر حاليا بحوالي 40000 صيني، غالبيتهم من اليد العاملة غير المؤهلة الذين

[1] رافع علي المدني، مرجع سابق، ص185.

[2] حكمات عبد الرحمن، " **إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا** "، قطر: مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 22، سبتمبر 2016، ص81.

[3] المكان نفسه.

يغزون ورشات البناء والأشغال العمومية مشكلين بذلك 45% من العمال الأجانب في قطاع البناء. وفي عام 2014 فقط أصدرت السلطات الجزائرية 24000 تأشيرة للصينيين، 90 % منها تأشيرات عمل[1].

تعتبر دولة جنوب إفريقيا، أكبر دولة إفريقية من حيث تمركز الجاليات الصينية فيها، والتي تقدر بحوالي 350 ألف صيني حسب إحصائيات 2013 ورغم أن هجرة الصينيين إلى هذه الدولة هي ظاهرة قديمة، إلا أن موجات الهجرة الكبرى بدأت بصورة مكثفة مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، ومازالت مستمرة. وتتشكل الجالية الصينية في جنوب إفريقيا أساسا من[2]:

- العمال الصينيون القادمون من دولة ليزوتو، الذين كانوا يعملون في مصانع تابعة لرجال أعمال من تايوان.
- رجال الأعمال الصينيين، القادمين من مقاطعات جيانغسو Jiangsu وزيجيانغ Zhejiang، وهي مقاطعات غنية استفادت من الإستراتيجية الصينية " الذهاب إلى الخارج " خلال التسعينات.
- الموجة الجديدة من الهجرة الصينية، ضمت الطبقات الفقيرة، والمزارعين القادمين أساسا من مقاطعة فيجيان Fujian الصينية.

وتعتبر المدن الجنوب افريقية، جوهانزبورغ Johannesburg وديربان Durban وبلومفونتين Bloemfontein، أهم مدن تعرف تمركزا للجاليات الصينية في جنوب إفريقيا.

يمكن تحديد أهم الدول من حيث تمركز الجاليات الصينية- حسب إحصائيات 2013- في: جنوب إفريقيا بـ 350 ألف صيني، أنغولا بـ 259 ألف ، مدغشقر بـ 70 إلى 100 ألف ، إثيوبيا بـ 60 ألف، ، جزر موريس بـ 38.5 ألف، الجزائر بـ35 ألف، تنزانيا بـ 30 ألف، جمهورية الكونغو بـ 25 ألف، نيجيريا بـ 20 ألف، غانا بـ 20 ألف، زامبيا بـ 19845 ألف، موزمبيق بـ 12 ألف، زيمبابوي ومصر والسودان بحوالي 10 آلاف[3].

---

[1] بوبكر بلقاسم،" **تشاينا تاون: الحي الصيني في قلب الجزائر**"، على الرابط:
https://bit.ly/2VgxZ94 (11/08/2017)

[2] Edwin Kangyang Lin,"**Small Pond Migration :Chinese Migrant Shopkeepers in South Afrika** ",(University of California,Berkeley:A dissertation in partial satisfaction of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy,2014), p31.

[3] Dana Sanchez,"**20 African Countries With The Most Chinese Migrants, And Why These Statistics Are Problematic**",(AFK Insider, January 19,2017), sur:
https://afkinsider.com/137127/20-african-countries-with-the-most-chinese-migrants/ (01/02/2018)

## الفرع الثاني: التبادل الثقافي ونشر اللغة الصيتية في إفريقيا

**1/ التبادل الثقافي:** شجع التواجد البشري للجاليات الصينية، التبادل الثقافي بين الصين والدول الإفريقية، وساعد على غرس الثقافة واللغة الصينية في هذه الدول، والذي سوف يضمن للصين المزيد من التأثير الناعم لسياساتها، بما يضمن مصالحها. فخلال منتدى التعاون الصيني–الإفريقي الثالث 2006، أعلن عن برنامج جرى إعداده من قبل القيادة الصينية لتدريب 15000 اختصاصي إفريقي، إضافة إلى رفع المنح التعليمية للطلاب الأفارقة في الصين من 2000 إلى 4000 في سنة 2009. فالصين أصبحت البلد رقم واحد في استقبال طلاب الدراسات التقنية الأفارقة. كما قامت بافتتاح معاهد كونفوشيوس لتعليم اللغة والثقافة الصينية ودراستهما في العديد من الجامعات الإفريقية، على غرار النموذج الفرنسي. مع اختلاف أن الأفارقة لا يساهمون في تمويل الدراسة في هذه المعاهد، أما الحكومة الصينية فتتحمل وحدها المصاريف[1].

افتتحت الصين معاهد كونفوشيوس في: كينيا التي تعد مقر فرع الأمم المتحدة في إفريقيا. وفي زيمبابوي حليفة الصين. وجنوب إفريقيا الدولة الأكبر من حيث حضور المجموعات الصينية. ورواندا قلب منطقة البحيرات العظمى، وجارة جمهورية الكونغو، الدولة الغنية بالثروات. والكاميرون المحاذية لخليج غينيا الغني بالنفط. وجزر موريس التي تعد نسبة الصينيين مقارنة مع عدد السكان الأكبر فيها. ومصر التي تضم ثاني أكبر معهد كونفوشيوس في العالم، وهي الحليف الأول والقديم للصين في إفريقيا في إطار دول عدم الانحياز، ويحظى الطلاب المصريون بالحصة الأولى في المنح الدراسية بالقارة. وإثيوبيا التي هي مقر الاتحاد الإفريقي، والتي تضم أيضا ثاني أكبر سفارة صينية في الخارج بعد الهند[2].

**2/ تعليم اللغة الصينية في إفريقيا:** من أبرز وسائل قوة الصين الناعمة في إفريقيا، نشر وتعليم اللغة الصينية Mandarin، حيث شجعت الصين من خلال معاهد كونفوشيوس على تكوين وتدريب المعلمين الأفارقة في تدريس اللغة الصينية في أنحاء القارة. إن الصينية التي تعتبر ثاني لغة في العالم من حيث عدد المتحدثين بها، ونظرا للتطور الكبير الذي تعرفه قوة الصين على كافة المستويات، قد

[1] توفيق عبد الصادق،" **مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا**"، قطر: مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 05، نوفمبر 2013، ص113.

[2] المكان نفسه.

يجعل منها لغة المستقبل. وفي إفريقيا، ونتيجة لوجود الشركات والاستثمارات الصينية فيها، أصبح تعلم اللغة الصينية في الدول الإفريقية (خصوصا في دول إفريقيا الجنوبية) من مظاهر التوجهات الجديدة للبرامج التعليمية لهذه الدول، حيث لجأت الكثير منها إلى تشجيع تعلم هذه اللغة وإدراجها ضمن مقرراتها الدراسية. لأهميتها في تسهيل العمل في الشركات الصينية أمام الأفارقة.

تعتبر زيمبابوي أبرز الدول الإفريقية في تشجيع تعلم اللغة الصينية، حيث أعلنت سنة 2015 عن خطتها لإدراجها ضمن البرامج الدراسية في المدارس الحكومية، قصد الاستفادة من الفرص التي يمنحها تعلم اللغة الصينية في المستقبل للطلبة الأفارقة، ومحاولة لتجاوز الاعتماد على اللغات التقليدية (الانجليزية والفرنسية) فقط. وكذلك قررت كل من جنوب إفريقيا وتنزانيا إدراج الصينية ضمن مقرراتها التعليمية، وهي دول تعرف تواجدا كبيرا للاستثمارات والجاليات الصينية[1].

## المطلب الثالث: تصدير النموذج السياسي الصيني

في علاقاتها السياسية مع الدول الإفريقية، وفي إطار تكريس قوتها الناعمة، أدركت الصين الطبيعة المختلفة، ولو نظريا، للبنى السياسية والحزبية الديمقراطية لهذه الدول، وتشكلها (على عكس الحالة الصينية) من أحزاب متعددة، ووجود أحزاب معارضة إلى جانب أحزاب السلطة، وأيضا نقابات قوية، ومنظمات غير حكومية. نتيجة لذلك، حاولت الصين التوفيق بين هذه الاختلافات، بتشجيع تبادل الزيارات لمسؤولي الأحزاب الحاكمة في الدول الإفريقية، مع الحزب الشيوعي الصيني، وأيضا تبادل بعثات برلمانية، ومختلف النخب السياسية، ثم اتسعت هذه المبادرات لتشمل أحزاب المعارضة في الدول الإفريقية[2].

### الفرع الأول: برامج تدريب الأحزاب السياسية

تعتبر هذه البرامج من أهم الأدوات السياسية في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، والذي يشرف عليه الحزب الشيوعي الصيني، وهو عبارة آلية تهدف إلى نقل التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية ونظام الحكم السياسي، عن طريق القيام بدورات تدريبية للنخب السياسية الإفريقية في الصين، تضم دروسا في كيفية تحديد برامج الأحزاب، كيفية تأسيس البنية التنظيمية للأحزاب، كيفية

[1] Edwin Kangyang Lin, Op.Cit, p44.
[2] David H Shinn, Joshua Eisenman, **China and Africa :A century of engagement**, (Pennsylvania : University of Pennsylvania press, 2012), p05.

توظيف المعطيات الإيديولوجية، والدعاية الحزبية، كل هذا انطلاقا من تجربة الحزب الشيوعي الصيني. وكذلك إرسال مسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني إلى مختلف الدول الإفريقية كمستشارين سياسيين. وعموما تضم هذه البرامج ثلاث محاور رئيسية: التدريب المؤسسي، زيارات ميدانية لمسؤولي الأحزاب الإفريقية والمسؤولين الحكوميين إلى الصين، لمعاينة الأداء المؤسسي في الصين، تعريف المشاركين بالثقافة الصينية[1].

في برامجها لتدريب الأحزاب السياسية الإفريقية، أخذت الصين في اعتبارها، خاصية التعددية الحزبية في الدول الإفريقية. فاهتمت إلى جانب الأحزاب الحاكمة، بأحزاب المعارضة، فمثلا استقبلت الصين أعضاء الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي، حيث قاد زعيم هذا الحزب بلاد نزيماندي Blade Nzimande في سبتمبر 2013 لجنة من كبار مسؤولي الحزب، إلى الصين لدراسة " النظريات الاشتراكية، وكيفية التطبيق ". بذلك عملت الصين على الموازنة بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة. وفي ديسمبر 2015 استدعى القسم الدولي للجنة الحزب الشيوعي الصيني المركزية أعضاء من قادة الحزب الوطني القومي الإفريقي لجنوب إفريقيا، بعدها بستة أشهر، تم استدعاء ممثلين عن قيادة الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي المعارض[2].

من جهة أخرى، إن طموح الصين للعب أدوار مستقبلية مؤثرة على الصعيد العالمي، وتعزيز نفوذها السياسي في إفريقيا مستقبلا، دفعها إلى الاهتمام بالجيل القادم من النخب السياسية الإفريقية، وتخصيص برامج تدريبية خاصة موجهة للمسؤولين الحكوميين، وأعضاء الأحزاب السياسية الأقل من 40 سنة. فإدراكا منها لأهمية النخب في التأثير الاقتصادي والسياسي والسوسيو–ثقافي. وعلى أمل كسب قيادات سياسية في الأمد المتوسط والبعيد، على غرار ما تفعله القوى الكبرى. اتجهت الصين إلى تشجيع القادة الشباب، والطلاب الأفارقة على الدراسة والتكوين في المعاهد والجامعات الصينية. وحرصت على تأمين العديد من المنح التعليمية لعدد كبير منهم. إضافة إلى عقد ورشات للعمل والتدريب المشترك. كما تم تضمين بنود في تقرير الكتاب الأبيض، تحث على العمل على تعميق العلاقات الثقافية مع إفريقيا، بما فيها التعليم والصحة والعلوم، والتبادل الشعبي[3].

[1] Dana Sanchez, Op.Cit, p 53
[2] Ibid, p 55

[3] توفيق عبد الصادق، مرجع سابق، ص113.

## الفرع الثاني: محاكاة التجربة الإثيوبية للنموذج الصيني

تعتبر إثيوبيا أبرز مثال لنجاح تصدير النموذج الصيني في إفريقيا، إذ قامت إثيوبيا بمحاكاة التجربة الصينية في الاستثمار الأجنبي، وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، وأيضا في التركيز على تطوير البنى التحتية. ومن الناحية السياسية ساهم الحزب الشيوعي الصيني إلى حد كبير في صقل وتوجيه الحزب الإثيوبي الحاكم ( من حيث الهيكل التنظيمي، الخلفية الإيديولوجية، الدعاية السياسية، تكوين الإطارات والعلاقة بين إطارات الحزب المركزية والفرعية)[1].

بالتالي تعد إثيوبيا من أوائل وأكثر الدول افريقية اهتماما ببرامج تدريب الأحزاب السياسية، فقد قام الحزب الحاكم فيها ( الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية ) بإرسال هيئة من كبار المسؤولين فيه للصين سنة 1994 للاستفادة من الخبرة والنصائح الصينية في مجال التنمية الاقتصادية، بعد اقتناعهم بأن النموذج الصيني هو الأنجح والأنسب لإثيوبيا. ومنذ ذلك الوقت واصلت إثيوبيا اهتمامها بنقل التجربة الصينية، وتكييفها مع الأوضاع الداخلية فيها. في جوان 2011 زارت هيئة مكونة من مسؤولي هذا الحزب الإثيوبي الصين، في إطار الاستفادة من النصائح الصينية في معالجة الفقر. وفي أوت 2013 ركزت البعثة على تكوين الإطارات، وفي فيفري 2016 ركزت على التنمية المحلية وتكوين الشباب[2].

انطلاقا من الخاصية الأساسية المتشابهة بين الحزبين الحاكمين الصيني والإثيوبي، والمتمثلة في كونهما حزبين غير ديمقراطيين في ممارستهما السياسية الداخلية، حسب المعايير الغربية للديمقراطية. ساعد هذا العامل على التقارب بينهما، وعلى اعتماد الحزب في إثيوبيا على الحزب الصيني كنموذج وكمثال في تعامله مع الإعلام، الرأي العام، المعارضة والانتقاد، وكيفية مراقبة الحكومة الصينية وتوجيهها للرأي العام باستخدام المؤسسات والتكنولوجيا، ومختلف الأنظمة والتشريعات، وأيضا علاقتها بالإعلام[3].

---

[1] Yun Sun,"**Political party training :China's ideological push in Africa**",(Brookings institution, July 5,2016), sur: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2016/07/05/political-party-training-chinas-ideological-push-in-africa/(13/07/2017).

[2] Ibid.

[3] Ibid.

في دول أخرى غير إثيوبيا، كانت الأحزاب السياسية أقل اهتماما بالممارسات السياسية للحزب الشيوعي الصيني، وأكثر تركيزا على فهم قدراته التنظيمية في تطبيق السياسات المختلفة. شملت هذه الأحزاب: المؤتمر الوطني السوداني، الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، الحزب الشيوعي والمؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا. وقع هذا الأخير مذكرة تفاهم لتدريب إطارات هذا الحزب في الصين. وسنة 2015، تم إرسال هيئة من مسؤولي الحزب لدراسة البنية التنظيمية للحزب الصيني في المستويات الفرعية، وكيفية تنسيق القرارات والسياسات بين هذه المستويات المحلية، واللجنة المركزية[1].

## الفرع الثالث: برامج التدريب الصينية بين التوجيه الإيديولوجي والتبادل في الخبرات

تم انتقاد برامج التدريب السياسي الصينية من طرف الدول الغربية، والعديد من الأكاديميين الأفارقة، بأن الصين تسعى إلى التأثير على النخب السياسية عن طريق الإيديولوجيا، مستغلة حاجة الدول الإفريقية للمساعدات كوسيلة ضغط .

ففي حين تحمست العديد من النخب السياسية الحاكمة لهذه البرامج، انتقدها بعض الأكاديميين الأفارقة، لخطورة جلب النماذج الجاهزة وإسقاطها في السياق الإفريقي، دون مراعاة الفروقات في التنشئة والثقافة السياسية والاجتماعية. فمثلا النموذج الصيني يلحق الشقين السياسي والعسكري بسيطرة الحزب الحاكم، والذي يهدد في الحالة الإفريقية بتسييس الجيش على حساب احترافيته ووظائفه الأمنية، وكذلك إلحاق الجيش بالحزب في إفريقيا يؤدي إلى شرعنة المزيد من الديكتاتورية، وسوف يجعل منه تابعا لمصالح قيادات الحزب، على حساب تبعيته للمصالح العليا للدولة [2].

أما الصين فترى أن هذه البرامج التدريبية هي تجسيد لتبادل الخبرات والآراء بين الطرفين، أكثر منها محاولة لفرض توجهات صينية محددة في الدول الإفريقية. وذلك باستدعاء الإطارات السياسية، لتقديم التوجيهات والتكوين الأكاديمي وليس الإيديولوجي، حول مجالات تهم الدول الإفريقية، تتعلق بعوامل نجاح التجربة التنموية الصينية من الجوانب النظرية والتطبيقية. أما محاولة محاكاة النموذج

[1] Ibid.
[2] Paul Nantulya**," Pursuing theChina dream through Africa :Five elements of China's Africa strategy** ",(Africa Center for Strategic Studies, April 6, 2017), sur: https://africacenter.org/spotlight/china-dream-five-elements-china-africa-strategy/ (13/12/2017)

الصيني في الحكم وفي التنمية، فهذا أمر يتوقف على إرادة قادة الأحزاب الأفارقة، خلافا لمنهج الدول الغربية في تعاملها مع هذه الدول، والتي تفرض إصلاحات سياسية واقتصادية محددة تتماشى مع مصالحها.

تطور هذا البرنامج ليشمل الأحزاب الحاكمة في العديد من الدول الإفريقية، التي أهمها: إثيوبيا، أنغولا، الموزمبيق، ناميبيا، جنوب إفريقيا، السودان، جنوب السودان، أوغندا وزيمبابوي. على سبيل المثال، بين سنوات 2008 و 2012 أرسل الحزب الحاكم في جنوب إفريقيا " المؤتمر الوطني الإفريقي" أربع مجموعات تضم 56 عضوا من قياداته للتدريب في الصين حول (الأحزاب السياسية الحاكمة في الصين وجنوب إفريقيا بين النظرية والممارسة). مؤخرا تم توسيع هذا البرنامج ليشمل " قادة الأجيال القادمة " في البرنامج الصيني–الإفريقي للقادة السياسيين الشباب Sino–African Young Political Leaders Program والذي تخرج منه أكثر من 200 سياسي إفريقي ما بين 2011 و 2015 [1].

[1] Ibid.

## المبحث الثالث: أثر المصالح الصينية على مواقفها السياسية والأمنية في إفريقيا

يشكل استمرار الوضع الراهن في الدول الإفريقية، عاملا مهما في أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاهها، حيث أن أي تغيير محتمل قد يهدد مصالحها فيها. وبالتالي اعتمدت الصين على مقاربة " عدم طرح الأسئلة " No Questions Asked أو مقاربة " فصل السياسة عن الاقتصاد " No Strings Attached والتي تعبران عن عدم تدخل الصين في الأمور السياسية الداخلية للدول التي يتم التعامل معها اقتصاديا، وعن دعم ضمني تكتيكي للأنظمة الإفريقية القائمة. هذه المقاربات جعلت الصين محل انتقاد واتهام من طرف الدول الغربية وقوى المعارضة الإفريقية بدعمها للأنظمة الفاسدة. وكذلك من الداخل الصيني، لتجاهل الأخطار الأمنية للصينيين المتواجدين في هذه الدول في سبيل تحقيق المصالح الاقتصادية، في ظل التهديدات الأمنية المعقدة، مثل استهداف العمال الصينيين في مالي والسودان، أين تملك الصين قوات لحفظ السلام[1].

إن المواقف الصينية من مختلف القضايا الإفريقية، ودعمها للدول المارقة –حسب تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية– هي تعبير عن استمرارية ترجع جذورها إلى المرحلة الماوية للسياسة الخارجية الصينية، وسعيها لتصدير المواقف الثورية إلى جميع الدول النامية، في محاولة التصدي لهيمنة الدول الغربية والحد من نفوذها.

وتعتبر نماذج السودان وزيمبابوي من أهم الدول المصنفة دوليا بالدول المارقة، والتي تلقت دعما دبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا بارزا من طرف الصين.

### المطلب الأول: العلاقات بين الصين والسودان

تعود العلاقات بين الصين والسودان إلى الخمسينات من القرن 20، حيث كانت الصين من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال السودان سنة 1956، لكن استجابة السودان لم تكن بنفس القدر من السرعة وتأخرت إلى ما بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في أواخر عام 1958، أين اعترفت السودان رسميا بجمهورية الصين الشعبية وأقامت علاقات دبلوماسية معها سنة 1959. وبذلك أصبحت السودان أول دولة في إفريقيا جنوب الصحراء تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية،

[1] David H Shinn, Joshua Eisenman, Op.Cit, p13.

ورابع دولة على مستوى القارة الإفريقية، بعد مصر 1956، والمغرب 1957، والجزائر 1958، حيث اعترفت الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة التي تم إعلانها في ذلك العام وأقامت علاقات دبلوماسية معها[1].

أصبحت السودان سنة 1996 أول دولة إفريقية تتلقى القروض الميسرة لاستخراج واستكشاف النفط، وتقديم المساعدات لاستكمال استثمارات الشركات النفطية الصينية. بالإضافة إلى أن السودان هي الدولة الرئيسية المصدرة للنفط بالنسبة للصين. من خلال ربط المساعدات بالاستثمار، وتحقيق المنفعة المتبادلة، وضمن الظروف التي تخدم المصالح الصينية واستغلالها للوضع. فمثلا الذي ساعد التوغل الصيني في السودان، هو العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة السودان، ما دفع شركات النفط الغربية إلى الانسحاب، وإعطاء الشركات الصينية فرصة للاستثمار فيها[2].

في إطار الصراع الذي كان دائرا بين السودان وجنوبها، كان الاستثمار الصيني في السودان من وجهة نظر كثير من الجنوبيين، بمثابة دعم مباشر من جانب الصين للحكومة السودانية وعملياتها العسكرية في الجنوب. لا سيما أنه مع تنامي العائدات النفطية السودانية، تم تخصيص نسبة كبيرة منها لجلب الأسلحة من الخارج، لتدعيم القدرات المحلية لتصنيع السلاح. كما ارتبطت إمدادات السلاح الصينية للسودان، منذ منتصف التسعينات بإمدادات النفط السوداني للصين[3]. نتيجة لذلك، تعرض الصينيون الذين كانوا يشيدون خطوط أنابيب النفط في السودان، إلى استهداف واضح من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، في أواخر التسعينات. وتلا ذلك عمليات تهديد واختطاف وقتل للعمال الصينيين في السودان. وفي ظل هذه المخاطر التي تعرض لها آلاف العمال والمنشآت النفطية الصينية، أصبحت الصين أمام ثلاث خيارات هي:

1- الانسحاب من السودان، وترك استثماراتها الضخمة في قطاع النفط السوداني.
2- إرسال وحدات أمنية صينية لحماية العمال والمنشآت الصينية داخل الأراضي السودانية.
3- تقديم مساعدات تقنية ومعدات عسكرية للجيش السوداني، لتمكينه من حماية العمال والمنشآت

[1] سامي السيد محمد أحمد، مرجع سابق، ص 401.
[2] هادي محمد حسين برهم، مرجع سابق، ص ص 155 ،156.
[3] سامي السيد محمد أحمد، مرجع سابق، ص502.

الصينية.

اختارت الصين الدمج بين الخيارين الثاني والثالث، فأمدت السودان بالأسلحة والمعدات العسكرية. وخلال التسعينات تمكنت السودان من بناء ثلاث مصانع للسلاح خارج العاصمة السودانية الخرطوم ( للذخيرة وقذائف الهاون Mortars وتجميع الدبابات القائمة على نموذج T-55، وناقلات الجنود المسلحة). وفي عام 2000 حصلت السودان على 34 طائرة صينية مقاتلة[1]. وتستفيد الصين من هذه الأوضاع استفادة مضاعفة، فمن جهة تعمل على تعزيز وجودها واستثماراتها في السودان عبر تقديم الدعم العسكري للحكومة العسكرية، ومن جهة أخرى تستفيد من صادراتها للأسلحة، حيث يعتبر السودان سوقا واعدا وناميا لصناعة الأسلحة الصينية، والمعدات المختلفة، وحتى الطائرات والهيليكوبتر المدرعة المقاتلة [2].

وافقت الحكومة السودانية سنة 2003، بقيادة الرئيس عمر البشير وبوساطة صينية، على الدخول في مفاوضات السلام مع جنوب السودان بقيادة جون غرانغ John Garang والتي جرت في عاصمة نيجيريا أبوجا. وفي الوقت الذي حقق الطرفان تقدما في الوصول إلى اتفاقية السلم، اندلعت احتجاجات في إقليم دارفور الذي تسكنه إثنيات غير عربية غرب السودان، حيث ردت عليها الحكومة السودانية بوسائل قمعية، وتدخل الجيش السوداني مدعوما بميليشيات **الجنجويد***، وقمعوا الاحتجاجات، ما أدى إلى تأزم الوضع الذي وصفته الأمم المتحدة بجرائم الإبادة، ووصفه الإتحاد الإفريقي بجرائم ضد الإنسانية بدل الإبادة، نتج عن النزاع مقتل أكثر من 200 ألف في الإقليم وترحيل 1.7 مليون[3].

## 1/الموقف الصيني من النزاع في دارفور

اندلع النزاع في إقليم دارفور غرب السودان، سنة 2003 بين الحكومة السودانية، وحركات التمرد

[1] المرجع نفسه، ص ص 502،503.

[2] نادر السيوفي، حروب الموارد في إفريقيا: الكونغو الديمقراطية، سيراليون، انجولا،ج السودان، الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 121.

* الجنجويد ( تعني الرجل المسلح فوق الحصان)، وهي ميليشيا تتمركز في غرب السودان وإقليم دارفور، تتكون من محاربين سودانيين من قبائل عربية، حاربت إلى جانب الجيش السوداني لفرض سيطرة الحكومة المركزية ضد حركات التمرد من ذوي الأصول الغير عربية في إقليم دارفور.

[3] Muhamad Olimat,"**China and the Darfur Crisis**",(Canadian Social Science, vol 10,No 06, 2014), p124.

التابعة للإقليم. وذلك حينما أعلنت هذه الحركات الممثلة أساسا بحركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة الحرب على الحكومة السودانية، متهمينها بالتمييز واضطهاد الأقليات الغير عربية في هذا الإقليم. حيث ردت الحكومة السودانية على هذه الهجومات، بحملة واسعة اتهمت خلالها بمحاولة التطهير العرقي والإبادة الجماعية للأقليات. وهو ما أدى إلى فرض عقوبات دولية على السودان من طرف الأمم المتحدة والدول الغربية.

نتيجة لأهمية مصالحها في السودان، تدخلت الصين في الأمم المتحدة لمعارضة قرار يدين السودان بتقويض جهود الولايات المتحدة لفرض عقوبات على الصناعة البترولية السودانية، والتي يعود الفضل في تطويرها للصين التي تفتخر أنها حولت السودان إلى بلد مصدر للنفط، حيث بدأت شركة CNPC النفطية الصينية نشاطها في السودان عام 1995، أي قبل اندلاع أزمة دارفور. وفي ظل غياب شركات منافسة بسبب الحرب الأهلية والعقوبات الأمريكية، أصبحت الشركة أكبر منتج ومستثمر للنفط في السودان. ورغم أن الشركة دخلت السودان للقيام بدور اقتصادي بحت، فإن الشركة والحكومة الصينية اكتشفتا أنهما لا يمكنهما تجاهل ما يحدث في دارفور. خاصة في ظل ما أثير من أن أنشطة الشركة في السودان تسهل سياسة النظام للتطهير العرقي، وهو الأمر الذي أضر بسمعة الصين الدولية[1].

بالتالي، فمن خلال مصالحها النفطية بالأساس، يمكن فهم الموقف الصيني الرافض لمساعي أوروبا والولايات المتحدة نحو فرض عقوبات ضد السودان. فشركة الصين الوطنية للبترول، تمتلك استثمارات ضخمة في حقول النفط الواقعة في إقليم دارفور حيث بدأت بالإنتاج فعليا سنة 2004، ومنه فحماية لمصالحها في المنطقة حذرت الصين دوما من استخدامها لحق الفيتو ضد أي قرار من مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات على السودان من جراء مشكلة دارفور. وسعت منذ 2004 إلى إبقاء مسألة دارفور خارج جدول أعمال مجلس الأمن، في حين كان كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك وكبار موظفي الأمم المتحدة يحاولون زيادة الوعي العام ببدء أزمة إنسانية في دارفور. وبمجرد إدراج الصراع في دارفور على جدول أعمال مجلس الأمن، عارضت الصين العديد من مشروعات القرار التي تضمنت فرض عقوبات اقتصادية على حكومة الخرطوم بسبب دعمها لميليشيا

[1] خديجة محمد عرفة،" **قيود الصعود :الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 196، أفريل 2014، ص 29.

الجنجويد، وفي مشاورات مجلس الأمن هددت بكين باستخدام حق النقض " الفيتو" لإبطال مثل هذه المشروعات حتى بعد إعلان واشنطن بأن ما تقوم به الحكومة السودانية في دارفور هو إبادة جماعية[1].

من جهة أخرى، استغلت الصين النزاع في دارفور، لتصدير أسلحتها لأطراف النزاع لإدارة الصراعات المسلحة، والتي زادت من حالة عدم الاستقرار بالإقليم. ويعتبر، من أبرز الأسباب التي أدت إلى تزايد الانتقادات السياسية الصينية تجاه أزمة دارفور، هو توافر تقارير تؤكد قيام الصين بمد السودان بالسلاح، لاسيما في الفترة ما بين عامي 2002 و2005، إذ قامت الصين بإرسال أسلحة وذخيرة إلى السودان بقيمة 45 مليون دولار أمريكي. وأنه منذ عام 2005، تعتبر الصين المسؤولة عن توافر 90% من الأسلحة الخفيفة المتواجدة في أيدي الميليشيات التابعة للحكومة، لا سيما الجنجويد، كما أفاد تقرير لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي أنه خلال عام 2005، قدمت الصين 222 شاحنة عسكرية على الأقل للسودان[2]. وهذا رغم الحصار على السلاح الذي فرضه مجلس الأمن على هذه الدولة سنة 2004. بررت الصين ذلك بكونها اشترطت على السودان عدم استخدام الأسلحة الصينية في نزاعها في الإقليم، وبأن الحكومة السودانية، استخدمت المعدات والأسلحة الصينية، في حال ثبوت تورطها، دون الرجوع إليها. كما أعلنت الصين أنها لا تبيع الأسلحة إلى الأطراف الغير دولتية [3].

كما تمت الإشارة إليه، عارضت الصين في البداية الضغوط الدولية في مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية على السودان. وهو ما أثار اعتراض الدول بأن الصين تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية بعيدا عن الاعتبارات الإنسانية. وأنها توفر المال للحكومة السودانية لشراء الأسلحة ضد القوات المتصارعة في دارفور، وضد المدنيين. دفعت هذه الضغوط الصين للضغط على السودان لقبول قوات حفظ السلم في الإقليم. فالصين كانت تدرك أن عدة حكومات افريقية غاضبة من الوضع

[1] نادر السيوفي، مرجع سابق، ص 123.

[2] سمر إبراهيم محمد، أزمة دارفور: الأبعادالإقليمية والدولية، القاهرة: دار المعارف، ط1، 2015، ص 185.

[3] David H Shinn, **"China and tha conflict in Darfur"**,(Brown Journal of World Affairs,vol 16,issue 01, 2009), p 90.

في السودان، لذا خشيت أن تتأثر مصالحها بتلك الدول. كما كانت الصين حريصة على إظهار أن لها دورا في حل الأزمة [1].

داخليا، اتهمت الصين في مشاركتها في النزاع في دارفور من طرف جبهة تحرير السودان، بكونها متواطئة مع النظام السوداني، وبأن جبهة تحرير السودان لا تثق بها ولن تتعاون معها. كما صرح خليل إبراهيم زعيم حركة العدالة والمساواة ( الجماعة الأخرى المتمردة في إقليم دارفور )، بأن القوات الصينية غير مرحب بها في دارفور، مع التزام الجماعة بعدم استهداف قوات حفظ السلام الصينية. واستمرت انتقادات القوات المتمردة في السودان، ومعها منظمات حقوق الإنسان، خصوصا الأمريكية، في اتهام الصين بأنها عنصرا غير محايد في النزاع القائم. ما أدى إلى قيام جبهة العدالة والمساواة المتمردة إلى القيام بثلاث هجمات سنة 2007 على حقول نفط الدفرا Defra في منطقة كوردوفان Kordofan ، والتي تمتلك فيها الصين استثمارات هامة[2].

لقد أدركت الصين أن فرض مجلس الأمن لعقوبات على السودان سيضر بمصالحها هناك. وهو ما جعلها تقنع السودان بالسماح لقوات السلم التابعة للأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي بالانتشار في دارفور. واتفقت أيضا على إرسال 275 مهندسا عسكريا إلى السودان كجزء من تلك القوات. وفي ظل الانتقادات التي وجهت للصين بشأن استمرار تعاونها الاقتصادي مع السودان، قدمت الصين مبررين لاستمرار هذا التعاون. الأول هو أن تلك العلاقات توفر للصين درجة من النفوذ والتأثير في السودان لا تملكها الولايات المتحدة الأمريكية، هذا التأثير من شأنه المساعدة على حل الأزمة. أما المبرر الأخر، فهو أن هناك قناعة سائدة في الصين بأن مشكلة السودان تكمن في الفقر، وأن المساعدات والاستثمارات الصينية يمكنها المساهمة في حل المشكلة [3].

[1] خديجة محمد عرفة، مرجع سابق، ص 29.

[2] Edgar Agubamah,"**China and Peacekeeping in Africa** ",(International Journal of Humanities and Social Science, vol 4, No 11, September 2014), p196.

[3] خديجة محمد عرفة، مرجع سابق، ص 29.

## المطلب الثاني: العلاقات بين الصين وزيمبابوي

كغيرها من الدول النامية، تعود العلاقات بين الصين وزيمبابوي إلى مرحلة الدعم السياسي والإيديولوجي خلال مرحلة تصفية الاستعمار، ومساندة حركات التحرر. حيث دعمت الصين حركة الإتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي وجناحها العسكري الجبهة القومية Zimbabwe African National Union–Patriotic Front وزعيمها روبرت موغابي ضد حكومة يان سميث Ian Smith خلال حرب تحرير زيمبابوي من حكم الأقلية البيضاء في **روديسا***. ومنذ ذلك الوقت استمرت العلاقات السياسية القوية، بين الصين وزيمبابوي برئاسة موغابي[1].

لعبت أحداث تيانانمن سنة 1989 في الصين دورا كبيرا في تعزيز العلاقات بين الصين وزيمبابوي، فعلى الرغم من تأثير الأحداث سلبيا على صورة الصين دوليا، إلا أنها عمقت من العلاقات بينها وبين زيمبابوي والدول الإفريقية الأخرى، التي ساندت الصين في حقها في الدفاع عن سيادتها. فكان الرئيس روبرت موغابي من أكثر المدافعين عن الحكومة الصينية، معتبرا أن أي إصلاحات سياسية في الصين يجب أن تكون فقط وفق التقاليد السياسية الصينية، وخصائصها الداخلية. ورفض الانضمام إلى الحملة الدولية المناهضة للصين، لأن الصين حسبه حرة في اختيار السياسات التي تحفظ بها استقرارها وأمنها الداخلي. هذه الإحداث، وموقف الزيمبابوي منها، شكلت عاملا مهما في تحديد المواقف الصينية ودعمها للسياسات المتبعة في زيمبابوي خلال بداية القرن الواحد والعشرين.

بعد نهاية الحرب الباردة، أصبح اهتمام الصين بزيمبابوي أقل سياسيا وإيديولوجيا، وأكثر اقتصاديا، وزادت الروابط الاقتصادية بين الدولتين بعد تعليق رابطة الكومنولث لعضوية زيمبابوي سنة 2002، ورد موغابي بالانسحاب منها نهائيا سنة 2003، والتي كانت أكبر شريك تجاري لزيمبابوي. فقامت الصين بتعويض الرابطة لتصبح أكبر شريك تجاري لها، خصوصا بعد اعتماد زيمبابوي لعملة الصين (اليوان) كعملة رسمية فيها*. والذي ساهم في تشجيع الاستثمارات الصينية فيها، وعمق من

* روديسا هو الاسم القديم لزيمبابوي قبل الاستقلال 1979.

[1] Tom Harper , **" Zimbabwe and the rise of Interventionist China** ", (China Policy Institute, 2017) , sur: https://cpianalysis.org/2017/12/21/zimbabwe-and-the-rise-of-an-interventionist-china/ (07/02/2018)

* تخلت زيمبابوي عن عملتها الدولار الزيمبابوي سنة 2009 بسبب ارتفاع نسب التضخم، واعتمدت مجموعة عملات أهمها الدولار الأمريكي، والراند الجنوب افريقي، إضافة إلى اليوان الصيني.

التحكم الصيني الغير مباشر في سياسات زيمبابوي[1].

من جهة أخرى، تحافظ الصين على روابط شخصية قوية مع النخبة السياسية والعسكرية في زيمبابوي، مثلها مثل غالبية الدول الإفريقية، إذ أن العديد من القيادات العسكرية في جيش زيمبابوي يتلقون تدريباتهم في الصين.

وبالتالي عرفت بدايات القرن الواحد والعشرين تعمق العلاقات بين الصين وزيمبابوي في الاتجاهين. فمن جهة اعتمدت زيمبابوي إستراتيجية التوجه نحو الشرق Look East، خصوصا مع انطلاق منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، ومن جهة الصين، الرغبة في تحقيق مصالحها الاقتصادية المتعاظمة في القارة [2]، مستغلة العلاقات التاريخية مع النظام القائم بقيادة روبرت موغابي، وأيضا القضايا السياسية، والعزلة الدولية التي واجهت زيمبابوي ابتداءا من سنة 2000، حيث كانت نقطة التحول في العلاقات الاقتصادية بين الصين وزيمبابوي، بعد دخول زيمبابوي في أزمة سياسية بعد اعتمادها لدستور جديد والقيام بالإصلاح الزراعي، ونزعها للأراضي من البيض وإعادة توزيعها على السود، ما أدى إلى حدوث احتجاجات واجهتها الحكومة بالعنف ضد المعارضة، فتعرضت للانتقادات الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي ودول حلف شمال الأطلسي، وتم فرض عقوبات عليها من طرف هذه الدول لقضايا متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم احترام معايير دولة القانون التي تساوي بين المواطنين. نتج عن هذه العقوبات، قطع الإعانات، وفرض صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لعقوبات اقتصادية عليها سنة 2001 [3]، هذه العقوبات عزلت زيمبابوي دوليا، وتسببت في حالة من اللاستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة، وأيضا معدلات التضخم.

كحل بديل لمواجهة العزلة الدولية وتبعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قرر النظام في زيمبابوي التوجه نحو الشرق ابتداءا من سنة 2003، والاعتماد على الدول الأسيوية في التعاون الاقتصادي والتحالف السياسي، لإعادة الاستقرار وبناء الاقتصاد. فكانت الصين بحكم العلاقات

[1] Tom Harper , **" Zimbabwe and the rise of Interventionist China** ", (China Policy Institute, 2017) , sur: https://cpianalysis.org/2017/12/21/zimbabwe-and-the-rise-of-an-interventionist-china/ (07/02/2018)

[2] Naidu Mbazima,"**China-Africa relations : A new impulse in a new continental landscape** ", ( Stellenbosch University : Center for Chinese studies, 2008), p 757.

[3] Ibid, p 758.

التاريخية، من جهة، ونموذجها الاقتصادي من جهة أخرى، أهم هذه الدول[1].

لعبت الصين دورا جوهريا في الأزمة السياسية في زيمبابوي سنوات الـ 2000 لثلاث أسباب رئيسية هي[2]:

- استعمال قوتها التصويتية في الأمم المتحدة، لامتلاكها حق النقض في مجلس الأمن الدولي,
- تسويقها لنفسها كدولة نامية، تعرضت للحصار الدولي من طرف الدول الغربية، وعليه فهي تقف في صف الدول النامية.
- انطلاقها من مبدأ أساسي في سياستها الخارجية، المتمثل في مبدأ في الشؤون الداخلية للدول المستقلة.

وفق هذه العوامل الثلاث، ولتعاظم المصالح الاقتصادية فيها، تدخلت الصين لدعم زيمبابوي سياسيا، وكسر الحصار عنها، ما عزز من العلاقات بين الدولتين، القائمة على مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل. ففي سنة 2005، قامت الصين إلى جانب روسيا بعرقلة قرار الأمم المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية على زيمبابوي. وأيضا سنة 2008، وخلال الانتخابات الرئاسية في زيمبابوي، انضمت الصين إلى روسيا لمنع قرار أممي على قيادات الحزب الحاكم (الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي) لمنعهم من السفر، وفرض ضغوطات اقتصادية عليهم. ودعت الصين دائما إلى اللجوء إلى الحوار والوسائل السلمية لحل الأزمة السياسية في زيمبابوي، وأن سياسات التدخل الغربية تزيد من تعمق الأزمة فيها [3].

## الفرع الأول: الدعم الدبلوماسي وعدم التدخل

من أهم مظاهر السياسة الصينية تجاه زيمبابوي هو تركيزها على الدعم الدبلوماسي المتبادل في القضايا الدولية، والإحترام المشترك للشؤون الداخلية. وهي مظاهر تم انتقادها من طرف الدول الغربية، واتهام الصين بأنها تغطي دعمها للأنظمة الفاسدة في إفريقيا، المرتبط بتحقيق مصالحها الاقتصادية، بهذه المبادئ التي هي في محصلتها تشجيعا غير مباشر لهذه الأنظمة على الاستمرار في سياساتها الاستبدادية.

[1] Tom Harper , Op.Cit.
[2] Zhang Chun, Op.Cit, p08.
[3] Ibid, p09.

من جانب الصين، ظلت قضية تايوان هي المعيار الأساسي في تحديد سياستها الخارجية تجاه الدول، وربط مضمونها بموقف هذه الدول من القضية. ففي حين أن الوحدة الصينية لم تكتمل إلى غاية اليوم، فهي تسعى نحو ضمان الدعم الخارجي لتجسيد مبدأ الصين الواحدة. ويعتبر اعتراف زيمبابوي الشديد بهذا المبدأ منذ استقلالها، وأيضا موقفها من أحداث تيانانمن، من أهم العوامل التي جعلت من زيمبابوي أحد أهم الدول الإفريقية في السياسة الخارجية الصينية.

أما من ناحية زيمبابوي، أدت الأزمات السياسية التي عرفتها منذ سنة 2000، والعزلة الدولية التي فرضت عليها، إلى لعب الصين لأدوار مركزية في سياسة زيمبابوي، وقيادتها لحملة ضد فرض العقوبات عليها من طرف مجلس الأمن الدولي. ومناداتها إلى جانب روسيا، للدول الغربية إلى فهم الأوضاع السياسية الداخلية في زيمبابوي قبل اللجوء إلى العقوبات، وبأن مشاكلها هي قضايا داخلية لا تشكل تهديدا للأمن الدولي. كما بررت الصين بأن موقفها الرافض للعقوبات الدولية سنة 2008، ذو أبعاد إنسانية، لحماية مواطني زيمبابوي من أزمات إنسانية تسببها هذه العقوبات[1].

## الفرع الثاني: التبادل العسكري

ساعد حصار الدول الغربية على زيمبابوي منذ سنة 2000 واعتمادها إستراتيجية التوجه نحو الشرق، على زيادة التعاون العسكري بينها وبين الصين. والذي يعود تاريخيا إلى الحرب الأهلية لتحرير زيمبابوي قبل سنة 1979، واستمر لتصبح الصين أكبر شريك عسكري لزيمبابوي. فمثلا قامت الصين سنة 2004 ببيع 12 طائرة حربية، و100 مركبة عسكرية بقيمة 240 مليون دولار أمريكي. و6 طائرات حربية سنة 2005، وأيضا 6 طائرات حربية سنة 2006. و20000 رشاش AK-47 سنة 2011[2].

من جانب آخر، تتعدى العلاقات العسكرية بين الصين وزيمبابوي من تصدير الأسلحة، إلى تقديم الخبرة والتدريب للنخب العسكرية الزيمبابوية في الصين. وهي ممارسات نظر إليها من طرف الدول الغربية على أنها محاولة لكسر الضغوطات على النظام السياسي في زيمبابوي وقياداته العسكرية

[1] Naidu Mbazima.Op.Cit, p752.
[2] Zhang Chun, Op.Cit, p13.

المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان. وبأن الصين من خلال استمرارها في تقديم المساعدات العسكرية، فهي تشجع النخب السياسية والعسكرية على ارتكاب المزيد من الجرائم ضد الإنسانية.

## المطلب الثالث: البعد العسكري والأمني للسياسة الصينية في إفريقيا

تتناسب المصالح الاقتصادية الصينية المتعاظمة في إفريقيا، طرديا مع التحديات الأمنية التي سوف تواجهها. خصوصا وأن دول القارة هي دول هشة من الناحية الأمنية، تسود فيها الحروب الأهلية، الحركات الانفصالية، الجماعات الإرهابية، عصابات القرصنة ...الخ. وهي تهديدات تتطلب إعطاء الأولوية لها بوضع استراتيجيات أمنية تضمن تحقيق معايير السلامة للمنشئات الاقتصادية والسياسية الصينية في الدول الإفريقية. وبما أن التزود بالموارد الطبيعية الإفريقية، وخصوصا الطاقوية منها، باتت من مرتكزات الأمن القومي الصيني. فمن الطبيعي أن تعمل الصين على حماية مناطق نفوذها بالقارة، سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الإفريقية ( ليبيريا، كوت ديفوار، جنوب السودان، السودان، الكونغو الديمقراطية)[1]، أو عن طريق توريد الأسلحة، فقد استوردت إفريقيا 13% من الصادرات الصينية من الأسلحة التقليدية خلال الفترة 2007-2012، التي بلغت قيمتها المالية 6 مليار و462 مليون دولار أمريكي[2].

تاريخيا، تعود العلاقات العسكرية بين الصين والدول الإفريقية إلى المرحلة الثورية في السياسة الصينية، والتزامها بدعم حركات التحرر في إفريقيا والدول النامية. لكن هذا الدعم كان محصورا في عدد محدود من الدول الإفريقية (مثل زيمبابوي)، ولفترات زمنية محددة. تراجع هذا الدعم خلال الثمانينات بعد الانفتاح الصيني.

مع بداية القرن الواحد والعشرين، وتعاظم أهمية العلاقات الصينية-الإفريقية، لم تحتل الأبعاد الأمنية، في المراحل الأولى لهذه العلاقات، أهمية كبرى. وهيمن التركيز على المصالح الاقتصادية. ففي برامج العمل للاجتماعات الوزارية الأولى لمنتدى التعاون الصيني-الإفريقي (اجتماع 2000، و2003) لم يتم تناول مسائل التعاون الأمني بين الطرفين. لكن مع تزايد الإخطار المتعلقة بالتهديدات

[1] Jonathan Holslag, **" China's new security strategy for Africa "**,(Shanghai workshop on global governance, March 2008), p 23.

[2] لحسن الحسناوي، "**استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 466، ديسمبر ،2017 ص 114.

الأمنية للمصالح الصينية في إفريقيا، بدأت الصين تدريجيا تولي أهمية لضرورة إدراج القضايا الأمنية ضمن أجنداتها الخارجية تجاه القارة الإفريقية.

## الفرع الأول: التهديدات الأمنية للمصالح الصينية في إفريقيا

كنتيجة حتمية لتعاظم المصالح الصينية في إفريقيا، تعرضت الصين لمجموعة تحديات أمنية أضرت باستثماراتها المتعددة في الدول الإفريقية، خصوصا في قطاع النفط. فمنذ سنة 2004 كانت العديد من الشركات الصينية معرضة لخطر التهديدات الأمنية، لتواجدها في مناطق اندلاع الحروب الأهلية، وانتشار الجماعات الإرهابية. في سنة 2004 تم اختطاف مجموعة عمال صينيين في جنوب السودان. وفي أفريل 2006 قام الانفصاليون في جنوب نيجيريا التي تعرف تمركزا للشركات الصينية، بتفجير سيارة مفخخة، مستهدفين المستثمرين والعمال الصينيين الذين تم اعتبارهم كناهبين لثروات المنطقة، وهددوا بالقيام بهجمات أخرى على المنشآت النفطية التي تسيطر عليها الشركات الصينية، حيث اتهم متحدث باسم الحركة الانفصالية لتحرير دلتا النيجر في نيجيريا، الصين بأخذ ما يعادل 2.2 مليار دولار من حقول النفط في الدلتا[1].

في جويلية 2006، اندلعت احتجاجات في منجم شامبيزي Chambisi للنحاس في زامبيا المملوك للصين، أدت إلى مقتل 5 صينيين. وفي السودان، قام المتمردون في نوفمبر 2006، بشن ثلاث هجمات على منشآت نفطية تسيطر عليها الشركات الصينية، واستولوا على حقل النفط أبو جبرا القريب من دارفور. وفي جانفي 2007 ، تم اختطاف 5 صينيين يعملون في قطاع الاتصالات في جنوب نيجيريا، وبعدها بأسبوعين، اختفى 9 عمال صينيين يعملون في قطاع النفط، بعد تعرضهم لهجوم مسلح في نيجيريا[2]. بعدها بشهر، احتجز 4 مهاجمين منشأة صينية في كينيا، وقتلوا عاملا صينيا[3].

في أفريل 2007، وفي إثيوبيا، قتل 9 صينيين، و65 مهندسا نفطيا إثيوبيا في هجوم على موقع استكشاف للنفط مدار من طرف شركة سينوباك Sinopec الصينية. كما قامت الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين الصومالية، باختطاف 7 صينيين في منطقة أوغادين الإثيوبية، بعد تحذيرها للشركات

[1] Jonathan Holslag, op.cit , p 24.
[2] Edgar Agubamah, op.cit, p150.
[3] Jonathan Holslag, op.cit, p24

الأجنبية بمغادرة المنشآت النفطية في المنطقة المحاذية للصومال. وفي سنة 2008 قررت الحكومة الصينية ترحيل 212 عاملا من تشاد إلى كاميرون بعد انعدام الأمن نتيجة الصدامات التي عرفتها العاصمة التشادية ندجامنا[1].

في منطقة أخرى، تعرضت 6 سفن صينية للهجوم من طرف القراصنة في الصومال قرب مضيق باب المندب سنة 2008، ما دفع بالبحرية الصينية إلى إرسال ثلاث بارجات حربية إلى خليج عدن، المحاذي لمنطقة القرن الإفريقي. حيث أنه للمرة الأولى منذ القرن الخامس عشر، تنشط البحرية الصينية على الساحل الإفريقي ضمن القوات المتعددة الجنسيات التي تقوم بدوريات لمحاربة القرصنة قبالة الصومال، بموازاة تأييد الصين للمواقف الدولية المتشددة لمقاومة حركة شباب الصومال المتمردة، والجهاديين الأجانب[2].

كان هذا السلوك الصيني مظهرا من مظاهر الرؤية الصينية لضرورة التموقع العسكري في القارة الإفريقية لحماية مصالح الصين المتنامية من التهديدات الأمنية المنتشرة في كل مناطق القارة الإفريقية. وإدراكها لارتباط المصالح الاقتصادية بتوفر بيئة أمنية مستقرة. حيث أن توفر القوة العسكرية الصينية في إفريقيا له بعدين، الأول هو حماية الاستثمارات الصينية من الأخطار المحلية في الدول الإفريقية. والثاني يدخل في إطار التنافس الدولي على القارة، وما تلتزمه من سياسات التموقع الاستراتيجي، إذ أنه ورغم عدم وجود إشارات لحرب الموارد بين القوى الغربية والصين بإفريقيا حاليا، ولا حتى في المستقبل المنظور، إلا أنه لا يبدو من الممكن إنكار نمو الأبعاد العسكرية والأمنية في العلاقات التي تجمع القارة الإفريقية بالقوى الدولية. هذا التوجه العام المتجذر في توجه القوى الغربية بدأ يتزايد في التوجهات الصينية نحو القارة الإفريقية، نتيجة عدم الاستقرار الذي أصبحت تعرفه العديد من دولها. فالصين لم تعد مجرد مشاهد سلبي لديناميات هذه الصراعات، ولكنها باتت شريكا نشطا بشكل متزايد فيها، لتأثيرها في مصالحها[3].

[1] Ibid, p25.

[2] لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص ص 115، 116.

[3] المرجع نفسه، ص ص 114، 115.

## الفرع الثاني: الإستراتيجية العسكرية والأمنية الصينية في إفريقيا

نتيجة للتهديدات الأمنية التي عرفتها المصالح الصينية في إفريقيا، وبعد إهمال المعطيات الأمنية في اجتماعات منتدى التعاون الصيني–الإفريقي الأول والثاني. أدرجت الصين البعد الأمني ضمن مشروع الشراكة الإستراتيجية في الاجتماع الوزاري للمنتدى لسنة 2006، إذ ورد في برنامج عمل القمة: " سوف تعمل الصين على ترقية التبادل العسكري الرفيع المستوى بين الجانبين الصيني والإفريقي، والحرص على مباشرة المبادلات والتعاون التكنولوجي في المجال العسكري، وأن الصين تلتزم بتدريب القوات العسكرية الإفريقية ودعم بناء قدراتها الدفاعية والتسلحية، من أجل ضمان الأمن في هذه الدول"[1].

### 1/ إنشاء قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي

على الرغم من تركيز الصين في مرحلة ما بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي سنة 2000، في علاقتها مع الدول الإفريقية على الجوانب الاقتصادية، إلا أنه ونظرا لتعاظم مصالحها الاقتصادية وتزايد المخاطر الأمنية في إفريقيا، سعت الصين إلى الانتقال من مجرد التعامل التكتيكي مع التهديدات المختلفة في القارة، بإرسال القوات العسكرية، إلى بناء قواعد عسكرية دائمة في هذه الدول. وهي خطوة جديدة تؤكد التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الصينية وتزايد الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا في هذه السياسة، والتوجه نحو استهداف التواجد العسكري الدائم في القارة. حيث أن سعي الصين للعب أدوار هامة على مستوى النظام الدولي، خصوصا في ظل سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة ( إدارة الرئيس دونالد ترامب Donald Trump ) المركزة على شعار " أمريكا أولا America First " والذي يعني تراجع نسبي للتدخل الأمريكي الخارجي والتركيز على المصالح الأمريكية في الداخل. كل هذه العوامل وغيرها دفعت بالصين إلى تعزيز تواجدها العسكري في إفريقيا بإنشاء أول قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها في دولة جيبوتي سنة 2017، وهو ما اعتبر تحولا استراتيجيا للسياسة الصينية تجاه إفريقيا.

[1] Lina BenabdALLAH, "**China's peace and security strategies in Africa : Building capacity is building peace**?", ( Africa Studies Quarterly,volume 16,issue 3-4, December 2016), p24.

وبالتالي قررت الصين سنة 2016 بناء أول قاعدة عسكرية لها خارج حدودها، وتم اختيار جيبوتي مقرا لها، وهي دولة تضم قاعدة عسكرية أمريكية ( قاعدة لومونيي Camp Lemonnier ) التي تضم 4500 جندي أمريكي [1] ، والتي تنطلق منها العمليات السرية الأمريكية ضد تنظيم القاعدة في الصومال واليمن، كما تضم جيبوتي أيضا قواعد عسكرية لكل من فرنسا واليابان. تم افتتاح القاعدة من طرف الرئيس الصيني شي جينبينغ Xi Jinping رسميا سنة 2017. إضافة إلى جيبوتي، هناك تقارير تتحدث عن توجه صيني لبناء قواعد عسكرية في كل من السيشل وجزر موريس. وهو ما يعني تصاعد الانخراط الصيني في القضايا الأمنية الإفريقية مستقبلا[2]. ولعب أدوار أكثر فاعلية في مواجهة التهديدات المختلفة.

تتجلى أهمية جيبوتي في الجانب الجيو–استراتيجي أكثر من الجانب الاقتصادي، حيث تتواجد في منطقة إستراتيجية على غاية الأهمية. فهي تقع في منطقة القرن الإفريقي، بالقرب من مضيق باب المندب وخليج عدن، والتي تعتبر من أهم طرق التجارة العالمية، تربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي.

إضافة إلى ذلك، تعد منطقة القرن الإفريقي منطقة تهديد أمني خصوصا من طرف القراصنة الصوماليين والجماعات الإرهابية، وبالتالي وضع قاعدة عسكرية صينية في المنطقة يساعد على تأمين المصالح الصينية فيها ، خصوصا وأن السفن الصينية قد تعرضت فعلا سنة 2008 إلى هجمات من طرف القراصنة الصوماليين.

كذلك تعتبر جيبوتي مقرا لأحد أهم الموانئ الواقعة في الطريق البحري لإستراتيجية الحزام والطريق الصينية. يضاف إلى ذلك قرب جيبوتي من إثيوبيا التي لا تحتوي على موانئ بحرية، والتي تعد من أهم الدول الإفريقية أهمية بالنسبة للصين إذ تتمركز استثماراتها ومشاريعها في المنطقة الاقتصادية الخاصة في إثيوبيا. ولذلك قامت الصين بإنشاء خط سكة حديد يربط بين جيبوتي وإثيوبيا سنة

[1] Katrina Manson, **"China military to set up first overseas base in Horn of Africa"**,(CNBC News, April 1,2016), sur: https://www.cnbc.com/2016/03/31/china-military-to-set-up-first-overseas-base-in-djibouti.html (11/07/2017)

[2] لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص 118.

2016. من كل هذا، يتضح أن بناء قاعدة عسكرية صينية لضمان السلم والأمن في المنطقة، يعني ضمان أمن واستقرار المنشات والمصالح الصينية، وأيضا ممراتها البحرية الإستراتيجية.

## 2/ برامج المساعدة العسكرية الصينية

ارتكزت الإستراتيجية الأمنية الصينية في إفريقيا على تدريب القوات العسكرية للدول الإفريقية لتحقيق الأمن والاستقرار. واستمرارا لهذه الإستراتيجية التي تبلورت في 2006، اتفقت الصين والدول الإفريقية في قمة جوهانزبورغ لمنتدى التعاون الصيني–الإفريقي سنة 2015 على المساعدة في تطوير القدرات العسكرية الإفريقية، وبرامج التدريب للجيوش في هذه الدول. مع تركيز الصين دائما على الاعتبارات الاقتصادية، من منطلق تصورها بأن التنمية هي الحل لكل المشاكل الأمنية، واشتراكها في هذا التصور مع الدول الإفريقية، لقضايا الأمن والتي تربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبين تحقيق الاستقرار.

في برنامج عمل قمة جوهانزبورغ 2015 لسنوات 2016–2018، التزمت الصين بتدريب 200 ألف فرد من قوات الأمن الإفريقية. بالإضافة إلى الالتزام بتقديم الدعم التكنولوجي والعسكري والاستخباراتي. في هذه القمة، أشار رئيس الوزراء الصيني لي كيكيانغ Li Keqiang إلى التزام الصين بـ:" توسيع التعاون في تدريب القوات الأمنية، التبادل الاستخباراتي، المناورات المشتركة، ومساعدة إفريقيا لبناء قدراتها لهدف الحفاظ على السلم، محاربة الإرهاب، ومكافحة القرصنة "[1].

كما أنه، وفي إستراتيجيتها الأمنية تجاه إفريقيا، تتجاوز الصين عمليات تصدير السلاح والمعدات العسكرية، إلى التركيز على بناء قوات أمنية افريقية نوعية، تضمن تحكمها في الأوضاع الهشة في البيئة الإفريقية. ما يسهل من عمليات الاستثمار الصيني في القارة، ويقلل من عبء حماية المنشئات الاقتصادية على الصين، من خلال الاستفادة من خبرات القوات الإفريقية في التعامل مع التهديدات الأمنية اللاتناظرية في إفريقيا.

[1] Lina BenabdALLAH, Op.Cit , p22.

## 3/ منتدى التعاون العسكري والأمني الصيني–الإفريقي

في ظل دخول العلاقات الصينية– الإفريقية إلى مرحلة الشراكة الإستراتيجية في مرحلة ما بعد سنة 2015، وزيادة الدعم العسكري الصيني نحو إفريقيا في نفس السنة، والتي قدر بـ 100 مليون دولار أمريكي كمساعدات عسكرية منحتها الصين لتطوير قدرات أجهزة الاتحاد الإفريقي في مواجهة الأزمات والتحديات الأمنية التي تعرفها القارة[1]. وكذلك بعد إنشاء الصين لقاعدتها العسكرية الأولى في جيبوتي سنة 2017، قامت الصين سنة 2018 بتنظيم منتدى للتعاون العسكري بين الصين وإفريقيا.

فبعد نجاح تجربة منتدى التعاون الصيني– الإفريقي التي باشرتها الصين والدول الإفريقية منذ سنة 2000، أشرفت وزارة الدفاع الصينية في 2018/06/26 في بكين على تنظيم منتدى حول التعاون العسكري والأمني حضره ممثلون عن 50 دولة افريقية والاتحاد الإفريقي. أطلق عليه منتدى التعاون العسكري والأمني الصيني–الإفريقي. وهو الأول من نوعه هدف إلى تأطير العلاقات والمساعدات العسكرية الصينية نحو الدول الإفريقية، ومناقشة الأوضاع الأمنية في إفريقيا، وتعزيز الروابط العسكرية بين الطرفين[2].

مما سبق تناوله في هذا الفصل، عكس إنشاء منتدى التعاون الصيني–الإفريقي سنة 2000، التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا، وارتباطها بمدى أهمية القارة الإفريقية من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية، حيث أصبحت العلاقات بين الطرفين( الصين والدول الإفريقية) إحدى أبرز التطورات الإستراتيجية في المنطقة مع بداية القرن 21. ففي حين كانت القوى التقليدية تهمش القارة الإفريقية وتعتبرها مجرد مصدر للمواد الأولية، جاءت الصين لتعطي أهمية سياسية واقتصادية لإفريقيا كشريك استراتيجي، ضمن علاقات متكافئة قائمة على مبدأ عدم التدخل، والاحترام المتبادل للسيادة.

واستفادت الصين من الضغوطات والسياسات التدخلية التي تمارسها الدول الغربية على دول القارة الإفريقية قصد إجبارها على فتح المجال السياسي والاقتصادي، وتبني الممارسات الديمقراطية

[1] Lina Benabdallah,"**China-Africa military ties have deepened. Here are 4 things to know."**, (Washington Post, July 6,2018), sur: https://wapo.st/2Ax0dnA (11/09/2018)

[2] Liangyu, **"China-Africa defense, security forum opens in Beijing"**,( Xinhua, 26/06/2018), sur: http://www.xinhuanet.com/english/2018-06/26/c_137282618.htm ( 20/10/2018)

وفق التصور الغربي، وبالتالي توافقت الرؤى والمصالح بين الدول الإفريقية والصين تجاه الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) حول رفض السياسات التدخلية التي تخفي ضمنها ممارسات الهيمنة، قصد إبقاء تبعيتها لها واستغلال ثرواتها الطبيعية، وإعاقة إمكانية صعود وتطور دول القارة واستمرار بقاءها كدول أطراف تابعة لها. فقدمت الصين نموذجها للتعاون كبديل أمام الدول الإفريقية مستغلة تاريخها الغير استعماري في القارة ودعمها الإيديولوجي في مرحلة تصفية الاستعمار. هذا النموذج القائم على مبدأ فصل السياسة عن الاقتصاد، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. حيث كانت المصالح الاقتصادية الصينية سببا في دعمها للعديد من الأنظمة التي تعرضت ضغوطات وعقوبات دولية مثل السودان وزيمبابوي.

تتمحور السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول الإفريقية في شقها السياسي على ثلاث أبعاد كبرى: الحصول على الدعم الدبلوماسي من الدول الإفريقية في سعيها نحو الحصول على موقع الدول الكبرى، وتعزيز نفوذها في الشؤون الدولية، وأيضا لتحقيق مبدأ الصين الواحدة بإعادة ضم جزيرة تايوان.

# الفصل الرابع: البعد الاقتصادي للسياسة الصينية تجاه إفـــــريقيا

أصبحت الصين وبصورة متسارعة، لاعبا دوليا جديدا نسبيا، ساهم في قلب موازين القوى التقليدية في إفريقيا، على الأقل من الناحية الاقتصادية. فالإستراتيجية الاقتصادية الصينية في القارة الإفريقية القائمة على الاستثمار في مختلف القطاعات، مع التركيز على البنى التحتية، مقابل تأمين الموارد الطاقوية اللازمة لاستدامة الاقتصاد الصيني، كهدف رئيسي وعنصر ملازم للاستثمارات الصينية، قد ساهمت وبشكل مباشر في تطوير الهياكل القاعدية والبنى التحتية في الدول الإفريقية.

كما استغلت الصين تراجع الاستثمارات الغربية في الكثير من الدول الإفريقية بسبب الحصار والعقوبات الناجمة عن اتهام هذه الدول للأنظمة الإفريقية بانتهاك حقوق الإنسان. فتدخلت الصين لملء الفراغ في القارة الغنية بمصادر الطاقة من جهة، والفرص الاستثمارية الضخمة خصوصا المتعلقة بقطاعات البنى التحتية، وحجم الأسواق الاستهلاكية الإفريقية التي يفوق عدد سكانها المليار نسمة. وربما يبقى المحدد الأساسي للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا متعلقا بحاجتها إلى المواد الأولية ( النفط بالأساس ) التي تزخر بها القارة.

من جهة أخرى، جلبت الصين تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة التي مثلت موجة اقتصادية وتنموية جديدة لنقل تجارب التصنيع والتكنولوجيا من الصين ودول آسيا الشرقية إلى إفريقيا، ما خلق فرصة تنموية غير مسبوقة بالنسبة للدول الإفريقية، التي تكمن النظرة التقليدية تجاهها على أنها مجرد مصدر للمواد الأولية، والأسواق الاستهلاكية.

## المبحث الأول: الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا

تكمن خصوصية الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا في كونها تفصل بين المصالح الاقتصادية، والمسائل السياسية، وفق المبدأ الذي يتبناه المسؤولون الصينيون المتمثل في " الاقتصاد هو الاقتصاد Business is Business ". وهو ما أدى إلى اختلاف التصورات حول النمط السريع لتطور السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول الإفريقية منذ سنة 2000، هذه التصورات تتمحور في[1]:

1/ تصور الصين كشريك تنموي للدول الإفريقية، حيث أن التواجد الاقتصادي الصيني في إفريقيا هو جزء من التزام استراتيجي طويل المدى تجاه القارة ( منذ الخمسينات ) بنقل تجربتها التنموية لدول القارة، مقابل الاستفادة من الشراكة التعاونية الفعالة التي تخلقها هذه العلاقات مع إفريقيا بصفة خاصة، ومجموع الدول النامية بصفة عامة.

2/ التصور الثاني، هو النظر إلى الصين كمنافس اقتصادي، يسعى إلى الاستفادة قصيرة المدى من موارد القارة وأسواقها. مثلها مثل الدول الغربية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية دون مراعاة الاحتياجات المحلية الإفريقية، سواء التنموية أو البيئية. وأيضا عدم اهتمامها بالمسائل المرتبطة بحقوق الإنسان، مبررة ذلك بالتركيز على المجالات الصناعية والتجارية. هذه المقاربة تفترض بأن المكاسب النسبية التي تحققها الدول الإفريقية من التواجد الصيني في المدى القريب، سوف تواجهها تحويل لفوائض القيمة واستنزاف لقدرتها التنافسية أمام الشركات الصينية على المدى الطويل.

3/ يكمن التصور الثالث في النظر إلى الصين كمستعمر للقارة، والذي يرى في الالتزام الجديد للصين في إفريقيا، كجزء من استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى أخذ مكان ونفوذ الدول الاستعمارية التقليدية في القارة، عبر استخدام مدخل الاقتصاد لتقوية العلاقات الرسمية مع النخب السياسية الحاكمة تحت غطاء التعاون جنوب–جنوب، والتي ينتج عنها في النهاية سيطرة سياسية صينية على الأقاليم الإفريقية.

[1] Chris Alden, **China in Africa**, (London: Zed Books,2008), pp 05,06.

## المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية لإفريقيا

تسارع النمو الاقتصادي في إفريقيا منذ سنة 2000، وزاد إلى حد كبير ما تتلقاه القارة من استثمار أجنبي مباشر مقارنة بما سبق. ومن شبه المؤكد أن كل تطور يساهم بدوره في تحقيق تطور آخر في إطار النمو الغير المتوازن. وقد حظي جزء من هذه النهضة الاستثمارية باهتمام كبير مؤخرا، وهو الاستثمار الصيني المباشر، إذ أصبحت الصين الشريك التجاري الرئيسي لإفريقيا، وأدى الطلب الصيني إلى زيادة حجم الصادرات الإفريقية وإيرادات التصدير. بل إن كثيرا من المراقبين يفترضون أن الصين أصبحت المستثمر المهيمن في إفريقيا، وقد أقيمت بالفعل بعض الاستثمارات البارزة في الموارد الطبيعية، بما في ذلك ما أقيم في بعض البلدان ذات السجل الضعيف في مجال الحوكمة، مثل حصص النفط والغاز التي اشترتها شركة سينوبيك في أنغولا، ومنجم الحديد سيكومينز في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستثمارات شركة تشاينالكو للتعدين في غينيا[1].

يمكن إجمال أسباب وعوامل التوجه الاقتصادي الصيني المتعاظم في إفريقيا في مجموعة عوامل:

1- أهم أسباب التوجه الصيني نحو إفريقيا إلى غاية الآن، هو حاجة الصين للموارد الطبيعية خصوصا النفط، إضافة إلى مختلف المعادن مثل الحديد والنحاس والألمنيوم، قصد تأمين متطلبات التطور الاقتصادي الصناعي الصيني المضطرد، هذه الموارد تتوافر بكميات كبيرة في إفريقيا.

2- عدد سكان القارة الإفريقية بتعداد ما يفوق مليار نسمة يمثل سوقا كبرى وفرصة واعدة للمنتجات الصينية المتنوعة، خصوصا في ظل القدرة التنافسية لهذه المنتجات وتماشيها مع القدرة الشرائية الضعيفة التي تعرفها غالبية المستهلكين الأفارقة.

3- طبيعة الاقتصاد الإفريقي الذي تميز تاريخيا باحتكار وتوجيه الدولة. لكن بعد الإصلاحات الاقتصادية، توجهت غالبية الدول الإفريقية نحو التحرير التدريجي لاقتصاداتها، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1] وينجي شن، ديفيد دولار، هيواي تانغ،"**نهضة الاستثمار**"، البنك العالمي، التمويل والتنمية، ديسمبر 2015، ص32، على الرابط:

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/12/pdf/chen.pdf (12/08/2017)

4- استفادة الصين من ربط الدول الغربية بين الاقتصاد والإصلاحات السياسية. فعمدت إلى سياسة ملء الفراغ وخلق استثمارات في الدول الإفريقية المصنفة مارقة من طرف الدول الغربية، معتمدة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

5- خوصصة الشركات الصينية المملوكة للدولة، دفع بها إلى التوجه نحو الخارج سعيا نحو تحقيق الأرباح والفرص الاقتصادية.

6- بتعزيز تواجدها في إفريقيا، تحاول الصين ترسيخ صورتها كقوة اقتصادية كبرى، والانتقال من محيطها الإقليمي إلى المجال العالمي، وإظهار نفسها كقوة قادرة على منافسة القوى التقليدية في مناطق نفوذهم التي تعد إفريقيا أهمها[1].

اعتمادا على معلومات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ارتفع احتياطي القارة الإفريقية من النفط بنسبة 130% خلال العقود الثلاثة الماضي. حيث زادت احتياطيات القارة من النفط من 57 مليون برميل 57 مليون برميل في عام 1980 إلى 124 مليون برميل في عام 2012. وارتفع احتياطي القارة أيضا من الغاز الطبيعي من 210 تريليون متر مكعب في عام 1980، إلى 509 تريليون متر مكعب في عام 2012، أي بزيادة تقدر بـ 140% مع العلم لأن هذه الأرقام ستعرف ارتفاعا نتيجة الاكتشافات الجديدة في كل من تنزانيا والموزمبيق [2].

كما تملك القارة الإفريقية ثروات معدنية مهمة، فهي حسب المعهد الجيولوجي الأمريكي تعتبر ثاني مصدر لاحتياطيات البوكسيت والكوبالت*، والألماس والمنغنيز والفوسفات والبلاتينيوم والصودا. وبصفة عامة، فهي تحوز 30% من الاحتياطيات العالمية من الموارد المعدنية. وبذلك بلغت نسبة إفريقيا 6.5% من مجموع صادرات المعادن على المستوى الدولي خلال سنة 2015. وتفيد التوقعات

[1] David Haroz, "**China in Africa :Symbiosis or Exploitation**",( Fletcher Forum of World Affairs, vol 35, November 2015), p72.

[2] لحسن حسناوي، مرجع سابق، ص 105.

* البوكسيت هو الخام الطبيعي الذي يصنع منه الألمنيوم، والكوبالت هو معدن صلب يستخدم في إعداد السبائك المقاومة للتآكل المغناطيسي.

أن هذه النسب والمعدلات مرشحة للارتفاع، وذلك بالنظر إلى أن أجزاءا كبيرة من القارة لم تشملها المسوحات الجيولوجية [1].

من هنا يمكن القول بأن القارة الإفريقية ستكون المورد الأساسي للصناعة في العالم مستقبلا. إضافة إلى أن أراضيها الشاسعة الصالحة للزراعة تشكل قرابة 35% من إجمالي مساحة القارة التي تبلغ 33 مليون كلم$^2$ ، يستغل منها 7% في الزراعة بشتى أنواعها. ورغم ذلك فالقارة الإفريقية تسهم بنحو 60% من إجمالي إنتاج العالم من الكاكاو، وتنتج كذلك ما يعادل 22% من الإنتاج العالمي من البن، و12% من الشاي، و40% من زيت النخيل. زيادة على إنتاجها المهم من بعض المواد الأخرى كالذرة والأرز والقمح والألياف النباتية وقصب السكر والفول السوداني[2].

في مجال آخر، أهمية القارة الإفريقية تكمن في حجم أسواقها، فلقد تجاوز عدد سكان القارة سنة 2010 المليار نسمة، وتشير الدراسات الاستشرافية إلى بلوغ هذا العدد أكثر من مليارين سنة 2050، وأكثر من 4 مليار مع نهاية القرن 21 [3]. نسبة كبيرة منها تنتمي للطبقة المتوسطة التي سيقطن أغلبها في المدن. وبالتالي ستصبح مشاريع إمدادها بالماء والطاقة، وتشييد شبكة المواصلات وتحديثها مسائل حيوية في إفريقيا. أي أن الموارد الأكثر قيمة لإفريقيا ليست النفط ولا الألماس، بل مستهلكوها الذين تتزايد حاجاتهم للمواد الغذائية والصناعية [4].

تكمن الرؤية الاقتصادية الصينية تجاه القارة الإفريقية، أساسا في حاجتها لتأمين مصادر الطاقة، ومختلف المعادن، التي تحرك الاقتصاد الصيني ذي الاحتياجات الهائلة من مصادر الطاقة. ومن جهة أخرى اتضح للصينيين أن الأفارقة يمتازون عن غيرهم بضعف القدرة الشرائية بسبب انتشار الفقر، لذلك اعتمدوا أساسا في رؤيتهم التجارية والتسويقية على جعل السلعة الصينية أرخص ما في المتناول. وهو ما تحقق بالفعل إذ أدى غزو البضائع الصينية للأسواق، بالشركات الغربية إلى الشكوى

[1] المكان نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص ص 105،106.

[3] Sarah Nassiri, "China's investment in Africa ",(Africa Business Insight, 7 May 2017), sur: https://www.howwemadeitinafrica.com/chinas-investment-africa/58480/(09/08/2017)

[4] لحسن حسناوي، مرجع سابق، ص 106.

من عدم قدرتها على المنافسة[1]. كما أن الطبيعة الخاصة لإفريقيا، باعتبارها أكبر قارة تحتوي على موارد –طاقوية من جهة، وطبيعية من جهة أخرى (معادن، خشب، اسماك...)– غير مستغلة، جعلت من دخول الصين إلى إفريقيا هدفا استراتيجيا، سواءا عبر القنوات الرسمية أو الغير رسمية[2].

## 1/ إنشاء الصندوق الصيني–الإفريقي للتنمية

نظرا لأهمية إفريقيا الاقتصادية بالنسبة للصين، وفي إطار إستراتيجيتها الاقتصادية تجاه القارة، قام بنك الصين للتنمية سنة 2007 بإنشاء الصندوق الصيني–الإفريقي للتنمية China–Africa Development Fund(CADF) وهو صندوق بقيمة مالية تصل إلى 5 مليار دولار أمريكي لتمويل مختلف المشاريع المشتركة بين الشركات الصينية المملوكة للدولة، والشركات الصينية الخاصة، وكذلك الشركات الإفريقية، خصوصا في قطاعات الكهرباء، البنى التحتية، الموارد الطبيعية. بدأ الصندوق بتمويل قيمته 1 مليار دولار أمريكي من طرف بنك الصين للتنمية، ثم قررت الحكومة الصينية رفع قيمة التمويل إلى 5 مليار. الهدف الأساسي من هذا الصندوق هو تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في الدول الإفريقية، بتقديم ضمانات لهذه الشركات التي لا ترغب في المجازفة بالدخول في الأسواق الإفريقية الجديدة، كما يساعد على تقديم المشاريع في الدول الإفريقية إلى المستثمرين الصينيين، إذ يقوم هذا الصندوق باستثمار قيمة مالية ما بين 5 إلى 50 مليون دولار أمريكي في كل مشروع، من بين أهم المشاريع التي مولها هذا الصندوق، نجد إنشاء مصنع للإسمنت في إثيوبيا، محطة توليد الطاقة في غانا، ومصنع الزجاج في مصر[3].

---

[1] الشيخ باي الحبيب،" **الاستثمارات الصينية في إفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارةالإفريقية؟**"، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 30أفريل 2014، ص04، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/4/30/20144301147304087 34Chinese%20investment%20in%20Africa.pdf (11/01/2018).

[2] Chris Alden, Op.Cit, p12.

[3] Deborah Brautigam, The **Dragon's Gift :The real story of China and Africa**,(Oxford,Oxford University Press, 2009), p94.

بحلول سنة 2014 كان هذا الصندوق قد وصل إلى استثمار 800 مليون دولار في 30 مشروعا في إفريقيا. وفي سنة 2009 استثمر الصندوق لوحده قيمة 140 مليون دولار من مجموع 1.3 مليار دولار إجمالي الاستثمارات الصينية في إفريقيا خلال هذه السنة [1].

تتمثل سياسة الصندوق في المساهمة في المشاريع التي يمولها بنسبة 20% في المعدل، وترك نسبة 80% لمساهمة الشركات الصينية المباشرة لهذه المشاريع. خلال 2014، شارك الصندوق بتمويل قيمته 1.6 مليار دولار في المشاريع الإفريقية، بينما فاقت حصة استثمارات الشركات الصينية فيها 10 مليار. بالإضافة إلى وظيفته الأساسية التي هي توجيه هذه الشركات لتحديد الاستثمارات المربحة في إفريقيا، ومساعدة الدول الإفريقية على اختيار الشركات المناسبة لمشاريعها المحددة. ففي غانا مثلا ساعد الصندوق شركة الطيران الصينية هاينان Hainan لاستثمار 30 مليون دولار للشراكة مع شركة الخطوط العالمية الإفريقية Africa World Airlines الغانية [2].

تدعم هذا الصندوق بحزمة من البرامج والالتزامات الصينية تجاه الدول الإفريقية حتى عام 2014. فتعهدت الصين بتقديم 20 مليار دولار للدول الإفريقية كقروض ميسرة في مجالات البنية الأساسية، وإنتاج البترول والغاز، وبناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمناجم، وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، والقطاعات الاقتصادية الأخرى. فضلا عن برامج لتدريب ثلاثين ألف موظف إفريقي في مختلف المجالات، وتقديم نحو 18 ألف منحة دراسية مجانية للطلبة الأفارقة، وتعهدت الصين بأنها ستضخ تريليون دولار كاستثمارات، وقروضا تفضيلية خلال الفترة حتى عام 2025، وستستخدم نصفها في البنية التحتية لدول إفريقيا كالسكك الحديدية والطرق والموانئ، وكذلك نقل التكنولوجيا الصناعية الصينية إلى الدول الإفريقية [3].

---

[1] David Haroz, op.cit, p 24.

[2] Yun Sun, "**Africa in China's foreign policy**" ,(Brookings Institution, April 2014),p23, sur: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Africa-in-China-web_CMG7.pdf (11/07/2017)

[3] عزت شحرور،"**العلاقات الصينية الإفريقية..الفرص والتحديات:وجهة نظر صينية**"، مركز الجزيرة للدراسات،تقارير، 19 أفريل 2014، ص04، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2017/9/25/e8c54f6c1d6c46c8bf2a5f8d8b7177aa_100.pdf (11/01/2018)

## المطلب الثاني: الشركات الصينية كأدوات للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا

تعتبر الشركات الصينية الخاصة من جهة، والمملوكة للدولة من جهة أخرى، من أهم أدوات الصين في تحقيق إستراتيجيتها الاقتصادية في إفريقيا، حيث شجعت الحكومة الصينية تواجد هذه الشركات في جميع أنحاء القارة، وفي جميع القطاعات الاقتصادية، من المنتجات الاستهلاكية البسيطة إلى أجهزة العتاد الفلاحي والصناعي والسيارات، وبمختلف مستوياتها من الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، إلى الشركات العائلية الصغرى. تواجد هذه الشركات المكثف في إفريقيا، أصبح من المظاهر اليومية في جميع دول القارة، ما طرح جدالا حول دور هذه الشركات واستراتجياتها وتأثيرها على الاقتصاديات الإفريقية، بين تيار يرى بأن وجود هذه الشركات أسهم إلى حد كبير في دعم وتمويل المشاريع التنموية في القارة، وخلق فرصا لتحسين مستويات لمعيشة لسكان هذه الدول، ورأي آخر رأى في تواجد هذه الشركات كمظهر من مظاهر الشركات الاحتكارية التي تؤسس لنوع من أنواع الاستعمار الجديد، بهيمنتها على أغلب المشاريع خصوصا في قطاعات الطاقة والمعادن والبنى التحتية، وجلبها للعمال الصينيين لشغل المناصب الهامة في هذه المشاريع، وأيضا استنزاف ثروات الدول الإفريقية دون أدنى مراعاة لشروط التنمية المستدامة، وكذلك الأضرار بالاقتصادات المحلية التي أصبحت غير مؤهلة لمواجهة المنافسة المفروضة من طرف الشركات الصينية المدعمة من الدولة.

تشتغل الشركات الصينية في كل القطاعات الاقتصادية في إفريقيا، تقريبا ثلثها يشتغل في قطاع الطاقة والصناعة، الربع في الخدمات، وحوالي الخمس في التجارة والبناء والعقارات. فمثلا في الصناعة تسيطر الشركات الصينية على 12% من مجموع الإنتاج الصناعي في إفريقيا بقيمة 500 مليار دولار سنويا، وفي قطاع البنى التحتية تظهر سيطرة الشركات الصينية بشكل أوضح حيث تتحكم في 50% من مجمل الاستثمارات العالمية في القارة. ومن أهم خصائص هذه الشركات هو استراتيجياتها للاستثمار في المدى الطويل في إفريقيا، عوض التركيز فقط على إقامة الصفقات المحدودة [1].

يعتبر العامل الأساسي الأول الذي أسهم في غزو الشركات الصينية المملوكة للدولة، هو حاجة الصين لتأمين الموارد الطاقوية الحيوية لاستمرار معدلات نموها الاقتصادي، خصوصا في القطاع

[1] Irene Yuan Sun, and others, "**Dance of the lions and dragons :How are Africa and China engaging, and how will the partnership evolve ?**",( McKinsey&Company, June 2017), p10.

الصناعي، والذي أدى بها بأن تصبح ثاني مستهلك للنفط في العالم. وباعتبار إفريقيا قارة غنية بهذه الموارد، وباعتبارها تحتوي على أكبر احتياطات غير مستغلة في العالم، شجعت الصين إرسال شركاتها للاستثمار في هذا المجال. حيث أن الشركات الصينية المملوكة للدولة تسيطر على 15% من الإنتاج الكلي في العالم من المعادن، وتستهلك الصين حوالي 25% من الإنتاج العالمي منها. حيث صنفت المجموعة الصينية المتخصصة في الطاقة والمعادن شانهواShenhua الرابعة عالميا ضمن أكبر 40 شركة مناجم في العالم. وتبرز أهمية إفريقيا لهذه الشركات كونها تحتوي على 30%من احتياطيات العالم من المعادن[1]. وتقوم إستراتيجية الشركات الصينية على إقامة الشراكة، أو شراء الشركات الإفريقية لتسهيل الاستثمار المباشر في هذه الدول، فمثلا قامت مجموعة جينشوا Jinchua للمناجم، بشراء شركة ميتروراكس Metrorex الجنوب افريقية سنة 2013 [2].

إن الميزة التنافسية التي تملكها الشركات الصينية العاملة في إفريقيا، على خلاف الشركات الغربية الخاصة، هو دعم الحكومة الصينية لاستثماراتها وتأمين حصولها على الصفقات، بالوسائل السياسية والمساعدات والقروض الميسرة الدفع والغير مشروطة. حيث أن نشاط هذه الشركات يدخل ضمن سياسة الذهاب إلى الخارج الذي تعتمدها الصين لتأمين انتشار شركاتها الاقتصادية في كل دول العالم، هذه السياسة التي تدعمت في إفريقيا بتأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، واستخدام العلاقات السياسية الرسمية لتسهيل دخول هذه الشركات إلى الأسواق الإفريقية، وكذلك فتح مجالات الشراكة في المشاريع الإفريقية منذ إعلان "سنة الصين في إفريقيا" سنة 2006.

إن دور الشركات الصينية المتعددة الجنسيات وخاصة تلك التي تعمل في صناعة البترول والغاز، فضلا عن تطوير البنية التحتية ذات الصلة، قد أصبح سمة هامة في المشهد الإفريقي للتنمية والاستثمار. والمشكلة بالنسبة للصين تتمثل في وضعها كدولة دخلت متأخرة إلى قطاع الاستثمار في إفريقيا، إضافة إلى الغياب النسبي لخبرتها في تطوير وإدارة مشاريع استخراجية واسعة النطاق في الخارج. لكن في إفريقيا تجاوزت الصين هذه المشكلة إلى حد كبير، فبحسب تعبير (هي جون)، المستشار في شؤون الطاقة في الصين فإن:" الصين ليست لديها الأفضلية التنافسية على نظيراتها

[1] Ibid, p 11.
[2] Jinchuan Group International Resources Ltd 2013 (Annual Results, 19 March 2014), sur: http://www.jinchuanintl.com/uploaded_files/investor/492/6.%202362_ar2013%20presentation_en_fn_eng.pdf(12/11/2017)

الغربية في سوق مفتوحة، ولكن في سوق مغلقة مثل السوق الإفريقية، فإن الشركات الصينية قادرة على الاستفادة من تأثير الحكومة" [1].

وعليه، استفادت الشركات الصينية المملوكة للدولة العاملة في إفريقيا ، من الدعم الرسمي للحكومة الصينية، وهو ما أعطاها القوة التنافسية وتحمل المخاطرة للدخول في أغلب المشاريع في أغلب الدول الإفريقية، وتحمل الحكومة الصينية النفقات الجانبية المصاحبة لانجاز المشاريع. فمثلا قامت مجموعة الصين لسكك الحديد China Railway Group سنة 2008، ودعم من الحكومة الصينية، باستثمار 9.25 مليار دولار في مناجم الكوبالت والنحاس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منها 6 مليار لبناء شبكة سكك الحديد والطرق وأنابيب المياه، وهو ما اعتبر أكبر مشروع للبنى التحتية في الكونغو الديمقراطية. اشتمل المشروع على تطوير وتحديث شبكة بطول 3000 كلم سكك حديد، 3900 كلم طرقات معبدة. مع الالتزام بمساهمة الشركات من الكونغو بـ 10 إلى 12% في هذه المشاريع، والاكتفاء بـ 20% من العمال الصينيين فقط في هذا المشروع، ونقل 0.5% في كل مشروع للتكنولوجيا وتدريب القوى العاملة من الكونغو في هذه المشاريع[2].

تتمحور استراتيجيات أغلب الشركات الصينية العاملة في إفريقيا على إنشاء وإدارة مصانع إنتاج محلية في الدول المستهدفة من الاستثمار، وهو ما يضمن توفير تكاليف النقل، وإنشاء مناصب شغل متعددة للعمال المحليين، فمثلا نجد شركة يوماي Yuemei الصينية التي استثمرت 50 مليون دولار سنة 2007 في نيجيريا لإنشاء مصنع للنسيج، وبحلول سنة 2012 أصبح هذا المصنع يشغل 1000 عامل محلي. وتوسع هذا المجمع ليدير 10 مصانع في نيجيريا، وواحد في السنغال. وفي تنزانيا بلغ حجم استثمار الشركات الصينية 541 مليون دولار، أغلبها شركات خاصة ركزت على الصناعات التقليدية ذات الكثافة في اليد العاملة، والموجهة للأسواق المحلية في هذا البلد، نتج عن هذه المشاريع إنشاء من 80 إلى 150 ألف منصب عمل. أما في إثيوبيا، قام مجمع هواجين Huajin باستثمار 10 مليون دولار لإنشاء مصنع للأحذية، سبقه إرسال أكثر من 90 عاملا من إثيوبيا إلى الصين للتدريب

[1] كريس ألدن، الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟، تر:عثمان جبالي المتلوثي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009، ص ص 60،61.

[2] David Haroz, Op.Cit, p 33.

والتكوين التقني. فتح المصنع سنة 2012، وفي سنة 2015 ، أنتج العمال البالغ عددهم 3500 شخص 2 مليون حذاء [1].

على الرغم من العدد الكبير للشركات الصينية الناشطة في إفريقيا، سواء الخاصة أو المملوكة للدولة والذي حددته وزارة التجارة الصينية بـ 10000 شركة صينية منها 90% شركات خاصة، فإن العدد الحقيقي لهذه الشركات أكبر من هذا بكثير خصوصا الشركات المملوكة للدولة التي تشتغل في قطاعات محددة مثل الطاقة والبنى التحتية، إضافة إلى الشركات الخاصة الغير معلنة والتي تعمل لتحقيق مصالح ذاتية غير مرتبطة بالحكومة الصينية [2].

## 1/ خصائص نشاط الشركات الصينية في إفريقيا

يمكن تحديد أهم الخصائص التي منحت القابلية للشركات الصينية في الدول الإفريقية، فيما يرتبط بخلق مناصب العمل، تطوير المهارات المهنية، نقل المعرفة والتكنولوجيا الجديدة، التمويل وتطوير البنى التحتية في [3]:

1/ فيما يخص سياسات التشغيل، تقدر النسبة العامة للعمال الأفارقة في هذه الشركات بـ89%، والتي تقدر بملايين العمال التي تشتغل في 10000 شركة صينية.

2/ تقريبا 3/2 (ثلثي) العمال الصينيين يساهمون في تدريب المهارات للعمال الأفارقة، خصوصا في الشركات العاملة في قطاعات البناء والتصنيع والتي تتطلب مهارات تقنية عالية.

3/ نصف الشركات الصينية قدمت منتجات أو خدمات جديدة للأسواق المحلية الإفريقية، وثلثها (3/1) قدم تكنولوجيا جديدة. وفي بعض الحالات، خفضت الشركات الصينية من أسعار المنتجات والخدمات المتوفرة مسبقا بنسبة تصل إلى 40%.

[1] World Bank Group,"**China and Africa :Expanding Economic ties and Evolving Global Context**", p02, sur : https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/Africa/Investing%20in%20Africa%20Forum/2015/investing-in-africa-forum-china-and-africa-expanding-economic-ties-in-an-evolving-global-context.pdf(11/09/2016)

[2] Irene Yuan Sun, and others, Op.Cit, p10.

[3] Ibid, p11.

4/ تتحكم شركات البناء الصينية في حوالي 50% من الاستثمار الدولي في إفريقيا في مجالات البناء والهندسة المعمارية. بحيث تملك أفضلية لدى الدول الإفريقية لميزاتها التنافسية من حيث تكاليف الانجاز، وسرعة إكمال المشاريع [1].

مع ذلك يمكن تحديد بعض الخصائص السلبية لنشاط الشركات الصينية العاملة في الدول الإفريقية، التي أهمها[2]:

1/ هيمنة هذه الشركات على مجمل الاستثمارات الصينية، حيث تبلغ مساهمة الشركات الإفريقية المحلية فقط 47% من مجموع المشاريع الاستثمارية، وهو ما يمثل فرصا ضائعة لهذه الشركات للاستثمار في بلدانها.

2/ سيطرة مسؤولي الشركات الصينية المملوكة للدولة على مناصب القيادة في الاستثمارات المنجزة في الدول الإفريقية، بحيث تبلغ نسبة المسؤولين الأفارقة المحليين فقط 44%.

3/ عدم احترام الشركات الصينية، خصوصا المملوكة للدولة، للظروف الإنسانية في العمل، بعدم احترام ساعات العمل القصوى الممكن تحملها، وأيضا العمل في الظروف القاسية. ومن جهة أخرى، تمارس الكثير من الشركات الصينية نشاطات مضرة بالبيئة والمحيط، مثل قطع الأشجار، والصيد الغير قانوني للأسماك.

## المطلب الثالث: المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة في إفريقيا

أدى نجاح تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة* الذي باشرتها الصين عقب إصلاحاتها الاقتصادية سنة 1979، وإنشائها لـ 4 مناطق خاصة في سواحلها الجنوبية، والتي تلتها إنشاء 100 منطقة اقتصادية خاصة أخرى في مختلف المجالات. إلى محاولتها لتصديرها إلى الدول الإفريقية. وأصبحت هذه المناطق من أهم وسائل نجاح الصين في تجربتها التنموية، وتحقيقها للتطور

[1] David Haroz, Op.Cit, p25.
[2] Irene Yuan Sun, and others, Op.Cit, p11.

* المنطقة الاقتصادية الخاصة Special Economic Zone (SEZ)، هي جزء من أراضي الدولة، وبالرغم من أنها تدخل ضمن حدودها سياسيا، وتخضع لسلطتها إداريا، إلا أن التعامل فيها يتم بصورة خاصة، وذلك من النواحي الجمركية الاستيرادية والنقدية وغيرها. والتي تتعلق بحركة السلع دخولا وخروجا، بحيث لا ينطبق على هذه المعاملات التجارية وغيرها التي تتم في هذا الجزء، الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة، مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات والمبادلات، والتي من شأنها جلب الاستثمارات.

الاقتصادي. هذه المناطق وفرت تفضيلات خاصة للمستثمرين، وتسهيلات ضريبية وجمركية، وتشجيع للتكنولوجيا والصناعة.

في إستراتيجيتها الاقتصادية في إفريقيا، حاولت الصين نقل تجربتها الناجحة في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة نحو الدول الإفريقية. والتي تدخل ضمن خطة رسمتها الصين سنة 2006، لإقامة 50 منطقة خاصة في مختلف دول العالم في إطار إستراتيجية " الذهاب إلى الخارج "، وذلك قصد تشجيع الطلب على المعدات والآلات الصينية اللازمة في هذه المناطق، والتقليل من القيود والحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصينية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

ركزت الصين في إستراتيجيتها الاقتصادية في إفريقيا على إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في العديد من الدول الإفريقية، حيث خططت لإقامة 7 مناطق اقتصادية كمرحلة أولية، في زامبيا، جزر موريس، مصر، إثيوبيا، الجزائر(مستغانم)، ومنطقتين في نيجيريا. وهي مناطق تحصلت على دعم مباشر من وزارة التجارة الصينية التي جعلتها كأرضية لتسهيل الاستثمارات الصينية، وتمويل مشاريع البنى التحتية الملازمة للاستثمار مثل بناء الطرقات، سكك الحديد ومحطات توليد الكهرباء [1]. كما ساهم صندوق التنمية الصيني الإفريقي في تمويل ودعم هذه الشركات.

تشاركت ثلاث أطراف رئيسية في إقامة المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة في إفريقيا هي: الشركات والبنوك الصينية، الحكومة الصينية والحكومات الإفريقية. مع احتلال الشركات الصينية لأولوية المبادرة في تطوير هذه المشاريع. لكن هذا ليس معناه أن دخول هذه المناطق هو حصر على الشركات الصينية أو الإفريقية، حيث أن الدول الإفريقية المستقبلة للمناطق الاقتصادية الخاصة رحبت بالشركات الأجنبية بمختلف جنسياتها، وذلك لما توفره من إضافات نوعية للهياكل الإنتاجية والتصنيعية للدول الإفريقية، والاستفادة من نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب العمل. في تصريح لوزير التجارة والصناعة لزامبيا عقب افتتاح المنطقة الاقتصادية الخاصة شامبيشي قال: أن زامبيا تحتاج إلى مزيج

[1] Deborah Brutigam, Tang Xiaoyang,"**China's investment in African Special Economic Zones**",(World Bank,International Trade Department, December 2009), p02.

من الشركات الأجنبية التي من شأنها تنويع الاستثمارات، وتقديم قيمة مضافة لاقتصاد البلد، وتشجيع تحويل واستغلال الموارد الخام في زامبيا [1]. وهو ما تحققه المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية.

منذ سنة 2006، خططت الصين لإقامة 7 مناطق اقتصادية في إفريقيا هي[2]:

1/ المنطقة الاقتصادية الخاصة شامبيشي Chambishi: بدأت الشركة الصينية للمعادن الغير حديدية China Nonferrous MIning Co سنة 2003 بإنشاء منطقة تعاون تجاري واقتصادي بين الصين وزامبيا، في مدينة شامبيشي شمال العاصمة لوساكا. قصد الاستثمار في المناجم الزامبية والصناعات المرتبطة، مع استغلال الشركة لـ 41 كلم$^2$ من مناجم النحاس في زامبيا. وفي سنة 2006 تلقت الشركة دعما واهتماما رسميا من وزارة التجارة الصينية لإقامة هذه المنطقة الخاصة، حيث قام الرئيس الصيني هو جينتاو في فيفري 2007 بالافتتاح الرسمي لها.

ركزت هذه المنطقة على استخراج وإنتاج النحاس والكوبالت، وجذبت أكثر من 50 شركة للاستثمار فيها، وفتحت 6000 منصب للعمال في زامبيا، وحققت معدل إنتاج سنوي 1.5 مليون دولار أمريكي سنة 2011.

2/ منطقة التعاون التجاري والاقتصادي السويس بمصر: رغم قدم مشاريع الشراكة الصينية–المصرية في منطقة السويس والتي تعود إلى سنة 1994، إلا أن المبادرة الرسمية بدأت عندما قامت مصر وشركة تيانجين تيدا TEDA سنة 2007 بإقامة منطقة اقتصادية خاصة في شمال غرب قناة السويس (ميناء سخنة) بدعم من وزارة التجارة الصينية. للاستثمار في مجموعة مشاريع متعلقة بالنسيج والألبسة، المعدات البترولية، تركيب السيارات والمعدات الالكترونية. تطورت المنطقة لتشمل استثمارات 16 شركة مختلفة في جويلية 2009، كما قامت شركة تيدا باستثمار من 200 إلى 280 مليون دولار في البنى التحتية والبناء في المنطقة. في نوفمبر 2009، قام رؤساء وزراء كل من مصر والصين بافتتاح المنطقة رسميا [3].

[1] Deborah Brautigam, "**African Shenzen:China's Special Zones in Africa**",(Cambridge: Journal of Modern African Studies, N49, 2011) ,pp42,43.
[2] Deborah Brautigam, Tang Xiaoyang, Op.Cit,pp03,06.

[3] Deborah Brautigam, Op.Cit, p 44.

3/ منطقة الصناعة الشرقية بإثيوبيا: تأسست هذه المنطقة من طرف شركتين صينيتين خاصتين هما مجموعة يونغانغ Yongang ومجموعة كيوان Qiyuan في منطقة تقع 30 كلم من العاصمة أديس أبابا. وخططت الشركتان لإقامة 80 مشروعا في المنطقة، وتوفير من 10 إلى 20 ألف وظيفة للإثيوبيين، لكن مع الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الشركات العاملة في المنطقة تم تعديل الأهداف، وتقليص حجم الأموال المخصصة من 146 مليون دولار إلى 101 مليون[1].

افتتحت المنطقة رسميا في سبتمبر 2009، بتوقيع 11 شركة لعقود استثمار بقيمة 91 مليون دولار في قطاعات صنع المعدات العدنية (الصفائح والأنابيب)، الألبسة، الأحذية وملحقات السيارات[2].

4/ المنطقة الاقتصادية الخاصة جينفي JinFei بجزر موريس: قامت الشركة الصينية المملوكة للدولة مجموعة شانشي تيانلي Shanxi Tianli بتطوير منطقة التعاون التجاري والاقتصادي جينفي وبناءها ابتداءا من سبتمبر 2009، بدعم من صندوق التنمية الصيني الإفريقي.

تقدر مساحة هذه المنطقة بـ 211 هكتار، تشمل المرحلة الأولى من استغلال هذه المنطقة على 70 هكتار، باستثمار قدر بـ 220 مليون دولار إلى غاية 2012. والمرحلة الثانية حدد إستكمالها سنة 2016، تتركز الاستثمارات في هذه المنطقة على إنتاج الطاقة الشمسية، المنتجات الطبية والصيدلانية، الأسماك، خدمات الفنادق والعقارات. قدرت التكلفة الإجمالية لإنشاء المشاريع بـ 720 مليون دولار بتوفير من 30 إلى 42 ألف منصب عمل.

5/ منطقة التجارة الحرة ليكي Lekki بنيجيريا: تقع هذه المنطقة الخاصة 60 كلم شرق لاغوس أكبر المدن النيجيرية، وهو مشروع مشترك من تكتل 4 شركات صينية لإقامته، بالإضافة إلى حكومة نيجيريا التي وفرت 165كلم$^2$ للاستغلال من طرف هذه الشركات لمدة 50 سنة. بدأ الاستغلال الفعلي لـ 3000 هكتار من هذه الأراضي، عبر ثلاث مراحل. المرحلة الأولى بدأت باستغلال 1000 هكتار وهي مساحة المنطقة الخاصة الرئيسية، خصصت لاستقبال 200 شركة [3].

[1] Ibid, p 45.
[2] Deborah Brautigam, Tang Xiaoyang, Op.Cit, p 08.
[3] Deborah Brautigam, Op.Cit, p 47.

بدأت المنطقة الخاصة فعليا سنة 2007 باستثمار قدره 267 مليون دولار أمريكي، وقسم نشاط المنطقة في مجموعة قطاعات إنتاجية أهمها صناعة تجهيزات النقل، النسيج والصناعات الخفيفة، التجهيزات المنزلية وأجهزة الاتصال.

6/ منطقة التجارة الحرة أوغن غواندونغ Ogun-Guangdong بنيجيريا: تقع هذه المنطقة 30 كلم من مطار لاغوس الدولي، بدأ المشروع سنة 2004 وتبنته وزارة التجارة الصينية سنة 2006. لكن من الناحية الفعلية، بدأ إنشاء المنطقة في النصف الأول من سنة 2009. تبلغ مساحة المنطقة 100 كلم$^2$ يتم تهيئتها عبر مرحلتين، المرحلة الأولى تبدأ بـ 20 كلم مربع بتكلفة قيمتها 500 مليون دولار، تركز هذه المرحلة على إقامة الصناعات الخفيفة، مواد البناء والخزف، الأثاث والأدوية [1].

7/ منطقة التجارة الحرة بمستغانم في الجزائر: بادرت مجموعة جيانغلينغ للسيارات Automobile Group Jiangling إلى إنشاء منطقة تجارة حرة في الجزائر بمنطقة مستغانم، هذه الشركة التي تملك 40 وكيلا لبيع السيارات في الجزائر، والتي كانت سنة 2007 ثالث أكبر مصدر للسيارات لها، واستجابة لعلامات الطلب القوية، انتقلت الشركات الصينية من معاملة الجزائر باعتبارها وِجهة استهلاكية بسيطة، إلى محاولة إنشاء مواقع إنتاج يمكن استخدامها كمنصات للوصول إلى الأسواق الإفريقية والأوروبية [2]. في سنة 2008، دخلت الصين والجزائر حيز اتفاقية لإرساء منطقة اقتصادية ومنطقة تجارة حرة في مدينة مستغانم –غرب الجزائر– وهي صفقة تركز على مسألة تركيب السيارات والتي تشارك فيها كل من شركة جيانغلينغ الصينية ومجموعة شركات جيانغ شي Jiangxi للفحم مع شركائهم الجزائريين " تجمع معزوز "، إلا أن المشروع ظل متوقفا منذ سن قانون المالية التكميلي الجزائري لسنة 2009، الذي يطلب من المستثمرين الأجانب أن يكون لهم شركاء جزائريين يحظون بأغلبية الأسهم [3]. وهو شرط رفضته الشركات الصينية في ذلك الوقت.

---

[1] Ibid, p 49.

[2] جون كلابريسي،" **العلاقات الصينية–الجزائرية: هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكاملة؟**"، تر: جلال خشيب، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 14–02–2018، على الرابط:
https://www.politics-dz.com/threads/alylaqat-alsini-algzari-xl-isir-albldan-fi-triq-tgsid-qdratxma-alkaml.11801 (03/04/2018)

[3] المرجع نفسه.

كان مقررا أن تبلغ القيمة الإجمالية لمشروع المنطقة الاقتصادية في الجزائر 556 مليون دولار لشغل مساحة 500 هكتار، مع تحديد 120 هكتار كمرحلة أولى، وجذب من 30 إلى 50 شركة صينية لتصنيع السيارات وأجهزة البناء[1].

## 1/أهمية المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة في إفريقيا

ساهمت تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة في إحداث قفزات تنموية كبرى في الدول الإفريقية المستقبلة لها، ويمكن تحديد أهم الإضافات التي حققتها هذه المناطق للدول الإفريقية في :

1/ تعزيز الاستثمار وخلق مناصب العمل: أسهمت المناطق الاقتصادية الخاصة في رفع معدلات الاستثمار من طرف الشركات الأجنبية للتسهيلات الممنوحة من طرف الحكومات الإفريقية داخل هذه المناطق. ففي زامبيا مثلا، وقعت 36 شركة عقود استثمار في منطقة **شامبيشي** الخاصة، بدأت 26 منها بصورة فعلية بإنجاز مشاريعها التي قدرت بـ 322 مليون دولار، مع رفعها إلى 1 مليار دولار بحلول سنة 2013. شغلت هذه المنطقة 7973 عاملا من زامبيا، و1372 عاملا صينيا. وفي منطقة **لـيكـي** بنيجيريا، استقطبت المنطقة 700 مليون دولار سنة 2013، شرعت فيها 30 شركة بالاستثمار في مختلف المشاريع، منها 60% شركات نيجيرية، 20% صينية و20% من دول أخرى كإنجلترا والهند وأكرانيا. وفي منطقة **أوغن غواندونغ**، استثمرت 34 شركة خاصة مبلغ 150 مليون دولار، وشغلت 1619 عاملا نيجيريا، و177 صينيا. في إثيوبيا بلغ عدد المستثمرين 12 شركة في المنطقة الاقتصادية الشرقية، شغلت 3000 عاملا أغلبهم من إثيوبيا. تصدر هذه المنطقة أساسا الأحذية للأسواق العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية [2].

2/ تشييد البنى التحتية وتطوير التنمية المناطقية: إن إقامة أي منطقة اقتصادية في أي دولة، يصاحبه إنشاء بنى تحتية وقاعدية ملازمة. ففي نيجيريا مثلا، ساهم إنشاء منطقة ليكي ببناء شبكة من البنى التحتية والمعمارية تمتد إلى مدينة لاغوس، كما تم تهيئة المطار وشبكات الطرق للوصول إلى الموانئ ومراكز التخزين. وفي منطقة شامبيشي في زامبيا، تم تهيئة الطرق والمنشات الموصلة

[1] Deborah Brautigam, Tang Xiaoyang, Op.Cit ,p07
[2] Deborah Brautigam, "**African Shenzen:China's Special Zones in Africa**", Op.Cit, p44.

إلى مناجم النحاس والكوبالت من طرف شركات صينية، وأيضا تطوير خط تانزام Tanzam لسكك الحديد وصولا إلى إفريقيا الوسطى[1].

3/ نقل المعرفة التقنية والتكنولوجيا: لعبت تجربة المناطق الخاصة دورا كبيرا في نقل ومشاركة الصين ومختلف الدول المستثمرة، لتجاربها وخبراتها في مجال التقنيات الصناعية والزراعية، وأيضا سياسات الاستثمار الخاصة الملازمة لهذه المناطق، عبر إقامة ملتقيات أكاديمية، ودورات تدريبية للتعامل مع مختلف الأجهزة والآلات. ساهم كل هذا في توجيه السياسات الحكومية في الدول الإفريقية لتوسيع تجربة المنطقة الاقتصادية، واعتبارها مقاربة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتشجيع التصنيع.

4/ تشجيع النمو الغير متوازن: خلقت المناطق الاقتصادية الخاصة شبكة من العلاقات المنفعية التكاملية بين مختلف القطاعات الإنتاجية، والتي تدخل في إنتاج السلعة الواحدة. ففي إثيوبيا مثلا، شجعت شركة هواجيان Huajian لصناعة الأحذية منتجي الجلود باستهلاك كل كمياتهم المعروضة والتي لم تشكل سوى 30% من حاجات الشركة الإجمالية [2].

يمكن القول بأن المناطق الاقتصادية الخاصة مثلت موجة اقتصادية جديدة لنقل تجارب التصنيع والتكنولوجيا من الصين إلى إفريقيا، ما خلق فرصة تنموية غير مسبوقة بالنسبة للدول الإفريقية، التي تكمن النظرة التقليدية اتجاهها على أنها مجرد مصدر للمواد الأولية، والأسواق الاستهلاكية. وبذلك تعد هذه المناطق كأرضية لتحقيق القفزة التنموية الإفريقية (أجندة إفريقيا 2063) [3].

[1] Ibid, p45.
[2] Douglas Zhihua Zeng,"**Global Experiences with Special Economic Zones with Focus on China and Africa**",(Addis Ababa:Investing in Africa Forum, The World Bank, February 2015), p13, sur: https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/Africa/Investing%20in%20Africa%20Forum/2015/investing-in-africa-forum-global-experiences-with-special-economic-zones-with-a-focus-on-china-and-africa.pdf (11/12/2017)

[3] Ibid, p14.

## المبحث الثاني: البعد الطاقوي للسياسة الصينية تجاه إفريقيا

تعتبر الصين اليوم ثاني قوة اقتصادية في العالم ومرشحة لتكون القوة الأولى في العالم. هذه الآلة الاقتصادية الضخمة تحتاج إلى الطاقة لمقابلة هذا النمو في التطور الاقتصادي. لذلك تمثل قضية الطاقة أولوية للصين. فالصين تستهلك أكثر من 8 مليون برميل نفط تقريبا، ومن المتوقع في عام 2020 القادم سوف تحتاج إلى 11 مليون برميل يوميا، وبالتالي من المهم تأمين احتياجاتها من النفط للحفاظ على النمو الاقتصادي، وهي تستورد ثلث احتياجاتها من إفريقيا، أبرز هذه الدول: انجولا، السودان، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، تشاد ونيجيريا[1].

أصبحت دبلوماسية الطاقة مؤشرا على توجهات الصين الإقتصادية خلال السنوات الماضية، حيث قادت تلك الدبلوماسية الصين إلى مناطق بعيدة كأمريكا الشمالية واللاتينية وخصوصا إفريقيا، لتغطية حاجتها الشديدة للنفط في ضوء التنافس الحاد بينها وبين الولايات المتحدة لشراء أكبر كميات ممكنة من المعروض النفطي.

### المطلب الأول: دبلوماسية الطاقة في السياسة الخارجية الصينية

أصبح موضوع أمن الطاقة من أهم القضايا الإستراتيجية لأمن الدول بصفة عامة، والدول الصناعية الكبرى بصفة خاصة، أساسا الولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان، كونها ثلاث قوى اقتصادية كبرى في العصر الحالي من جهة، ومن جهة أخرى هي ثلاث أكبر قوى مستهلكة ومستوردة للنفط، الذي باعتباره المصدر الأساسي للطاقة والمادة الأولية للصناعة الكيميائية المختلفة، أصبح اليوم عصب التقدم الصناعي الحديث وعنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، والذي يعتبر بحكم توزيعه الجغرافي الغير متساوي في العالم، يشكل أهم محاور الصراع الدولي[2]. نتيجة لذلك، لقد أصبح موضوع أمن الطاقة محددا رئيسيا للسياسة الخارجية للدول الصناعية، ومتعلق بأمنها القومي. هذا ما يتجلى في تصريحات صناع القرار السياسي لتلك الدول، فعلى سبيل المثال، صرح الرئيس الأمريكي السابق "جورج والكر بوش" George Walker Bush لأكثر من مرة بأن الدولة التي تعاني من عجز

[1] هادي محمد برهم، مرجع سابق، ص 159.

[2] عبد الحفيظ ديب،"**ملامح النظام الدولي الجديد و دور النفط في تبلوره**" ، جامعة الجزائر، أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية و الإعلام،منشورات كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2004، ص546.

في الموارد الطاقوية، تواجه مشكلة في أمنها القومي. إضافة إلى ذلك، ما جاء في تقرير "**ديك تشيني**" للسياسة القومية للطاقة في ماي 2001 وهو : " إن الطاقة هي المعين الذي ننهل منه لإدامة رخائنا وطريقة عيشنا، فينبغي لذلك أن يكون أمن الطاقة أولوية للتجارة الأمريكية والسياسة الخارجية "[1]. وما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية ينطبق بدوره على الصين، بالنظر للأهمية الإستراتيجية الكبرى لعامل الطاقة للأمن القومي الصيني.

إن إعطاء أهمية لإقامة العلاقات الخارجية مع الدول المصدرة للطاقة، يدخل في إطار التوجه العام للسياسة الخارجية الصينية، وأسلوب إدارتها لعلاقاتها الخارجية بأشكال مختلفة منذ بدء الإصلاحات، حيث أصبحت مواقف الصين من القضايا الإقليمية والدولية، وعلاقاتها الدولية أكثر براغماتية، وأقل تركيزا على العوامل الإيديولوجية. من مظاهر ذلك خروج الصين من مرحلة المواجهة مع الدول المتقدمة إلى مرحلة الشراكة والتعاون مرورا بمرحلة المهادنة. كما خرجت مواقفها وعلاقاتها مع الدول النامية من حيز التضامن والتعاطف التاريخي إلى مرحلة المصالح وتبادل المنفعة.

استطاعت الصين توسيع نشاطاتها الدبلوماسية بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة فأصبحت أكثر انتشارا ووصولا إلى أغلب مناطق العالم، متجاوزة مناطق نفوذها التقليدية في منطقة شرق آسيا. ولما كانت النشاطات الدبلوماسية التي تقوم بها الصين، تنطلق من ركيزتين أساسيتين هما العمل على مواصلة الصعود السلمي، للوصول بالصين إلى مصاف القوى الكبرى، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وسعت إلى تحقيق المزيد من العلاقات التعاونية السلمية مع كافة الدول. وكذلك فإن النمو السكاني وما يصاحبه من زيادة في متطلبات الغذاء والإعتماد المتزايد على مصادر الطاقة الخارجية، يؤديان إلى تعميق اعتماد الصين على التعاون الدولي[2]. نتيجة لهذا، حظيت الطاقة في الصين، باهتمام كبير من طرف صانعي القرار في السياسة الخارجية الصينية، وأصبح الحديث عن انتهاج الصين لدبلوماسية الطاقة في سياستها الخارجية.

---

[1] ريتشارد هاينبرغ،غروب الطاقة:الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول، تر:مازن جندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط01، 2006، ص 25.

[2] زبيغنيو بريجنسكي، "**محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي و العشرين**"، في كتاب : هكذا يصنع المستقبل (مجموعة مؤلفين)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط01، 2001، ص 147.

إن دبلوماسية الطاقة الصينية ليست إستراتيجية جديدة تماما، بل هي الامتداد والتعديل للإستراتيجية القديمة المسماة بإستراتيجية الذهاب إلي الخارج "Going Abroad Strategy"، التغيير فيها هو الإهتمام المتزايد بشق طرق الطاقة الجديدة علي النطاق الدولي للتمسك بزمام المبادرة أكثر من الماضي. إضافة إلى أن شركات الطاقة الصينية هي التي بدأت تطبيق إستراتيجية الذهاب إلى الخارج[1]، أما دبلوماسية الطاقة فتتم في إطار حكومي رسمي، تتولى تنفيذه السلطة الصينية.

وبالتالي فإن دبلوماسية الطاقة ترجع إلى التسعينات من القرن العشرين، حيث أثارت قضية أمن الطاقة اهتماما قويا من قبل الحكومة الصينية مع زيادة حاجات الصين للطاقة وارتفاع نسبة الاعتماد على الاستيراد بصورة سريعة، فأصبحت دبلوماسية الطاقة جزءا مهما للإستراتيجية الدبلوماسية للحكومة الصينية الحالية. فلقد انتقلت الصين سنة 1993، وبسبب معدلات النمو الاقتصادي العالية التي حققتها منذ بدء الإصلاحات والمقدرة بحوالي 9% سنويا، من دولة منتجة للنفط إلى دولة مستوردة له، فأصبح تأمين مصادر الطاقة وبأكبر قدر ممكن يدخل ضمن أولويات سياستها الخارجية. حيث أنه بحلول سنة 2005، لم تستطع الصين إنتاج سوف نصف احتياجاتها المقدرة بـ3.6 مليون برميل يوميا، وتضاعف الاعتماد الصيني على الواردات النفطية من 27% سنة 1999 إلى 32% سنة 2002 و45% بحلول سنة 2005 [2]. لتتخطى الصين سنة 2013، الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم، حيث قدر استيراد الصين للنفط سنة 2017 بـ 8.4 مليون برميل يوميا، مقابل 7.9 مليون برميل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية [3].

مما سبق، ترجع أسباب إتباع هذه الدبلوماسية، إلى أن الصين يواجهها مشكلة عجز في مواردها الطاقوية مع تنمية وتطوير الاقتصاد الصيني بصورة سريعة في هذه السنوات، حيث أن كمية الاستهلاك النفطي ازدادت زيادة ملحوظة. مما أدى بالصين إلى استيراد كميات هائلة من النفط لسد الحاجات الداخلية بسبب شح مواردها النفطية، وذلك ما يتمثل في سرعة زيادة كمية الاستهلاك النفطي

[1] Erica Downs, Op.Cit, p38.
[2] Philippe Richer, Op.Cit, p90.

[3] U.S Energy Information Administration,"**China surpassed the United States as the world's largest crude oil importer in 2017'** , (Today In Energy, February 5,2018), sur:

https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=34812 (14/07/2018).

في الصين بـ 6.66 سنويا خلال السنوات ما بين 1993 –2013، بالمقارنة مع ذلك، فإن سرعة زيادة إنتاج النفط داخل الصين هي 1.75 سنويا فقط خلال هذه الفترة، فتتسع الفجوة بين الطلب والعرض أكبر فأكبر في القرن الحادي والعشرين، خاصة بعد عام 2003، حيث بدأت الصين تسبق اليابان، واحتلت المركز الثاني في الاستهلاك النفطي في العالم بعد الولايات المتحدة ( الصين تجازت الولايات المتحدة في حجم استيراد النفط ). نتيجة لكل ذلك، وكغيرها من الدول الكبرى، فإن حماية مكامن النفط والغاز هي التي تحكم التخطيط الاستراتيجي[1].

هذه الإحتياجات الصينية الجديدة من الطاقة كانت لها انعكاسات كبيرة على النشاطات الدبلوماسية الصينية، كون النمو الإقتصادي هو حجر الزاوية للاستقرار الإجتماعي الصيني، وضمان استمرارية الحزب الحاكم، لأن القرارات السياسية سواء الداخلية أو الخارجية، مازالت مركزية في مجملها، يتولى صنعها وتنفيذها الحزب الشيوعي، الذي يسعى إلى تكييف السياسة الخارجية لمتطلبات التنمية الإقتصادية. ولذلك فلقد شجع القادة الصينيون شركات الطاقة الوطنية لتأمين الاستثمارات المباشرة في مجال الطاقة مع الدول المنتجة، أما في المجال الخارجي فقد قامت الصين بتعزيز الروابط الدبلوماسية وتطوير العلاقات التعاونية مع هذه الدول، وتقوية العلاقات التجارية الثنائية وتقديم المساعدات في تهيئة وإنشاء البنى التحتية كالجسور والطرقات وغيرها وأيضا إلغاء الديون الوطنية. وبالمقابل نجحت الصين في تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة في هذه الدول، التي وجدت في الصين حليفا استراتيجيا لضمان هامش للمناورة والمساومة مع الدول المستهلكة الأخرى، وهذا ما شكل مصدر قلق للولايات المتحدة واليابان بدخولها مناطق نفوذهما التقليدية [1].

## 1/ شركات النفط الصينية كأداة السياسة الخارجية الصينية

يسيطر على قطاع النفط الصيني ثلاث شركات مملوكة للدولة، إضافة إلى بعض الشركات الصغيرة. هذه الشركات هي: الشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC ، والشركة الوطنية الصينية للبترول البحري CNOOC، والمؤسسة الوطنية العامة للبتروكيماويات SINOPEC، والشركات

[1] مايكل كلير، مرجع سابق، ص 19.

[1] David Zweig , Bi Jianhai, "**China's Global Hunt for Energy"** , Foreign Affairs, sur: http://www.foreignaffairs.org/20050901faessay84503/david-zweig-bi-jianhai/china-s-global-hunt-for-energy.html (27/01/2014)

الثلاث لا تتبع الحكومة بصورة كاملة، كما أنها ليست مستقلة بصورة كاملة. وتعد شركة CNPC كبرى الشركات الثلاث، وأكثرها قربا للحكومة الصينية. وربما كان هذا السبب في قيام الحكومة الصينية بوضع الاستثمارات الحساسة في إيران والسودان في يد هذه الشركة. أما شركة CNOOC فهي تركز على الأمور التجارية أكثر من التركيز على المصالح الحكومية. وتأتي شركة SINOPEC في الوسط بين الشركتين[1].

وبدءا من النصف الثاني من عقد التسعينات، ومع تزايد الهوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلي، أخذ دور تلك الشركات يتزايد. حيث ركزت شركات النفط الصينية على إفريقيا، إذ أصبح لها دور في السودان ونيجيريا وأنجولا. كما أن الصين الآن لديها روابط في مجال الطاقة مع فنزويلا والإكوادور. إضافة إلى تحالف استراتيجي في مجال الطاقة مع شركة النفط البرازيلية (بتروبراس). وفي جنوب شرقي آسيا وقعت شركات النفط الصينية عقودا للمشاركة في خطوط النفط والغاز الطبيعي الاندونيسية. إضافة إلى عقود مع ميانمار في مجال النفط والغاز الطبيعي. كما وقعت الصين تحالفات إستراتيجية في مجال الطاقة مع عدة دول من بينها السودان وإيران وروسيا وكازاخستان والسعودية والبرازيل وفنزويلا[2].

وعلى عكس البلدان الغربية، حيث شركات النفط مستقلة عن الحكومات في العادة، في الصين كل التنقيب عن النفط تقوم به شركات مملوكة للدولة. وهو ما يعني أن هناك علاقة مباشرة بين سياسة الصين الخارجية والشؤون التجارية الخاصة بصناعة النفط بها [3].

رغم أن الشركات النفطية الصينية لا تزال لاعبا صغيرا في سوق الطاقة العالمي. فإنها نجحت في تغيير قواعد اللعبة، خصوصا في إفريقيا. في عام 2009، استوردت الصين 1.2 مليون برميل يوميا من القارة الإفريقية. وهو ما يمثل 30% من وارداتها النفطية في ذلك العام. ثم زادت الكمية لتصل إلى 1.3 مليون برميل يوميا في عام 2013، وبلغت نسبة الواردات 23% من إجمالي

[1] خديجة محمد عرفة، مرجع سابق، ص 28.

[2] المكان نفسه.

[3] جون جازفنيان، مرجع سابق، ص 327.326.

الواردات النفطية الصينية. وإضافة إلى الاستيراد، تلعب الشركات النفطية الصينية دورا مهما في مجالي الإنتاج والاستكشاف[1].

## المطلب الثاني: التمركز الصيني في الدول النفطية في إفريقيا

باعتبار أن السياسة الداخلية الصينية تمنح الأولوية للجانب الاقتصادي، وأهمية المحافظة على معدلات النمو المرتفعة تجنبا لأي تداعيات اجتماعية أو سياسية التي من شأنها أن تحدث، إذا تأثر الجانب الاقتصادي أو توقف النمو لأي سبب ما. الشيء الذي يدفع الصين بأن تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، وبما أن الصين تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، والوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن ترتفع واردات الصين النفطية لتصل إلى ما يقدر بحوالي 13.1 مليون برميل يوميا في عام 2030، وبما أن ما يقدر بحوالي 35% من واردات الصين من النفط تستورد من قارة إفريقيا بالمقارنة بحوالي 50% من إجمالي ما يصلها من منطقة الشرق الأوسط، نجد أن الصين أصبح لها تواجد مكثف في إفريقيا التي أصبحت تشكل ضرورة قصوى لها لتأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط ولمساعدتها على تحقيق سياسة أمن الطاقة الصينية القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي، والتنويع لمصادر الطاقة وللاستفادة من خصائص النفط الأفريقي في ظل عدم توافر المصافي الكافية لتكرير النفط الثقيل المستورد من منطقة الشرق الأوسط [2].

وفيما يتعلق بأدوات الصين لتحقيق مصالحها النفطية في إفريقيا، فقد ركزت بالأساس على الأداة الاقتصادية. فالصين تدرك أنه في ظل ما تعانيه دول القارة من مشكلات الفقر، وغياب التنمية. فإن المساعدات التنموية تشكل المدخل الأنسب للتقرب من تلك الدول. وقد طورت الصين إستراتيجية ذات مسارين. تمثل الأول في السعي لتوقيع اتفاقيات خاصة بالاستكشاف والإنتاج في دول مثل السودان، والغابون وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو. أما المسار الأخر، فتمثل في تقديم مجموعة

[1] خديجة محمد عرفة، مرجع سابق، ص 28.

[2] عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج،"**التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية**"، سودانيل، على الرابط:
https://www.sudaress.com/sudanile/16577 (03/07/2016)

متكاملة من المساعدات. كما شاركت الصين أيضا في قوات حفظ الأمن بالأمم المتحدة في دول مثل ليبيريا ودارفور. إضافة إلى إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية التي بلغت أكثر من 10 مليارات دولار[1].

إن التطرق إلى الاستثمارات الصينية النفطية في إفريقيا، يستدعي أولا معرفة الخريطة الطاقوية لإفريقيا، وأهم الدول المنتجة للنفط فيها، لفهم التركيز الصيني –على الأقل في المراحل الأولى– على الدول الأغنى من حيث الاحتياطات النفطية.

## 1/ المناطق الطاقوية في إفريقيا

يتوزع إنتاج واحتياطي القارة الإفريقية من النفط على مناطق القارة المختلفة كالتالي:

أ – منطقة غرب إفريقيا: وهي المنطقة الأهم في إنتاج النفط في إفريقيا، حيث تضم نيجيريا المنتج الأول للنفط في إفريقيا، وهي عضو في منظمة الدول المنتجة للنفط OPEC يبلغ احتياطها 36 مليار برميل، بحجم إنتاج يومي يصل إلى 2.7 مليون برميل. أما غينيا الاستوائية، التي تمتلك الآن أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط ، فهي تنتج يوميا حوالي 420 ألف برميل نفط يوميا. بينما يصل احتياطها إلى نصف مليار برميل[2] ، وتقدر أرقام أخرى هذا الاحتياطي بملياري برميل. وتسعى الشركات العالمية خاصة الأمريكية، إلى رفع إنتاج هذا البلد الى 740 ألف برميل يوميا في عام 2020. الغابون هي الأخرى من أهم المنتجين للنفط في غرب افريقيا، ويصل احتياطيها إلى 1.9 مليار برميل. وهناك الكاميرون التي تنتج 83 ألف برميل يوميا، أما الاحتياطي فيقدر بـ85 مليون برميل[3].

---

[1] Erica Downs, Op.Cit, p40.

[2] خالد حنفي علي، " **النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي** "، مجلة السياسة الدولية،عدد 164، افريل 2006، ص 83.

[3] ماهر اسكندر، " **خريطة توزيع النفط الإفريقي** "، مجلة إفريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، عدد 05، ماي 2013، ص 01،على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/5/pdf (03/07/2017)

ب – منطقة شمال إفريقيا: وهي تضم عضوين في الأوبك، هما ليبيا والجزائر. يقدر احتياطي الجزائر المؤكد من النفط حوالي 12.2 مليار برميل، حسب إحصائيات جانفي 2017 [1]، والذي يعتبر رابع أكبر احتياطي في إفريقيا بعد كل من نيجيريا وليبيا وأنغولا، ويبلغ إنتاجها اليومي حوالي 1.3 مليون برميل. تتمركز أكبر هذه الكميات من النفط في الجنوب الشرقي من البلاد، خصوصا في حقول "حاسي مسعود" التي تحتوي لوحدها على ما يقارب 70% من الإحتياطات الكلية من النفط في الجزائر. وتسيطر شركة سوناطراك على غالبية الاستثمار النفطي في الجزائر. أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فتحتوي الجزائر على حوالي 161.7 مليار قدم مكعب من الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي وتعتبر الثامنة على مستوى العالم. ويعتبر حقل "حاسي الرمل" أكبر حقل للغاز الطبيعي في الجزائر، حيث يقدر إنتاجه بحوالي ربع إجمالي إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي[2].

جـ– منطقة وسط إفريقيا: وتضم تشاد التي تعتبر إحدى المناطق الطاقوية الجديدة في إفريقيا، والتي بدأت إنتاج أول برميل من النفط في جويلية 2003، من حوض دوبا في جنوب البلاد. وأشارت التقديرات إلى أن الإنتاج اليومي في تشاد وصل خلال سنة 2006 إلى حوالي 225 ألف برميل. وسوف يكون التصدير بواسطة خط الأنابيب التشادي الكاميروني، الذي يبلغ طوله 1050 كيلومترا، لأن مرفأ " كريبي" الكاميروني هو المخرج لتصدير النفط التشادي إلى الخارج، من ساحل الأطلنطي. بالإضافة إلى ذلك، هناك الكونغو برازافيل التي يصل إنتاجها إلى 5 آلاف برميل يوميا، بينما تصل احتياطاتها إلى 93.5 مليون برميل. أما الكونغو الديمقراطية. فلا يتعدى إنتاجها اليومي 22 ألف برميل لكن تصل احتياطاتها إلى نحو مليار ونصف المليار برميل [3].

د– منطقة شرق إفريقيا: والتي تضم السودان، الذي ارتفع إنتاجه من النفط الخام ارتفاعا سريعا خلال السنوات القليلة الماضية. تنتج السودان حاليا نحو 500 ألف برميل يوميا. تتركز حقول النفط حاليا في

[1] OPEC, **" Algeria facts and figures "**, sur: https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/146.htm (01/03/2018).

[2] Energy Information Administration, sur : http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Algeria/pdf.pdf (01/03/2008)

[3] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 83.

وسط وجنوب السودان، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج من الاكتشافات النفطية الجديدة إلى 600 ألف برميل. بينما تقدر احتياطياتها حاليا ب حوالي 1025 مليار برميل[1].

هـ- منطقة جنوب إفريقيا: تضم هذه المنطقة دولة أنغولا، التي تعد ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا. بلغ إنتاجها نحو 1.8 مليون برميل يوميا خلال 2014 [2]. ويقدر احتياطها ب 25 مليار برميل. تمتلك أنغولا أيضا مجموعة حقول للغاز الطبيعي. ويعتمد الاقتصاد الأنغولي على قطاع النفط والغاز بنسبة 90% من المداخيل الحكومية. وتزود أنغولا لوحدها الصين بما يقارب نصف استيرادها النفطي من إفريقيا، حيث تعد أهم شريك نفطي إفريقي للصين.

من خلال قراءة هذه الخريطة لتوزيعات النفط في القارة الافريقية، نجد أن خليج غينيا الذي يضم نيجيريا وغينيا الاستوائية والكاميرون والغابون وأنغولا والكونغو ( برازافيل) هو منطقة التمركز النفطي، سواء من حيث الإنتاج أو الاحتياطي[3]. وهي دول استحوذت على الاهتمام الصيني، خصوصا نيجيريا وأنغولا.

## المطلب الثالث: الاستثمارات الصينية النفطية في إفريقيا

إن المحدد الطاقوي يبقى أهم أسباب التوجه الصيني نحو إفريقيا، والتي تزود الصين بثلث وارداتها النفطية [4]، ووصلت واردات الصين من النفط الإفريقي إلـى 30% بحلول عام 2011 [5]. وتقوم الإستراتيجية الصينية الرامية إلى جلب مصادر الطاقة من القارة على تقديم المساعدات للدول الإفريقية بدون شروط سياسية مسبقة. بهدف تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية، وتعزيز الروابط

[1] المرجع نفسه، ص 87.

[2] William Carpenter, "**The Biggest oil producers in Africa** ",(Investopedia, October 15, 2015), sur: https://www.investopedia.com/articles/investing/101515/biggest-oil-producers-africa.asp (11/03/2017)

[3] ماهر اسكندر، مرجع سابق، ص 02.

[4] سعد حقي توفيق، "**التنافس الدولي وضمان أمن النفط**"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد 43، 2011، ص 25.

[5] أيمن شبانه، " **النفط الإفريقي:عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد**"، مجلة إفريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، عدد 02، فيفري 2013، ص 03، على الرابط:
http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/2/12.pdf (23/07/2017)

التجارية والثقافية معها، ومنه فإن اهتمام الصين بتطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية، يفهم من زاوية سعي الصين للوصول إلى الأسواق العالمية، لتسويق منتجاتها الاقتصادية، لكن من وراء ذلك تسعى الصين من خلال استغلال نفوذها الاقتصادي إلى تحقيق الوصول إلى المزيد من مصادر رخيصة للطاقة والمواد الخام لتحافظ على مستوى النمو في اقتصادها، وهو ما يتضح من كون أن الدول الإفريقية المنتجة للطاقة مثل أنجولا، نيجيريا، والسودان، تعد أهم الشركاء التجاريين للصين في القارة [1].

تتواجد الشركات النفطية الصينية في شمال القارة: في الجزائر وليبيا، وفي غربها: في نيجيريا وأنغولا وغينيا وغينيا الاستوائية وساو تومي والغابون، وفي الوسط: في تشاد والكونغو برازافيل، وفي منطقة القرن الإفريقي: في السودان وإثيوبيا[2].

وبذلك، إن أبرز الدول التي تستورد منها الصين النفط هي: نيجيريا، السودان، أنغولا وتشاد. وتسعى الصين إلى اختراق خليج غينيا الغني بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة على الاستثمارات النفطية. وبالفعل نجحت في وضع موطئ قدم لها في أنجولا، ونيجيريا، والغابون وغينيا الاستوائية. واشترت ما نسبته 35% من ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر لقاء 60 مليون دولار. وقامت الشركات الصينية باستثمارات مماثلة في أنغولا وبلدان أخرى. كما عقدت الصين صفقة طاقة وتعدين بقيمة 1.3 مليار دولار مع زيمبابوي[3].

في نيجيريا وهي أول منتج للنفط في إفريقيا، وقع الرئيس الصيني شي جين بينغ في 2015 مع الرئيس النيجيري اتفاقا يقضي بمنح نيجيريا 800 مليون دولار مقابل تصدير نيجيريا لـ 30 ألف برميل نفط يوميا لمدة 5 سنوات. واشترت الصين 45% من حقل اكبو البحري النيجيري بقيمة 7.2 مليار دولار، كما انضمت كشريك للاستثمار في حقل بحري في أنغولا برأسمال قدره 725 مليون دولار أمريكي[4] .

اتجهت الصين أيضا إلى تطوير العلاقات مع دولة تشاد، حيث حصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام في "نجامينا" كانت له علاقات دبلوماسية بتايوان. ومن جهتها،

[1] Ibid, p 14.
[2] Philippe Richer, **l'offensive chinoise en Afrique**,(Paris : Edition Karthala, 2008), p93.
[3] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص25.
[4] William Carpenter, Op.Cit.

لجأت تشاد إلى الصين لتقوم بملء الفراغ الذي تركته الشركات الأمريكية، عبر إحدى شركاتها مثل الشركة النفط الوطنية الصينية التي تنشط في السودان المجاور، كما في مناطق أخرى من القارة الإفريقية. وما يوحي بذلك هو الإجراء الذي قامت به تشاد وقطعت بموجبه علاقتها الدبلوماسية مع تايوان، وهو ما مهد الطريق إلى علاقات متنامية ببعدها النفطي بين الصين وتشاد. التي لديها احتياطي نفطي مؤكد في حدود 900 مليون برميل وفق إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وبلغ متوسط إنتاجها 250 ألف برميل يوميا يذهب الجزء الأكبر منها للتصدير[1] .

في السودان، استغلت الصين خروج الولايات المتحدة منها منذ 1995، لتحظى باستثمارات نفطية كبرى، حيث أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين. وتمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، والتي تضخ 300 ألف برميل يوميا، كما قامت شركة سينوباك الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كلم لنقل الإنتاج إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين[2] .

من ذلك، وبسبب استثماراتها النفطية الضخمة، أصبحت الصين تولي اهتماما بالغا للأوضاع في هذا البلد. ويعود تطور العلاقات بين البلدين بشكل بارز سنة 1995، حين زار الرئيس السوداني "عمر البشير" الصين، وقام إثرها باستدعاء شركة الصين الوطنية للبترول CNPC، لمشاركة شركة النيل الأعظم للبترول السودانية، للتنقيب عن النفط. هذه الشراكة تمت بصورة فعلية سنة 1996. ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات الصينية السودانية منحى جديدا، وأصبحت السودان تعتبر منطقة نفوذ صيني، كما أصبح النفط السوداني يلبي حوالي 7% من احتياجات الصين الخارجية الإجمالية. أما بالنسبة للسودان، فتعتبر الصين أكبر مصدر لها بالأسلحة، فمنذ 1999، تستقبل السودان سنويا 500 مليون دولار أمريكي من الصين مقابل نفطها، 80% من هذا المبلغ تذهب إلى الواردات السودانية من الأسلحة الصينية [3].

---

[1] Ibid.

[2] نجلاء محمد مرعي، " **الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا** "، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية، عدد 84، 2008، ص 424.

[3] James tang, Op. Cit, p 13.

في العام 2007، اشترت الصين ما يزيد عن نصف صادرات السودان النفطية، وفي أوائل العام 2008، أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية أنها اشترت حصة نسبتها 45% من حقل نفط وغاز نيجيريا مقابل 2.27 مليار دولار أمريكي [1].

من الناحية السياسية، عززت الصين استثماراتها النفطية في افريقيا، بتكثيف المسؤولين الصينيين منذ مطلع القرن 21، من جهودهم السياسية والدبلوماسية في إفريقيا. ففي عام 2003 قام رئيس الوزراء الصيني وين جياباو بجولة في العديد من البلدان الإفريقية المنتجة للنفط بمصاحبة كبار مسؤولي النفط الصينيين، بينما زار الرئيس هو جينتاو الجزائر ومصر والغابون. وفي جوان 2006 قام وين جياباو بجولة أخرى في إفريقيا زار خلالها ستة بلدان منها أنغولا والكونغو برازافيل. وفتحت السفارات الصينية أو جرى توسيعها، ورفعت درجة التمثيل القنصلي، خاصة في بلدان مثل إثيوبيا[2] .

إن هذا الاختراق الصيني للنفوذ الأمريكي في مناطق تمركز النفط في إفريقيا، جاء نتيجة إستراتيجية على عدة محاور، منها أن الصين تلعب دور المورد للسلاح لإفريقيا بعد الرفض الأمريكي لتصدير الأسلحة للقارة، كما استطاعت الصين تقوية علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا عبر منتدى التعاون الصيني–الإفريقي[3]. وهو ما يشير إلى عنصر صراع من نوع آخر بين أكبر دولتين مستهلكتين للطاقة لتأمين مواقع الإمدادات لصالحها.

رغم كون الطاقة ذات أهمية محورية في توجيه السياسة الخارجية الصينية تجاه قارة إفريقيا، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى الاهتمام الصيني بإفريقيا. من بين هذه العوامل، التغيير الذي حدث لموقع الصين في العلاقات الدولية، فخلال الثمانينات من القرن العشرين، كانت الصين منشغلة بضرورة استمرار إصلاحاتها الإقتصادية، لذلك أعطت الأولوية لتطوير علاقاتها مع الدول الغربية الكبرى، على حساب الدول الأخرى. لكن خلال التسعينات، وبالإضافة لكونها أصبحت معتمدة على مصادر الطاقة الخارجية، فإن الصين عانت من عزلة فرضها عليها العالم الغربي، نتيجة لأحداث ساحة تيانانمان سنة 1989. فلجأت الصين إلى إعادة الاهتمام بتطوير علاقاتها مع إفريقيا[4]. وهناك

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص25.

[2] جون جازفنيان، مرجع سابق، ص 329.

[3] خالد حنفي علي، مرجع سابق ، ص 89.

[4] Ian Taylor**, "China's foreign policy towards Africa in the 1990's",**(The journal of modern African studies, 1998), p 446.

أيضا العامل الاقتصادي، والاعتبارات الإستراتيجية، مثل كسب تأييد أكبر عدد من الدول لتدعيم مركزها الدولي، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بانفراد الولايات المتحدة بالقوة وأيضا كسب تأييد دول القارة في معركتها السياسية المتعلقة بقضية تايوان.

## المبحث الثالث: الاستثمارات الصينية ومبادلاتها التجارية مع إفريقيا

باعتبار العوامل الاقتصادية أهم دوافع الصين للتفاعل مع إفريقيا، لذلك فإن الصين تنظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد. وبحسب بنك الصين، فإن إفريقيا مصدر مهم لتزويد الصين بحاجتها المتزايدة للموارد الطبيعية، إذ أن لديها– أي إفريقيا – واحد من أضخم احتياطيات المواد الخام في العالم، إضافة إلى الفرص المعتبرة للتجارة والاستثمارات الصينية، وذلك لوجود الكثافة السكانية المتزايدة في إفريقيا وإمكانياتها الشرائية، والحاجة الماسة لوجود بنى تحتية اجتماعية واقتصادية. نتيجة لكل هذه الاعتبارات وغيرها، ازدادت وتيرة التجارة بين الصين وإفريقيا بسرعة خلال العقد المنصرم[1]. أي منذ سنة 2000.

من المنظور الصيني، إن تطوير العلاقات بينها وبين إفريقيا في غاية الأهمية، من حيث توفر عوامل التكامل الاقتصادية بين وفرة الموارد والانفتاح النسبي للأسواق أمام سلعها، وأيضا وجود مناخ مساعد على الاستثمار بشكل كبير. كما أن فواعل السياسة الخارجية الرسمية دعمت وسهلت أيضا علاقات وثيقة مع القارة، واستجاب القادة الأفارقة بصورة قوية للإستراتيجية الصينية التي ركزت على أن استثماراتها خالية من الشروط السياسية، وقدمت لهم الدعم الدبلوماسي في المنظمات الدولية متعددة الأطراف. وبسبب حساسية الدول الإفريقية لعلاقاتها مع الدول الغربية ذات الخلفية الاستعمارية القائمة على الهيمنة والتبعية. فإن صناع السياسة الخارجية الصينية كان بإمكانهم العمل بدرجة من الأفضلية الواضحة في إفريقيا التي سمحت لهم بتحقيق مكاسب دبلوماسية واقتصادية سريعة على حساب الدول الخارجية الأخرى[2]. حيث أصبح للصين حضورا كبيرا في إفريقيا يكاد يكون حكرا عليها، لدرجة أننا يمكننا القول بأن الصين قد قامت بشراء إفريقيا على المستوى السياسي، بما يترجم عنه تلك المؤتمرات واللقاءات الدولية المنتظمة بين الصين والدول الإفريقية [3].

---

[1] ألأولي إسماعيل،" **العلاقات الصينية الإفريقية:شراكة أم استغلال: وجهة نظر افريقية** "، مركز الجزيرة للدراسات،تقارير، 19 افريل 2014، ص03، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/4/19/20144191716281887 34Sino-African%20relations.pdf (01/03/2018)

[2] كريس ألدن، مرجع سابق، ص 54.

[3] أنطوان برونيه، جون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الامبريالية الاقتصادية، تر: عادل عبد العزيز أحمد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط01، 2016، ص 35.

## المطلب الأول: الاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا

تجلت العلاقة التكاملية بين السياسيين والاقتصاديين بوضوح في السياسة الصينية تجاه إفريقيا. فعلى الرغم من أن الدبلوماسية الصينية قد ساهمت في إعادة اكتشاف الروابط بين الصين وإفريقيا، لكن المعاملات الدبلوماسية والخطابات السياسية وحدها ليست قادرة على الحفاظ على تلك العلاقة. لذلك ترك الأمر للشركات المتعددة الجنسيات الصينية الطموحة التي تمثل محرك الصين الجديدة المعاصرة، والتي جذبت الانتباه للموارد الإفريقية التي كانت تسيطر عليها المصالح الغربية. فالقدرة على الاستفادة من الأدوات الدبلوماسية والمساعدة الإنمائية مكنت هذه الشركات متعددة الجنسيات من التغلغل في إفريقيا والاستيلاء على الأسواق في فترة قصيرة نسبيا. وبموازاة ذلك، فإن العلاقات الوطيدة التي هدفت إلى تحسين سبل الوصول إلى الموارد واستغلالها مكنت الشركات الصينية من الاطلاع على البيئة الإفريقية والفرص التي توفرها [1].

إن تواجد الصين المتنامي والمكثف في القارة الإفريقية منذ سنة 2000، هو جزء من إستراتيجيتها العالمية الشاملة للذهاب نحو الخارج Going Out Strategy التي اعتمدتها الصين خلال التسعينات، لتشجيع شركاتها المختلفة، خصوصا المملوكة للدولة، للتوجه والاستثمار في كل مناطق العالم، وفي حين أن القارة الإفريقية تحتل أهمية اقتصادية كبرى، أعطتها الصين الأولوية في إطار هذه الإستراتيجية، والتي أصبحت تعد أهم منطقة في السياسة الخارجية الصينية منذ سنة 2000، وأصبح الوصول إلى مواردها وأسواقها هدفا محوريا لها. نتيجة هذا التوجه الصيني الغير مسبوق نحو القارة منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الصين والدول الإفريقية من 10 مليار دولار أمريكي سنة 2000، إلى 127 مليار دولار سنة 2010. محتلة الصف الأول كأكبر شريك تجاري للقارة، إضافة إلى كونها أصبحت أكبر مستثمر أجنبي فيها[2]. بعبارة أخرى، تضاعف حجم المبادلات التجارية بين الصين والدول الإفريقية ما بين سنوات 2000 و2010، 12 مرة لينتقل من 10 مليار دولار أمريكي فقط، إلى 127 مليار، وصولا إلى

[1] كريس ألدن، مرجع سابق، ص 55.

[2] Janvier Liste**,"Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt**",(Economic Brief,The African Development Bank, 2012), p02.

حوالي 200 مليار دولار سنة 2014, وهو عامل أدى إلى توفير مصدر هام لخلق الثروة بالنسبة للدول الإفريقية[1].

حسب إحصائيات 2015، تركزت صادرات الدول الإفريقية إلى الصين في المواد الأولية وبنسب كبيرة، حيث احتل النفط نسبة 79.6% من إجمالي واردات الصين من القارة، ثم المعادن بنسبة 9.8% والزجاج 3.8% والخشب بنسبة 2.1%[2].

من جانب الدول الإفريقية، فهي تنظر إلى الصين كفرصة اقتصادية إستراتيجية لكسر حلقة التبعية التاريخية المفروضة عليها من الدول الغربية، والاستفادة من التجربة التنموية الصينية الناجحة في الخروج من التخلف من الناحية المنهجية، واستقبال أكبر قدر ممكن من المشاريع المتعددة القطاعات، والمساعدات الاقتصادية الغير مشروطة التي توفرها الصين منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي.

يتضح أنه منذ بداية القرن21 ، انتقلت الصين من مجرد مستثمر بسيط ذو تواجد محدود في القارة الإفريقية مقارنة بالدول الأخرى( أوربا والولايات المتحدة الأمريكية) إلى أن تصبح أهم شريك اقتصادي للقارة في العالم، حيث ارتفع حجم التجارة بين الطرفين بمعدل 20% سنويا، والاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 40% سنويا. ويمكن تحديد مجالات الشراكة الاقتصادية بين إفريقيا وبقية دول العالم في 5 أبعاد: التجارة، حجم الاستثمارات، نمو الاستثمارات، تمويل إقامة البنى التحتية، والمساعدات. مقارنة بالدول الأخرى، تتفوق الصين في كل هذه الأبعاد والمجالات، حيث لم يسبق لأي دولة الوصول إلى مستوى التواجد الصيني الحالي الذي تعرفه إفريقيا[3].

ركزت الصين على مجموعة استراتيجيات لتحديد سياستها الخارجية تجاه إفريقيا تبلورت في الكتاب الأبيض White Paper للسياسة الصينية تجاه إفريقيا سنة 2006، والكتاب الأبيض لمساعدات الصين الخارجية سنة 2011 [4]. وأيضا الكتاب الأبيض الثاني لسياستها تجاه إفريقيا سنة 2015. والذي من خلاله–أي ابتداء من سنة 2015– دخلت العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية مرحلة

[1] Cheikh Tidiane, **La Chine et l'Afrique : Les Faits et les Chiffres**, (Dakar :Centre africain pour le commerce,2016), p10.
[2] Ibid, p24.
[3] Irene Yuan Sun, and others, Op.Cit, p09 .
[4] Mulugeta Gebrehiwot Berhe, Liu Hongwu, **China-Africa : Governance,Peace and Security**,(Addis Ababa: Institute for peace and security studies, 2013), p74.

جديدة، حيث تعهدت الصين خلال قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي بجوهانزبورغ 2015 بمضاعفة حجم استثماراتها المختلفة نحو الدول الإفريقية لتصل إلى 60 مليار دولار أمريكي في الفترة 2016-2018، وهو ما يدل على التزام الصين المتواصل والطويل المدى للبقاء في إفريقيا كأكبر شريك اقتصادي، هذه القيمة الكبيرة للاستثمارات تدل أيضا على نية الصين الذهاب أبعد من التركيز فقط على الاستثمار في قطاع المواد الأولية، وتنويعها لتشمل كل القطاعات الاقتصادية في القارة[1].

تشير الإحصائيات أنه بنهاية عام 2016، وصل حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا إلى أكثر من 100 مليار دولار أمريكي ، مقابل 20 مليار دولار عام 2012 و 10 مليار دولار عام 2009 و5 مليارات دولار عام 2006 . وساهمت الاستثمارات الصينية في خلق 130750 فرصة عمل بالقارة الأفريقية خلال الفترة ما بين 2005 وحتى 2016. وتسارعت وتيرة استثمارات الشركات الصينية بالقارة الأفريقية حيث أظهر تقرير حديث لمؤسسة ماكنزي العالمية أن إجمالي عدد الشركات الصينية في إفريقيا بلغ حوالي 10 آلاف شركة عام2017 [2].

من باب المقارنة، بلغ عدد المشاريع التي قامت بها الصين في الدول النامية في الفترة ما بين ( 2003 و 2013) 15643 مشروعا، ما يمثل نسبة 73.6% من مجموع مشاريعها الخارجية. من بين هذه المشاريع، فقط 145 مشروعا وجه إلى دول شمال إفريقيا المغاربية ( عدم احتساب مصر )، أي نسبة 0.7% من مجموع مشاريعها الخارجية، و0.9% من مشاريعها في الدول النامية، و7.1% من مشاريعها في الدول الإفريقية. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، حظيت نيجيريا بـ نسبة 11.7% من المشاريع الصينية في كامل إفريقيا، وجنوب إفريقيا 7.5%، زامبيا 6,2%، إثيوبيا 5.2%، مصر 4.8%، تنزانيا 4%، غانا 4.4%، أنغولا 4.1%، السودان والجزائر 3.8% من إجمالي المشاريع الصينية في إفريقيا[3].

[1] Wenjie Chen, Roger Nord, "**A rebalancing act for China and Africa**", (Washington DC:InternationalMonetary Fund,African Department,2017), p21.

[2] طارق عبد الغفار،" **منتدى "الصين – أفريقيا" يؤسس لمرحلة الشراكة الشاملة بين بكين والقارة السمراء**"، وكالة أنباء الشرق الأوسط، 2018/08/29، على الرابط:
https://www.mena.org.eg/ar/feature-stories/dbcall/id/831 (11/11/2018)

[3] Mulugeta Gebrehiwot Berhe, Liu Hongwu, Op.Cit, pp 98,99.

مما سبق، لقد ازداد الاستثمار الصيني الخارجي المباشر في إفريقيا منذ عام 2009. رغم أن الاستثمار الإفريقي الخارجي المباشر قل في نفس الفترة نتيجة للأزمة المالية العالمية. ويأخذ الاستثمار الصيني أشكالا عدة بما فيها الاستثمار المباشر في التصنيع واستكشاف النفط والغاز واستخراج المعادن، والقروض الامتيازية لتطوير البنية التحتية (تمويل). وكان ازدياد الاستثمار الصيني في إفريقيا واحدا من الأولويات المتفق عليها والتعهدات التي تم الإعلان عنها في قمة منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، في بكين عام 2012، وأدت إلى تأسيس صندوق التنمية الصيني–الإفريقي كآلية لتنفيذ السياسة من أجل تشجيع الاستثمار الصيني في إفريقيا. وبحلول نهاية عام 2012، وافق الصندوق على استثمار 2.385 مليار دولار في 61 مشروعا في 30 بلد إفريقي، هذا إضافة إلى 1.806 مليار دولار تم استثمارها من قبل في 53 مشروع عبر إفريقيا. ومن اللافت أن واحدا فقط من هذه الاستثمارات كان في مجال الزراعة. وبالمجمل، فإن المجموع التراكمي للاستثمار الصيني الخارجي المباشر ارتفع من 9.33 مليارات (2009) إلى 21.23 مليارا (2012)، وتلك زيادة أكثر من 200% [1].

يمكن إجمال الجوانب المميزة للاستثمارات الصينية في إفريقيا كما يلي[2]:

1- يتمثل الجانب الأول في أن مصالح الصين في إفريقيا تعتمد بالدرجة الأولى على النفط والموارد الطبيعية، بهدف تدعيم النمو الكبير الذي يشهده اقتصادها. وتؤكد جهة استثماراتها، والمعاملات التجارية وطبيعتها ذلك.

2- الجانب الثاني هو الروابط القوية بين أهداف السياسة الخارجية للحكومة، وبين الاستثمارات الصينية في إفريقيا. فالشركات التي تستثمر في القارة تعكس إلى حد كبير مصالح الدولة الصينية. وهذه الشركات على عكس الشركات الغربية فهي إما عامة، أو أنها تعتمد في جزء كبير في تمويلها على الحكومة الصينية.

3- يتمثل الجانب الثالث للاستثمارات الصينية في إفريقيا، بالوجود البشري المتزايد للصينيين في شركاتها العاملة في القارة الإفريقية.

---

[1] ألأولي إسماعيل، مرجع سابق، ص 07.

[2] حكمات عبد الرحمن، " **إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا** "، قطر: مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 22، سبتمبر 2016، ص ص78،79.

4- أما الجانب الرابع الذي تتميز به الاستثمارات الصينية، فيكمن في كيفية استخدام الاستثمارات الصينية للعمالة الإفريقية، فالشركات الصينية لا تراعي أبسط الحقوق العمالية المتمثلة بعقود العمل المجحفة، وانخفاض الأجور وأوضاع العمل السيئة.

بالإضافة إلى قطاع الطاعة، ركزت الصين في سياساتها الاقتصادية في إفريقيا على الاستثمار في قطاع البنى التحتية في إفريقيا، بتمويل مختلف المشاريع، وإرسال شركاتها للبناء للحصول على مختلف المشاريع. وهو ما جعل من القدرة التنافسية لهذه الشركات جد عالية مقارنة بالشركات الأجنبية الأخرى، أو الشركات المحلية في الدول الإفريقية. سواء من ناحية تكاليف الانجاز، وهو العامل ذو التأثير الأكبر في فوز الشركات الصينية بمختلف الصفقات في إفريقيا، أو من السرعة في تسليم هذه المشاريع جاهزة [1].

## الفرع الأول: التواجد الاقتصادي الصيني في شمال إفريقيا

فرضت الصين تواجدها الاقتصادي في منطقة شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب وتونس) بوتيرة متسارعة، كشريك تجاري هام، والأكثر من ذلك كمستثمر في أغلب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. واحتلت ثلاث دول في منطقة شمال إفريقيا الأولوية في الاستثمارات الصينية المباشرة هي: الجزائر، مصر وليبيا. في البداية كان الهدف الصيني الأساسي من الاستثمار في المنطقة الغنية بمصادر الطاقة (الجزائر، ليبيا) هو تأمين متطلباتها من هذه الموارد، لكن حجم السوق الاستهلاكي الواسع لهذه الدول، وإمكانية استغلالها لاختبار المنتجات الصينية، تحضيرا لتصديرها للأسواق الأوربية القريبة من هذه الدول. كل هذا دفع بالصين إلى تجاوز مجرد تركيزها على تأمين المصادر الطاقوية، إلى الاستثمار في مختلف القطاعات، التي تشمل البنية التحتية، الصناعة، صناعة السيارات، الاتصالات، التجارة وغيرها.

مثلت منطقة شمال إفريقيا نسبة 15% من مجموع الاستثمارات الصينية في كامل إفريقيا سنة 2007، بعد أن كانت النسبة لا تتعدى 10% سنة 2003. بالإضافة إلى كل من الجزائر وليبيا اللتان تعدان أقطاب الاستثمار الصيني في هذه شمال إفريقيا، هناك مصر التي أصبحت الصين أكبر

[1] David Dollar,**"China's Engagement with Africa :From Natural Resources to Human Resources"**, (Washington ;Brookings Institution,2016) ,p92, sur: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Chinas-Engagement-with-Africa-David-Dollar-July-2016.pdf (04/03/2018)

مستثمر أجنبي فيها سنة 2009 باستثمارات قدرت بـ 500 مليون دولار أمريكي. وفي 2010 وقعت شركات صينية ومصرية 22 اتفاقا استثماريا بقيمة 250 مليون دولار أمريكي[1].

إلى غاية سنة 2016، بلغ حجم المبادلات التجارية بين الصين ودول شمال إفريقيا، والشرق الأوسط (منطقة مينا Middle East and North Africa MENA) 125.46 مليار دولار أمريكي[2]، مع هيمنة قطاعات الطاقة والبنى التحتية على حجم الاستثمارات في ليبيا والجزائر، والمعادن مثل الفوسفات في المغرب. لكن رغم ذلك، وخلافا للاستثمارات الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء، والتي تشهد تركيزا كبير على قطاعات النفط والبنى التحتية، يأخذ التواجد الاقتصادي الصيني في دول شمال إفريقيا صور وأشكال مختلفة، ليشمل قطاعات متنوعة مثل الإلكترونيك، والسيارات والنسيج.

بالنسبة للجزائر، نجد أن الشركات الصينية البالغ عددها 50 شركة، تستثمر في مختلف المجالات (الطاقة، البناء، التكنولوجيا ، الري)، بقيمة مالية ناهزت ملياري دولار، ومبادلات تجارية تقارب 8 مليار دولار[3]. ومنذ عام 2013 تحولت الصين إلى أقوى شريك اقتصادي للجزائر. وبلغ حجم المبادلات التجارية بين الصين والجزائر ما بين جانفي وأوت 2015، 3.98 مليار دولار أمريكي، بزيادة تقدر بـ 7.5% مقارنة بالسنة التي سبقتها، مع تسجيل عجز في الميزان التجاري من جانب الجزائر، التي قامت بتصدير 0.8 مليار دولار إلى الصين، مقابل استيراد 3.18 مليار دولار منها. كما منحت الجزائر عقود بناء بقيمة 20 مليار دولار أمريكي للـ 50 شركة صينية، ما جعل الجزائر من أهم الدول الإفريقية من حيث الاستثمارات الصينية في مجال البناء، تمثلت هذه الصفقات أساسا في بناء السكنات المنخفضة التكلفة، والمساهمة في إنجاز الطريق السريع شرق–غرب، وبناء شبكة سكك الحديد في المنطقة الغربية من الجزائر[4].

[1] Vincent Castel, Paula Ximena Mejia, "**The BRICs in North Africa :Changing the Name of the Game** ",(North Africa Quarterly Analytical, The African Developùent Bank, 2011), p08.

[2] David Dollar**,** Op.Cit, p101.

[3] شريفة كلاع، "البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا"، الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 21 نوفمبر 2017، ص 224.

[4] David Dollar, Op.Cit, p35.

بالاضافة إلى ذلك، وقعت الجزائر والصين اتفاقا في نوفمبر 2018، لبناء أكبر منجم للفوسفات في إفريقيا بمنطقة تبسة في الجهة الشرقية من الجزائر، بقيمة 6 مليار دولار أمريكي. يتولى تطوير المشروع، شركتي سوناطراك Sonatrach وأسميدال Asmidal للتعدين من الجانب الجزائري، وشركة سيتيك للبناء CITIC من الجانب الصيني. الذي سوف يوفر عند دخوله مرحلة الانتاج سنة 2022 ، 14 ألف فرصة عمل مباشرة، ويزيد من إنتاج الجزائر من مليون طن سنويا حاليا إلى 10 مليون طن سنويا [1].

من جهة أخرى، لعب التواجد الديمغرافي الصيني المتنامي في شمال إفريقيا دورا كبيرا في تشجيع الاستثمارات في المنطقة، وإعطائها أفضلية نسبية للحصول على مختلف الصفقات. مثل دورها في الجزائر التي تعد أكبر حاضن للجاليات الصينية في المنطقة، حيث بدأت الجماعات الصينية في الظهور منذ بداية سنة 2000 .

هناك هدف آخر للتواجد المتعاظم للشركات الصين في شمال إفريقيا، يتمثل في تسهيل الوصول إلى الأسواق الأوربية، باستغلال مشاريع الشراكة الأورو–متوسطية، واتفاقيات الشراكة التجارية بين الجانبين المغاربي والأوربي، إذ أنه وفق هذه الشراكة، تخضع المنتجات المصنعة في هذه الدول إلى تعريفات جمركية تفضيلية من طرف دول الاتحاد الأوربي.

## الفرع الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء

منذ نهاية التسعينات، ووصولا إلى سنة 2018. أصبحت الصين أهم شريك تجاري وأكبر مستثمر أجنبي مباشر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تحتل مبادلاتها التجارية مع الصين لوحدها ربع إجمالي تجارتها الخارجية. كما أن ثلث واردات الصين من الطاقة تأتيها من هذه المنطقة.

وتعتبر البنوك الصينية خصوصا: بنك الصين الشعبي People's Bank of China وبنك الصين للتنمية China Development Bank، وبنك التصدير والاستيراد Export–Import Bank، أهم ممولي الاستثمارات الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، أساسا في قطاعات النفط،

[1] موقع CGTN، " **تعاون صيني جزائري لبناء أكبر منجم فوسفات في إفريقيا** "، 2018/11/29، على الرابط: https://newsar.cgtn.com/news/3d3d674d6656544e30597a6333566d54/p.html (25/12/2018).

البنى التحتية. الصناعة، الصحة والفلاحة، وهي قطاعات حددها الكتاب الأبيض للصين لسنة 2014 .[1]

تتواجد في هذه المنطقة أكثر من 2200 شركة صينية للإستثمار، أغلبها شركات خاصة. ووصل حجم المبادلات التجارية بين الصين وهذه الدول 170 مليار سنة 2013. ومن السمات الجديدة للشركات الصينية العاملة في إفريقيا جنوب الصحراء، أنها لم تعد مقتصرة فقط على استخراج النفط، بل إنها امتدت إلى مجالات أخرى مثل العمل في مناجم النحاس في زامبيا، وفتح مصانع الغزل والنسيج في كينيا، والتنقيب عن اليورانيوم في زيمبابوي، والتنقيب عن المعادن وشراء الكوبالت من الكونغو، واتفاقية تطوير منجم خام الحديد في ليبيريا بقيمة 2.6 مليار دولار أمريكي في عام 2008، والتي تعتبر أكبر استثمار صيني في غرب إفريقيا، واستغلال الموزمبيق كونها أكبر مصدر للأخشاب في شرق إفريقيا للصين[2].

حسب معطيات وزارة التجارة الصينية MOFCOM بلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء 2.52 مليار دولار سنة 2012، و3.4 مليار سنة 2013. سنة 2012 بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في هذه المنطقة 20 مليار دولار، لكن رغم ذلك فهذا الرقم لا يمثل سوى 5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء. وتتركز أغلب الاستثمارات الصينية في هذه المنطقة، كغيرها من المناطق، على قطاع الطاقة والصناعات الاستخراجية والبنى التحتية الملازمة لها[3].

في غرب إفريقيا بدأت الصين تهتم بقطاع النقل، وبين 2005 و2012 استقبل قطاع النقل في منطقة غرب إفريقيا 36% من مجمل الاستثمارات الصينية فيها ( نيجيريا بالأساس )، وهو ما يفوق المعدل العالمي بـ 14%. لكن معدات ووسائل النقل في أغلبها مرتبطة بالوصول إلى المناجم التي تسيطر عليها الشركات الصينية. بعد قطاع النقل، احتل قطاع المناجم نسبة 32% من الاستثمارات الصينية في المنطقة، وهي نسبة فاقت المعدل العالمي بـ 16% [4].

---

[1] Anna Katharina Stahl, **"China's ralations with Sub-Saharan Africa** ",(Fondations Europeene d'Etudes Progressistes, IAI Working paper 16/22,2016) , p10.

[2] هادي محمد حسين برهم، مرجع سابق، ص 154.

[3] Anna Katharina Stahl, Op.Cit, p 21.

[4] Ibid, p23.

أما في شرق إفريقيا جنوب الصحراء، وفي كينيا مثلا، التي تعد إحدى محطات استراتيجية الحزام والطريق البحرية التي تباشرها الصين منذ 2013، تنفذ الصين أيضا مشاريع متعددة، منها شبكة السكك الحديدية، إضافة إلى تشييد الطرق وإقامة محطات الطاقة الشمسية في شمال شرق كينيا. وبالنسبة لأوغندا، فقد قدمت الصين لها ائتمانا بقيمة 500 مليون دولار لمساعدتها على بناء سد كبير لتوليد الكهرباء على نهر النيل، لتعيد إحياء المشروع الذي كان قد توقف لعدة سنوات بسبب نقص التمويل. يضاف إلى ذلك مشروع تدريب أكثر من 10 آلاف مزارع في أوغندا لتشجيع نقل تقنيات صينية بسيطة إلى أوغندا. أما إثيوبيا فقد قدمت لها الصين مساعدات خارجية كبيرة مرتبطة في الأغلب بمشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الشركات الصينية، إضافة إلى تمويل سد النهضة. وتزايدت الاستثمارات الصينية فيها مع استيراد السلع الاستهلاكية الرخيصة من الصين [1].

## الفرع الثالث: الاستثمار في المجال الفلاحي

تشكل الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا ما يزيد على 60% من إجمالى الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، في حين أن معظم الدول الإفريقية لا تحقق سوى 25% من إنتاجها الزراعي المحتمل، لذلك أصبح الاستثمار في الأراضي الزراعية الإفريقية مضمون الطلب خاصة منذ ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء في عام 2008 على أثر الأزمة المالية العالمية وبسبب وجود طفرة في إنتاج الوقود الحيوي وتزايد الاستهلاك من اللحوم ومنتجات الألبان[2].

إلى غاية 2007، لم تول الصين أهمية كبرى للاستثمار في القطاع الفلاحي في إفريقيا. حيث قامت الصين لعدة سنوات بإعداد فهارس بقائمة الدول ذات الإمكانيات الاستثمارية الكبرى للشركات الصينية، خصوصا في قطاع الزراعة، وكل فهرس حددت فيه الصين الدولة ومجالات الاستثمار الزراعي فيها. سنة 2004 لم تكن الدول الإفريقية تحتل أهمية ضمن هذه القوائم، فقط 13 من بين 67 دولة كانت دولا افريقية. ثم سنة 2005 أضافت الصين 10 دول افريقية إلى القائمة، أما الفهرس الثالث سنة 2007، أضافت فيه الصين 10 دول أخرى ليصبح العدد 33 دولة أهمية للاستثمار الصيني في قطاع الفلاحة. وتم تخصيص 12 دولة من هذه الدول ومجالات الاستثمار في المحاصيل

[1] شريفة كلاع، مرجع سابق، ص225.

[2] David Dollar, Op.Cit, p 100.

الزراعية فيها، مثل تحديد زراعة التبغ في زيمبابوي، ألياف الكتان في تنزانيا، القطن في مصر، الخضر والفواكه في الغابون، والفواكه والمكسرات في نيجيريا [1].

يرجع السبب الرئيسي لتأخر الاستثمارات الصينية في المجال الفلاحي بإفريقيا مقارنة بالقطاعات الأخرى، إلى عدم تحمس الشركات الصينية إلى المجازفة دون ضمانات ودعم حكومي صيني. ففي سنة 2006 أشار شيا زيشانغ Xia Zesheng مدير التنمية ما وراء البحار في الصين بأن نسبة المخاطرة في الاستثمار في مجال الفلاحة في إفريقيا جد مرتفعة، وبأن بعض الشركات العاملة في القارة في هذا المجال تواجه مشاكل كبرى، هذا التصريح كان موجها للحكومة الصينية لإعطاء مزيد من الأهمية لدعم الاستثمار للاستفادة من إمكانيات القارة الفلاحية الكبرى، وما توفره من ثروة للصين ولهذه الدول. حيث أنه على الأقل 44 دولة افريقية تعتمد على الاستيراد لتأمين الغذاء، وبالتالي فهي مستعدة لتقديم امتيازات تفضيلية للاستثمار الذي يساهم في تحقيقهم للاكتفاء الذاتي، وهو ما يوفر فرصة إستراتيجية للشركات الصينية، إذا ما ساعدتها الحكومة، ووفرت لها صندوقا خاصا لدعم التعاون الفلاحي بين الصين وإفريقيا.

بداية من سنة 2008 بدأت الصين تهتم بالاستثمار في القطاع الفلاحي في إفريقيا، عن طريق دعم شركاتها المتخصصة، أو شراء الأراضي مباشرة من الدول الإفريقية، حيث تمتلك الصين 239 مليون هكتارا من الأراضي الفلاحية في 21 دولة افريقية، 43% من هذه الأراضي المملوكة للصين تتواجد في فقط في الكاميرون وتستخدم أساسا في إنتاج المطاط[2]. وأنشأت الصين خلال الفترة من 2006 إلى 2009 أربعة عشر مركزا جديدا للتكنولوجيا الزراعية Agricultural Technology Demonstration Centers في موزمبيق، السودان، تنزانيا، إثيوبيا، الكاميرون، توجو، زامبيا، ليبيريا، البنين، جنوب افريقيا، أوغندا، رواندا، الكونغو برازافيل، زيمبابوي[3].

يبرز اهتمام الصين المتنامي بالاستثمار في قطاع الفلاحة في إفريقيا من خلال توجهات المسؤولين الصينيين للتركيز على هذا المجال وتشجيع الشركات الصينية للاستثمار أكثر فيه، خلال ندوة أقيمت في بكين سنة 2011 حول التعاون والاستثمار الصيني الإفريقي، صرح وزير التجارة

[1] Deborah Brautigam, **Will Africa Feed China?**,(Oxford: Oxford University Press, 2015),pp 62,63.
[2] Ibid, p65.

[3] سامي السيد أحمد محمد، مرجع سابق، ص ص 277، 278.

الصيني شان ديمينغ Chen Deming بأن: "العديد من القضايا المهمة في الاستثمارات الصينية في إفريقيا تحتاج إلى مراجعة، لمساعدة التنمية الإفريقية. ففي حين أن إفريقيا قارة جد غنية بموارد الأرض المتنوعة، إلا أنها تعرف أزمات مجاعة وسوء تغذية، وهو ما يجب على الصين المساعدة في حله، بتعديل إستراتيجيتها الاستثمارية في إفريقيا، وتحويل الأولوية من قطاعات البناء إلى التنمية الفلاحية، وقضايا التغذية التي أصبحت من أولويات الصين في إفريقيا" [1].

خلال قمة جوهانزبورغ لمنتدى التعاون الصيني–الإفريقي سنة 2015، خصص الرئيس الصيني شي جين بنغ 60 مليار دولار لتمويل 10 قطاعات استثمارية أساسية، كان تحديث القطاع الفلاحي أحد أهمها. هذا الدعم الصيني تحدد في مجموعة استراتيجيات تشمل إقامة مشاريع تنموية شاملة في القرى الإفريقية، تأطير التنسيق في البحث والتبادل المعرفي في هذا المجال، تشجيع حكومي للاستثمارات الفلاحية للشركات الصينية. من خلال هذه السياسات هدفت الصين إلى مساعدة الدول الإفريقية على تجاوز الصعوبات التي تواجه الإنتاج الفلاحي فيها، التي أهمها هشاشة البنى التحتية التي تساعد على الإنتاج، وقلة الخبرات وضعف التمويل[2].

يمكن تحديد أهم الفاعلين الصينيين في الاستثمار الفلاحي في إفريقيا في[3]:

1- الحكومة الصينية: ممثلة في وزارتي الفلاحة والتجارة.
2- الحكومات الفرعية لمختلف المقاطعات الصينية والأقاليم.
3- الباحثون الأكاديميون في مختلف الجامعات ومعاهد البحث الفلاحي.
4- الشركات الفلاحية الصينية مثل مجموعة التنمية الفلاحية الوطنية للصين، وشركة الصين للزيوت والغذاء.
5- البنوك الصينية مثل بنك الصين للاستيراد والتصدير، وبنك الصين للتنمية.

[1] Helen Lei Sun,"**Understanding China's Agricultural Investment in Africa**",(South Africa:African perspectives, N102, November 2011) , p07
[2] Lila Buckley and others, "**Chinese agriculture in Africa :Perspective of Chinese agronomists on agricultural aid**",(London:International Institute for Environment and Development, January 2017), p07.
[3] Ibid, p07.

كما يمكن تحديد خطط الحكومة الصينية لتحديث القطاع الفلاحي في إفريقيا في[1]:

1/ مباشرة مشاريع تنموية فلاحية في 100 قرية افريقية، ونقل وتكييف الخبرة الصينية الملائمة لظروف ومتطلبات الإنتاج لهذه القرى.

2/ إرسال 30 فريقا من الخبراء الفلاحيين إلى إفريقيا، قصد وضع استراتيجيات فلاحية، تشجيع التبادل الأكاديمي، إجراء التجارب والبحوث، التوجيه التقني. كل هذا هدفه بناء قدرات تنموية فلاحية للدول الإفريقية.

3/ قيادة التعاون في البحث العلمي المتعلق بترقية الإنتاج الفلاحي، عبر رسم آليات لدمج الأبحاث بين المعاهد الفلاحية الصينية والإفريقية، حول الرفع من جودة البذور، تحسين النسل للمواشي والدواجن، الوقاية من الأمراض وكيفيات المعالجة، والتحكم في الأوبئة.

4/ تقديم مساعدات غذائية استعجالية للمناطق التي تعرف حالات جفاف وأزمات غذائية، وتخصيص 145 مليون دولار بالتنسيق مع المنظمات الدولية.

## المطلب الثاني: المبادلات التجارية والمساعدات الصينية لإفريقيا

### الفرع الأول: المبادلات التجارية بين الصين والدول الإفريقية

ارتفعت المبادلات التجارية بين الصين والدول الإفريقية من 760 مليون دولار سنة 1978 (أي في سنة التحول في السياسة الخارجية الصينية) بنسبة 700% خلال التسعينات لتصل إلى 10 مليار دولار سنة 2000، لتعرف هذه السنة بدورها نقطة تحول أخرى في تضاعف نسبة التبادل التجاري بين الطرفين، حيث بلغ 17 مليار دولار سنة 2003، ثم 20 مليار سنة 2004. وفي سنة 2005 أصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بحجم تبادل تجاري وصل إلى 50 مليار دولار. في سنة 2007، توقع الرئيس الصيني هو جينتاو بأن التبادل التجاري سوف يبلغ 100 مليار دولار خلال 2010، لكن ذلك تحقق قبل ذلك بسنتين إذ بلغ التبادل 100 مليار دولار سنة 2008، لتصبح بذلك الصين ثاني أكبر شريك تجاري لإفريقيا[2]. ومنه، ارتفع التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا منذ سنة 2000 بنسبة 30% خلال 8 سنوات فقط ليصل

[1] Ibid, p08.

[2] Eric Nguyen, **Les relations Chine-Afrique :l'empire du milieu a la conquête du continent noir**,(Levallois-Perret :Grouoe Studyrama-Vocatis,2008), pp 43 ,44.

إلى 100 مليار دولار أمريكي سنة 2008، وهي نسبة تجاوزت معدل نمو التجارة العالمية بمقدار 14% [1]. وبعد تراجع في حجم المبادلات التجارية سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، عادت المبادلات لتصل إلى 127 مليار سنة 2010 [2]. لتصبح الصين بذلك أكبر شريك تجاري للقارة الإفريقية منذ سنة 2009.

بصفة عامة، سجلت التجارة الصينية مع أفريقيا نموا سريعا منذ عام 2000 إلى غاية عام 2017، إذ ارتفع إجمالي حجم التجارة بين الطرفين نحو 17 مرة، لتصبح الصين بذلك أكبر شريك تجاري لأفريقيا لـ9 سنوات متتالية (من 2009 إلى 2018)، حيث تطور نمو التبادل التجاري بين الصين والدول الإفريقية، الذي كان يقدر بـ 10 مليار دولار أمريكي في عام 2000، ليصل في عام 2017، وفقا لإحصاءات الجمارك الصينية، إلى 170 مليار دولار أمريكي، منها صادرات صينية إلى أفريقيا قيمتها حوالي 95 مليار دولار أمريكي، مقابل صادرات أفريقية إلى الصين قيمتها أكثر من 75 مليار دولار أمريكي [3].

أسهمت الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الصين مع الدول الإفريقية منذ عام 2005، إضافة إلى تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي عام 2000، إلى تحفيز التجارة بين الطرفين التي لم تقتصر على منطقة معينة في إفريقيا دون سواها، وإنما شملت كل البلدان الإفريقية. فضلا عن الخطوة الصينية بفتح أسواقها أمام الصادرات الإفريقية من خلال إصلاح الخلل في الميزان التجاري الذي كان يميل لمصلحة الصين في الفترة 2002–2013. وتوقيع الصين اتفاقيات خاصة بمنع الازدواج الضريبي مع 47 دولة إفريقية للمدة – 2012–2017 – وقيام البنك الصيني للتنمية بتمويل عمليات الاستيراد والمشاريع في إفريقيا. وسماح الصين في جانفي 2015 لنحو 27 دولة افريقية بإدخال

[1] حكمات عبد الرحمن، مرجع سابق، ص77.

[2] نهلة محمد أحمد جبر،" **طريق الحرير...إستراتيجية القوة الناعمة** "، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 164، على الرابط:

http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/14-171.pdf (11/02/2018)

[3] حسين إسماعيل،" **التعاون الصيني–الإفريقي في العصر الجديد**"، الصين اليوم، 2018/08/29، على الرابط:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201808/t20180829_800139436.html(08/10/2018)

صادراتها إلى السوق الصينية بلا جمارك في إطار اعتماد قائمة متبادلة من 190 سلعة لإعفائها من الجمارك بين الطرفين[1].

يمكن ملاحظة أن النفوذ التجاري الصيني في إفريقيا يبقى إيجابيا إلى حد كبير لعدة اعتبارات[2]:

**أولا:** الصين توفر الأسواق الكبرى التي تستوعب الصادرات من المواد الأولية للدول الإفريقية.
**ثانيا:** تواجد الصين خلق جوا تنافسيا خلص إفريقيا من التبعية المطلقة للدول الغربية وللمؤسسات الاقتصادية الدولية ( صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).
**ثالثا:** المساعدات الصينية للدول الإفريقية غالبا ما تكون في القطاعات الأساسية ومشاريع البنى التحتية مثل الطرقات، سكك الحديد وقطاع البناء، وكذلك في نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى هذه الدول. في حين أن الاستثمارات الغربية تركز بشكل كبير على المشاريع الطاقوية.

لكن وفي علاقتها التجارية مع الدول الإفريقية، يمكن ملاحظة بعض الخصائص[3]:

1/ تستورد الصين عددا محدودا من المنتجات، غالبا ما تكون نفطية ومواد خام من بعض الدول الإفريقية، وفي المقابل تصدر منتجات مصنعة تذهب إلى المستهلك مباشرة.
2/ تحقق الروابط التجارية بين الصين وإفريقيا فائضا تجاريا متزايدا للصين. هذه الروابط لها تأثيرات متباينة على إفريقيا. فهي من ناحية قد تؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك الإفريقي، من خلال وجود سلع صينية رخيصة الثمن. إلا أنها من ناحية أخرى تؤدي إلى تقليص حجم الصناعات المحلية، نتيجة وجود منافسة صينية غير متكافئة.
3/ تقضي الروابط التجارية غير المباشرة، الناتجة عن مشاركة الصين المتزايدة في الأسواق العالمية إلى نتائج يصعب تقويمها. إذ يمكن القول إجمالا أن الاقتصادات الإفريقية تستفيد عموما من هذه الروابط، حيث تؤدي القدرة التنافسية العالية للمنتجات الصينية في الأسواق العالمية إلى انخفاض أسعار واردات السلع الإفريقية. كما أن تزايد الطلب الصيني على بعض السلع الإفريقية، يدفع إلى زيادة قيمة صادرات الدول الإفريقية.

---

[1] ابتسام محمد العامري، "**الدور الصيني في افريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة**"، مجلة المستقبل العربي، عدد 466، ديسمبر 2017، ص131.

[2] Claude Chancel, Libin Liu le Grix, Op.Cit pp 225,226.

[3] رافع علي المدني، مرجع سابق، ص ص190،191.

## الفرع الثاني: إلغاء الديون وتقديم المساعدات

تعد المساعدات الخارجية بنوعيها المالي والتنموي العنصر الحاسم في تعزيز وجود الصين وتوسيعه في إفريقيا. من أجل هذا حظيت إفريقيا بأكبر نسبة من المساعدات الرسمية الصينية. وتقسم هذه المساعدات إلى أنواع متعددة منها: المعونة والهبات والقروض، فضلا عن آليات جديدة مثل الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات. وهو ما يجعل الصين شريكا ثابتا لإفريقيا.

اعتمدت إستراتيجية الصين للمساعدات على الدمج بين المساعدات المالية Monetary Assistance والمساعدات الغير مالية Non-Monetary. وتشمل المساعدات المالية المنح والقروض بدون فوائد ومنخفضة الفوائد (الميسرة) Concessional Loans. أما المساعدات غير المالية فتشمل الإعفاء من الدين، والمساعدات الفنية المجانية أو المنخفضة التكاليف، والبعثات، وبرامج التدريب، والإعفاء من التعريفات، وإنشاء المباني، وتقديم الأجهزة والسلع الإنتاجية الأخرى[1].

تنظر الصين إلى المساعدات التي تقدمها لإفريقيا على أنها وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية، وهو ما جعلها تطبع سياستها الرسمية تجاه إفريقيا بهذا الطابع. فالهدايا العينية، وبناء المرافق الخاصة، وإرسال الفرق التقنية لإدارة هذه المواقع. وبناء القصور الرئاسية والملاعب والمكاتب، والخلط بين التعاون والمعونة، والطابع الغير شفاف لمساعداتها الخارجية. وثنائية هذه المساعدات وارتباطها باستخدام الشركات والمستلزمات الصينية، كلها تعد سمات المساعدات الخارجية الصينية [2]. وعليه، فالمساعدات الصينية للدول الإفريقية هي الركيزة الأساسية التي تستند عليها في قوتها التفاوضية مع هذه الدول الفقيرة نسبيا، وهي مفتاح ترقية العلاقات بين الطرفين وخلق تموقع ومكانة سياسية واقتصادية للصين التي تعتبر لاعبا استراتيجيا جديدا نسبيا في القارة مقارنة مع القوى التقليدية الغربية [3].

[1] سامي السيد أحمد محمد، مرجع سابق، ص 267.

[2] ابتسام محمد العامري، مرجع سابق ص126.

[3] Yun Sun, Op.Cit, p22.

من الناحية الرسمية، هناك 4 مؤسسات صينية حكومية أساسية، تتحكم في حجم، وشكل المساعدات التي تمنحها الصين للدول الإفريقية، وتوجه ميادين التعاون بين الطرفين هي[1]:

1- وزارة التجارة الصينية: والتي يطلق عليها اختصارا بـ (MOFCOM)، وهي الوزارة الصينية الأساسية في تحديد مجالات الاستثمار، وحجم المساعدات والقروض التي تمنحها الصين للدول الإفريقية. كما تنسق مع بنك الصين للتصدير والاستيراد، حول تقديم القروض الميسرة الدفع.
2- وزارة الخارجية الصينية: تتولى هذه الوزارة تحديد مدى تحقيق المساعدات التي تقرها وزارة التجارة، لأهداف السياسة الخارجية الصينية. كما يقدم السفراء الممثلون للصين في مختلف الدول الإفريقية تقارير ونصائح دورية حول وجهة وحجم المساعدات الواجب تقديمها، والتي تحقق الأهداف المحددة في مختلف الدول.
3- بنك الصين للتصدير والاستيراد: والذي يعرف اختصارا بـ Exim Bank تأسس هذا البنك سنة 1994 بهدف تمويل الاستثمارات الصينية. ومنذ سنة 1995 توجه البنك إلى تقديم القروض ذات الفوائد التفضيلية، وهي أهم وسائل وصور المساعدات الصينية في إفريقيا. كما يعتبر أهم ممولي الشركات الصينية في إفريقيا، وأيضا المشاريع المشتركة بين الشركات الصينية المملوكة للدولة، ونظيراتها الإفريقية.
4- البنك الصيني للتنمية: هو البنك المسؤول عن تأسيس الصندوق الصيني-الإفريقي للتنمية CADF سنة 2007. بدوره يمول هذا البنك مختلف المشاريع الصينية في إفريقيا، لكنه لا يقدم قروضا تفضيلية. مول هذا البنك سنة 2007، 30 مشروعا صينيا في إفريقيا بقيمة مالية قدرها 3 مليار دولار.

بخصوص إلغاء الديون، ومنذ نوفمبر 2006 أخذت الصين خطوات متتابعة فيما يتعلق بالتزاماتها نحو البلدان الإفريقية بالإعلان عن إلغاء مبلغ 1.42 مليار دولار أمريكي من الديون الأفريقية التي بلغت في ذلك الوقت حوالي 140 مليار دولار، كما أعلنت أنها قامت بإلغاء مبلغ مليار دولار أمريكي من هذه الديون في منتصف ماي2007. وأثارت الصين انتباها في منتصف ماي 2007 عندما استضافت المؤتمر السنوي الإفريقي في شنغهاي. وأعلنت فيه موافقتها على تخصيص

[1] Olivier Mbabia, **La Chine en Afrique :Histoire, géopolitique, géoéconomie**, (Paris :Edition Ellipses,2012) ,pp 57,58.

مبلغ إضافي قدره 20 مليار دولار أمريكي تعهدت بها لتكوين البنية التحتية في إفريقيا على مدار السنوات الثلاث التالية. وقامت الصين بإعفاء 32 دولة إفريقية من ديونها في عام 2009، وقدمت مبلغ ثلاثة مليار دولار أمريكي كقروض تفضيلية، و2مليار دولار أمريكي للتصدير التفضيلى للبلدان الأفريقية في السنوات الثلاث التالية. بالإضافة إلى ذلك أقدمت على إلغاء القروض الحكومية بدون فوائد، كانت مستحقة بنهاية عام 2005 للبلدان الأفريقية التي ترتبط بروابط دبلوماسية مع الصين، والدول شديدة التأثر بالديون والدول الأقل نموا[1]. أما المساعدات التي قدمتها الصين للدول الإفريقية فلقد تنامت ومن بينها القروض بشكل كبير، إذ ارتفعت من 800 مليون دولار سنة 2005، إلى 10 مليارات دولار أمريكي في المدة 2009-2012 [2].

قدرت مساعدات الصين لإفريقيا في عام 2008 بـ 1.2 مليار دولار، ثم ارتفعت لتصبح 1.4 مليار في عام 2009 ، ومنذ تدشين برنامج تخفيض الدين في عام 2000، أظهرت التقارير أن الصين ألغت 2,79 مليار في إفريقيا. كما ازدادت القروض الامتيازية لتمويل مشاريع معينة بشكل كبير، حيث ارتفعت من 800 مليون دولار في عام 2005 إلى 1.5 مليار في عام 2007، وارتفعت إلى 2 مليار في عام 2009 (إضافة إلى 3 مليارات خصصت لقروض ائتمان تفضيلية )، وهناك ارتفاع ملموس مقداره 10 مليارات في عام 2012. ومن 2010 إلى ماي 2012 صادقت الصين على قروض امتيازية مقدارها 11.3 مليار دولار خصصت لـ 92 مشروعا في إفريقيا. وتظهر أنساق توزيع التمويل أن المعونات الصينية تركز على المساواة في التوزيع على كل البلدان التي تربطها علاقات دبلوماسية مع الصين (وهذا يرمز إلى الدبلوماسية الصينية في إفريقيا)، كما أن القروض الامتيازية ترتبط بقدرة البلد على التسديد، أو فيما إذا كانت ستمول مشاريع تدر الدخل [3].

---

[1] أمينة محسن عمر أحمد الزيات،" **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا "1991-2015"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط:

http://democraticac.de/?p=35916 (18/02/2018)

[2] ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص127.

[3] ألأولي إسماعيل، مرجع سابق، ص 08.

أدركت الصين أنه في دول غنية في ثرواتها، فقيرة في تنميتها ومستويات دخلها، والذي هو حال الغالبية العظمى من الدول الافريقية. فإن أنسب وسيلة لتهيئة الطريق للاستفادة من هذه الثروات والاستحواذ على المشاريع الإستثمارية فيها وفي مختلف القطاعات، في ظل نفوذ الدول الغربية، هو إغراء هذه الدول بالمساعدات المالية، والقروض المنخفضة الفائدة. والتي نجحت الصين من خلالها نجاحا كبيرا، لفرض هيمنتها الاقتصادية، وتوسيع مصالحها، لتصبح بذلك أهم لاعب استراتيجي في القارة الإفريقية منذ مطلع القرن 21.

**شكل 1: خريطة توضح توزيع الاستثمارات الصينية في إفريقيا حسب الدول ( مليار دولار):**

**المصدر**: شبكة سكاي نيوز العربية، " استثمارات الصين في القارة السمراء "، **09** ديسمبر **2015**، على الرابط:

https://bit.ly/2VXKgQp (11/07/2018)

من الخريطة نجد أن أهم الدول الإفريقية التي تحظى بالنسبة الأكبر من الاستثمارات الصينية هي دول نفطية، وهو ما يظهر أن الاعتبار الأول الذي توليه الصين في مختلف استثماراتها في القارة، هو الوصول إلى مصادر الطاقة بالدرجة الأولى. حيث تحتل نيجيريا ( أكبر دولة نفطية في إفريقيا ) المرتبة الأولى في تمركز الاستثمارات الصينية بـ 32.2 مليار دولار. وكذلك الجزائر وأنغولا وإثيوبيا والسودان ومصر.

**شكل 2: يوضح توزيع الاستثمارات الصينية في إفريقيا حسب القطاع:**

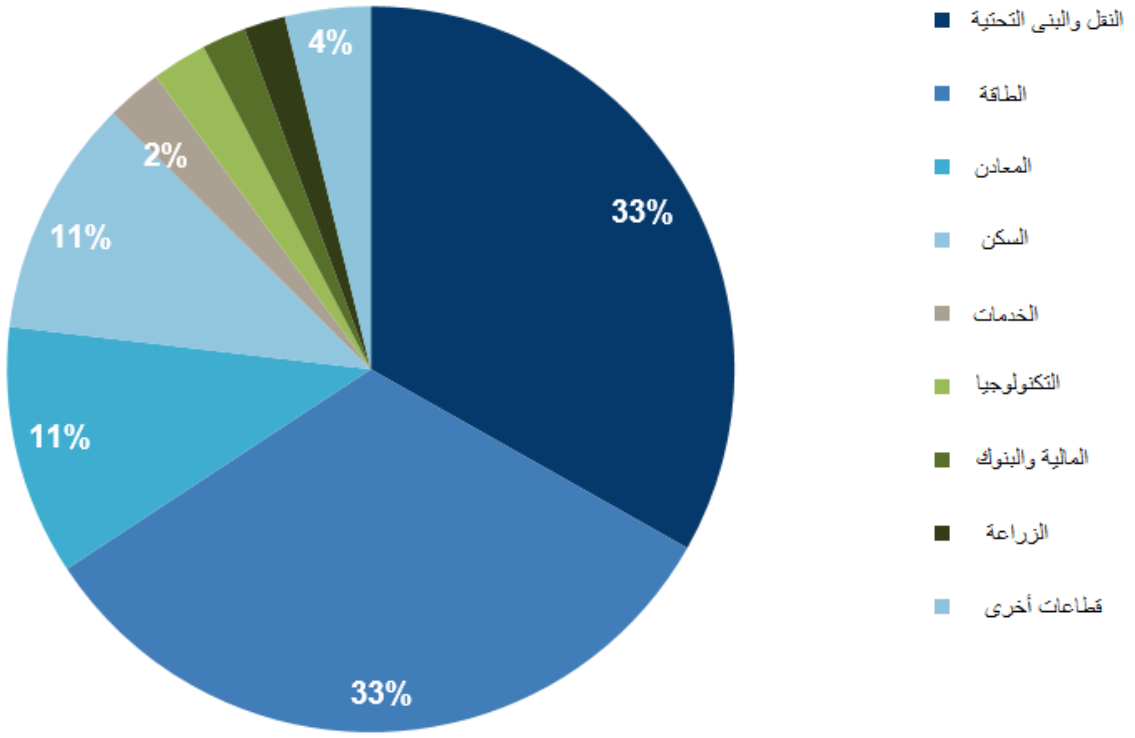


**Source : Mariama Sow, " Figures of the week: Chinese Investment in Africa ", (Brookings: Africa in Focus, Thursday, September 6, 2018 ), sur:**

https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/09/06/figures-of-the-week-chinese-investment-in-africa/ ( 22/12/2018 )

من هذا الشكل، يتضح مدى تركيز الصين في استثماراتها على قطاعي الطاقة وقطاع البنى التحتية والنقل اللذان يستحوذان على 66% من إجمالي الاستثمارات الصينية في إفريقيا ( 33% لكل من القطاعين)، ثم قطاعي المعادن والسكن ( 11% لكل قطاع )، و 02% لقطاع الخدمات. بينما تتقاسم باقي القطاعات مجتمعة فقط نسبة 10% من إجمالي الاستثمارات.

مما سبق تناوله في هذا الفصل، ساهمت الصين باستثماراتها واستراتيجياتها الاقتصادية في إفريقيا، إلى حد كبير في تحويل النظرة التقليدية السائدة حول القارة كمصدر للتخلف والفقر والأمراض، وضعف المدن والبنى التحتية، إلى مجموعة دول مؤهلة لإحداث القفزة الاقتصادية الكبرى مثلما فعلت الصين، وأثبتت بأن تخلف الدول الإفريقية كان بسبب وقوعها ضمن المحيط الاستغلالي العالمي الذي ساهم في استغلال مواردها ونقل فوائض القيمة منها إلى الدول المتقدمة، أما الصين ورغم براغماتيتها وتركيزها على تحقيق مصالحها الاقتصادية في الدول الإفريقية، لكنها في المقابل ساهمت في خلق بنى إنتاجية في هذه الدول ونقل خبراتها الاقتصادية (مثلا تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة) لتشجيع التصنيع وإنتاج السلع ذات القيمة المضافة. فبرزت بذلك دول افريقية مؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف مثل تجربة إثيوبيا.

حصلت الصين على الأفضلية في الصفقات والاستثمارات في إفريقيا، وفي مختلف القطاعات، خصوصا في قطاعي الطاقة والبنى التحتية، نظرا لميزتها التنافسية والدعم الحكومي الذي تتلقاه شركاتها في إفريقيا واستغلالها المساعدات الاقتصادية. كما أن سياسة عدم التدخل ساهمت في ملء الفراغ الذي خلفه خروج الشركات الغربية، وعزز من جاذبيتها للدول الإفريقية. لتصبح الصين الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية ابتداء من سنة 2009.

كما أن مصالح الصين المرتبطة بتعطشها للموارد الأولية، التقت بالمصالح الإفريقية المحتاجة لرؤوس الأموال، والمساعدة في إنشاء البنى التحتية، والمواد الاستهلاكية المنخفضة التكلفة. إضافة إلى أن الصين لا تضع أي شروط سياسية للتعاون الاقتصادي. هذا المبدأ الغير تدخلي، منح الصين الأفضلية على الدول الغربية ( الاستعمارية التقليدية )، التي تركز في سياستها تجاه القارة على تطبيق الإصلاحات السياسية، ومتابعة أوضاع حقوق الإنسان، وغيرها من السياسات التدخلية.

# الفصل الخامس: تقييم السياسة الصينية تجاه إفـــريـــقيا

إن تقييم السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا يستدعي مقارنة الأهداف الإستراتيجية التي تحققها الصين من علاقاتها المتنوعة مع دول القارة من جهة، ومدى إسهامها في تحفيز التنمية الطويلة المدى للدول الإفريقية من جهة أخرى. إذ أن خصوصية القارة الإفريقية تكمن في كونها عرفت سنوات طويلة من الحكم الاستعماري الذي أثر على بنياتها السياسية والاقتصادية. كما أن دولها واجهت سياسات الهيمنة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وفرض إملاءات وشروط سياسية، وربطها بالمساعدات الاقتصادية التي كانت تحتاجها هذه الدول الهشة. أدت هذه الأوضاع بدول القارة إلى التوجه شرقا نحو القوة الصاعدة الجديدة نسبيا الصين. خصوصا وأنها تعتمد مقاربة اقتصادية مختلفة كليا عن المقاربة الغربية، وأنها تقوم بالاستثمارات وتقدم المساعدات دون شروط سياسية أو سياسات تدخلية.

لكن المشكل المطروح في التوجهات الصينية نحو إفريقيا، يكمن فيما إذا كانت الصين فعلا تهدف إلى خلق علاقات تعاونية بمعادلة رابح–رابح، وشراكة متكافئة تحقق من جهة مصالح الصين، ومن جهة أخرى دعم سياسات التنمية والنمو في الدول الإفريقية، أم أنها مجرد نوع جديد من الهيمنة الاستغلالية التي تسعى إلى أخذ مكان القوى الاستعمارية التقليدية، واستنزاف موارد القارة الطبيعية، وتشجيع الفساد والأنظمة التسلطية بما يخدم مصالحها.

كما أن تواجد الصين في إفريقيا قد أثر على مصالح الدول الغربية (أوربا والولايات المتحدة الأمريكية)، من ناحية تفوق القوة الصينية التنافسية في مجال التجارة والاستثمارات. وكذلك بتوفيرها لبديل سياسي واقتصادي أمام الدول الإفريقية، يكسر حلقة التبعية المفروضة ويعرقل جهود الدول الغربية ومؤسساتها السياسية والاقتصادية في فرض الوصفات الجاهزة لمعايير الحكم الراشد، وترقية حقوق الإنسان في القارة وفق منظورها، والتي قد لا تتلاءم وطبيعة الدول الافريقية، وبنياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

## المبحث الأول: الآثار الإيجابية للتواجد الصيني في إفريقيا

انطلاقا من سنة 2000، كان للتوجه المكثف للصين في إفريقيا، واستثماراتها المتنامية العديد من الآثار الايجابية التي ساهمت في تحسين ظروف القارة في مختلف المجالات. فمن ناحية النمو الاقتصادي، استفادت الدول الإفريقية من الطلب الصيني المتزايد على مصادر الطاقة والمعادن، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير في الأسواق العالمية خلال العقد الأول من القرن 21. وباعتبار الدول الإفريقية دولا نفطية في غالبيتها، أدى هذا الوضع إلى ارتفاع مداخيلها الإجمالية، وارتفاع معدلات النمو السنوي فيها، إذ بلغت منذ سنة 2000 نسبة 5%، ما جعل القارة الإفريقية الأكثر دينامية خلال هذه الفترة من بين القارات الأخرى. مثلا سنة 2012 ارتفع معدل النمو في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى 5.4% مقارنة بـ 4.9% سنة 2011. كما صنفت دولة جنوب إفريقيا ضمن الاقتصادات الـ30 الأقوى في العالم، حيث احتلت الرتبة 29 [1].

في كتابه:" **عندما تحكم الصين العالم** " يقول مارتن جاك Martin Jaques خبير الدراسات الآسيوية في معهد لندن للاقتصاد: بدون شك تأثير الصين في إفريقيا يبقى إيجابيا لعدة أسباب[2]:

أولا: تغطي الصين احتياجات السوق الإفريقية من جهة، ومن جهة أخرى توفر سوقا كبرى للصادرات الإفريقية من المواد الأولية.

ثانيا: تواجد الصين يوفر بيئة تنافسية، تحرر الصين من التبعية المطلقة للدول الغربية ومؤسساتها الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ثالثا: المساعدات الصينية إلى الدول الإفريقية تشمل المشاريع الكبرى المتنوعة في قطاعات البنى التحتية مثل الطرقات، سكك الحديد، البناء. وأيضا توفر المعرفة التكنولوجية المتخصصة. في حين استثمارات الدول الغربية تهتم في غالبيتها بالمشاريع النفطية.

من جانب التنمية الاقتصادية، ساهمت الاستثمارات الصينية في إحداث قفزات نوعية في مجال البنى التحتية للدول الإفريقية (طرقات، جسور، سدود، سكك حديد...) وهو قطاع تعتبر فيه الدول الإفريقية جد متخلفة. فمثلا قامت الصين ببناء طريق وطني ربط بين أهم مدينتين في جمهورية الكونغو ( برازافيلBrazzaville وبوانت نوارPointe Noire) الذي دشن سنة 2016، وبناء دار

[1] Cheikh Tidiane, Op.Cit, p 22.
[2] Claude Chancel, Libin Liu Le Grix, Op.Cit, pp 225,226.

الأوبرا في الجزائرسنة 2016، وأكبر مستشفى في لواندا عاصمة أنغولا، وملعب في سيراليون، وأيضا المقر الجديد للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا سنة 2011 بتكلفة 200 مليون دولار. كل هذه الإسهامات ساعدت في دفع الاقتصاد الإفريقي نحو التحديث، والتقليل من حالات التخلف التي عانت منها تاريخيا الدول الإفريقية [1].

من الناحية الاجتماعية، يمكن تحديد الآثار الإيجابية للاستثمارات الصينية في الدول الإفريقية في:

1- الاستثمارات الصينية في إفريقيا حفزت المنافسة في القارة بينها وبين استثمارات الدول الأخرى (أساسا الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية) والذي استفادت منه شعوب الدول الإفريقية من خلال اضطرار الشركات الغربية غالى تحسين ظروف العمال الأفارقة العاملين فيها، ورفع أجورهم.

2- الاستثمارات الصينية المباشرة، أسهمت في جلب المنتجات والسلع الاستهلاكية الصينية المنخفضة التكلفة للأسواق الإفريقية. ما حسن من القدرة الشرائية الضعيفة للمستهلكين الأفارقة، وتوفير بعض المنتجات التي كانت من قبل في غير متناول الأفارقة مثل المنتجات الالكترونية، الهواتف النقالة، أجهزة الكمبيوتر، المكيفات الهوائية، وغيرها من المنتجات العالية التكلفة في حال تم جلبها من الدول الغربية.

3- دخول الصين في الاستثمار في قطاع الفلاحة، ساعد على تحسين وتعزيز الإنتاج الفلاحي في إفريقيا، ما ساهم في انخفاض أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق الإفريقية والمساعدة بشكل معتبر على القضاء على مظاهر المجاعة ونقص الغذاء الذي عانت منه الكثير من دول القارة.

4- على المستوى الثقافي والتعليمي، ساهمت الصين في تكوين عدد كبير من الأفارقة من خلال دورات وبرامج التدريب، والمنح الدراسية المقدمة في إطار منتدى التعاون الصيني-الإفريقي. أدى هذا إلى زيادة اهتمام الأفارقة باللغة والثقافة الصينية، وشجع على فتح العديد من معاهد كونفوشيوس ومراكز تعليم اللغة الصينية في مختلف أنحاء القارة. كما خططت بعض الدول الإفريقية لإدراج اللغة الصينية ضمن مقرراتها الدراسية مثل زيمبابوي وجنوب إفريقيا وتنزانيا.

[1] Wenjie Chen, Roger Nord, Op.Cit, p30.

## المطلب الأول: على المستوى السياسي

يمكن القول أن التوغل الصيني في إفريقيا ساهم في بناء الثقة وتشجيع المنافسة، لقيامه على علاقات ترتكز على المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الصينية، كالمساواة، الاحترام المتبادل، والمساعدة لإيجاد الحلول للأزمات في القارة، حيث أن دورها المتنامي يساهم في تدعيم جهود المنظمات الدولية والإقليمية، مثل تأثيرها على الحكومة السودانية لقبول قوات حفظ السلام الدولية. وأيضا مساهمتها في تحقيق نظام تجاري عالمي قائم على تبادل أكثر عدلا للمصالح المتبادلة، وكذلك تقديم المساعدات الاقتصادية لهذه الدول. والدفاع عن مصالح الإفريقية في مختلف الهيئات الدولية مثل مجلس الأمن، وكذلك مساهمتها في مختلف المنظمات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي، بنك التنمية الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقياNEPAD).

يرى جوشوا كورلنتزيك Joshua Kurlantzick في كتابه " الهجوم السحري: كيف تغير القوة الناعمة الصينية العالم Charm Offensive : How China's Soft Power isTransforming the World " أن الصعود الصيني في إفريقيا اعتمد على استخدام القوة الناعمة التي يصفها بأنها دبلوماسية الحوافز التجارية والتبادل الثقافي والتعليمي، وتقديم الصين لنفسها، ورسم صورة قومية لها على أنها دولة نامية، تمثل نموذجا للنجاح الاقتصادي في العالم. وقد اتبعت الصين هذه السياسة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا. وأنها استفادت من أخطاء السياسة الأمريكية، بدءا برد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الأسيوية لعام 1997 في عهد الرئيس بيل كلينتون، وصولا إلى قصر نظر إدارة الرئيس جورج بوش الابن في مواجهة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. ويؤكد على أن الصين ربما تكون الدولة الأولى منذ الاتحاد السوفياتي التي استطاعت منافسة الولايات المتحدة على النفوذ الدولي[1].

من الأمثلة على تأثير الصين على سياسات الدول الإفريقية، وإيجاد مخارج أمامها تخلصها من التبعية للشروط الاقتصادية من الدول الغربية، ومؤسساتها الاقتصادية. هناك أنغولا، ففي الوقت الذي قام فيه صندوق النقد الدولي بالضغط عليها لتعزز من شفافيتها في قطاع النفط فيها، قامت الصين بتقديمها قروضا بقيمة 2 مليار دولار أمريكي، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط ( والذي تعد الصين

[1] توفيق عبد الصادق، مرجع سابق، ص113.

أيضا سببا رئيسيا فيه). نتيجة لذلك، أصبحت أنغولا أقل اهتماما باتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي، وبمساعداته المشروطة [1]. في هذا المجال تعتمد الصين على مقاربة الفصل بين السياسة والاقتصاد، ففي تصريح لسفير الصين السابق في الولايات المتحدة الأمريكية زو وانزونغ Zhou Wenzhong قال: " الاقتصاد هو الاقتصاد، نحن نحاول فصل السياسة عن الاقتصاد، وأنتم في الغرب تحاولون فرض تصوراتكم الاقتصادية والسياسية (اقتصاد السوق، الديمقراطية التعددية) في هذه الدول الغير مستعدة لها، أو تقومون بفرض الحصار عليها، والذي تم استخدامه ضدنا ذات يوم " [2].

من جهة أخرى، تمثلت مقاربة الصين في ردها على الاتهامات الغربية حول لجوئها إلى اعتماد سياسة ملء الفراغ، واستغلال خروج الشركات الغربية من بعض الدول الإفريقية في إطار العقوبات المفروضة عليها بسبب طبيعة الأنظمة الاستبدادية فيها، وانتهاكات حقوق الإنسان، والذي نتج عنه دخول الشركات الصينية لتعويض الفراغ، وهو ما مثل –حسب الدول الغربية– دعما صينيا لهذه الأنظمة التسلطية وتشجيعا لها للاستمرار في سياساتها القمعية الاستبدادية ضد شعوبها. لكن وجهة النظر الصينية المختلفة في النظر إلى أن مسألة حقوق الإنسان تكمن أساسا في الاستثمار لتوفير الأموال ومناصب العمل، لتأمين الظروف المعيشية لشعوب هذه الدول، وليس بمعاقبتها التي تتحمل آثارها هذه الشعوب بالدرجة الأولى.

فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية تحرص الصين في مساعداتها على اطلاع الأنظمة الإفريقية الحاكمة، الفرق بين أساليبها في تقديم المساعدات وأساليب الدول الغربية التي تمنح المساعدات بشروط سياسية من جهة، ومن جهة أخرى تنفق نسبة كبيرة منها على أعضاء بعثاتها الإنسانية، وعلى سياراتهم وفنادقهم. في حين أن المساعدات الإنسانية الصينية تذهب في غالبيتها إلى الفئات المحتاجة. تأكيدا لهذا، قال لـو شاي Lu Shaye مدير قسم الشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية الصينية ما بين عامي 2009–2014: " تنفق الصين معدل 95% من أموال المساعدات في المشاريع المخصصة لها، في حين تنفق الدول الغربية 80% من أموال المساعدات على بعثاتها الخاصة " [3].

[1] Anthony Lake, Christine Todd Whitman, Op.Cit, p 51.
[2] Ibid, p 51.
[3] Terence McNamee, "**Africa in their words: A study of Chinese traders in South Africa, Lesotho, Botswana,Zambia and Angola"**,(Brenthurst Foundation Discussion, April 2012), p20.

من جهة الدول الإفريقية، يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للدول الإفريقية، من تطوير العلاقات الإستراتيجية مع الصين في مستويين [1]:

1- على المستوى السياسي، فإن الصين من وجهة النظر الإفريقية ليس لها تاريخ استعماري، فضلا عن انتمائها لدول الجنوب. ولعل هذا التضامن بين دول الجنوب هو ما يجذب الأفارقة الذين يسعون إلى إنهاء وضعية القطبية الواحدة التي يشهدها عالم اليوم. كما أن المقعد الدائم للصين في مجلس الأمن، يشكل مصدر حماية لكثير من الدول الإفريقية الصغيرة، دون مقابل سياسي كبير.

2- على مستوى الاقتصاد السياسي، يمثل الاقتصاد الصيني النامي مصدرا محوريا للاستثمار والتنمية في دول الجنوب. كما أن النموذج الاقتصادي الصيني، يطرح بديلا قد يكون ملائما في ظل الانتقادات الإفريقية المتزايدة للنموذج الليبرالي الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل الجانب الأكثر أهمية في العلاقات الصينية-الإفريقية، بالنسبة للجانب الإفريقي، هو أن الاستثمارات الصينية في إفريقيا، لا تكون مصحوبة بأي مشروطية سياسية أو اقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الغربية. وتوضح حالة كل من السودان وزيمبابوي هذا التوجه. ولعل التحفظ الصيني الوحيد الذي لم تتخلى عنه لدعم العلاقات مع الدول الإفريقية، هو الحفاظ على مبدأ الصين الواحدة، أي عدم الاعتراف بتايوان.

أما في إطار التنافس الدولي على النفوذ في القارة الإفريقية، تعتمد الصين في إستراتيجيتها تجاه القارة على مجموعة معطيات [2]:

1- الميزة السياسية التنافسية: هناك رغبة صريحة من جانب الصين للعمل مع أي دولة بغض النظر عن وضعها الدولي، وذلك استنادا إلى مبادئ السياسة الخارجية الصينية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وعلى مستوى الممارسة فإن ذلك له معنى بأن الصين قادرة على الاستثمار في الأنظمة المنبوذة التي حظر على الشركات الغربية ممارسة الأعمال التجارية فيها.

[1] رافع علي المدني، مرجع سابق، ص 188.

[2] المرجع نفسه، ص ص 179 ،180.

2- الميزة التفاضلية الاقتصادية: إن استخدام إستراتيجية العطاءات ذات التكلفة المنخفضة، والتي تركز على العمالة الصينية الماهرة وشبه الماهرة، فضلا عن تكاليف إدارية أقل، هو من أهم ما يميزها عن الشركات متعددة الجنسيات التقليدية الغربية، والجنوب إفريقية في إفريقيا.

3- المساعدة الدبلوماسية الإنمائية: إن إغداق الاهتمام الدبلوماسي، إضافة إلى تقديم الدعم إلى المشاريع الكبرى لفائدة الحكومات الإفريقية، والمساعدات الإنمائية (القروض منخفضة الفائدة والهبات الخالصة، وإلغاء الديون) من طرف الحكومة الصينية للبلدان المتلقية المحتملة. هي سمات بارزة للمساعدات التي تقدمها الصين لشركاتها المتعددة الجنسيات.

## 1/ البعد الإيديولوجي في السياسة الصينية الجديدة تجاه إفريقيا

رغم تخلي الصين عن الأبعاد الإيديولوجية كمحددات رئيسية في توجهاتها نحو القارة الإفريقية، وتعاظم دور المحددات الاقتصادية، إلا أنها وفي سبيل تحقيق مصالحها الإستراتيجية مازالت تستخدم المعطيات الإيديولوجية تجاه الدول النامية بصفة عامة، والإفريقية بصورة خاصة، مستغلة التاريخ الغير الاستعماري لطبيعة العلاقة بين الطرفين. فمن الناحية النظرية، تقوم السياسة الخارجية الصينية في مرحلة الراهنة، على مجموعة من الأسس والمبادئ القائمة على خلفيات إيديولوجية والتي تحددها وزارة الخارجية الصينية في[1]:

1- ظلت الصين تنتهج مبدأ الاستقلال والتمسك بزمام المبادرة . وتحدد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم والتمييز بين الصواب والخطأ ولا تخضع لأي ضغوط خارجية. إن الصين لا تتحالف مع أية دولة عظمى أو أية كتلة دول، ولا تسعى لإقامة حلف عسكري، ولا تشترك في سباق التسلح ولا تمارس التوسع العسكري.

2- تثابر الصين علي معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي. وترى الصين أن أية دولة سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة ، تعتبر عضوا من أعضاء المجتمع الدولي علي قدر المساواة. ويجب أن تحل جميع النزاعات والخلافات الناشئة بين البلدان بطريقة سلمية

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الصينية:
http://www.fmprc.gov.cn/ara/wjdt/wjzc/t22431.htm (12/11/2016)

عبر التشاورات وليس باللجوء إلي القوة أو التهديد باستخدام القوة ولا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للغير بأي حجة، ولن تفرض الصين نظامها الاجتماعي وإيديولوجيتها السياسية علي الآخرين، وفي نفس الوقت لن تسمح أي تدخل أجنبي في شؤونها.

3- تعمل الصين بنشاط من أجل بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد عادل ومعقول. وترى الصين أن النظام الجديد يجب عليه أن يجسد مطالب تطور التاريخ وتقدم العصر وأن يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم، ومصالحها المشتركة. ويجب أن تكون المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمبادئ الأخرى المعترفة بها للعلاقات الدولية أساسا لبناء النظام الدولي السياسي والاقتصادي الجديد.

4- ترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان علي أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في: الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء على الغير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

5- إن تقوية التضامن والتعاون مع الدول النامية الفقيرة يعتبر محورا أساسيا للسياسة الخارجية الصينية. وأن الصين والدول النامية الفقيرة لها معاناة تاريخية مشتركة، وكذلك لها أهداف مشتركة لصيانة استقلالها وتحقيق تنميتها الاقتصادية. وعليه فلها قاعدة التعاون العميقة ولها آفاق واسعة في هذا المجال.

من خلال هذه المبادئ يمكن إدراك أن الصين مازالت تستخدم الخطابات الإيديولوجية في تحديد سياستها الخارجية تجاه الدول النامية، بالأساس في إفريقيا. فمنذ قيام الثورة الثقافية في الصين في عهد ماوتسي تونغ، بذلت الصين جهودا كبرى، لتصدير نموذجها الخاص للشيوعية والفكر الثوري للدول الإفريقية. ومع الانفتاح، وعلى الرغم من تخلي الصين عن سياساتها الثورية والإيديولوجية، واصلت الصين سعيها لتصدير (النموذج الصيني) للتنمية الاقتصادية والسياسية في إفريقيا. ومن أهم هذه الآليات برنامج تدريب الأحزاب السياسية، والذي يعود إلى سنوات الستينات في إطار دعم الحركات المناهضة للاستعمار. فمثلا خلال زيارة رئيس تنزانيا السابق جوليوس نيريري Julius Nyerere إلى الصين في أوت 1985، قال له الرئيس الصيني السابق دينغ شياو بنغ: " الإصلاح الذي يجري

في الصين ليس للصين وحدها، وإنما هو تجربة للعالم بأسره. إذا نجح هذا الإصلاح، فمن الممكن تقديم بعض الخبرات للقضايا الاشتراكية العالمية وتنمية الدول الأقل نموا " [1].

في نفس السياق، صرح وان جياباوWen Jiabao رئيس الوزراء الصيني في إطار منتدى التعاون الصيني–الإفريقي بأديس أبابا سنة 2003 بأن: " الهدف الاستراتيجي العالمي الأوسع من بناء روابط أمتن مع الدول الإفريقية، هو مواجهة استغلال الدول الغربية لها، وبأن الهيمنة في إفريقيا تتصاعد بأبشع صورها ". هذا الموقف قابله قبول ودعم غالبية النخب الإفريقية الحاكمة التي ترى في المشروطية الملازمة للمساعدات الغربية تهديدا لمواقعها وسلطاتها[2]. هذا بالإضافة إلى انتهاج الصين لدبلوماسية فعالة، توظف الخطابات الإيديولوجية وتعتمد على التقرب من الدول الإفريقية، والإنصات لحاجياتها ومساعدتها في النهوض بالتنمية البشرية، من دون أي فوقية في التعامل، مع عدم وضع أي شروط متعلقة بحقوق الإنسان أو الإصلاح السياسي، كما تفعل القوى الغربية كمقابل للاستثمار في إفريقيا. فالصين توصف بأنها تتعامل بالندية في إطار جنوب–جنوب مع بناء البنى التحتية، وتقديم مساعدات في التعليم والصحة في إطار رابح–رابح مع شركائها. كما تسعى الدول الإفريقية للاستفادة من مشروع طريق الحرير الذي سيمر على 65 دولة بالعالم، والذي من الممكن أن يغير شكل القارة الإفريقية [3].

## المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي

بسبب آثاره الإيجابية، أخذ التعاون الإقتصادي بين الصين وإفريقيا الأفضلية لدى هذه الدول مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية لعدة عوامل ساهمت في نجاح الصين هي[4]:

[1] الصين اليوم، " **مفاتيح خبرة التنمية الصينية**"، على الرابط:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-11/01/content_749972.htm (11/01/2018)

[2] Chris Alden, Op.Cit, p16.

[3] يونس بلفلاح، "**المقاربة الفرنسية الجديدة في إفريقيا**"، مركز الجزيرة للدراسات،تقارير، 14 فيفري 2018، ص 05، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2018/2/14/8eca2f7263bd449c9c5392bf71af680b_100.pdf (11/03/2018)

[4] هادي محمد حسين برهم، مرجع سابق، ص161.

1- جمهورية الصين الشعبية تقدم نفسها كشريك مساعد للدول النامية، وعدم وجود إرث استعماري للصين في إفريقيا.

2- المساعدات الصينية المقدمة للدول الإفريقية، تخلو من أية شروط سياسية واقتصادية، وحتى القروض ميسرة يمكن سدادها على فترات.

3- انخفاض في تكلفة المشاريع، والبرامج التي تنفذها الصين مقارنة بالدول الغربية.

ساهم دخول الصين ضمن الدول الكبرى في خلق جو من التنافس، والبحث عن الأسواق المستوردة للمنتجات، والمصدرة للمواد الخام، بين الصين من جهة، والأقطاب الاقتصادية التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان) من جهة أخرى. وقد برزت إفريقيا كوجهة أساسية لهذه الأقطاب الاقتصادية الكبيرة، لما تمتاز به من ثروات ضخمة (من الطاقة والمعادن)، وحاجتها لشريك اقتصادي يتفهم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه القارة[1].

كانت سياسة الصين مع شركائها الاقتصاديين في إفريقيا كفيلة بتحويل ميزان التنافس الاقتصادي لصالحها. إذ انتقل التبادل التجاري الصيني-الإفريقي من حدود مليار دولار فقط خلال السبعينات، ليرتفع مع مرور الوقت ليصل عام 2013 إلى ما يزيد عن 200 مليار دولار، لتصبح صادرات إفريقيا إلى الصين ضعفي الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأربعة أضعاف الصادرات الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي[2]. ففي جميع أنحاء القارة، تسيطر الصين على أماكن تواجد المواد الأولية، كما تتفوق في غالبية الاستثمارات حول البنى التحتية، على الاتفاقات الغربية، معتمدة سياسات أكثر ليونة وتقديم مساعدات قروض ميسرة السداد لدعم تنافسيتها. كما أنه من جهة أخرى، تعطش الصين للمواد الأولية ساهم بشكل كبير في ارتفاع أسعارها، وهو الذي ساعد بطريقة غير مباشرة الدول الإفريقية المنتجة لهذه المواد مثل النفط، الألمنيوم، النحاس، الخشب [3].

[1] الشيخ باي الحبيب، مرجع سابق، ص03.

[2] المكان نفسه.

[3] Anthony Lake, Christine Todd Whitman, Op.Cit, p 40.

## الفرع الأول: إسهام الاستثمارات الاقتصادية الصينية في تنمية إفريقيا

لعب التواجد الصيني في إفريقيا بصفة عامة، واستثماراتها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية مع دول القارة بصفة خاصة، دورا كبيرا في تعزيز القدرة التفاوضية لهذه الدول، والمساهمة في إضعاف الهيمنة المفروضة عليها من طرف الدول الغربية، كما ساهمت في الرفع من معدلات التنمية والنمو للدول الإفريقية باتجاهها في الاستثمار في أغلب القطاعات. ففي أفريل 2013، أفادت وزارة الخارجية في الصين بأن المساعدات الصينية واستثماراتها قد أدت إلى دفع الاقتصاديات الإفريقية، وبشكل مباشر، إلى التقدم والنمو بنسبة 20% منذ سنة 2000. فبفضل الاستثمارات الصينية، عرفت الدول الإفريقية، خصوصا منها الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مستويات من النمو الاقتصادي، حتى خلال الأزمة المالية العالمية (2007،2008) [1].

اعتمدت الصين في استثماراتها في القارة الإفريقية على مسوغين أساسيين هما[2]:

- المسوغ الأول: ويتمثل في تجاوز الصين لمبدأ " المساعدة " وتعويضه بمصطلح براغماتي " الربح للجميع Win–Win " لذلك عمدت الصين –بناءا على هذا الطرح– إلى منح العديد من دول إفريقيا قروضا بدون فائدة، أو بنسب فائدة تفضيلية، وهبات عينية مجانية من قبيل بناء المستشفيات والمدارس ومراكز التكوين التقني وهكذا.

ومع أن الإحصائيات الصينية تتكتم على هذه الجوانب، فإن معطيات "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD" تفيد بأن الصين قد قدمت معونات لإفريقيا (ما بين 1949 و2009) بما مقداره 38 مليار دولار، 16 منها هبات جزافية، و11 قروض بدون فائدة، و11 أخرى قروضا تفضيلية.

[1] Aaron Weisbrod, John Whalley, "**The contribution of Chinese FDI to Africa's pre crisis growth surge**",(National Bureau of Economic Research, October 2011), p02.

[2] يحي اليحياوي،" **الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال** "، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 9 جوان 2015، ص 08، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/6/9/201569103052722734China-Africa.pdf (23/11/2017)

- المسوغ الثاني: يكمن في الخاصية " الإنسانية " التي تطبع العلاقة بين الصين وإفريقيا، والتي تعبر عنها هجرات اليد العاملة المتبادلة بين الطرفين. وتزايد أعداد المصاهرة بينهما. ناهيك عن تعايش اليد العاملة والتجار الصينيين مع الثقافات المحلية، والتكيف التدريجي مع العادات والتقاليد.

ساهمت الشركات الصينية في إفريقيا بصورة فعلية وملموسة، في خلق الآلاف من فرص العمل في إفريقيا، أساسا في قطاعات المناجم، البناء، التصنيع وغيرها من القطاعات الأخرى، على الرغم من كون الكثير من العمال الأفارقة في هذه المشاريع تنقصهم الكفاءة والاحترافية.

كما ساهم الاستثمار الصيني في البنى التحتية الإفريقية في رفع مستويات النمو الاقتصادي في القارة. سنة 2016 قام البنك الدولي بتقييم مدى الانجازات في قطاع البنى التحتية في مختلف الدول الإفريقية، خلص إلى أنه مع نهاية سنة 2015 كان لتحسين البنى التحتية دور مسؤول على تحقيق أكثر من نصف الأداء الإفريقي في النمو، وبأنها سوف تؤدي إلى مستويات أفضل للنمو الاقتصادي في المستقبل باعتبارها(البنى التحتية) القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها التطور الاقتصادي. وفي حين أن الاستثمارات الصينية تمثل حوالي ثمن 8/1 حجم الاستثمارات الخارجية في هذا القطاع، فإن الصين ساهمت بشكل كبير في دفع مستويات النمو في إفريقيا [1].

## الفرع الثاني: العلاقات الصينية-الإفريقية في إطار مبادرة " حزام واحد-طريق واحد"

تعتبر مبادرة " حزام واحد.. طريق واحد " والتي عرفت باسم طريق الحرير الجديد، أهم مشروع تسعى الصين إلى إنجازه في العصر الحالي. والذي تسعى من خلاله إلى شغل دور أكثر فاعلية على خريطة العالم الإستراتيجية، وربط آسيا بإفريقيا وأوربا. حيث يرجع تاريخ طريق الحرير إلى القرن 2 قبل الميلاد وسمي بذلك لاحتكار الصين وقتها صناعة الحرير واستخدامه كهدايا في العلاقات الدبلوماسية، وكان هذا الطريق عبارة عن مجموعة من الطرق المترابطة تسلكه القوافل بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وآسيا الصغرى وأوربا. وواكب هذا

[1] World Bank Group,"**Gross domestic product 2016**", Op.Cit.

الطريق البري طريق بحري عبارة عن مجموعة من الطرق التجارية البحرية التي ازدهرت تزامنا مع طريق الحرير البري. وكان هذا الطريق البحري يربط بين الصين ومناطق في آسيا وإفريقيا[1].

قام الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping بطرح إستراتيجية لتطوير الاقتصاد في عام 2013 تحت شعار( حزام واحد...طريق واحد ) والتي عرفت بـ " طريق الحرير الجديد" . تهدف هذه المعاهدة إلى إنشاء البنية التحتية للدول التي تمر بها من أجل التنمية وتعزيز الاقتصاد العالمي من خلال تغيير خريطة التجارة العالمية للوصول إلى التنمية المتكاملة.

هدفت إستراتيجية " حزام واحد–طريق واحد " إلى بناء شبكة من الطرقات تربط الصين بمختلف مناطق العالم في آسيا، الشرق الأوسط، إفريقيا وأوربا. تضم هذه الشبكة طرق سكك حديد وأنابيب، سعت الصين من خلالها إلى خلق أكبر أرضية للتعاون والتبادل الاقتصادي في العالم، تشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية، وأيضا التبادل الثقافي والاجتماعي.

تعتمد إستراتيجية حزام واحد طريق واحد على مستويين من الطرق[2]:

1- الحزام الاقتصادي لطريق الحرير: ضم هذا المستوى ثلاث طرق رئيسية تصل الصين بأوربا عن طريق آسيا الوسطى، وطريق متوسطي مرورا بمنطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا. وطريقا بمحاذاة المحيط الهندي عبر جنوب آسيا.

2- طريق الحرير البحري للقرن 21: ضم شبكة طرق بحرية تربط مختلف الموانئ الرئيسية في آسيا وإفريقيا عبر المحيط الهندي، مرورا بالبحر الأحمر، ووصولا إلى البحر الأبيض المتوسط.

يمر هذا الطريق بحوالي 65 دولة، ويشمل 63% من سكان العالم، 29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وربع مبيعات الصين في العالم من سلع وخدمات[3]. ومن أجل تسهيل التجارة والاستثمار، اقترحت معاهدة إنشاء الطريق إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية، وبناء مناطق حرة

---

[1] نهلة محمد أحمد جبر،" **طريق الحرير...إستراتيجية القوة الناعمة** "، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 161، على الرابط:

http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/14-171.pdf (11/02/2018)

[2]Peter Cai,"**Understanding China's Belt and Road initiative**",(Sydney:Lowy Institute for international policy, march 2017), p 02.

[3] نهلة محمد أحمد جبر، مرجع سابق، ص 162.

للتجارة، ودفع التوازن التجاري، وتنمية الأعمال التجارية الالكترونية العابرة للحدود، والتعاون في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة التغير المناخي ببناء " طريق الحرير الخضراء "[1].

تدخل هذه المبادرة في إطار إستراتيجية القوة الناعمة الصينية، بتجاوز الأبعاد التجارية والاقتصادية التي تحققها الصين من ورائها، إلى إعطائها بعدا تنمويا تستفيد منه كل الدول والمناطق التي يمر بها من خلال المشروعات المصاحبة لإنجازه، والتي تحتوي على مكاسب اقتصادية للدول النامية المعنية بالمبادرة. هدفت هذه الإستراتيجية إلى تعميق الترابط بين الصين والاقتصاد العالمي، وخلق نموذج جديد للتعاون الإقليمي والدولي في القرن 21.

بالنسبة لإفريقيا، تعتبر هذه الإستراتيجية فرصة داعمة لقطاع البنى التحتية في القارة الإفريقية، حيث يمر الطريق البحري على موانئ الضفة الشرقية لإفريقيا (كينيا والقرن الإفريقي (جيبوتي) ومصر)، كما تسعى الصين إلى ربط مختلف الدول الإفريقية بهذه الموانئ عبر إنشاء طرق وشبكات سكك حديد لضمان نقل السلع نحو هذه الموانئ، ثم تحويلها إلى الصين. فمثلا قامت الصين باستثمار 1 مليار دولار لإنشاء خط سكك حديد بين جيبوتي وإثيوبيا، والذي يعتبر أول قطار كهربائي ما بين الدول في إفريقيا. كما خططت لإنشاء سكك حديد في كينيا من بين مدينتي نيروبي ومومباسا في كينيا وصولا إلى أوغندا، رواندا وجمهورية الكونغو[2]. أي أن طريق الحرير لا يشمل فقط الدول التي تقع في ممره البحري، بل تسعى الصين من خلاله أيضا إلى ربط مختلف المناطق الإفريقية البعيدة، عبر بناء طرقات وشبكات سكك حديد تربط هذه المناطق بالموانئ الشرقية لإفريقيا.

وبالتالي تسعى الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، إلى للاستثمار في البنى التحتية بأفريقيا وتحديدا في الساحل الشرقي الذي يعد " الجزء البحري " من طريق الحرير، هذه الاستثمارات سيجرى

[1] المرجع نفسه، ص 163.

[2] Lily Kuo, "**One Belt One Road: There's one major pitfall for African countries along China's new Silk Road**",(Quartz Africa, May 15,2017), sur: https://qz.com/983581/chinas-new-silk-road-one-belt-one-road-project-has-one-major-pitfall-for-african-countries/(12/12/2017)

فيها التعاون من جانب الصين مع مصر وكينيا وجيبوتى، مع توقعات بتوسع المحادثات لتشمل إثيوبيا وتنزانيا أيضا [1].

يمكن فهم مبادرة الحزام والطريق، ليس فقط باعتبارها مبادرة لتعزيز قدرة الصين على استثمار فوائضها المالية الضخمة، وتعزيز قدرتها على الدخول إلى الأسواق، ونفوذها الاقتصادي على طول طرق الحرير التي يتم تطويرها في إطار تلك المبادرة. إذ يبدو للمبادرة انعكاسا آخر مهما، ألا وهو تعزيز انتشار القوة في المناطق التي يستهدفها التمدد الصيني، بما يتيح مستقبلا بناء شراكات لتنظيم التفاعلات الإقليمية وما وراء الإقليمية. بعيدا عن هيمنة أي طرف دولي منافس للصين. بعبارة أخرى، يبدو أن الصين، مقابل محاولة تقويض قدرات الهيمنة الأمريكية دوليا، تحاول في الوقت ذاته تأسيس نمط إمبراطوري/توسعي جديد يقوم على تعزيز نفوذها وهيمنتها عبر آليات التشارك الاقتصادي والتنموي [2].

وقد يبدو للوهلة الأولى، بعض التشابه في هذا الطرح، وما قامت عليه أدوات الهيمنة الاقتصادية الغربية في مرحلة العولمة. لكن الصين تزعم أن تمددها الاقتصادي يتوخى العدالة، والتعاون وعدم الاستغلال، فضلا عن أنها من خلال تأكيدها على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، تحاول إبراز أن تمددها الاقتصادي سيتم عبر بوابة الدولة، وليس بالتعارض معها، أو من خلال التأثير في بنية السلطة داخلها [3].

---

[1] سالي حسام، " **قمة الصين – إفريقيا.. (الحزام والطريق) أهم الملفات المطروحة** "، جريدة اليوم السابع، 2018/08/31، على الرابط:

https://bit.ly/2P97iTC (11/10/2018)

[2] مالك عوني، " **هل تؤسس طرق الحرير لصعود إمبراطورية صينية أم لأفولها؟** "، مجلة السياسة الدولية: العدد 214، أكتوبر 2018، مجلد 53، ص02.

[3] المكان نفسه.

## المبحث الثاني: البعد النيوكولونيالي في السياسة الصينية تجاه إفريقيا

اختلفت التصورات للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا، حول مدى التزامها فعليا بمبدأ الشراكة وتحقيق المنافع والمصالح المتبادلة القائمة على التناظر، كما يشير إليه الخطاب الصيني الرسمي، الذي يصنف العلاقات الصينية–الإفريقية في إطار التعاون بين دول الجنوب النامية، ككتلة في مواجهة الهيمنة والنفوذ الغربيين المفروضين على الدول الإفريقية من طرف القوى الاستعمارية التقليدية. أم أنه –أي التواجد الصيني في إفريقيا– في حد ذاته تواجدا نيوكولونياليا يسعى إلى استغلال ضعف وحاجة الدول الإفريقية إلى الاستثمارات، لاستنزاف الموارد الطبيعية لدعم متطلبات الاقتصاد الصيني الصناعي المتزايدة، وإغراق الأسواق الإفريقية بالمنتجات التجارية الصينية. حيث أنه من الآثار الاقتصادية للتواجد الصيني في إفريقيا، هي المعاملات التجارية الغير عادلة. فواردات الصين من إفريقيا هي عبارة عن مواد خام في الأساس، خاصة النفط. ولكن صادراتها هي مواد تامة الصنع مثل الالكترونيات والمنسوجات.

هذا إضافة إلى تصدير العمالة الصينية لإفريقيا، حيث يقيم في القارة أكثر من مليون صيني يعملون في مشروعات البنية التحتية التي تقوم بها الشركات الصينية، والتي تفرض 70% من العمالة الصينية في هذه المشاريع في جل الدول الإفريقية. وذلك بالرغم من كبر صفقات هذه المشاريع، إلا أن الأفارقة يحصلون على القليل من الفائدة. لهذه الأسباب وأخرى، ظهرت مخاوف واتهامات افريقية رسمية وغير رسمية بشأن العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين، بحيث أعرب ألان كيريماتين Alan Kyeremanteng وزير التجارة الغاني (2003–2007) قائلا:" على إفريقيا أن تكون أكثر حزما في تحديد الفرص المتاحة في الأسواق، للمنتجات تامة الصنع الصينية... كما أن حصول الصين على الموارد اللازمة للاستفادة من استمرار التنمية الصناعية سوف يمنع الصناعة الإفريقية من النمو"[1].

بغض النظر عن الخطاب الرسمي الصيني، المشكل الموضوعي الرئيسي المطروح في العلاقات الصينية–الإفريقية. هو كون هذه العلاقات قائمة على معادلة غير متكافئة الأطراف في مستويات التنمية والقوة الاقتصادية، وأيضا على اختلاف كبير في القدرات المؤهلة للاستفادة من هذا العلاقات،

[1] محمد كريم خيدر، مرجع سابق، ص 251.

وهو ما يؤهل الصين للاستفادة بالحد الأقصى من المكاسب النسبية من التعاون مع الدول الإفريقية، على حساب مصالح هذه الأخيرة، على الرغم من القروض والمساعدات الكبيرة التي تمنحها الصين. إلا أنه في النهاية دائما كفة المصالح تميل إلى الصين. من جهة أخرى، في العلاقات الدولية لا يوجد فعليا علاقات رابح–رابح. كما أنه حسب التصور الواقعي، الأولوية في التعاون هو للمكاسب النسبية وليس للمكاسب المطلقة. فحتى لو كانت النوايا الفعلية للصين تجاه الدول الإفريقية هي التعاون وتبادل المصالح. لكن من الناحية العملية، فإن اختلاف مستوى التطور الاقتصادي يجعل من تحقيق المصالح دائما أكبر في صالح الدولة الأقوى.

تتهم الشركات الصينية التي تعمل في مجال استغلال الثروات كالتعدين والأخشاب، بقيامها بنشاطات غير شرعية، ما يؤدي إلى حرمان السكان المحليين والحكومة من عائداتها القانونية. فمثلا كشفت حكومة الكونغو أن حوالي 75% من المعادن كالنحاس والكوبالت تصدر بطريقة غير مشروعة في السوق السوداء من خلال وسطاء وممولين صينيين، حيث تهرب إلى الصين بحرا عبر جنوب إفريقيا وتنزانيا[1]. كماتنتقد الصين بالمساهمة في التدهور البيئي في إفريقيا، واستنزاف الغابات فيها بسبب حاجاتها المتنامية للخشب مثلا.

## المطلب الأول: على المستوى السياسي

من الناحية السياسية، إن مبدأ عدم التدخل الذي تعتمده الصين في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا، هو من جهة أخرى تدخلا غير مباشر في الشؤون الداخلية لهذه الدول، بدعم وتمويل وحماية هذه الأنظمة الاستبدادية الإفريقية في مواجهة قوى المعارضة ومطالب الأقليات. والذي يؤثر على التوازنات السياسية، والاجتماعية داخل هذه الدول. ومن جهة أخرى، تنتقد الصين في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا بأنها تسعى إلى التعامل مع هذه الدول خارج الأطر المؤسساتية الدولية، وبأن الصين ( ذات النظام السياسي الغير ديمقراطي ) تحاول إغراء الأنظمة الاستبدادية في الدول الإفريقية، وتطوير اتفاقات ثنائية غير ليبرالية وغير نزيهة معها، ومحاولة بناء هيكلة اقتصادية دولية بديلة لا تحترم المعايير الليبرالية في المنافسة الحرة.

[1] المرجع نفسه، ص 251.

كما أن هذه السلوكيات الخارجية الصينية مع العديد من الأنظمة الإفريقية، تدخل في لعبة صفرية مع مساعدات الدول الغربية لهذه الدول، والتي تركز على الإصلاحات السياسية الديمقراطية وعلى معايير الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان. وهو ما يشكل تهديدا لمصالح الدول الغربية، وعلى القيم الليبرالية التي تسعى إلى تكريسها. فالصين حسب هذا التصور، وفي سبيل تحقيق مصالحها الاقتصادية، تدعم الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا سياسيا واقتصاديا، وهو ما يتعارض مع المعايير التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوربية فرضها على أنظمة الدول الإفريقية، بما في ذلك عرقلة تأثير المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، من خلال سياسات الصين الغير مقرونة بالمشروطية وبالإصلاحات السياسية.

وبذلك تعتبر الأنظمة التسلطية في الدول الإفريقية أكبر الزبائن للأسلحة والمعدات العسكرية الصينية، والتي تستخدمها في اضطهاد الأقليات، ترهيب المعارضة السياسية وتهديد الدول المجاورة. في سنة 2004 وعلى الرغم من الحصار على بيع الأسلحة الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية على النظام السياسي في زيمبابوي، قامت الصين ببيعه طائرة مقاتلة ومعدات حربية بقيمة 200 مليون دولار. وبين عامي 2003 و 2006، باعت الصين للدول الإفريقية أسلحة مختلفة بقيمة 500 مليون دولار، من هذه الدول: السودان، غينيا الاستوائية، إريتريا، بورندي، تنزانيا وزيمبابوي[1].

من ذلك تتهم الصين في كونها، وفي سبيل تحقيق مصالحها الاقتصادية، تدعم الأنظمة الاستبدادية الإفريقية، في إطار سياساتها الغير تدخلية، ظاهريا، ولكن واقعيا، بمساعدتها لهذه الأنظمة وفق مبدأ اللاتدخل، هي تمارس سياسة تدخلية لصالح هذه الأنظمة ضد إرادة الشعوب والأقليات داخل هذه الدول. جاء في تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية في جانفي 2006، بعنوان: **أكثر من التدخل الإنساني: المقاربة الأمريكية للتدخل في إفريقيا:** " إن حماية الصين للأنظمة الإفريقية المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان، وممارسة جرائم ضد الإنسانية، وأيضا ممارساتها التي لا تأخذ بعين الاعتبار مسائل الديمقراطية، والحوكمة والشفافية وحقوق الإنسان، وكذلك آليات المنافسة –الغير

[1] Toyin Falola, Jessica Achberger, **The political economy of underdevelopment in Africa**,(New York:Routledge, 2013), p222.

نزيهة–المستخدمة من طرف الشركات الصينية، والتي تضعف من تنافسية شركات الدول الأخرى، كل هذه العوامل تشكل تحديا للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا "[1].

## 1/ على المستوى الجيو–سياسي

من الناحية الجيوسياسية، يثير التوغل الصيني المتزايد في شؤون القارة الإفريقية، تخوفا ثقافيا واقتصاديا وسياسيا في العديد من الدول الإفريقية، إذ تخشى هذه الدول من أن المنافسة بين الدول الكبرى سوف تضعها تحت تأثير التجاذبات المتصارعة مثلما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة، وتحولها إلى مسرح لصدام المصالح حول مصادر الطاقة بالأساس بين الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والدول الأوربية واليابان. حيث تسعى الدول الإفريقية إلى البقاء على نفس المسافة بين جميع هذه القوى.

كما أن هناك بعد آخر للسياسة الخارجية الصينية، وسياسات التموقع الاستراتيجي لتحقيق مصالحها، والذي يعبر في إحدى جوانبه على النزعة النيوكولونيالية. فمن جهة تسوق الصين لنفسها كدولة نامية، تسعى إلى تحقيق المصالح المتبادلة مع نظيراتها من الدول النامية في إطار التعاون جنوب–جنوب. من مظاهر هذا انضمامها إلى مجموعة 33(G33) التي تضم الدول النامية. لكن من جهة أخرى وفي توجهها نحو دول الشمال (الدول المتقدمة) فهي تصنف نفسها ضمن الدول المتقدمة، والدليل على ذلك انضمامها إلى مجموعة العشرين (G20) للاقتصاديات الأكثر تطورا في العالم. وبذلك فهي تتموقع تكتيكيا حسب مصالحها ورؤيتها الإستراتيجية. وهي سلوكات ازدواجية للصين، الهدف منها أساسا استغلال الدول النامية التي أغلبها دولا افريقية، سياسيا واقتصاديا (كدولة نامية) لدعم موقعها كقوة عالمية في مواجهة الدول الكبرى، في تنافس نيوكولونيالي على المصالح والنفوذ في إفريقيا. تظهر هذه الازدواجية الصينية أيضا في موقعها من مجموعة 77 (G77) للدول النامية في إطار الأمم المتحدة. فالصين انضمت إلى المجموعة بصيغة 77 زائد الصين ( 77+1 )،

[1] Anthony Lake, Christine Todd Whitman, **" More than Humanitarianism: A strategic US approach toward Africa"**,(New York: Council on Foreign Relations, No 56, 2006), p 50.

ما يدل على عدم اعتبارها كدولة نامية منسجمة مع باقي الدول، وأيضا استعمال هذه الدول كدعم لموقعها كدولة كبرى، وليس كدولة نامية [1].

## المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي

من الناحية الاقتصادية، هناك عامل آخر يجسد الجانب اللامتكافئ للعلاقات الصينية–الإفريقية، فعلى الرغم من تنويع الاستثمارات الصينية في إفريقيا في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن الصين ما زالت تركز في إستراتيجيتها الاقتصادية تجاه القارة وبنسبة جد كبيرة، على تأمين مصادر الطاقة والمعادن كأحد المحددات المحورية لها. فالاعتماد الكبير والمتواصل على تصدير المواد الخام، كمصدر شبه وحيد للمداخيل الوطنية وتحقيق النمو الاقتصادي لغالبية الدول الإفريقية، قد ساهم إلى حد كبير في تبعيتها لهذه الموارد في علاقتها بالصين، وعدم انتهاجها لإستراتيجية تسمح لها بتنويع مصادر الدخل القومي، وخلق اقتصاد حقيقي لإنتاج الثروة، وتصنيع السلع ذات القيمة المضافة.

في الدول الإفريقية النفطية أين تتواجد الصين بصورة مكثفة، يبدو بأنه رغم التنوع الظاهري للاستثمارات الصينية فيها، غير أنه من الناحية الفعلية ما زالت تعتمد بشكل كبير على تصدير منتجاتها الأولية إلى الصين، وعدم الاهتمام برسم سياسات تصنيعية بديلة نتيجة الروح الإتكالية التي خلقتها المساعدات والاستثمارات والمنتجات الجاهزة الصينية الرخيصة الأثمان والتكاليف. أشار إلى هذا وزير التجارة لجنوب إفريقيا روب ديفيس Rob Davies خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في إفريقيا في ماي 2011 بقوله: " إن بناء اقتصاد إفريقي قوي، وتصنيع منتجات استهلاكية محلية، هي شروط أساسية إذا أردنا تحقيق التطور والتقدم إلى الأمام. ولا يمكننا العيش فقط بالاعتماد على المصادر الأولية، وعلى الأسواق الموسعة المعتمدة على السلع المستوردة، يجب علينا شغل هذه المساحة بأنفسنا كدول افريقية في هذه الأسواق " [2].

[1] Dot Keet, "**The Role and Impact of Chinese Economic Operations in Africa** ",Dorothy G Guerrero, Firoze Manji,**China's New Role in Africa and the South**,(Cape Town :Fahamu Networks for social justice,2008), p83.

[2] Larry Hanauer, Lyle J Morris, **Chinese Engagement in Africa :Drivers, Reactions and implications for US policy**,(Washington DC :Rand Corporation, 2014), p50, sur: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR500/RR521/RAND_RR521.pdf (03/03/2018)

هناك عامل آخر يتمثل في أن الصادرات الصينية نحو إفريقيا، ورغم أهميتها في تحسين الظروف المعيشية في الدول الإفريقية، إلا أنها أضرت نسبيا ببعض القطاعات الإنتاجية المحلية لهذه الدول، التي اضطر الكثير منها إلى الانسحاب لعدم القدرة على المنافسة مع المنتجات الصينية. فتدفق السلع الصينية الرخيصة قد دفع إلى كساد الكثير من السلع المصنعة محليا، ما نتج عنه غلق للمصانع وتسريح الآلاف من العمال الأفارقة من العمل، على سبيل المثال تم غلق المئات من مصانع النسيج في نيجيريا، جنوب إفريقيا، ليسوتو، موريس، سوازيلاند ودول أخرى، نتيجة تأثرها بالسلع الصينية المستوردة. وبذلك ساهمت الصادرات الصينية، وبصورة غير مقصودة، في تآكل القدرات الإنتاجية الإفريقية الضعيفة أصلا، والتي تعتمد على كثافة عنصر اليد العاملة [1]. في سنة 2005 احتجت الفدرالية الجنوب إفريقية لصناعة النسيج والألبسة (نقابة عمالية في جنوب إفريقيا) على تزايد الواردات الصينية، بصفتها جلبت سلعا ساهمت في الإغراق الاجتماعي للبلاد، وأدت إلى غلق المؤسسات وتسريح العمال. وفي دراسة لسنة 2006 حول الصادرات الصينية من الألبسة نحو إفريقيا، أظهرت أنه من جهة استفاد المستهلكون الأفارقة من الأسعار الرخيصة للمنتجات الصينية التي ساهمت في رفع قدراتهم الشرائية، لكن من جهة أخرى أضرت بالمنتجين والمصنعين. فمن سنة 1995 إلى غاية 2005 انخفضت أسعار مختلف منتجات الألبسة بنسبة 15% سنويا، بسبب دخول المنتجات الصينية بكميات كبيرة [2].

فيما يخص إستراتيجية المناطق الاقتصادية الخاصة، وبرغم أهميتها ومساهمتها في بناء قواعد إنتاجية وتصنيعية للدول الإفريقية، غير أن الدول الإفريقية اشتركت في تمويل أجزاء كبيرة من عملية بناء هذه المناطق، والتي احتكرت الشركات الصينية مشاريع البناء والاستثمارفيها، قصد استفادة هذه الدول مستقبلا من عوائدها الاقتصادية ( أي المناطق الاقتصادية الخاصة )، إلا أنه على المدى الطويل سوف تساهم في تحويل مزيد من الأموال وفوائض القيمة من هذه الدول إلى الصين، كمقابل لتأطيرها ومباشرتها لبناء هذه المناطق.

[1] Ian Taylor,"**China's oil diplomacy in Africa**",(International affairs, Vol 82, N05, September 2006), p63.
[2] Ron Sandrey, "**The trade and economic implications of the South African Regime on imports of clothing from China** ",(South Africa:Tralac working paper, N2006/16, 2006), p10.

## 1/ المؤشرات الداخلية لسياسات الاستغلال الاقتصادي الصينية في الدول الإفريقية

تشير الكثير من المواقف السياسية والدراسات الأكاديمية داخل الدول الإفريقية، إلى أن السياسة الصينية في إفريقيا، لا تختلف عن سياسات الدول الغربية التي تسعى إلى ضمان أولوية تحقيق مصالح هذه الدول على حساب مصالح الدول الإفريقية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية. هذه الاستثمارات ولمراعاة مصالح الدول الإفريقية يجب أن تتوفر فيها مجموعة شروط [1]:

- تحديد واحترام مدة الانجاز للمشاريع الاستثمارية.
- الاتفاق على إعادة استثمار نسب من الأرباح المحققة.
- التزام الشركات الأجنبية بدفع الضرائب للدول المستقبلة.
- تحديد المناطق الجغرافية المفتوحة للاستثمار الأجنبي.
- استحواذ الشركات الوطنية في حال وجودها، على النسب الأعلى ضمن مشاريع الشراكة مع الشركات الأجنبية.
- الشراكة مع الشركات الوطنية والمحلية.
- امتلاك الشركات الوطنية لنسب محددة، من مداخيل الإنتاج والخدمات.
- دفع الشركات الأجنبية للضرائب الجمركية على التجهيزات المستوردة والتي تدخل في عمليات الاستثمار.
- ضرورة نقل التكنولوجيا وما يصاحبها من عمليات التدريب للكفاءات الوطنية، وعدم الاكتفاء بجلب المعدات التكنولوجيا مصحوبة بالخبرات الأجنبية فقط .
- تشغيل إطارات التسيير المحلية، ونقل مهارات التسيير وتدريبها عليها.
- الأولوية لتشغيل التقنيين المحليين في الدول الإفريقية، على حساب العمال الأجانب.
- التزام الشركات في استراتيجياتها الاستثمارية بجعل توفير مناصب العمل للقوى العاملة المحلية ضمن أولوياتها الأساسية.
- احترام ظروف عمل، من ناحية الأجور والتأمين، والظروف الصحية ومعايير السلامة.

[1] Dorothy G Guerrero, Firoze Manji, Op.Cit, pp 83,84.

إن هذه الشروط تحدد من الناحية العملية مدى النوايا والسلوكات الصينية بين التعاون وتحقيق المصلحة المتبادلة، أو الإستغلال القائم على تحقيق المصالح الصينية، والمصالح الخاصة لبعض النخب الإفريقية الكومبرادورية الحاكمة، بغض النظر عن المصالح الفعلية لدولها. فمن بين أهم الانتقادات الموجهة للشركات الصينية العاملة في الدول الإفريقية، هو اعتمادها على سياسات تشغيل، تجلب العمال الصينيين على حساب الأفارقة، الذين ينظرون إلى الاستثمارات الصينية على أنها مجال لخلق فرص العمل لهم، وهذا الوجود الكبير للعمالة الصينية، يمكن أن يوظف أو يفسر على نحو خاطئ[1]، بأن الصين تسعى إلى استغلال دول القارة الإفريقية إلى أقصى حد، وفي المقابل لا تساهم في تحسين الظروف المعيشية لسكان هذه الدول بتوفير مناصب العمل لهم كحد أدنى لا يسمح للشركات الصينية بتجاوزه. إنه بدون الالتزام الشروط المذكورة سابقا، فإن الدول الإفريقية المستقبلة للاستثمارات والمساعدات الصينية أمام نوع جديد من الاستغلال النيوكولونيالي، المشابه لعلاقات الهيمنة–التبعية التي تفرضها الدول الغربية كنمط لعلاقاتها مع دول القارة الإفريقية.

تتمثل إحدى المشكلات الأخرى في لجوء الصين لطرق غير سليمة لتسهيل قيامها بأعمالها مثل دفع الرشاوي، كما أشارت مؤسسة الشفافية الدولية. وكذلك عدم قيام الصين بإلزام الدول الإفريقية، بإنفاق أموال المساعدات في المجالات التي رصدت لها بالفعل، مثلما تفعل الدول الغربية واليابان. وبالتالي يلجأ الحكام في تلك الدول إنفاق أموال المساعدات، وفقا لميولهم ومصالحهم الشخصية، وبعيدا عن مصلحة البلاد[2].

بصفة عامة، كان للتحرك جانبان ايجابي وسلبي. فمن ناحية دخلت الصين إفريقيا كلاعب دولي جديد يرغب في الاستثمار. لكن الجانب السيئ أن الدور الصيني لم يسهم في حل المشكلات الجوهرية للقارة الإفريقية، خاصة تلك المتعلقة بالفقر، وغياب التنمية الشاملة. فعلى سبيل المثال، تشترط اتفاقات البنى التحتية الصينية أن يكون 70% من العمالة صينيين، وهو ما يعيق عمل الأفارقة في تلك المشروعات[3].

[1] حكمات عبد الرحمن، مرجع سابق، ص81.

[2] خديجة محمد عرفة، مرجع سابق، ص 29.

[3] المكان نفسه.

لكن مع ذلك، فإن وصف الصين على أنها قوة استعمارية جديدة تستعمل وسائلها الخاصة بهدف فرض هيمنتها على القارة الإفريقية، هو مفهوم غربي أو مفهوم المتوجسين من القوة الصينية. وهو شكل من أشكال القوة الناعمة، إن لم يكن القوة الناعمة نفسها التي تستخدمها الصين وتوظفها ببراعة في أماكن كثيرة من العالم لتحقيق أهدافها، خاصة في إفريقيا. والتي يعبر عنها المسؤولون الصينيون بالصعود السلمي أو التنمية السلمية للصين، وقد عملت الصين على الرد على ذلك باستخدام التاريخ الذي يشير إلى عدم وجود تاريخ استعماري للصين في أي مكان في العالم، بخاصة في إفريقيا، ولن يكون لها ذلك. وهو ما منح الصين ايجابية القبول من الآخر، وعدم التوجس منها [1].

## المطلب الثالث: ازدواجية التعامل وفق مبدأ عدم التدخل

تعد مقاربة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة الخارجية الصينية بصفة عامة، ومنهجا تتبعه في تعاملها مع دول القارة الإفريقية، والتي تعتبر حسب التصنيف الغربي أكبر قارة تتألف من أنظمة استبدادية لا تحترم معايير الدمقرطة واحترام حقوق الإنسان. إلا أن الصين، وبسبب تزايد مصالحها في الدول التي تعرف عدم استقرار سياسي، قد عدلت في مقاربتها لعدم التدخل، وتبنت الصين استراتيجية أكثر مرونة بشأن سياستها المعلنة بشأن سياسة عدم التدخل في إفريقيا في السنين الأخيرة، حيث إنها تقوم بالوساطة المحايدة في الصراعات الإفريقية. ويعود ذلك إلى أن الشركات الصينية والمواطنين الصينيين يقعون بشكل متزايد في مشكل التقلبات الأمنية والسياسية الداخلية في بعض البلدان الإفريقية؛ ولذلك فإن الصين تتدخل ببطء وحذر في وساطة محايدة وواضحة في الصراعات الإفريقية، خاصة تلك التي تتعلق بشركاء تجاريين أقوياء ومزودين للمواد الخام، وتلك التي لها تداعيات دولية[2].

حاولت الصين الوساطة في التفاوض من أجل الوصول إلى تسوية للصراعات الإفريقية في دارفور في 2007، كما توسطت من أجل صفقة سلام بين شمال السودان وجنوبه في موضوع التنازع على مناطق حدودية غنية بالبترول ورسوم أنابيب النفط في أوت 2012. وتوسطت لحل الصراع بين

[1] حكمات عبد الرحمن، مرجع سابق، ص79.

[2] ألأولي إسماعيل، مرجع سابق، ص09.

جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، كل هذه المحاولات تم وصفها بأنها " تأثيرية " أكثر منها "تدخلية".[1]

ما يلاحظ واقعيا، هو أن محاولة الصين مباشرة دبلوماسية الدول الكبرى، يضاف إليها تزايد التهديدات الأمنية، قد دفع بها إلى تغيير مقاربتها في التعامل مع القضايا الإفريقية، من مجرد التركيز على المنافع الاقتصادية، وعدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول، إلى الاهتمام أكثر بلعب أدوار أمنية أساسية في القارة.

فرغم احتكامها إلى مبدأ عدم التدخل في سياستها الخارجية، إلا أن الصين عمدت في استراتيجيتها تجاه القارة الإفريقية. فالحاجة إلى بيئة آمنة ومستقرة للأسواق والاستثمار، إضافة إلى محاولة الصين لعب أدوار القوى الكبرى، دفعت بها إلى المساهمة في جهود حفظ السلم والأمن الدوليين في إفريقيا، مستغلة قدراتها العسكرية المتطورة. ومنه فعلى الرغم من تحفظ الصين الشديد من التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أنها أصبحت تلعب أدوارا نشطة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا، حيث أرسلت أكثر من 7500 عنصرا من ملاحظين عسكريين، مهندسين وفرقا طبية، ومختصين في مجال دعم السلم والاستقرار في إفريقيا. جاء في تقرير لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام SIPRI بأن قوات حفظ السلام الصينية، تصنف من بين القوات الأكثر احترافية، ذات التدريب النوعي، وفعالة وأكثر انضباطا في عمليات حفظ السلام في إفريقيا، والتي تشرف عليها الأمم المتحدة [2].

قامت الصين سنة 2000 بإرسال 10 ملاحظين في مهمة الأمم المتحدة في إطار النزاع الحدودي الإثيوبي–الإيرتيري. وفي سنة 2003، ووسعت الصين من دعمها لقوات حفظ السلام للأمم المتحدة في إفريقيا، بإرسال 175 مهندسا، 43 عنصرا طبيا لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما قامت بإرسال 275 مهندسا، و240 عنصرا في وحدة للنقل، و43 آخرين في وحدة طبية إلى ليبيريا سنة

[1] المكان نفسه.

[2] Edgar Agubamah,"**China and Peacekeeping in Africa** ",(International Journal of Humanities and Social Science, vol 4, No 11, September 2014), p193.

2003. وهو إجراء نتج عنه سحب ليبيريا اعترافها بتايوان، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية[1].

في استراتيجيتها الأمنية في إفريقيا، ولتبرير سياستها " التدخلية "، تعتبر الصين أن حفظ السلام في الأمم المتحدة، أهم وظيفة من وظائفها. ففي وثيقة الكتاب الأبيض الدفاعية سنة 2008، أقرت الصين بـ " أنها تشارك بنشاط، وتدعم باستمرار عمليات حفظ السلام في إطار ميثاق الأمم المتحدة ". وخلال قمة منتدى التعاون الصيني–الإفريقي لسنة 2006، اتفقت الصين على مواصلة دعمها، والمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا، وأن تكثف من تعاونها مع الدول الإفريقية في هذا المجال. وهو ما يجسد اعتماد الصين لسياسات تدخلية تتعارض مع مبادئها المرتبطة بالأساس بتحقيق المصالح الاقتصادية، والابتعاد عن الممارسات والسياسات الغربية التي تعبر بشكل أو بآخر عن تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

سنة 2013، كانت الصين تساهم في إفريقيا بـ 1550 عسكريا، 40 شرطيا، 42 خبيرا عسكريا. بمجموع 1632 عنصرا في عمليات الأمم المتحدة الستة (06) لحفظ السلام في إفريقيا. وهي مساهمة فاقت كل الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. العدد الأكبر من عناصر حفظ السلام الصينية تركز في ليبيريا (564 عسكريا، 18 شرطيا، 2 خبراء عسكريين)، ثم جنوب السودان (449 عسكريا، 22 شرطيا، 12 خبيرا عسكريا)، ثم دارفور (324 عسكريا)، ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية (218 عسكريا، 15 خبيرا عسكريا). كما أرسلت الصين 3 خبراء عسكريين إلى كوت ديفوار، و 10 خبراء إلى الصحراء الغربية [2].

ولأهمية الدور الصيني في قوات حفظ السلام الأممية في إفريقيا، عين الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون جنرالا صينيا، كقائد لمهمة حفظ السلام في الصحراء الغربية في 2007 ، وهي المرة الأولى التي تتولى فيها شخصية صينية، قيادة مهمة حفظ سلام أممية. فالصين من بين جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين هي أكبر مساهم في بعثات الأمم المتحدة، بإرسالها ما يصل إلى 2000 عسكري بشكل جماعي إلى ليبيريا ودارفور وجنوب السودان. كما أرسلت مئات الجنود إلى مالي، وهو ما أصبح يشكل تغيرا ملحوظا في السياسة الصينية تجاه إفريقيا. وهو ما تؤكده الوساطة

[1] Ibid, p195.
[2] Ibid, p195.

الصينية في جنوب السودان سنوات 2011-2013 التي أصبحت تمثل مقاربة صينية جديدة لتعاملها مع قضايا القارة[1].

من جانب أخر، تبرز ازدواجية التعامل وفق مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الإفريقية الداخلية، في كون الصين تتدخل بصورة غير مباشرة، بدعم الأنظمة السياسة التسلطية، وتوفير الحماية السياسية والدبلوماسية لها ( في إطار مجلس الأمن )، كما أن تقديم المساعدات والاستثمارات لهذه النظمة هو تشجيع لها على الاستمرار في سياساتها الاستبدادية. يضاف إلى ذلك بيع الصين للأسلحة والمعدات العسكرية لهذه الأنظمة والتي تستخدم ضد شعوبها، وارتكاب جرائم إبادة جماعية وانتهاكات لحقوق الإنسان. وباختصار، فإن الصين بادعاءها عدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول الإفريقية، هي تتدخل فعلا لصالح الأنظمة ضد إرادة الشعوب.

[1] لحسن الحسناوي، "**استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا: الديناميات والانعكاسات**"، مرجع سابق، ص 115.

## المبحث الثالث: أثر التواجد الصيني في إفريقيا على مصالح الدول الغربية

إن مقاربة الصين تجاه إفريقيا، تشكل تحديا أساسيا للمصالح الأمريكية والأوربية في القارة، والمرتبطة أساسا بالنماذج والمعطيات القيمية التي تحاول هذه الدول فرضها على مختلف دول العالم مثل: ترقية الديمقراطية، الحكم الراشد، احترام حقوق الإنسان وغيرها. إذ أن مقاربة الدعم الغير المشروط (No Strings Attached) التي تفصل بين التعاملات الاقتصادية والمسائل الأخرى مثل معايير الشفافية، الفساد السياسي، حماية البيئة، واحترام حقوق الإنسان، قد وفرت بديلا سهلا أمام الدول الإفريقية مقارنة بالشروط الصعبة للدول الغربية.

من جهة أخرى، إن التواجد الصيني في إفريقيا يحمل دلالات جيو–استراتيجية عميقة في إطار توزيع النفوذ ومراكز القوى في النظام الدولي. فالصين الرافضة للمنطق الأحادي للنظام الدولي، والتي عانت من السيطرة والنفوذ الأمريكي في محيطها الإقليمي الأسيوي، قد نقلت التنافس بينها وبين الولايات المتحدة، إلى مناطق أبعد ليصل إلى الشرق الأوسط، إفريقيا، وحتى أمريكا اللاتينية. وهو ما يعبر عن رغبة صينية في فرض نفسها كقوة عالمية منافسة للنفوذ والتفوق الأمريكي.

### المطلب الأول: انعكاس التواجد الصيني على المصالح الأمريكية في إفريقيا

إن أحد أكبر أوجه التنافس بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم وهما الصين والولايات المتحدة الأمريكية، هو التسابق في إفريقيا. وحتى الآن، يمكن القول أن الصين كسبت جولات المنافسة نسبيا. فاليوم يبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا أكثر من 200 مليار دولار، أي ضعف قيمة التبادل التجاري بين إفريقيا والولايات المتحدة، الذي يدور في حدود 100 مليار دولار. وفي إطار التنافس مع الصين قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما في القمة الاقتصادية الإفريقية التي عقدت في واشنطن في 2014 بالإعلان عن استثمارات أمريكية جديدة في إفريقيا بقيمة 14 مليار دولار على أمل اللحاق بالصين. فإفريقيا اليوم هي ثاني أهم منطقة في العالم جذبا للاستثمارات بعد أمريكا الشمالية [1].

[1] منال لطفي،"**سباق كبير على إفريقيا ثاني أكبر مناطق الاستثمار جذبا في العالم**"، جريدة الأهرام، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/478116.aspx (12/02/2018)

إن الصعود الصيني، وتزايد نفوذه في القارة الإفريقية، يطرح ثلاث تحديات رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية [1]:

- التحدي الأول هو حماية الصين للدول التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية بالدول المارقة Rogue States .
- عرقلة الجهود الأمريكية، في سعيها لإجبار الدول الإفريقية القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، وفق التصور الليبرالي، من خلال توفير المساندة والدعم البديلين، والذي يحرر هذه الدول من الرضوخ للسياسات الغربية.
- نشاطات الشركات الاقتصادية الصينية، التي تركز على تهيئة الطريق من طرف الدبلوماسية الرسمية الصينية والاستفادة منها، أكثر من تركيزها على المحفزات النفعية، يخلق منافسة غير نزيهة أمام الشركات الأمريكية.

الجانب الآخر في مصالح الصين الإستراتيجية، هو أهمية القارة الإفريقية على رقعة التوازنات العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والإقليمية مع كل من اليابان والهند. وهي ورقة تعمل الصين على استغلالها لتحقيق ذلك. فإفريقيا تتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي في جنوب أوربا، وتمتلك ثروات اقتصادية كبيرة، ومتنوعة. إضافة إلى القوة العددية التي تمتلكها في المنظمات العالمية الرسمية.

من ناحية أخرى، تعد إفريقيا حقل تجارب للسلاح الصيني غير المسموح به من طرف الغرب من جهة، ومكانا لاستعراض قوتها العسكرية من جهة أخرى. فالصين أنشأت مصنعا للسلاح في كل من السودان، ومالي وزيمبابوي. وأشرفت على تدريب 1500 جندي إفريقي بين عامي 2008 و2010. وهو ما مثل في نظر الزعماء الصينيين، هدفا استراتيجيا، وعمقا عسكريا يهدفان إلى حماية الأمن القومي الصيني[2].

بالتالي، إن من بين أهم القضايا الإستراتيجية التي تشكل تحديا جوهريا للمصالح الأمريكية العالمية، هو حجم الحضور الصيني القوي في إفريقيا. فبينما تتورط الولايات المتحدة الأمريكية في

[1] Anthony Lake, Christine Todd Whitman, Op.Cit, p 50.

[2] حكمات عبد الرحمن، مرجع سابق، ص76.

سياسات إمبريالية في إفريقيا وباقي مناطق العالم، تزيد الصين من وجودها بإطراد في أنحاء من العالم تحتل مكانة أدنى بكثير على قائمة أولويات واشنطن، ولا يصدق هذا في أي مكان آخر أكثر من إفريقيا[1].

كما هو الحال مع الولايات المتحدة، فإن علاقات الصين مع دول القارة الإفريقية متعددة الجوانب، سياسية، واقتصادية، وعسكرية. هذه العلاقات يتم توظيفها لخدمة المصالح النفطية الصينية، حيث تقوم الصين بالحصول على النفط، مقابل تزويد هذه الدول بالسلاح والمنتجات الكهربائية والإليكترونية، فضلا عن مشاركتها في مشروعات البنية الأساسية بعدد من دول القارة. ولا يجب أن ننسى أن علاقات الصين السياسية بالقارة الأفريقية قديمة، حيث ساندت الصين العديد من الدول في صراعها ضد الاستعمار، كما دعمت الكثير من حركات التحرر الأفريقية [2].

يبقى العامل الأهم في جاذبية الصين لدى الأفارقة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، هو سياساتها الغير تدخلية، والتي تختلف عن السياسات الغربية والأمريكية، التي تفرض على دول القارة معايير خاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، تبرر لها التدخل في شؤونها الداخلية.

## الفرع الأول: البعد النفطي للتنافس الصيني–الأمريكي

يقع النفط في مركز التنافس الصيني–الأمريكي في إفريقيا، بحيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية، في الصين منافسا شديدا لها في الكثير من الدول الإفريقية، كالسودان، نيجيريا، أنغولا، الجزائر، غينيا الاستوائية، الغابون، تشاد والكونغو. كل هذه الدول ذات أهمية نفطية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين خاصة أنغولا ونيجيريا. فالولايات المتحدة تؤمن حوالي 24% من وارداتها النفطية من إفريقيا. أما الواردات الصينية النفطية من إفريقيا فتصل إلى 30% من مجمل وارداتها [3].

---

[1] جون جازفنيان، مرجع سابق، ص 327.

[2] James Tang, Op.Cit, p 16.

[3] محمد كريم خيدر،" **الصراع على موارد الطاقة في العالم: حالة النفط الإفريقي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص ص 234،235.

إن الصين هي المنافس الأقوى للولايات المتحدة على النفط الإفريقي لاسيما أن حاجتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالي بحلول 2030 واستوردت الصين أكثر من 25% من وارداتها النفطية من القارة السمراء[1]، خلال العقد الأول من القرن 21، لترتفع إلى حوالي 30% حاليا. ولزيادة نفوذها في القارة، انطلقت الصين في تقديم مجموعة من المبادرات الهادفة لضمان وصولها على المدى البعيد إلى مصادر المواد الأولية في القارة الإفريقية. فحاليا ليس هنالك مادة أولية تحظى بأولوية لدى الصين تفوق أولوية النفط الذي تريد ضمان إمدادها به على المدى البعيد. وهذا يفسر سلسلة مكثفة من المبادرات الدبلوماسية الصينية في إفريقيا، والتي أقلقت الولايات المتحدة. كون الصين قد دخلت في عملية جغرافية–سياسية فعالة لتأمين لنفط. تضر بالمصالح الأمريكية وأهدافها في المنطقة. حيث أصبحت اليوم ثاني مستورد للنفط الإفريقي بعد الولايات المتحدة وتعتمد في استيرادها على مجموعة كبيرة من الدول الإفريقية في مقدمتها السودان وأنغولا[2]. وهو ما يعتبر تحديا حقيقيا للمصالح النفطية الأمريكية في إفريقيا.

اندفع الصينيون منذ عام 2004 نحو التنقيب عن النفط على طول ساحل نيجيريا وفي موريتانيا والسودان والغابون وأنغولا. وتعد الصين اليوم المستورد الأول للنفط السوداني والأنغولي، وهذا ما يجعلها في حالة صدام مع الولايات المتحدة التي تطمح إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط. والاتجاه نحو مناطق أخرى مثل إفريقيا. رغم أن القادة السياسيين في البلدين يستبعدون وصول التنافس بين البلدين حول الطاقة، إلى مرحلة الصراع والصدام المباشر. فمعادلة التنافس هذه لا تؤدي بالضرورة إلى وقوع صدام مباشر بين القوتين. في ديسمبر 2004 صرح كاتب الدولة الأمريكي للطاقة أبراهام سبنسر Abraham Spencer في الصين، بأنه يرى أنه من غير المحتمل حدوث أي صدام بين الولايات المتحدة والصين حول الموارد الطاقوية، لأن ذلك حسبه سوف يؤدي إلى نقص في الإمدادات العالمية، وارتفاع الأسعار، الشيء الذي يعيق النمو الإقتصادي لكلا البلدين[3].

حتى الآن، تنتهج الصين سياسة براغماتية أساسها الصعود السلمي في القوة وتجنب قدر الإمكان الدخول في صراعات مع الدول الأخرى. لهذا فالصين تسعى لتحقيق مصالحها باللعب حول ورقة

[1] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 89.

[2] Valérie Niquet, **la stratégie Africaine de la chine**, ( politique étrangère, n 01, février 2006), p367.

[3] Angie Austin, "**Energy and power in China: Domestic Regulation and Foreign Policy"**, (London :foreign policy center,2005), p 28.

المنافسة الشريفة التي تضمنها قواعد السوق الرأسمالية. حيث أنها تركز دائما على أنها تسعى إلى الحصول على الاستثمارات النفطية في إفريقيا وخارج إفريقيا باستخدام القدرة التنافسية لشركاتها أمام الشركات الأخرى، والذي لا يمنع بدوره الاستعانة بالنشاطات الدبلوماسية المساعدة والمكملة لنشاط تلك الشركات.

في هذا السياق، تقدم الصين قروضا غير مشروطة، بالدولار للوصول إلى إمكانيات إفريقيا الكبيرة من المواد الأولية، مما يجعل من لعبة السيطرة الكلاسيكية التي تمارسها الولايات المتحدة عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي غير مؤثرة. وفي هذا المجال جاء في التقرير الذي أعده مجلس العلاقات الخارجية الصيني سنة 2005 ما يلي " إن المساعدات والاستثمارات الصينية في إفريقيا لها الأفضلية لدى الدول الإفريقية لأنها تقدم بدون شروط متعلقة بطبيعة الحكم أو الشروط الجبائية، وهي أمور تشترطها المساعدات الغربية "[1]. فالدول الإفريقية سوف تتجه أكثر فأكثر إلى عدم الرضوخ للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي مقابل مساعداته، لأن الصين تقدم لهم شروطا تفضيلية، وتبني إضافة إلى ذلك الطرق والمدارس ومشاريع البنية التحتية.

تحقيقا لذلك عقدت الصين في سنة 2006 قمة استثنائية لزعماء أربعين دولة إفريقية ( قمة بكين) استقبلت قادة بلدان مثل الجزائر ونيجيريا ومالي وأنغولا وجمهورية إفريقيا الوسطى وزامبيا وجنوب إفريقيا. وترغب الصين بتطوير اتفاقيات نفطية مع أكبر دولة نفطية في القارة أي نيجيريا. حيث ستستورد شركة النفط الصينية الوطنية CNPC النفط من نيجيريا، بما يقدر بـ 175 ألف برميل نفط يوميا في العام 2008. وهي صفقة تبلغ 2.27 مليار دولار تقدم لشركة النفط الوطنية الصينية بمقتضاها نسبة 45 % من إنتاج حقل نفط كبير في المياه الإقليمية النيجيرية. وهو ما أزعج الولايات المتحدة، التي وحتى الآن تعتبر نيجيريا منطقة نفوذ لشركاتها النفطية[2] .

اعتبرت دارفور، أبرز منطقة برز فيها الخلاف الصيني–الأمريكي في إفريقيا. فالصين ولتغطية الزيادة الهائلة لطلبها على النفط من أجل تغذية نموها الهائل، ولحماية استثماراتها الضخمة هناك، انخرطت في سياسة نشطة داعمة الموقف السوداني، وهو ما تعارض آنذاك مع رغبة الولايات المتحدة، بعزل السودان دوليا، وفرض عقوبات عليها. من منطلق ارتباط الصين بشراكة نفطية متميزة

[1]Michael Elliott, **China:Dawn of a new dynasty**, (Encyclopedia Britannica Almanac, 2008), p 218.
[2]James Tang, Op.Cit, p15.

مع السودان، حيث حصلت مؤسسة النفط الوطنية الصينية على حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق هامة بالسودان عام 1995. وبعد ذلك بعامين، وعندما قطعت واشنطن علاقاتها مع السودان، أسرعت الصين على الفور لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة، وعملت على توطيد علاقاتها النفطية مع السودان وأصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين. وتمكنت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC من شراء 40 % من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، والتي تنتج 300 ألف برميل يوميا[1].

تعتبر شركة النفط الصينية الوطنية CNPC أكبر مستثمر أجنبي للنفط في السودان، بمبلغ قدره نحو 5 مليار دولار موظف في تطوير حقول النفط. ومنذ عام 1999، استثمرت الصين 15 مليار دولار على الأقل في السودان. وهي تمتلك 50 % من مصفاة للنفط تقع بالقرب من العاصمة السودانية "الخرطوم" بالمشاركة مع الحكومة السودانية. وبما أن آبار النفط السودانية تتركز في الجنوب، في إقليم دارفور، والذي كان مسرحا لحرب أهلية جرى الإعداد لها منذ وقت طويل، ومولتها الولايات المتحدة الأمريكية سرا، هدفت إلى انفصال الجنوب عن الشمال[2] . فقد عارضت الصين هذه المساعي الأمريكية، لأن شركاتها النفطية تمتلك استثمارات في حقول النفط بدارفور، قرب الحدود مع تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى. ولذلك، فليس هنالك منطقة نفطية، أكثر مركزية في النزاع النفطي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من السودان، حيث توجد دارفور.

يبرز التنافس الصيني الأمريكي حول مصادر الطاقة الإفريقية، أيضا في دولة تشاد فالشركات النفطية الأمريكية، خصوصا شركة Chevron، كانت تتحكم في نفط هذا البلد عن طريق البنك العالمي، الذي مول خطوط الأنابيب الناقلة للنفط من تشاد إلى سواحل الكاميرون. لكن الرئيس التشادي إدريس ديبيIdriss Deby، عارض السياسة الأمريكية الساعية إلى احتكار النفط التشادي، والتي كانت تحظى بغالبية الفوائد، وطالب بتخصيص فوائد أكبر لصالح بلده المنتجة لهذا النفط، وهو ما طالب به البرلمان التشادي رسميا سنة 2006 للإستفادة من مداخيل النفط لتسليح الجيش التشادي. عندها مارست الولايات المتحدة ضغوطاتها بواسطة البنك العالمي. بإصدار الرئيس السابق للبنك العالمي Paul Wolfwitz قرارا بتعليق المساعدات المالية نحو تشاد. لكن بعد إعادة انتخاب Idriss

[1] Ibid, p 370.
[2] William Engdahl, **le Darfour. C'est une affaire de pétrole, idiot…**, p 02 ,sur : http://www.nonalaguerre.com/articles/article449.pdf (13/01/2013)

Deby مجددا. قام بإنشاء شركة نفطية تشادية (SHT)، وهدد بطرد شركة Chevron الأمريكية. وطالبت الحكومة التشادية بضرورة سيطرتها على 60% من إجمالي قطاع النفط في البلد[1]. في هذه الظروف ظهرت الصين، كمساند لتشاد وبديل عن الولايات المتحدة الأمريكية، فقامت بتقديم مساعدات مالية لتشاد. وتم استدعاء وزير خارجية تشاد إلى الصين في أوت 2006 للمحادثات حول استئناف العلاقات الدبلوماسية التي انقطعت سنة 1997.

وعليه، ظلت ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية المتحكم الأول في أسواق الطاقة العالمية، بما تمتلكه من شركات عالمية قوية وقواعد عسكرية في أغلب المناطق الحساسة حول العالم. لكن ظهور الصين في السنوات الأخيرة كلاعب أساسي ورقم جديد في معادلة الاستهلاك العالمي للطاقة بتعداد سكاني ضخم ونمو اقتصادي كبير، قد أصبح عامل تهديد للمصالح الأمريكية، بالأخص في إفريقيا. فتاريخيا لم تكن إفريقيا أبدا محل اهتمام صيني مباشر ولا دائرة نفوذ، لكن اليوم هناك توجه صيني مكثف غير مسبوق نحو إفريقيا، حيث أنها أصبحت( إفريقيا) وجهة لحجم كبير من الاستثمارات الصينية في جميع المجالات. وأصبحت بذلك تحتل موقعا مميزا في أجندة السياسة الخارجية الصينية.

إن المشهد المستقبلي للصراع الدولي على الموارد الإفريقية يشير إلى أن التنافس الصيني الأمريكي في أفريقيا سوف يكون هو التنافس الأصعب والأكثر شراسة وقوة لأنه ينطوي على عنصر النفط الذي يشكل أهم الأولويات الإستراتيجية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، نظرا لتأثيره بشكل أساسي ورئيسي على الأمن القومي لكل منهما، وهذا يعني أن التنافس سيكون على أشده، وستلعب العلاقات الدبلوماسية والقدرة المالية في هذه الأوضاع دورا كبيرا في حجز وتأمين الحاجات النفطية من القارة الأفريقية، ويبدو أن للصين الأفضلية في هذا المجال، نظرا للعلاقات الصينية المتميزة مع العديد من الدول الأفريقية مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى وضع الصين المالي القوي. في مقابل وضع الولايات المتحدة المتدهور وفاتورتها النفطية العالية جدا. ولكن لا يجب إغفال أن الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من الأزمات التي تمر بها والمشاكل التي تعاني منها، إلا أنها لا تزال تعتبر الدولة الأكثر قوة في العالم، وهي موجودة في معظم أماكن إنتاج النفط الهامة والحيوية العالمية. كما تسيطر على معظم طرق الإمدادات والنقل العالمية البحرية والبرية منها، وهو

[1] Energy Information Administration:
http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Chad_Cameroon/pdf.pdf (17/02/2008)

الأمر الذي من شأنه أن يكبح إمكانية تحول سياسة الصين في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم إلى سياسة هجومية تهدد المصالح الأمريكية [1].

## الفرع الثاني: نموذج بكين مقابل نموذج واشنطن

بعد انتهاء الحرب الباردة وخروج كل من الولايات المتحدة، ومنظومتها الإيديولوجية الليبرالية منتصرة. حاولت فرض قيمها السياسية والاقتصادية كحس عالمي مشترك، ينبغي على كل الدول إتباعه باعتباره النموذج السياسي والإقتصادي الأنسب للبشر ( أطروحة نهاية التاريخ والرجل الأخير). ونجحت في ذلك إلى حد كبير خلال التسعينات مستغلة الفراغ السياسي والأزمات الاقتصادية التي عرفتها دول المنظومة الاشتراكية السابقة، وحاجة هذه الدول إلى المساعدات الاقتصادية التي تولت تأطيرها المؤسسات الاقتصادية الدولية. فتم فرض حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية الليبرالية على هذه الدول. هذه السياسات والإصلاحات التي أطلق عليها الاقتصادي البريطاني جون ويليامسون John Williamson سنة 1989 **تفاهم أو نموذج واشنطن Washington Consensus** .

لكن مع نهاية التسعينات، وبداية القرن العشرين وما عرفته العلاقات الاقتصادية الدولية من أزمات (أزمة 1997 و2008) وفشل الدول الإفريقية في تحقيق التنمية بعد تطبيق الإصلاحات الهيكلية وفق النموذج الغربي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى نجاح التجربة التنموية الصينية ذات الأساليب الخاصة والمختلفة عن النموذج الغربي خصوصا من الناحية السياسية، وحضورها المتنامي في إفريقيا. كل هذه العوامل أدت إلى تراجع سيطرة نموذج واشنطن كنموذج حتمي أمام الدول الإفريقية، وبدأ يحل مكانه النموذج الصيني في التنمية الذي أطلق عليه **تفاهم أو نموذج بكين**.

أطلق الكاتب الأمريكي جوشوا كوبر رامو Joshua Cooper Ramo سنة2004، مصطلح **تفاهم بكين Beijing Consensus** على النموذج التنموي الصيني ومختلف استراتيجياته، في مقابل النموذج الغربي (نموذج واشنطن) في إشارة إلى السياسات التي حددتها الدول الغربية ومؤسساتها الاقتصادية المتمركزة في العاصمة الأمريكية واشنطن ( البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) كآليات لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكشروط ينبغي على الدول التقيد بها قصد الاستفادة من

[1] عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، مرجع سابق. ص53.

المساعدات الاقتصادية ( الدمقرطة، الحكم الراشد، الخوصصة، احترام حقوق الإنسان، اعتماد المعايير الاجتماعية الغربية، تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر وحرية الأسواق...)[1].

يعد نموذج بكين تحديا جوهريا لمبادئ نموذج واشنطن الصارمة كإطار ينبغي على الدول إتباعه لتحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من التخلف. أما نموذج بكين فهو أكثر مرونة وأقل مشروطية، وأيضا أكثر ملاءمة لخصوصية الدول الإفريقية السياسية والاجتماعية. خصوصا مع نجاح الصين في تحقيق معدلات نمو عالية على مدار أكثر من 30 عاما، وبالتالي نموذجها الناجح يمكن استقباله في الدول الإفريقية بطريقة تحررها من التقيد بالاملاءات الصارمة لنموذج واشنطن. ففي حين أن الشركات المملوكة للدولة في الصين قد ساهمت إلى حد كبير في تحقيق النهضة الاقتصادية الصينية، فلماذا الحاجة إلى الخوصصة، و كون الصين قد نجحت في إدارة التطور وتحقيق التنمية بنظام أحادي تحت قيادة حزب واحد فلماذا الحاجة إلى الدمقرطة والانفتاح السياسي. وبالتالي فالصين في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا، سعت إلى خلق بديل استراتيجي أمام الدول الإفريقية، منافس للولايات المتحدة الأمريكية، وتصدير نموذجها الاقتصادي، كنموذج مناسب للدول النامية لتحقيق التنمية والنمو، والخروج من التخلف. والذي يعتبر نموذجا مختلفا عن النموذج الأمريكي الغربي القائم على ضرورة التوافق والتلازم بين الإصلاحات التنموية الاقتصادية، والإصلاحات السياسية. والربط بين بناء وتحقيق قواعد اقتصاد السوق كسبيل وحيد للحصول على المساعدات للخروج من التخلف، وبين ضرورة تحقيق التحول الديمقراطي القائم على معايير الحكم الراشد، حماية حقوق الإنسان واحترام دولة القانون.

يتضح من ذلك، أنه خلال الـ 80 والـ 90 من القرن العشرين وموازاة مع تفكك الاتحاد السوفياتي وتراجع نمط الاقتصاد الاشتراكي، كانت المبادئ الليبرالية قد توسعت وانتشرت في أغلب دول العالم، وحتى في الاتحاد السوفياتي نفسه بعد إصلاحات البيريسترويكا والغلاسنوست، وكانت المبادئ الليبرالية نموذجا مفروضا من طرف الدول الغربية والمؤسسات الاقتصادية الدولية لتلقي المساعدات الاقتصادية. لكن بحلول القرن العشرين، وبداية ترسيخ معالم الصين كقوة اقتصادية عالمية متنامية، بتحقيقها لمعدلات نمو عالية متواصلة على مدار 30 سنة، وتزايد نفوذها وتأثيرها في القارة الإفريقية.

[1] Max Rebol, **"Why the Beijing Consensus is a non-consensus :Implications for contemporary China-Africa relations",**(Bulletin of the Center for East-West cultural and Economic Studies, Vol09, Issue 01, September-December 2010), p 07.

بدأت هذه الدول في مساءلة مدى فعالية النموذج الغربي، ومدى ملاءمته للخصوصيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الدول، مقابل نموذج صيني متقارب سواء من حيث الخصائص السياسية (نظام سياسي مغلق) أو من حيث الخصائص الاقتصادية ( دولة نامية ) كما تشترك الصين مع هذه الدول في وجود مؤسسات سياسية متحكمة في الاقتصاد. إضافة إلى أن الصين تمتلك جاذبية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفصل السياسة عن الاقتصاد. حسب جوشوا رامو، فإن نجاح التجربة الصينية لا يقتصر على الصين فقط، بل أصبح نموذجا من شأنه تغيير وإعادة صنع السياسات التنموية على المستوى العالمي في الاقتصاد، السياسة والمجتمع[1]. هذا النموذج الذي يمازج بين الاقتصاد الحر من جهة، والدولتية من جهة أخرى ( عدم بقاء الدولة على الحياد، وتركها المجال كاملا أمام السوق بل ضرورة تدخلها بقوة ) كما يمازج بين تحقيق الانفتاح الاقتصادي، والانغلاق والأحادية السياسية.

تجلت قوة نموذج بكين وأفضليته على نموذج واشنطن في كون هذا الأخير، أراد خلق نموذج عالمي موحد على الطريقة الغربية في السياسة والاقتصاد وحتى في القيم الاجتماعية. هذا النموذج المعولم نظر إليه على أساس إمكانية نشره وفق مقاربة كوسموبوليتانية تفترض تشابه كل المجتمعات، وبالتالي فهو صالح لكل الدول. لكن الواقع أثبت أن فشل هذا النموذج في فهم ضرورة مراعاة الخلفيات الاجتماعية والسياسية لمختلف الدول خصوصا في حالة الدول الإفريقية التي تلعب فيها المتغيرات القبلية دورا كبيرا في تحديد طبيعة النظم السياسية، وكذلك خاصية التحرر من الاستعمار التي خلفت أنظمة عسكرية شمولية في غالبية هذه الدول. وبالتالي فشل هذا النموذج في تكييف مبادئه الأساسية مع المتطلبات المحلية التي تعكس الحاجات الواقعية للمجتمعات الإفريقية، ومدى استعدادها –بالتوازي مع الأنظمة الحاكمة– لتقبل هذه القيم المستوردة، وتطبيقها آليا وفق مقاربة " النموذج المناسب للجميع One size fits all ".

أما الصين، فلم تلجأ إلى فرض برامج الإصلاحات الهيكلية كشرط لاستثماراتها ومساعداتها الاقتصادية للدول الإفريقية. بل ركزت فقط على تحقيق المصالح الاقتصادية وفق مقاربة رابح–رابح، بغض النظر عن الخصوصيات السياسية والاجتماعية لكل دولة. فكانت بديلا استراتيجيا أمام الدول الإفريقية، وحليفا قويا للدول التي عانت من العقوبات الغربية (مثل السودان وزيمبابوي ). كل هذا أدى

[1] Yasheng Huang, "**Debating China's Economic Growth :The Beijing Consensus or the Washington Consensus**" , (Academy of management, perspectives, May 2010), p32.

إلى ترحيب الدول الإفريقية ببروز الصين كقوة محورية في النظام الدولي، من شأنها إعادة تشكيل هذا النظام في إطار تعددي، يصبح فيه للقارة الإفريقية والدول النامية أدوارا أهم على المستوى العالمي[1].

## المطلب الثاني: انعكاس التواجد الصيني على مصالح الدول الأوربية في إفريقيا

كشأنها مع الولايات المتحدة الإمريكية، تتعدد مظاهر التنافس بين الصين والدول الأوربية في القارة الإفريقية، في مستوييها السياسي والاقتصادي. فالتواجد الصيني الجديد نسبيا في القارة الإفريقية، قد أعاد الاهتمام إلى القارة وغير من الصورة النمطية لها كقارة متوحشة ( الوصف الأوربي القديم لإفريقيا لتبرير سياساته الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر)، تمزقها الحروب الأهلية، وتعاني من الأنظمة الاستبدادية، الفقر، التخلف، الأمراض والأوبئة. كلها مظاهر أبعدت عنها الاهتمام الدولي والاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، والنظر إلى القارة فقط كمصدر للموارد الأولية. لكن مع تصاعد الحضور الصيني، وتنامي العلاقات التجارية بينها وبين الدول الإفريقية، الذي ارتفع بـ 700% منذ سنوات التسعينات[2]، ما أدى بالدول الغربية إلى إعادة النظر في تواجدها في إفريقيا، وأدى إلى زيادة التنافس الدولي في القارة.

### الفرع الأول: على المستوى السياسي

ظل التاريخ الاستعماري الطويل يشكل عبئا كبيرا على العلاقات الأوربية–الإفريقية، لكنه لم يكن كذلك على العلاقات الصينية–الإفريقية. بل على العكس من ذلك تماما، فالصين لم تكن بعيدة عن دول القارة في صراعهم مع قوى الاستعمار من أجل التحرر والاستقلال، وشكلت داعما رئيسيا بالمال والعتاد لمعظم حركات التحرر الإفريقية، ودأبت الصين ووسائل إعلامها على استخدام تعابير ومصطلحات إيجابية في علاقتها مع القارة، مثل الصداقة والتعايش السلمي والتنمية المشتركة والمنفعة المتبادلة. بخلاف الأوصاف السلبية التي اعتادت الدول الغربية ووسائل إعلامها تنعت إفريقيا بها، مثل بؤر الحروب والصراعات والفقر والمرض والتخلف والفساد والحكم غير الرشيد[3].

---

[1] Max Rebol, Op.Cit, p 08

[2] Barry Sautman, Yan Hairong, "**Friends and Interests:China's distinctive links with Africa**", Dorothy G Guerrero, Firoze Manji, Op.Cit, p91.

[3] عزت شحرور ،مرجع سابق، ص05.

برز تأثير الصين الواضح على مصالح الدول الأوربية في إفريقيا، وإضعافه لحلقة الهيمنة التقليدية التي فرضتها أوربا على الدول الإفريقية واعتبارها منطقة نفوذ لها. يتجلى هذا سنة 2007، حيث أنه بعد سنة من إطلاق الصين لإستراتيجيتها الكبرى تجاه القارة الإفريقية خلال قمة الصين–إفريقيا ببكين سنة 2006 والدخول في مرحلة الشراكة الإستراتيجية، ردا على ذلك، قامت الدول الأوربية بدورها سنة 2007 بعقد قمة الاتحاد الأوربي–إفريقيا، بمشاركة الدول الـ 27 للاتحاد الأوربي و54 دولة افريقية. تم خلال هذه القمة إطلاق الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين، وتجاوز النمط التقليدي للعلاقات الأوربية–الإفريقية القائمة على منطق الهيمنة/التبعية، إلى منطق شراكة وتبادل أكثر تكافؤا. في الاجتماع الخامس لقمة إفريقيا–الاتحاد الأوربي التي أقيمت سنة 2017 بأبيجان عاصمة ساحل العاج، كانت المبادلات التجارية بين الطرفين قد تجاوزت 300 مليار دولار. وتعهد الاتحاد الأوربي بإضافة 54 مليار دولار لدعم الاستثمار في إفريقيا بحلول2020 [1].

وبذلك، كان للنفوذ الصيني في إفريقيا أثرا كبيرا على إعادة الدول الأوربية، خصوصا فرنسا، صياغة طرق تعاملها مع القارة الإفريقية، وتجاوز الأساليب التقليدية القائمة على الخلفية الاستعمارية، حيث تحاول فرنسا التعامل مع القارة الإفريقية بمقاربة جديدة مبنية على المصالح والشراكة، فالاستفراد لم يعد مجديا خاصة أن الأطماع الفرنسية تتضاءل في إفريقيا وهي تسعى للاعتماد على ثلاثة أعمدة لتقوية حضورها: الدبلوماسية والعسكرة والاقتصاد [2]. ( حالة مالي وإفريقيا الوسطى مثلا ).

قوبلت السياسة الصينية في إفريقيا بانتقادات كبيرة من قبل الدول الأوربية، من جانب إهمالها للأبعاد الإنسانية والأخلاقية في علاقاتها مع الأنظمة السياسية في إفريقيا بغض النظر عن طبيعتها. فالصين ولتحقيق مصالحها الاقتصادية، تقيم علاقات مع النظام السوداني ذو الطبيعة الإسلامية، وأنظمة كل من بوتسوانا وموريس ذات الطبيعة الديمقراطية، وأنظمة طوغو وزيمبابوي ذات الطبيعة التسلطية. في هذا المجال تركز الصين على مقاربة " علاقات حكومة–حكومة " التي نجحت من خلالها بتمتين روابطها السياسية مع النخب السياسية الحاكمة، عن طريق تكثيف الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الصينيين والأفارقة، خصوصا في إطار منتدى التعاون الصيني–الإفريقي.

[1] Witney schneidman, Joel Wiegert, "**Competing in Africa :China,the European Union , and the United States**",(Brookings Institution, April 16, 2018), sur : https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/04/16/competing-in-africa-china-the-european-union-and-the-united-states/(24/04/2018)

[2] يونس بلفلاح، مرجع سابق، ص 06.

كما تتهم الدول الأوربية الصين بأنها في اتجاهها لتصبح قوة امبريالية منخرطة في استعمار جديد في إفريقيا، من أمثلة ذلك تحذير سكرتيرة البرلمان في وزارة التنمية الألمانية هايدماري زويل Heidemarie Zeul، الدول الإفريقية من خطر التغلغل الصيني فيها قائلة: "على شركائنا الأفارقة أن ينتبهوا حقا كي لا يواجهوا عملية جديدة من الاستعمار". كما نشرت صحيفة (هيرالد تريبيون انترناشيونال Herald Tribune International) مقالا بعنوان" الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا تنظر تجاه الصين" حيث اعتبرت الصين بأنها خليفة فرنسا، وقوة استعمارية في تشاد. كما أن عملاء فرنسا السابقين يتحولون إلى الصين[1]. وهناك من يرى أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي وإفريقيا الوسطى، جاء في سياق التنافس مع الصين، التي أصبحت تخترق مناطق نفوذها في هذه القارة، إذ أن الإطاحة بنظام بوزيزي*، جاء عقابا له على توقيع عقد مع الصين لاستغلال حقل النفط في باراما، وهو ما لم تستسغه فرنسا، صاحبة النفوذ على الثروات الطبيعية في البلاد الموروثة عن الحقبة الاستعمارية[2].

يبرز التنافس الصيني–الأوربي، من جانب آخر حول كسب تأييد الدول الإفريقية في المنظمات الدولية. فمثلا تعتمد الصين على أصوات هذه الدول في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لتجنب الضغوطات الغربية على ممارساتها في مجال حقوق الإنسان، خصوصا بعد أحداث تيانانمان. وكذلك تسعى الصين إلى تأييد دول القارة في مجلس الأمن الذي تحتل فيه إفريقيا 3 مقاعد. كما نجحت الصين في كسب دعم الدول الإفريقية في قضيتها لعدم الاعتراف باستقلال جزيرة تايوان.

وفي حين تتجاهل الصين المعطيات السياسية في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية. تركز الدول الأوربية تماما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، على القضايا السياسية والاجتماعية في هذه الدول كمعايير مشروطة لتقديم المساعدات والقيام بالمشاريع الاقتصادية المختلفة، حيث أن هناك مجالات تدخل ضمن أولوية اهتمامات الدول الأوربية، لكنها في المقابل حظيت باهتمام قليل من طرف الصين. فالدول الأوربية ركزت في سياساتها الخارجية تجاه إفريقيا على نوعية الأنظمة

[1] محمد كريم خيدر، مرجع سابق، ص 250.

* فرونسوا بوزيزي François Bozizé هو رئيس إفريقيا الوسطى من 2003 إلى غاية الإطاحة به من طرف المتمردين سنة 2013.

[2] لحسن حسناوي، مرجع سابق، ص 113.

السياسية، وعلى الاعتبارات الأمنية، إذ تركز على إقامة الروابط الأمنية مع دول القارة في إطار مكافحة الإرهاب والهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة. أما الصين فمحددها الأساسي هو البعد الاقتصادي، لكن في السنوات الأخيرة بدأت تهتم شيئا فشيئا بالأبعاد الأمنية، خصوصا بعد تعرض مصالحها الاقتصادية إلى مختلف التهديدات في القارة. فمثلا أصبحت الصين تشارك في عمليات محاربة القرصنة في خليج عدن بعد تعرض سفنها التجارية إلى التهديد من طرف القراصنة، كما عززت من تعاونها مع الاتحاد الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب.

## الفرع الثاني: على المستوى الاقتصادي

أثر النمط المتسارع للتواجد الصيني في إفريقيا منذ بداية القرن 21 على مجمل المصالح الاقتصادية الأوربية في القارة. حيث يتقدم الصينيون بسرعة في العديد من المجالات بالشكل الذي يجعل المنافسة لهم من طرف الشركات الأوربية امرأ صعبا. كما أنهم يركزون استثماراتهم في بعض المجالات، وقريبا سوف يحتكرون العمل فيها، وينتجون بضائع رخيصة، وطرق السداد لديهم سهلة وميسرة، ويعتبرون النفط ضامنا لاسترداد أموالهم[1]. كما أدركت الصين ببراغماتيتها المعروفة، أن ما تحتاجه إفريقيا هو التنمية والشراكة، وليس التنظير في القيم والأخلاق. ففي الوقت الذي قدمت فيه الصين مساعداتها بسخاء إلى دول القارة دون شروط مسبقة، ودون تدخل في شؤونها الداخلية، واعتبرتها أحد أوجه التعاون بين الدول النامية، ظلت الدول الغربية تحاول فرض نماذجها وقيمها في التنمية، وتربط مساعداتها بمكافحة الفساد، وتحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد. الأمر الذي أدى إلى نفور إفريقي من الدول الغربية، مقابل قبول الصين[2].

إن التنافسية التي خلقتها الصين في إفريقيا، قد أجبر الدول الغربية أو على الأقل شركاتها الاقتصادية، في الدخول في معضلة التخلي ولو جزئيا عن مبادئها الأساسية حول الدمقرطة واحترام حقوق الإنسان، أو التخلي عن مصالحها في هذه الدول التي سوف تحصل على البديل من الشركات الصينية. ففي سنة 2006، انتقد الكونغرس الأمريكي الشركات النفطية الأوربية والأمريكية لقيامها بمشاريع في غينيا الاستوائية، التي تعرف انتهاكات لحقوق الإنسان[3]. وهو ما يدل على أن التواجد

[1] نادر السيوفي، مرجع سابق، ص 121.

[2] عزت شحرور، مرجع سابق، ص05.

[3] Anthony Lake, Christine Todd Whitman, Op.Cit, p 52.

الصيني قد أضعف فعلا من حلقة الهيمنة والمشروطية التي اعتادت الدول الغربية فرضها على إفريقيا، واضطرها إلى إرسال شركاتها إلى دول تعرف انتهاكات لحقوق الإنسان.

تختلف استراتيجية كل من الصين والدول الأوربية تجاه إفريقيا، لكن أهدافهم تتفق إلى حد كبير. فكل هذه الدول تسعى أساسا في علاقاتها بالدول الإفريقية إلى تأمين مصادر الطاقة. حيث أن الدول الأوربية تعتمد على ثلث احتياجاتها النفطية من إفريقيا، بينما تعتمد الصين على 30% من احتياجاتها من القارة إلى غاية الآن.

لم تكن للأسواق الإفريقية في السابق، أهمية كبرى في التجارة الخارجية للدول الأوربية بسبب التخلف والفقر وضعف القدرة الشرائية الذي يعاني منها المستهلكون الأفارقة. فإفريقيا تستورد فقط 3% من إجمالي المنتجات الصينية المصدرة، و2% من المنتجات الأوربية[1]. لكن مع التطور الذي تعرفه القارة، سواءا من حيث عدد السكان المقدر بحوالي مليار نسمة، أو من جانب معدلات النمو السنوي الذي تعرفها دول القارة في السنوات الأخيرة والمقدرة بحوالي 5% سنويا، أصبحت كل من الصين والدول الأوربية تولي اهتماما متزايدا بالأسواق الإفريقية للاستفادة من التطور الذي يعرفه حجم الاستهلاك في إفريقيا.

خلال العشر سنوات الأخيرة، بلغت الاستثمارات الدولية في مجال التعدين والبنية التحتية نحو 90 مليار دولار. وتحتل الصين وبريطانيا وفرنسا مكان الصدارة في قائمة أكبر المستثمرين في إفريقيا في هذا المجال. فبريطانيا وحدها استثمرت نحو 30 مليار دولار على نحو 437 مشروعا استثماريا في إفريقيا. فيما استثمرت فرنسا نحو 30 مليار دولار على نحو 141 مشروعا، والصين 21 مليار دولار على 49 مشروعا [2]. وعرفت فرنسا تراجعا كبيرا في مواقعها التجارية التاريخية بالقارة الإفريقية، أمام صعود الصين في المبادلات التجارية لهذه الدول. فخلال المرحلة الممتدة ما بين 1990 و2011، أصبحت الصين تتحكم في العديد من الأسواق الإفريقية، كنيجيريا، كينيا، جنوب إفريقيا، الكوت ديفوار والكاميرون. وهو مانتج عنه تراجع فرنسا في هذه الأسواق على الشكل التالي: 6.4

[1] Ibid, p61.

[2] منال لطفي، مرجع سابق.

نقطة في نيجيريا، 4 نقط في كينيا، 0,8 نقطة في جنوب إفريقيا، 17.1 نقطة في الكوت ديفوار و22.2 نقطة في الكاميرون[1].

مما سبق، يظهر جليا أن التواجد الصيني في إفريقيا قد أضر وبمستويات كبيرة بالمصالح والسياسات الأوربية في القارة، وهو ما دفع بهذه الدول إلى انتقاد الصين بشكل مستمر، ومحاولة الضغط عليها لتغيير استراتيجياتها وممارساتها. حيث أن النهج البراغماتي للصين خلق نوعا من العداء مع الدول الأوروبية، ولم يكن ذلك بسبب تأثيره السلبي على الجهود الغربية لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية فقط، ولكن كان أساسا نتيجة نفوذ الصين المتزايد على الحكومات الإفريقية، والسيطرة على الموارد والأسواق. إذ تعتبر البلدان والمؤسسات الغربية أن المؤسسات الصينية نافستها باللجوء إلى الرشوة والفساد، فضلا عن وسائل أخرى غير مشروعة كانتهاك المعايير والنظم العالمية للشفافية وحقوق الإنسان. ذلك أن مراعاة هذه المعايير الدولية قد تحرم الصين من التعامل مع بعض البلدان الإفريقية، لكن هذه المآخذ نفسها ظلت الشركات الغربية متورطة فيها ومتهمة بانتهاكاتها وارتكابها في الماضي. وتبقى وجهة نظر الأفارقة مهمة جدا لفهم الصورة العامة لوجود الصين في إفريقيا، وبالنسبة لعديد منهم فإن التاريخ له دور مهم في ذلك. فالصين علي عكس الغرب ليس لها إرث تاريخي يهدد إفريقيا كما هو الحال بالنسبة للقوى الاستعمارية الغربية في الماضي، كما إن الصين وإفريقيا تتقاسمان العديد من الخلفيات التاريخية المماثلة [2].

وفي الأخير، إن التواجد الصيني في إفريقيا قد اعتبر إيجابيا إلى حد بعيد، وذلك نظرا لتقديمها لنموذج اقتصادي مختلف في إفريقيا، خلصها نسبيا من التبعية المفروضة من الدول الغربية. كما ساهمت استثماراتها ومساعداتها في الدفع بمستويات التنمية والنمو التي تعرفها الدول الإفريقية منذ سنة 2000 وبمعدلات غير مسبوقة في القارة (حوالي 5% سنويا) وذلك بفضل إنشاء منتدى التعاون الصيني–الإفريقي.

[1] لحسن حسناوي، مرجع سابق، ص 111.

[2] مهاري مارو،"العلاقات **الصينية الإفريقية: الديمقراطية والتوزيع** "، تر: يعقوب بن أبو مدين، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 30أفريل 2013، ص 04، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/4/30/20134301115106562 1Sino-African%20relations.pdf (11/12/2017)

لكن من جهة أخرى، ينظر للسياسة الصينية تجاه إفريقيا من منظور كونها وجها جديدا للممارسات النيوكولونيالية القائمة على علاقات هيمنة–تبعية، لعدة اعتبارات أهمها، تركيزها على استنزاف المواد الأولية من القارة دون مراعاة المتطلبات التنموية لهذه الدول، وأيضا دون مراعاة المعطيات البيئية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية( الطاقة، المعادن، الخشب، الأسماك... )، وكذلك محاولتها فرض العمال الصينيين في القارة التي تعاني أساسا من مشاكل في البطالة وفرص العمل القليلة، يضاف إلى ذلك إضرارها بالصناعات المحلية وإغراقها للأسواق الإفريقية بالسلع الصينية. أما من الناحية السياسية، فتتهم الصين بمحاولة الهيمنة على الأنظمة الإفريقية من خلال تصدير النموذج الصيني للحزب الواحد، واستغلال الدول النامية لدعم الصين سياسيا كقوة عالمية.

والشيء المؤكد هو أن تعاظم النفوذ الصيني في القارة الإفريقية منذ سنة 2000 قد أثر تأثيرا بالغا على المصالح الاقتصادية للقوى التقليدية في إفريقيا، وكذلك عرقلة الصين للضغوطات التي تمارسها هذه الدول على الأنظمة الإفريقية قصد تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية الليبرالية المتعلقة بمسائل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والتي تشترطها الدول الغربية مقابل أي استثمارات أو مساعدات تمنحها لهذه الدول، مستغلين بذلك حاجة هذه الأخيرة لها، نظرا لهشاشة اقتصاداتها وانتشار الفقر فيها. لكن حضور الصين القوي في القارة، وفر بديلا اقتصاديا أمام الدول الإفريقية أغناها نسبيا عن حاجتها للاستثمارات الدول الغربية، وأيضا حليفا سياسيا داعما لمواقفها في المنظمات الدولية، باعتبار الصين عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي. هذا الوضع أشعل التنافس بين الصين وهذه الدول على النفوذ في القارة، ودفع بالدول الغربية إلى اتهام الصين بممارسة سياسة –غير أخلاقية– في إفريقيا، بدعمها لأنظمة استبدادية، مقابل تحقيق مصالحها الاقتصادية.

# الـخـاتــمـــــــــــــــــة

## الخاتمـــــــــــــة

في الختام، وفي إطار محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن تحديد أهم النتائج والمعطيات التي خلصت إليها الدراسة حول توجهات السياسة الصينية تجاه إفريقيا، في مرحلة ما بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، وحضورها القوي والجديد نسبيا في القارة الإفريقية في مجموعة من النقاط:

لعبت الخلفية الثورية التي تأسست على إثرها جمهورية الصين الشعبية سنة 1949، وبدعم من الاتحاد السوفياتي، دورا مفتاحيا في تحديد مضمون السياسة الخارجية الصينية في تلك المرحلة، إذ اتسمت بتأثير واضح ومحوري للإيدولوجيا الماركسية–اللينينية في توجيهها. فكانت هذه السياسة محددة بالصراع الإيديولوجي بين الكتلة الاشتراكية الشيوعية، في مواجهة الامبريالية الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لعبت الإيديولوجيا الماركسية دورا في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه دول العالم الثالث التي كانت في غالبيتها مستعمرات أوربية.

كان من أهم مبادئ السياسة الخارجية الصينية في هذه المرحلة، أن العلاقة بين الدول الاشتراكية هي علاقة قائمة على الهوية المشتركة، أكثر منها على المصالح الظرفية، وأن العلاقات بين هذه الدول هي علاقات سلمية قائمة على التضامن والمصالح المتبادلة الطويلة الأجل. وفق هذا التصور، قامت الصين بمساندة ودعم دول العالم الثالث في سعيها نحو فك الارتباط السياسي والاقتصادي من المنظومة الرأسمالية العالمية المفروضة من طرف القوى الامبريالية. وفي هذه المرحلة كانت السياسة الصينية تجاه إفريقيا تفهم من هذا الجانب، ترجم هذا خلال مؤتمر باندونغ والدور الريادي الذي مارسته الصين خلاله.

بعد وفاة الرئيس ماوتسي تونغ سنة 1976، وتغير القيادة السياسية الصينية منذ سنة 1978، التي كانت مختلفة في أفكارها وتصوراتها عن القيادة السابقة. بدأ عامل الايديولوجيا الماركسية يتراجع كمؤثر مركزي على توجهات السياسة الصينية في شقيها الداخلي والخارجي. حيث تعتبر سنة 1978 كنقطة تحول أساسية بتغير الخطاب الايديولوجي الماركسي، نحو لغة أكثر براغماتية تراعي بالدرجة

الأولى تحقيق المصالح الاقتصادية الصينية، وتجعل من تحقيق التطور الاقتصادي الهدف الأول والمحدد الأساسي لتوجهات السياسة الخارجية الصينية.

ضمن هذه المرحلة الجديدة في السياسة الخارجية الصينية، سعت الصين نحو الانفتاح على العالم الخارجي خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ( القوة الامبريالية حسب الوصف الصيني في المرحلة الماوية )، وأيضا نحو الاندماج التدريجي في الاقتصاد الرأسمالي، هذا الانفتاح توج سنة 2001 بانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، أهم مؤسسات الاقتصاد الرأسمالي العالمي. لكن رغم هذا، احتفظت الصين بالحزب الشيوعي كحزب وحيد حاكم لضمان استمرارية الخاصية الماركسية لها.

وبذلك، ولتحقيق الصعود الصيني في القوة ضمن معطيات المرحلة الجديدة، انتهجت الصين سياسة سلمية قوامها الانتشار الناعم حول العالم، واستخدام المعطيات الاقتصادية والثقافية، قصد التأثير وتوسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي في الدول المستهدفة. وهو الأمر الذي يتوجس منه التصور الواقعي الذي يرى أن صعود القوة الصينية سوف تكون نتيجته الحتمية الصراع مع قوى النظام الاقليمي (اليابان مثلا )، وقوى النظام الدولي ( الولايات المتحدة الامريكية) .

فيما يتعلق بتوجهات المرحلة الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا. استفادت الصين من التاريخ التعاوني السلمي بينها وبين الدول الافريقية، كمدخل لتهيئة الطريق أمامها لبسط نفوذها. فالعلاقات الصينية–الإفريقية تعود الى مرحلة التعاون الايديولوجي والسياسي في مرحلة الخمسينات من القرن العشرين ( وهي المرحلة التي تأسست خلالها جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 )، ودعم الصين لهذه الدول، ضمن إطار مؤتمر باندونغ 1955 ، في سعيها نحو التحرر في مرحلة الاستعمار، وفك الارتباط في مرحلة ما بعد الاستعمار. في المقابل، استفادت الصين من الدول الافريقية دبلوماسيا، في رغبتها بعزل تايوان دوليا، واستعادة مقعدها كممثل شرعي للصين في الأمم المتحدة، والذي تحقق فعليا بانضمام الصين الى المنظمة سنة 1971 بفضل أصوات الدول الافريقية .

عموما يمكن تحديد المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الصينية– الافريقية في:

– مرحلة التعاون الإيديولوجي 1955–1976: اتسمت بهيمنة العوامل الايديولوجية والدعم السياسي المتبادل كمحدد للعلاقات الصينية–الإفريقية في اطار تعاون دول الجنوب. انتهت هذه المرحلة بوفاة الرئيس ماوتسي تونغ.

- مرحلة الإنفتاح الصيني 1978-1990: اتسمت بالتراجع النسبي للعلاقات بين الطرفين، لمجموعة اعتبارات أهمها اهتمام الصين بالانفتاح على القوى الكبرى في النظام الرأسمالي كوسيلة لجذب الاستثمارات الاجنبية الى الداخل الصيني، وتسهيل الانخراط في المؤسسات الاقتصادية الدولية. من جهة الدول الافريقية، كانت هذه الدول تعيش أزمات اقتصادية، ومحكومة بسياسات الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

- مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1991-1999: عرفت هذه المرحلة إعادة اهتمام الصين بالدول الإفريقية لعدة اعتبارات أهمها، انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة النظام الدولي، وهو الوضع الذي رفضته الصين، وبالتالي سعت إلى توسيع نفوذها والخروج من بيئتها الإقليمية الضيقة نحو الانتشار العالمي في إفريقيا وحتى أمريكا اللاتينية. يضاف إلى ذلك تحول الصين في ظل نموها الاقتصادي الصناعي المتنامي، إلى دولة مستوردة للنفط منذ سنة 1993. وكذلك اعتمادها لإستراتيجية الذهاب إلى الخارج منذ 1996 لتشجيع الشركات الصينية قصد الاستثمار في جميع الدول، وكانت الدول الإفريقية مرشحة لتكون الأكثر أهمية ضمن هذه الإستراتيجية.

- مرحلة المأسسة منذ سنة 2000: تعتبر سنة 2000 نقطة تحول أساسية في توجهات السياسة الصينية نحو القارة الإفريقية، بتأسيس منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، الذي مهد لتعميق العلاقات بين الصين ودول القارة.

مما سبق، لعبت الظروف والمعطيات التي ميزت العلاقات الصينية-الافريقية خلال نصف قرن، الدور الأكبر في اهتمام الصين بتعظيم نفوذها ومصالحها في إفريقيا، مع اختلاف الأهداف من سياسية إيديولوجية، إلى اقتصادية. ترجم هذا الاهتمام الصيني بالقارة بتأسيس منتدى التعاون الصيني-الإفريقي Forum On China-Africa Cooperation (FOCAC) في بكين سنة 2000. والذي اعتبر كتتويج واستمرارية للعلاقات الصينية-الافريقية التي بدأت أساسا في مؤتمر باندونغ 1955. لكن مع الاختلاف في الأهداف. حيث يعتبر منتدى التعاون الصيني-الافريقي كإطار مؤسسي، وأرضية للتعاون الاقتصادي والسياسي، القائمة على التعاون والدعم السياسي لكن مع التركيز تحقيق المنافع والمصالح الاقتصادية المتبادلة.

ساهم المنتدى في تعظيم النفوذ الصيني في إفريقيا، والذي انعقد في 07 اجتماعات وزارية، دوريا كل 3 سنوات منذ نشأته سنة 2000 إلى غاية يومنا هذا:

- الاجتماع الأول في العاصمة الصينية – بكين– سنة 2000.
- الاجتماع الثاني في عاصمة إثيوبيا – أديس أبابا – سنة 2003.
- الاجتماع الثالث في بكين سنة 2006.
- الاجتماع الرابع بشرم الشيخ في مصر سنة 2009.
- الاجتماع الخامس في بكين سنة 2012.
- الاجتماع السادس في العاصمة الإقتصادية لجنوب إفريقيا – جوهانزبورغ – سنة 2015.
- الاجتماع السابع في بكين سنة 2018.

يظهر جليا أن هذه الاجتماعات السبعة قد ترجمت مدى أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للصين في مرحلة ما بعد سنة 2000. حيث تحولت الصين من مجرد لاعب استراتيجي بسيط في القارة قبل هذه السنة، إلى أهم شريك تجاري لإفريقيا بحلول سنة 2009. وتضاعفت المبادلات التجارية بينهما 12 مرة خلال هذه الفترة، من 10 مليار دولار أمريكي فقط سنة 2000، إلى 127 مليار دولار بحلول سنة 2010. كما تضاعفت الاستثمارات الصينية في إفريقيا بنسبة 40% خصوصا في قطاعات الطاقة والبنى التحتية. فارتفعت بذلك الاستثمارات الصينية في إفريقيا من 10 مليار دولار أمريكي في اجتماع 2009، إلى 20 مليار في اجتماع 2012، وصولا إلى 60 مليار دولار في اجتماع 2015 بجوهانزبورغ، وأيضا 60 دولار في اجتماع 2018 ببكين .

يمكن ملاحظة أنه ورغم تنوع الاستثمارات الصينية في إفريقيا، ومبادلاتها التجارية معها. إلا أنه وإلى غاية اليوم مازالت الطاقة هي المحدد الأساسي لتوجهات السياسة الصينية في القارة. فأغلب الاستثمارات الصينية متمركزة حول قطاع الطاقة، وأيضا الميزان التجاري بين الصين والدول الإفريقية قائم على استيراد الصين للمواد الاستخراجية من إفريقيا، مقابل تصديرها للقارة مختلف المنتجات المصنعة. وهو ما دفع بالجانب الإفريقي إلى انتقاد هذه المبادلات وإلزام الصين بالتوجه أكثر نحو تنويع وارداتها من القارة.

من نتائج الدراسة أيضا، هو أن تعاظم الدور الصيني في إفريقيا مرده أساسا إلى انتهاجها لإستراتيجية القوة الناعمة، التي تجلت في مجموعة عوامل أهمها:

- التاريخ الغير استعماري الذي ميز العلاقات بين الصين والدول الإفريقية، وكذلك الدعم السياسي الذي تلقته غالبية الدول الإفريقية من طرف الصين سواء في مرحلة الاستعمار أو بعده .

- النموذج الصيني للتنمية، وجد قابلية لدى معظم الدول الإفريقية السائرة في طريق النمو، باعتبار الصين دول نامية نجحت في تحقيق التطور الاقتصادي دون الاعتماد على النماذج المفروضة من طرف الدول الغربية. فالصين خلقت نموذجا خاصا للتنمية والنمو (نموذج بكين Beijing Consensus) وفر بديلا أمام الدول الإفريقية عن (نموذج واشنطن Washington Consensus).

- قدمت الصين نفسها كشريك اقتصادي للدول الإفريقية، يضمن تحقيق المصالح المتبادلة والمتكافئة ضمن مقاربة رابح/ رابح، في الوقت الذي عانت فيه هذه الدول تاريخيا من علاقات غير متكافئة مع الدول الغربية قائمة على معادلة هيمنة/ تبعية. ومن بين أبرز الدول التي استفادت من التجربة الصينية، هناك دولة إثيوبيا، والتي بفضل الاستثمارات الصينية فيها، وإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة حققت معدلات عالية في مجالات النمو والتنمية.

- نظرا لأهمية المعطى الثقافي في التمهيد للمصالح الاقتصادية والسياسية. اهتمت الصين بنشر لغتها في الدول الإفريقية، وبفتح معاهد كونفوشيوس لتعليم اللغة والثقافة الصينية فيها. وكذلك تشجيع جالياتها على الاستقرار في هذه الدول.

- من بين أهم أسباب تعاظم دور الصين في إفريقيا، هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ففي إطار هذا المبدأ، استفادت الصين من سياسة ملء الفراغ والحصول على استثمارات كبرى في الدول التي تعرضت للعقوبات الغربية، بسبب اتهامها بانتهاكات لحقوق الإنسان. وتعتبر السودان وزيمبابوي أبرز هذه الدول.

- إن مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، منح الصين جاذبية لدى الأنظمة الإفريقية التي عانت من الإجراءات الصارمة لسياسات المشروطية في إطار نموذج واشنطن، والتي تربط بين تقديم المساعدات والاستثمارات الاقتصادية لدول القارة الإفريقية، وبين الشروط السياسية المتعلقة بقضايا

الدمقرطة Democratization واحترام حقوق الإنسان. أما الصين فتنتهج مقاربة فصل السياسة عن الاقتصادNo Strings Attached ، والتي مفادها أن الصين مرتبطة بعلاقات اقتصادية تقنية محضة مع الدول الإفريقية، أما الاعتبارات السياسية فلا دخل لها في الاقتصاد Business is Business .

- من عوامل التقارب أيضا بين الصين والدول الإفريقية، هو التشابه في الخاصية التسلطية للأنظمة السياسية لكل من الصين ( المحكومة بحزب شيوعي وحيد حاكم ) وغالبية الدول الإفريقية.

من نتائج الدراسة، أنه وبعد أن كانت الصين تركز فقط على الاعتبارات الاقتصادية في علاقتها بالقارة الإفريقية. إلا أنه ونظرا لتعاظم مصالحها واستثماراتها، وما يلازمها من تزايد في درجة التهديدات الأمنية، خصوصا في دول تعاني من هشاشة سياسية وانفلات أمني مثل ما هو الحال في إفريقيا، بدأت الصين تهتم بالجوانب الأمنية والعسكرية، حيث تعتبر من أهم الدول المساهمة في قوات حفظ السلام بالقارة. كما أن الصين ولأول مرة تقوم بإنشاء قاعدة عسكرية خارج أراضيها في جيبوتي سنة 2017. وهو ما اعتبر تحولا جديدا لأهداف الدور الصيني في إفريقيا وتداعياته، فهذه القاعدة تضع الصين في خط التماس مع القواعد العسكرية للدول الأخرى في جيبوتي، خصوصا قاعدة لومونيي الأمريكية Camp Lemonnier .

أثرت هذه السياسات الصينية المتنامية في إفريقيا، على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية تأثيرا بالغا. كون الدول الإفريقية وجدت في الصين بديلا اقتصاديا وحليفا سياسيا يخلصها من التبعية المطلقة. ويطرح أمامها بدائل متعددة، ما من شأنه تأجيج التنافس بين الصين والدول الأخرى حول النفوذ في إفريقيا، خصوصا في مجال الطاقة. هذا التنافس تشير مؤشراته إلى أفضلية الصين، على الرغم من أن إجمالي الاستثمارات الصينية في إفريقيا يعتبر ضعيفا نسبيا مقارنة بالاستثمارات الأمريكية والأوربية إلى حد الآن. لكن في ظل استمرار التسارع في التواجد الصيني بنفس الوتيرة المحققة منذ سنة 2000، سوف تتجاوز الصين الدول الأخرى، كأكبر شريك اقتصادي للقارة، بعد أن تجاوزتها كأكبر شريك تجاري لها.

تسعى الصين من خلال تعزيز نفوذها في إفريقيا، إلى تقديم نفسها كقوة اقتصادية كبرى تنافس القوى الأخرى، ليس فقط في نطاقها الإقليمي الآسيوي، بل على المستوى العالمي، وفي مناطق نفوذهم التقليدية.

في سياق التنافس، اتهمت الدول الغربية الصين بمحاولة فرض نوع جديد من الممارسات النيوكولونيالية تجاه القارة الإفريقية تحت غطاء التعاون. فالصين حسب هذا التصور تسعى إلى فرض نموذج من خلاله تحتكر المجال الاقتصادي والسياسي في إفريقيا. كما أنها تركز في استثماراتها على استنزاف الموارد الطبيعية ( النفط، المعادن، الخشب ...) للقارة، دون مراعاة ضرورة خلق الشروط الملائمة لتحقيق التنمية الحقيقية والمستدامة، وأيضا دون مراعاة خلق اقتصاد حقيقي يضمن تخليص دول القارة من التبعية المفرطة للاقتصاد الريعي. والدليل على ذلك حجم المبادلات التجارية الذي يهيمن عليه استيراد الصين للموارد الأولية من الدول الإفريقية، في مقابل إغراقها بالمنتجات الصينية المصنعة التي أثرت تأثيرا بالغا على الإنتاج المحلي لهذه الدول. وعليه فالصين إلى حد ما، مثلها مثل باقي الدول، لا تنظر الى إفريقيا كشريك تجاري بقدر ما ترى فيها مصدرا للموارد الخام من جهة، وسوقا لتصريف فوائض انتاجها من جهة أخرى.

في نفس السياق، تتهم الصين بكونها وفي سبيل تحقيق مصالحها، تستخدم طرقا مخالفة لقواعد المنافسة الحرة والنزيهة، مثل تقديم الرشاوي والضغط السياسي على الأنظمة السياسية الإفريقية الفاسدة. كما أنها في مساعداتها وقروضها لدول القارة، تسعى إلى توريط هذه الدول في ديون صعبة السداد، لتفرض بعد ذلك منطقها وشروطها.

من الناحية السياسية، تتهم الصين بتشجيع الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا على الاستمرار في انتهاكاتها لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وذلك بدعمها سياسيا ودبلوماسيا في إطار مقعدها الدائم في مجلس الامن، وكذلك عسكريا بتصديرها للأسلحة والمعدات الحربية. وبذلك تكون الصين ورغم ادعائها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تتدخل لصالح الأنظمة ضد الشعوب.

عموما تتمحور النظرة للتوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه افريقيا حول ثلاث تصورات أساسية:

- التصور الأول ينظر إلى الصين كشريك اقتصادي طويل المدى، يسعى إلى تحقيق المصالح المتبادلة والمتكافئة بين الصين والدول الإفريقية.

- التصور الثاني يرى في الصين منافسا اقتصاديا للدول الغربية في القارة، يسعى الى تحقيق المصالح الظرفية والاستفادة بالحد الأقصى منها واستنزاف مواردها.

- التصور الثالث يعتبر الصين كنوع جديد من الاستعمار، يسعى إلى بسط النفوذ والهيمنة الطويلة المدى. من خلال تشجيع الأنظمة الفاسدة، واعتبارها كطبقات كومبرادورية تضمن تبعية دول القارة الإفريقية للصين.

يمكن القول أنه رغم تعدد مجالات ومستويات العلاقات الصينية- الإفريقية في إطار منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، إلا أن تأمين مصادر الطاقة مازالت إلى يومنا هذا، الهدف الأساسي الذي تسعى الصين إلى تحقيقه في علاقتها مع دول القارة، والدليل على هذا تمركز الاستثمارات الصينية في الدول النفطية.

في الأخير، وكفحص لمجموع الفرضيات المطروحة، توصلت الدراسة إلى:

- تم التحقق من صحة الفرضية الأولى، حيث أن التحول في مضمون وأهداف السياسة الخارجية الصينية، أدى بها إلى التركيز على تحقيق التطور الاقتصادي كأولوية قصوى. والذي انعكس على التغير في توجهاتها تجاه إفريقيا، بتقوية علاقاتها مع دولها، ومأسسة هذه العلاقات في إطار متعدد الأطراف.

- فيما يتعلق بالفرضية الثانية، تعتبر صالحة إلى حد بعيد. رغم وجود مسائل سياسية لا تتجاوزها الصين، في سبيل تحقيق المصالح الاقتصادية، مثل موقف الدول الافريقية من تايوان.

- الفرضية الثالثة غير مؤكدة نسبيا. حيث أنه ورغم التواجد الصيني القوي في إفريقيا، واستثماراتها الضخمة، إلا أن تواجدها العسكري الى حد الان يبقى محدودا إذا ما قورن بمصالحها المتعاظمة في القارة من جهة، وبالتواجد العسكري للقوى الأخرى من جهة ثانية (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا).

- الفرضية الرابعة لا تعبر موضوعيا عن الأهداف الفعلية للسياسة الصينية تجاه إفريقيا، لأنها تعبر بالأساس عن مواقف واتهامات الدول الغربية المتضررة من النفوذ الصيني في إفريقيا، وليس المواقف الإفريقية. فعلى الرغم من بعض الاثار السلبية للتواجد الصيني في افريقيا، إلى أنه يبقى إيجابيا إلى حد بعيد، إذ ساهم في تنمية القارة في مختلف المجالات، خصوصا في قطاعات البنى التحتية، كما خلق جوا من التنافس سمح بتعدد البدائل أمام الدول الإفريقية. وغير من النظرة

التقليدية للقارة كفقط مصدر للموارد الطبيعية، وسوق لتصريف فوائض المنتجات، وبذلك كسر حلقة التبعية المفرطة للدول الغربية.

# قائمـــــــة المــراجـع

## أولا: باللغة العربية:

### 1/ الكتـــــب:


1- أحمد، سامي السيد محمد ، التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، بغداد: المركز العراقي الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، ط1، 2016.

2- ألدن، كريس ، الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟، تر: عثمان جبالي المتلوثي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009.

3- أمين، سمير ، التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، تر: حسن قبيسي، بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، د س ن.

4- بجاوي، محمد ، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، تر: جمال مرسي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

5- براون، مايكل و أوين، كوتي وآخرون، صعود الصين، تر: مصطفي قاسم، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2010.

6- برونيه أنطوان، جيشار جون بول ، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الامبريالية الاقتصادية، تر: عادل عبد العزيز أحمد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط01، 2016.

7- برهم، هادي محمد حسين ، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

8- بريجنسكي، زبيغنيو ، "محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي و العشرين"، في كتاب : هكذا يصنع المستقبل (مجموعة مؤلفين)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط01، 2001.

9- بريجنسكي، زبيغنيو ، رقعة الشطرنج الكبرى:الأولوية الأمريكية و متطلباتها الجيوستراتيجية، تر: أمل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط 01 ، 1999.

10- بن، وو ، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، تر: عبد العزيز حمدي، الكويت، عالم المعرفة،عدد 210، جوان 1996.

11- بورشتاين، دانييل و إرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، تر: شوقي جلال، الكويت، سلسلة عالم المعرفة،عدد 271، جويلية 2001.

12- بيليس، جون و سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.

13- التميمي، ناصر ،" صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا"، في مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية الصينية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2017.

14- جازفنيان، جون ، التكالب على نفط إفريقيا، تر: أحمد محمود، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2013.

15- جندلي، عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

16- حداد، ريمون ، العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة، ط1، 2000.

17- الدليمي، محمد حمزة حسين و لبنى رياض الرفاعي، تاريخ العالم المعاصر، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

18- زايتس، كونراد، الصين: عودة قوة عالمية، تر: سامي شمعون، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2003.

19- سليم، محمد السيد ، آسيا و التحولات العالمية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية ، 1998.

20- سليم، محمد السيد و السيد صدقي عابدين، آسيا و العولمة، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية،2003.

21- السيوفي، نادر ، حروب الموارد في إفريقيا: الكونغو الديمقراطية، سيراليون، انجولا،ج السودان، الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2008.

22- شينكار، أوديد ، العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، تر: مركز التعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط 01، 2005.

23- عبد الحي، وليد و آخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 01، 2002.

24- فهمي، عبد القادر محمد ، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد42، ط1، 2000.

25- كلير، مايكل ، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، تر:عدنان حسن: بيروت، دار الكتاب العربي، 2002.

26- لوموان، فرانسواز، الاقتصاد الصيني، تر: صباح ممدوح كعدان، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

27- لينغ، جانغ يونغ ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، تر: آية محمد الغازي، الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ط1، 2017.

28- محمد، سمر إبراهيم ، أزمة دارفور: الأبعاد الإقليمية والدولية، القاهرة: دار المعارف، ط1، 2015.

29- المدني، رافع علي ، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية-السودانية نموذجا 2000-2010، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

30- ناي، جوزيف س و جون د.دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تر: محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2002.

31- نعمة، كاظم هاشم ، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، طرابلس: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، ط1، 2007.

32- هارفي، ديفيد ، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، تر: وليد شحاتة، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2013.

33- هاينبرغ، ريتشارد ، غروب الطاقة:الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول، تر: مازن جندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط01، 2006.

## 2/ الدوريات والمجلات:

1- الأمير، نيللي كمال ، " **القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية** "، مجلة السياسة الدولية، عدد 207، جانفي2017.

2- توفيق، سعد حقي ، "**التنافس الدولي وضمان أمن النفط**"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد 43، 2011.

3- جندلي، عبد الناصر ، " **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة** "، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الخامس، مارس 2010.

4- الحسناوي، لحسن ، " **استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات** "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 466، ديسمبر، 2017.

5- الحسناوي، لحسن ،" **التنافس الدولي في إفريقيا:الأهداف والوسائل** "،لبنان:المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد29، 2011.

6- ديب، عبد الحفيظ ،"**ملامح النظام الدولي الجديد و دور النفط في تبلوره**" ، جامعة الجزائر، أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية و الإعلام،منشورات كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2004

7- ريحان، محمد عطية محمد ،" **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية** "، غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012.

8- سبع، أحمد ،" **دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود** "، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، عدد 07، 2016.

9- شلبي، سيد أمين ، "**هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟**"، مجلة السياسة الدولية،عدد 165،جويلية 2006.

10- العامري، ابتسام محمد ، " **الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة** "، مجلة المستقبل العربي، عدد 466، ديسمبر 2017.

11- عبد الرحمن، حكمات ، " **إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا** "، قطر: مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 22، سبتمبر 2016.

12- عبد السلام، محمد ، "**الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام السلاح النووي**"، مجلة السياسة الدولية،عدد 164، أفريل 2006.

13- عبد الصادق، توفيق ،" **مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا**"، قطر: مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 05، نوفمبر 2013.

14- عبد العزيز، عبد العزيز حمدي ،" **قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 145، جوان 2001.

15- عديلة، محمد الطاهر ، " **الجدل الليبيرالي/ الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي** "، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 15، جوان 2016.

16- عرفة، خديجة محمد ،" **قيود الصعود :الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 196، أفريل 2014.

17- علي، خالد حنفي ، " **النفط الإفريقي:بؤرة جديدة للتنافس الدولي** "، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، أفريل 2006.

18- كلاع، شريفة ، " **البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا** "، الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 21 نوفمبر 2017.

19- مصطفى، نادية محمود ، " **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد** " مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1985.

20- مظلوم، جمال ، "**التعاون الصيني-الروسي في إطار منظمة شنغهاي**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، افريل 2006.

## 3/ الأطروحات والمذكرات

1- عديلة، محمد الطاهر ،" **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

2- خيدر، محمد كريم ،" **الصراع على موارد الطاقة في العالم: حالة النفط الإفريقي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

## 4/ مواقع الإنترنت:


1- اسكندر،ماهر ، " **خريطة توزيع النفط الإفريقي** "، مجلة إفريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، عدد 05، ماي 2013، على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/5/pdf (03/07/2017)

2- إسماعيل، ألأولي ،" **العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة أم استغلال: وجهة نظر افريقية** "، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 19 افريل 2014 ، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/4/19/201441917162818873 4Sino-African%20relations.pdf (01/03/2018)

3- الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، " **منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية** " ، على الرابط:

http://www.abahe.co.uk/Research-Papers/WTO-and-economic-globalization.pdf (11/06/2014)

4- الباحثون السوريون، " **مبادئ الفكر الماركسي**"،على الرابط:

https://www.syr-res.com/pdf_engine_omer/pdf (08/02/2016)

5- بلفلاح، يونس ، " **المقاربة الفرنسية الجديدة في إفريقيا** "، مركز الجزيرة للدراسات،تقارير، 14 فيفري 2018، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2018/2/14/8eca2f7263bd449c9c5392bf71af680b_100.pdf (11/03/2018)

6- بينج، هي وين ،"**حزام واحد،طريق واحد:تواصل جديد للعلاقات الصينية الإفريقية في التنمية المستقبلية**"، على الرابط:

http://sis.gov.eg/UP/12.pdf (13/11/2017)

7- جبر، نهلة محمد أحمد ،" **طريق الحرير...إستراتيجية القوة الناعمة** "، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على الرابط:

http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/14-171.pdf (11/02/2018)

8- الحاج، عاصم فتح الرحمن أحمد ،"**التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية**"، سودانيل، على الرابط:

https://www.sudaress.com/sudanile/16577 (03/07/2014)

9- الحبيب، الشيخ باي ،" **الاستثمارات الصينية في إفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارةالإفريقية؟**"، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، أفريل 2014، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/4/30/20144301147304087 34Chinese%20investment%20in%20Africa.pdf (11/01/2018)

10- شبانه، أيمن ، " **النفط الإفريقي:عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد**"، مجلة إفريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، عدد 02، فيفري 2013، على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/2/12.pdf (23/07/2017)

11- شحرور، عزت ،" **العلاقات الصينية الإفريقية..الفرص والتحديات:وجهة نظر صينية** "، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 19 أفريل 2014 ، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2017/9/25/e8c54f6c1d6c46c8bf2a5f8d8b7177aa_100.pdf (11/01/2018)

12- شن، وينجي و ديفيد دولارو هيواي تانغ،" **نهضة الاستثمار**"، البنك العالمي، التمويل والتنمية، ديسمبر 2015، على الرابط:

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/12/pdf/chen.pdf (12/08/2017)

13- صحافة اللغات الأجنبية، التجربة الصينية: الماضي والحاضر والمستقبل، 2017، على الرابط:

https://books.google.dz/books?id=WcEmDwAAQBAJ&printsec=frontcover#v=onepage&q&f=false (11/05/2017)

14- غودمو، فرانسوا ،" **العلاقات الصينية الأمريكية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض** "، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 27 أكتوبر 2013، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/10/27/20131027113424252734China-America-Infomap-4%20(1).pdf (02/09/2015)

15- كلابريسي، جون ،" **العلاقات الصينية-الجزائرية: هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكاملة؟**"، تر: جلال خشيب، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 14-02-2018، على الرابط:

https://www.politics-dz.com/threads/alylaqat-alsini-algzari-xl-isir-albldan-fi-triq-tgsid-qdratxma-alkaml.11801 (03/04/2018)

16- لطفي، منال ،" **سباق كبير على إفريقيا ثاني أكبر مناطق الاستثمار جذبا في العالم** "،جريدة الأهرام، على الرابط:

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/478116.aspx(12/02/2018)

17- مارو، مهاري ،" **العلاقات الصينية الإفريقية: الديمقراطية والتوزيع** "، تر: يعقوب بن أبو مدين، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 30 أفريل 2013، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/4/30/20134301115106562 1Sino-African%20relations.pdf (11/12/2017)

18- المجلة العربية للعلوم السياسية، على الرابط:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/3laa_3bd_alhafeez_mhmd.pdf (11/12/2017)

19- مركز دراسات الصين واسيا، " **التجربة الاقتصادية الصينية** "، على الرابط:

http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414 (11/07/2015)

20- موسوعة الجزيرة،"**منتدى التعاون الصيني الإفريقي**"، على الرابط :

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/18/ (11/11/2016)

21- موقع الجزيرة، " **الصين..اقتصاد رأسمالي تقوده الدولة** "، على الرابط:

https://bit.ly/2BP9Wpc (11/02/2016)

22- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الصينية، على الرابط:

http://www.fmprc.gov.cn/ara/wjdt/wjzc/t22431.htm (12/11/2006)

23- اليحياوي، يحي ،" **الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال** "، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 9 جوان 2015، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/6/9/20156910305272273 4China-Africa.pdf (23/11/2017)

## ثانيا: باللغة الأجنبية:

### 1/ Livres :


1- Alden , Chris, **China in Africa**, (London: Zed Books,2008).

2- Berhe, Mulugeta Gebrehiwot, Liu Hongwu, **China-Africa : Governance,Peace and Security**,(Addis Ababa: Institute for peace and security studies, 2013).

3- Brautigam, Deborah, **The Dragon's Gift :The real story of China and Africa**,(Oxford,Oxford University Press, 2009),

4- Brautigam, Deborah, **Will Africa Feed China?**,(Oxford: Oxford University Press, 2015).

5- Chancel, Claude et Libin Liu le Grix, **Le grand livre de la Chine**,(Paris :groupe Eyrolles,2013).

6- Domenach, Jean-Luc, **Ou va la Chine**,(Paris :librairie Artheme Fayard,2002).

7- Falola, Toyin et Jessica Achberger, **The political economy of underdevelopment in Africa**, (New York:Routledge, 2013).

8- Lefebvre, Maxime**, précis des relations internationales**, ( paris, 1997).

9- Manji, Guerrero Firoze,**China's New Role in Africa and the South**,(Cape Town :Fahamu Networks for social justice,2008).

10- Mbabia, Olivier, **La Chine en Afrique :Histoire, géopolitique, géoéconomie**, (Paris :Edition Ellipses,2012).

11- Mbazima, Naidu, ,**China-Africa relations : A new impulse in a new continental landscape**, ( Stellenbosch University : Center for Chinese studies, 2008).

12- Michel, Serge et Michel Beuret, **China Safari : On the trail of Beijing's expansion in Africa**,(New York :Nation books).

13- Nguyen, Eric, **Les relations Chine-Afrique :l'empire du milieu a la conquête du continent noir**,(Levallois-Perret :Grouoe Studyrama-Vocatis,2008).

14- Nye, Joseph S., **Soft Power: The means to success in World politics**, (NY: Public affairs, 2004).

15- O'Leary, Greg, **The shaping of Chinese foreign policy** ,( Canberra:Australian national university press, 1980).

16- Richer, Philippe, **l'offensive chinoise en Afrique**,(Paris : Edition Karthala, 2008).

17- Robinson , Thomas W et David Shambaugh, **Chinese foreign policy: Theory and Practice**,(oxford: oxford university press, 1995).

18- Roux, Alain, **La Chine contemporaine**, (Paris : Armand Colin, 2010).

19- Shinn, David H, Joshua Eisenman,**China and Africa : A century of engagement**,(Pennsylvania:University of Pennsylvania press, 2012).

20- Tchaha, Serge, **Nous faisons le rêve que l'Afrique de 2060sera ….** ,(Paris ,l'Harmattan, 2010).

21- Tidiane,Cheikh, **La Chine et l'Afrique :Les Faits et les Chiffres**,(Dakar :Centre africain pour le commerce,2012).

22- van Dijk, Meine Pieter, **The new presence of China in Africa**,(Amsterdam: Amsterdam University press, 2009).

## 2/ Revues:

1- Agubamah, Edgar,"**China and Peacekeeping in Africa** ",(International Journal of Humanities and Social Science, vol 4, No 11, September 2014).

2- Austin, Angie "**Energy and power in China: Domestic Regulation and Foreign Policy"**, (London :foreign policy center,2005).

3- BenabdALLAH, Lina, "**China's peace and security strategies in Africa : Building capacity is building peace**?", ( Africa Studies Quarterly,volume 16,issue 3-4, December 2016).

4- Brandt, Loren et Rawski G Thomas, China's great transformation, ( cambridge :Cambridge university press, 2008).

5- Brautigam, Deborah et Tang Xiaoyang,"**China's investment in African Special Economic Zones**",(World Bank,International Trade Department, December 2009)

6- Brautigam, Deborah, "**African Shenzen:China's Special Zones in Africa**",(Cambridge: Journal of Modern African Studies, N49, 2011).

7- Buckley, Lila and others, "**Chinese agriculture in Africa :Perspective of Chinese agronomists on agricultural aid**",(London:International Institute for Environment and Development, January 2017).

8- Cai, Peter,"**Understanding China's Belt and Road initiative**",(Sydney:Lowy Institute for international policy, march 2017).

9- Castel, Vincent et Paula Ximena Mejia, "**The BRICs in North Africa :Changing the Name of the Game** ",( North Africa Quarterly Analytical, The African Developùent Bank, 2011).

10- Chun, Zhang,"**China-Zimbabwe Relations : A model of China-Africa Relations**",(South African institute of International Affairs, November 2014).

11- Enuka, Chuka**,"The Forum on China-Africa cooperation:A framework for China's re engagement with Africa in the 21st century"**,(Pakistan journal of social sciences pjss, December 2010),

12- Haroz, David, "**China in Africa :Symbiosis or Exploitation**",( Fletcher Forum of World Affairs, vol 35, November 2011).

13- Ji, You,**"l' armée et le pouvoir en Chine"** ,( politique étrangère, n 01, Mars 2001).

14- Lake, Anthony et Christine Todd Whitman, **" More than Humanitarianism: A strategic US approach toward Africa"**,(New York: Council on Foreign Relations, No 56, 2006).

15- Liste, Janvier**,"Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt**",(Economic Brief, The African Development Bank, 2012).

16- McNamee, Terence, "**Africa in their words: A study of Chinese traders in South Africa,Lesotho, Botswana,Zambia and Angola**,(Brenthurst Foundation Discussion, April 2012).

17- Moore, Thomas, "**China and Globalisation**",( Asian Perspective, Vol 23, n 04, 1999).

18- Olimat, Muhamad,"**China and the Darfur Crisis**",(Canadian Social Science, vol 10,No 06, 2014).

19- Pannell, Clifton**," China's economic and political penetration in Africa** ",(Eurasian geography and economics, November 2008).

20- Park, Yoon Jung,"**Chinese Migration in Africa** ",(South African Institute of International Affairs, January 2009).

21- Rebol, Max **"Why the Beijing Consensus is a non-consensus :Implications for contemporary China-Africa relations",**(Bulletin of the Center for East-West cultural and Economic Studies, Vol09, Issue 01, September-December 2010).

22- Sandrey, Ron, "**The trade and economic implications of the South African Regime on imports of clothing from China** ",(South Africa:Tralac working paper, N2006/16, 2006),

23- Shen, Dingli,"**La République Populaire de la Chine: défense antimissile et sécurité nationale",**(politique étrangère, n 04, décembre 2001).

24- Shinn, David H, **"China and tha conflict in Darfur**",(Brown Journal of World Affairs,vol 16,issue 01, 2009),

25- Simon, Denis Fred et Hong Pyo Lee, **Globalization and Regionalization of China's Economy**, (Seoul:The Sejong Institute, 1995).

26- Stahl, Anna Katharina, **"China's ralations with Sub-Saharan Africa** ",(Fondations Europeene d'Etudes Progressistes, IAI Working paper 16/22,2016).

27- Sun, Helen Lei,"**Understanding China's Agricultural Investment in Africa**",(South Africa:African perspectives, N102, November 2011)

28- Sun, Irene Yuan and others, "**Dance of the lions and dragons :How are Africa and China engaging, and how will the partnership evolve ?**",( McKinsey&Company, June 2017).

29- Taylor, Ian**, "China's foreign policy towards Africa in the 1990's",** (The journal of modern African studies, 1998).

30- Taylor, Ian,"**China's oil diplomacy in Africa**",(International affairs, Vol 82, N05, September 2006).

31- Zequan, Huang, "**Fifty years of China-African friendly cooperation",**(Pekin university:center for African studies,2000).

32- Zweig, David**, "Chine 1998-2000:la dernière vague de reforme en panne"**, ( politique étrangère, N 01, janvier Mars 2001).

## 3/Theses:

1- Lin, Edwin Kangyang,"**Small Pond Migration :Chinese migrant Shopkeepers in South Africa** ",(University of California,Berkeley:A dissertation in partial satisfaction of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy,2014).

2- Odoom, Isaac, "**Beyond fuelling the Dragon : Locating African in Africa-China relations**",( University of Alberta: A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, Department of political science:2016).

## 4/Encyclopédies

1- Elliott, Michael, **China:Dawn of a new dynasty**, (Encyclopedia Britannica Almanac, 2008).

2- Trolliet, Pierre, **Chine:géographie humaine et économique**, (Encyclopédie universalis, 2000).

## 5/ Sites internet:

**1-** Dana Sanchez,"**20 African Countries With The Most Chinese Migrants, And Why These Statistics Are Problematic**",(AFK Insider, January 19,2017), sur:

https://afkinsider.com/137127/20-african-countries-with-the-most-chinese-migrants/ (01/02/2018)

**2-** David Dollar,**"China's Engagement with Africa :From Natural Resources to Human Resources"**, (Washington ;Brookings Institution,2016), sur:

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Chinas-Engagement-with-Africa-David-Dollar-July-2016.pdf (04/03/2018)

**3-** David Smith,"**China offers 20$ bn of loans to African nations**",(The Guardian, July 19,2012), sur:

https://www.theguardian.com/world/2012/jul/19/china-offers-loans-african-nations (11/11/2017)

**4-** David Zweig , Bi Jianhai, **China's Global Hunt for Energy** , Foreign Affairs, sur:

http://www.foreignaffairs.org/20050901faessay84503/david-zweig-bi-jianhai/china-s-global-hunt-for-energy.html (27/01/2012)

**5-** Douglas Zhihua Zeng,"**Global Experiences with Special Economic Zones with Focus on China and Africa**",(Addis Ababa:Investing in Africa Forum, The World Bank, February 2015), sur:

https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/Africa/Investing%20in%20Africa%20Forum/2015/investing-in-africa-forum-global-experiences-with-special-economic-zones-with-a-focus-on-china-and-africa.pdf (11/12/2017)

**6-** Emmanuel Ma Mung, "**Chinese Migration and China's Forign Policy in Africa**",(Journal of Chinese overseas, May 2008), sur:

https://muse.jhu.edu/article/237173/pdf (18/03/2017)

**7- Forum sur la Coopération Sino-Africaine**, 18/07/2012, sur :

http://www.focac.org/fra/dwjbzjjhss/t952506.htm (02/02/2016)

**8-** John J. Mearsheimer, **' China's Unpeaceful Rise',(current history,research library, April 2006), sur:**

http://johnmearsheimer.uchicago.edu/pdfs/A0051.pdf (12/02/2016)

**9-** Joseph Nye, **'The challenge of China**' , sur:

http://www.chinaelections.org/upload/file/20150531/20150531080754_9864.pdf (11/07/2015)

**10-** Joseph Tse-Hei Lee, "**China's Third World policy from the Maoist era to the present**",(Global Asia journal,March 2008), sur:

http://digitalcommons.pace.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1003&context=global_asia_journal( 11/05/2017)

**11-** Kate Blanchfield,"**The state of major arms transfers in 8 graphics**",( SIPRI, 22 February,2017), sur:

https://www.sipri.org/commentary/blog/2017/state-major-arms-transfers-8-graphics (23/02/2018)

**12-** Larry Hanauer, Lyle J Morris, **"Chinese Engagement in Africa :Drivers, Reactions and implications for US policy"**,(Washington DC :Rand Corporation, 2014), sur:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR500/RR521/RAND_RR521.pdf (03/03/2018)

**13-** Paul Nantulya**," Pursuing theChina dream through Africa :Five elements of China's Africa strategy** ",(Africa Center for Strategic Studies, April 6, 2017), sur:

https://africacenter.org/spotlight/china-dream-five-elements-china-africa-strategy/ (13/12/2017)

**14-** SIPRI Yearbook 2015," **10International arms transfers and arms production**", sur:

https://www.sipri.org/yearbook/2015/10

**15-** Sneha Bhura, "**FOCAC 2012 :Sino-African Ties Surge Ahead** ", (Institute for Defence Studies and Analyses, African Trends, November 2016) , sur:

https://idsa.in/africatrends/focac-2012-sino-african-ties-surge-ahead_sbhura_1016 (11/02/2018)

**16-** Sverrir Steinsson,**'John Mearsheimer's Theory of Offensive Realism and the Rise of China'**,(E International relations students,Marsh 6 2014), sur:

http://www.e-ir.info/2014/03/06/john-mearsheimers-theory-of-offensive-realism-and-the-rise-of-china/ (11/07/2016)

**17-** William Carpenter, "**The Biggest oil producers in Africa** ",(Investopedia, October 15, 2015) :

https://www.investopedia.com/articles/investing/101515/biggest-oil-producers-africa.asp (11/03/2017)

**18-** William Engdahl, **le Darfour. C'est une affaire de pétrole, idiot…**, ,sur :

http://www.nonalaguerre.com/articles/article449.pdf (13/01/2013)

**19-** Witney schneidman, Joel Wiegert, "**Competing in Africa :China,the European Union , and the United States**",(Brookings Institution, April 16, 2018), sur :

https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/04/16/competing-in-africa-china-the-european-union-and-the-united-states/(24/04/2018)

**20-** World Bank Group,"**China and Africa :Expanding Economic ties and Evolving Global Context**", sur:

https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/Africa/Investing%20in%20Africa%20Forum/2015/investing-in-africa-forum-china-and-africa-expanding-economic-ties-in-an-evolving-global-context.pdf(11/09/2016)

**21-** World Bank Group,"**Gross domestic product 2016**",( World Development Indicators database,15 December 2017), sur:

https://databank.worldbank.org/data/download/GDP.pdf(03/01/2018)

**22-** Yun Sun, "**Africa in China's foreign policy**" ,(Brookings Institution, April 2014), sur:

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Africa-in-China-web_CMG7.pdf (11/07/2017)

**23-** Yun Sun,"**Political party training :China's ideological push in Africa**",(Brookings institution, July 5,2016), sur:

https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2016/07/05/political-party-training-chinas-ideological-push-in-africa(13/07 /2017).

# فهرس المحتويات

**مقدمـــة** ..... 01

**الفصل الأول: الإطار النظري للتحول في السياسة الخارجية الصينية** ..... 14

**المبحث الأول: النموذج المعرفي الماركسي** ..... 16

المطلب الأول: الافتراضات الأساسية للماركسية ..... 17

الفرع الأول: المنهج الجدلي في الفكر الماركسي ..... 18

الفرع الثاني: الصراع الطبقي كأداة للتحليل في الفكر الماركسي..... 20

الفرع الثالث: دور الدولة في الفكر الماركسي ..... 21

المطلب الثاني: الماركسية في العلاقات الدولية ..... 23

الفرع الأول: نظرية الامبريالية..... 23

الفرع الثاني: مدرسة التبعية ..... 25

المطلب الثالث: الإيديولوجيا الماركسية في السياسة الخارجية الصينية..... 26

الفرع الأول: الإيديولوجيا الماركسية–اللينينية.....27

الفرع الثاني: الخلاف الإيديولوجي الصيني– السوفياتي.....28

الفرع الثالث: الإيديولوجية الماوية ..... 30

**المبحث الثاني: النموذج المعرفي الليبرالي** ..... 32

المطلب الأول: منطلقات الفكر الليبرالي ..... 32

الفرع الأول: دور الدولة في الفكر الليبرالي الجديد..... 33

الفرع الثاني: الاعتماد المتبادل ..... 35

المطلب الثاني: تطبيق المبادئ الليبرالية في الاقتصاد الصيني..... 37

الفرع الأول: بداية الانفتاح الصيني.....38

الفرع الثاني: الإصلاحات الرأسمالية في الاقتصاد الصيني..... 40

**المبحث الثالث: التصور الواقعي للتحول في السياسة الخارجية الصينية**..... 42
المطلب الأول: الافتراضات الأساسية للواقعية..... 42
الفرع الأول: مرتكزات الواقعية.....43
الفرع الثاني: المعضلة الأمنية..... 45
المطلب الثاني: المنظور الواقعي لحتمية الصراع في السلوك الخارجي للصين..... 45
الفرع الأول: المدركات الصينية حول فوضوية النظام الدولي.....46
الفرع الثاني: تصور جون ميرشايمر للصعود الصيني .....47
الفرع الثالث: المعضلة الأمنية وتوقع السلوك المستقبلي للصين..... ..... 50
المطلب الثالث: الرد الليبرالي على التصور الواقعي للصين..... 52
الفرع الأول: منظور الاعتماد المتبادل ..... 53
الفرع الثاني: فخ كيندلبرغر مقابل فخ ثوسيديدس ..... 54
1/ فخ ثوسيديدس Thucydides Trap.....54
2/ فخ كيندلبرغر Kindleberger Trap.....55

**الفصل الثاني: التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية**..... 57

**المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية في المرحلة الماركسية 1949-1978**..... 59
المطلب الأول: السياسة الصينية تجاه الاتحاد السوفياتي ..... 60
الفرع الأول: النموذج السوفياتي للثورة الاشتراكية الصينية..... 61
الفرع الثاني: مرحلة الصدام الصيني-السوفياتي ..... 62
المطلب الثاني: السياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية..... 63
الفرع الأول: مرحلة العداء وسياسة الاحتواء الأمريكية 1949-1969 ..... 63
الفرع الثاني: مرحلة التقارب الدبلوماسي 1970-1978..... 64
المطلب الثالث: السياسة الصينية تجاه العالم الثالث خلال الحرب الباردة..... 65
الفرع الأول: خلفيات التقارب بين الصين ودول العالم الثالث.....65
الفرع الثاني: منطلقات السياسية الصينية تجاه دول العالم الثالث.....67

**المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في مرحلة التحول منذ 1978** ..... 68
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية الصينية وأثرها على السياسة الخارجية..... 68
الفرع الأول: الخاصية الليبرالية للتحديثات الصينية الأربعة..... 70
الفرع الثاني: الانفتاح على الخارج..... 71
المطلب الثاني: التصور الصيني للعولمة ..... 73
الفرع الأول: سعي الصين لتعظيم المكاسب النسبية التي تمنحها العولمة.....74
الفرع الثاني: انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية(WTO) ..... 75
المطلب الثالث: الدبلوماسية الصينية منذ 1978..... 78
الفرع الأول: الدبلوماسية التنموية ..... 78
الفرع الثاني: دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية..... 78
الفرع الثالث: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية..... 82
**المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الصينية**..... 84
المطلب الأول:المحددات الجغرافية والبشرية..... 84
الفرع الأول: المحددات الجغرافية ..... 84
الفرع الثاني: المحددات البشرية ..... 87
المطلب الثاني:المحددات السياسية والعسكرية ..... 90
الفرع الأول: المحددات السياسية ..... 90
الفرع الثاني: المحددات العسكرية..... 94
المطلب الثالث: المحددات الإقتصادية..... 96
الفرع الأول: الإنفتاح على الخارج وأثره على القوة الإقتصادية الصينية ..... 97
الفرع الثاني: الأمن الإقتصادي في السياسة الخارجية الصينية.....100

**الفصل الثالث: المحددات السياسية الصينية تجاه إفريقيا** .....103

**المبحث الأول: مأسسة العلاقات الصينية-الإفريقية**.....105
المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات الصينية-الإفريقية .....106

1/ المرحلة الأولى: مرحلة التعاون الإيديولوجي 1955-1976 .....106
2/ المرحلة الثانية: مرحلة الانفتاح الصيني 1978-1990 .....107
3/ المرحلة الثالثة: مرحلة نهاية الحرب الباردة 1990-1999 .....108
4/ المرحلة الرابعة: مرحلة المأسسة منذ سنة 2000 .....109
الفرع الأول: الأهمية السياسة لإفريقيا.....111
الفرع الثاني: قضية تايوان والسياسة الصينية تجاه إفريقيا .....112
المطلب الثاني: منتدى التعاون الصيني-الإفريقي .....113
الفرع الأول: الخلفية التاريخية لإنشاء المنتدى.....115
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمنتدى.....117
1/ الدول الأعضاء .....117
2/ هيكلة المنتدى .....118
الفرع الثالث: اجتماعات المنتدى .....119
**المبحث الثاني: استراتيجية القوة الناعمة الصينية تجاه إفريقيا**.....126
المطلب الأول: جاذبية الصين لدى الدول الإفريقية.....126
الفرع الأول: الدعم السياسي والمساعدة العسكرية.....127
الفرع الثاني: الاستثمار والتجارة .....130
المطلب الثاني: تشجيع الهجرة الصينية والتبادل الثقافي.....131
الفرع الأول: المهاجرون الصينيون في إفريقيا .....131
الفرع الثاني: التبادل الثقافي ونشر اللغة الصينية في إفريقيا.....135
المطلب الثالث: تصدير النموذج السياسي الصيني.....136
الفرع الأول: برامج تدريب الأحزاب السياسية .....136
الفرع الثاني: محاكاة التجربة الإثيوبية للنموذج الصيني.....138
الفرع الثالث: برامج التدريب الصينية بين التوجيه الإيديولوجي والتبادل في الخبرات .....139
**المبحث الثالث: أثر المصالح الصينية على مواقفها السياسية والأمنية الصينية في إفريقيا** ....141

المطلب الأول: العلاقات بين الصين والسودان.....141
1/ الموقف الصيني من النزاع في دارفور .....143
المطلب الثاني: العلاقات بين الصين و زيمبابوي .....147
الفرع الأول: الدعم الدبلوماسي وعدم التدخل .....149
الفرع الثاني: التبادل العسكري.....150
المطلب الثالث: البعد العسكري والأمني للسياسة الصينية في إفريقيا .....151
الفرع الأول: التهديدات الأمنية للمصالح الصينية في إفريقيا .....152
الفرع الثاني: الإستراتيجية العسكرية والأمنية الصينية في إفريقيا.....154
1/ إنشاء قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي .....154
2/ برامج المساعدة العسكرية الصينية .....156
3/ منتدى التعاون العسكري والأمني الصيني–الافريقي .....157

**الفصل الرابع: البعد الاقتصادي للسياسة الصينية تجاه إفريقيا** .....159

**المبحث الأول: الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا**.....161
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية لإفريقيا .....162
1/ إنشاء الصندوق الصيني–الإفريقي للتنمية .....165
المطلب الثاني: الشركات الصينية كأدوات للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا .....167
1/ خصائص نشاط الشركات الصينية في إفريقيا .....170
المطلب الثالث: المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة في إفريقيا .....171
1/ أهمية المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة في إفريقيا .....176
**المبحث الثاني: البعد الطاقوي للسياسة الصينية تجاه إفريقيا** .....178
المطلب الأول: دبلوماسية الطاقة في السياسة الخارجية الصينية .....178
1/ شركات النفط كأداة السياسة الخارجية الصينية .....181
المطلب الثاني: التمركز الصيني في الدول النفطية في إفريقيا .....183
1/ المناطق الطاقوية في إفريقيا .....184

المطلب الثالث: الاستثمارات الصينية النفطية في إفريقيا.....186
**المبحث الثالث: الاستثمارات الصينية ومبادلاتها التجارية مع إفريقيا .....191**
المطلب الأول: الاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا .....192
الفرع الأول: التواجد الاقتصادي الصيني في شمال إفريقيا .....196
الفرع الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء.....198
الفرع الثالث: الاستثمار في المجال الفلاحي .....200
المطلب الثاني: المبادلات التجارية والمساعدات الصينية لإفريقيا.....203
الفرع الأول: المبادلات التجارية بين الصين والدول الإفريقية .....203
الفرع الثاني: إلغاء الديون وتقديم المساعدات.....206

**الفصل الخامس: تقييم السياسة الصينية تجاه إفريقيا.....213**

**المبحث الأول: الآثار الايجابية للتواجد الصيني في إفريقيا.....215**
المطلب الأول: على المستوى السياسي .....217
1/ البعد الإيديولوجي في السياسة الصينية الجديدة تجاه إفريقيا .....220
المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي .....222
الفرع الأول: إسهام الاستثمارات الاقتصادية الصينية في تنمية إفريقيا .....224
الفرع الثاني: العلاقات الصينية–الإفريقية في اطار مبادرة " حزام واحد طريق واحد ".....225
**المبحث الثاني: البعد النيوكولونيالي في السياسة الصينية تجاه إفريقيا.....229**
المطلب الأول: على المستوى السياسي .....230
1/ على المستوى الجيو–سياسي .....232
المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي .....233
1/ المؤشرات الداخلية لسياسات الاستغلال الصينية في الدول الإفريقية .....235
المطلب الثالث: ازدواجية التعامل وفق مبدأ عدم التدخل.....237
**المبحث الثالث: أثر التواجد الصيني في إفريقيا على مصالح الدول الغربية .....241**
المطلب الأول: انعكاس التواجد الصيني على المصالح الأمريكية في إفريقيا.....241

الفرع الأول: البعد النفطي للتنافس الصيني–الأمريكي .....243
الفرع الثاني: نموذج بكين مقابل نموذج واشنطن .....248
المطلب الثاني: انعكاس التواجد الصيني على مصالح الدول الأوربية في إفريقيا .....251
الفرع الأول: على المستوى السياسي.....251
الفرع الثاني: على المستوى الاقتصادي .....254

**الخـــاتمـــــة**.....259
**قائـمة المـراجـــع**.....268
**فهرس المحتويات**.....285

## فهرس الجداول والأشكال


| الجدول أو الشـكـــــــل | الصفحة |
|---|---|
| جدول 1: مقارنة بين المراحل التاريخية للدبلوماسية الصينية | 81 |
| شكل 1: خريطة توضح توزيع الاستثمارات الصينية في إفريقيا حسب الدول | 210 |
| شكل 2: توزيع الاستثمارات الصينية في إفريقيا حسب القطاع | 211 |

## الملخص

أدى التحول الذي عرفته الصين منذ إصلاحات 1978، وانتقالها من دولة محكومة بخلفيات ماركسية–ماوية، إلى دولة أكثر انفتاحا، موجهة بأولوية تحقيق النمو والتطور الاقتصادي، إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية تجاه إفريقيا. بصورة أصبحت ضمنها الصين أقل اهتماما وتركيزا على الاعتبارات الإيديولوجية، وأكثر براغماتية قائمة على تحقيق المكاسب والمصالح الاقتصادية للصين بالدرجة الأولى ( ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة بالأساس ) ومصالح الدول الإفريقية بدرجة ثانية وفق مقاربة التعاون رابح/رابح.

من أجل ذلك، قامت الصين ودول القارة الإفريقية بإنشاء منتدى التعاون الصيني–الإفريقي سنة 2000 والذي أسس لدخول العلاقات الصينية–الإفريقية إلى مرحلة جديدة، أصبحت خلالها الصين أهم لاعب استراتيجي في القارة، منافسة نفوذ القوى التقليدية ( الولايات المتحدة وأوربا ). تعمق هذا النفوذ الصيني المتنامي في سنة 2006 بدخول الصين والدول الإفريقية مرحلة الشراكة الإستراتيجية، لتصبح الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا بحلول سنة 2009.

لتحقيق أهدافها في المرحلة الجديدة، اعتمدت الصين إستراتيجية القوة الناعمة، مستغلة السياسات الغربية الغير مرحب بها في دول القارة، والقائمة على المشروطية والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، وفرض شروط سياسية على الأنظمة الإفريقية مقابل الحصول على الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية. كذلك ساهمت العقوبات الاقتصادية الغربية في اعتماد الصين لسياسة ملء الفراغ، وتمتين علاقاتها في إفريقيا، بوصفها أكثر جاذبية كونها قائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأيضا على مبدأ فصل الاقتصاد عن السياسة. يضاف إلى ذلك التاريخ الغير الاستعماري بين الصين والدول الإفريقية، واعتبار التجربة الصينية كنموذج ناجح لدولة نامية نجحت في تحقيق التطور الاقتصادي.

لكن من جهة أخرى، أثار النفوذ الصيني المتعاظم في إفريقيا جدلا حول طبيعته، وأهدافه الحقيقية، وأيضا تداعياته على القارة. حيث نظر إلى السياسة الصينية تجاه إفريقيا – خصوصا من طرف الدول الغربية– كنوع من الاستعمار الجديد تسعى من خلاله الصين إلى استغلال دول القارة، واستنزاف ثرواتها (الطاقة، المعادن، الأخشاب ...) دون الأخذ بعين الاعتبار حاجة الدول الإفريقية إلى خلق اقتصاد حقيقي منتج. وأيضا إقامة علاقات تجارية غير متكافئة تقوم على استيراد الصين

# Abstract

للموارد الأولية، في مقابل إغراق القارة بالمنتجات الصينية المصنعة. كما تتهم الصين–من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية– بدعمها ومساعدتها للأنظمة التسلطية في الدول الإفريقية ضد إرادة شعوبها، دون أي اعتبار لمسائل حقوق الإنسان. هذه التصورات حول الطبيعة الاستعمارية للدور الصيني في إفريقيا، تعززت بعد إنشاء الصين لقاعدتها العسكرية الأولى خارج حدودها في دولة جيبوتي سنة 2017.

# Abstract

The shift in China's foreign policy since 1978 reforms, and its transformation from a Marxist-Maoist to a more open country focusing on economic development; both inside and abroad. Has led to the reshaping of its foreign policy towards Africa, in a way that China is less taking into consideration ideological factors. Instead, it becomes more and more oriented by a pragmatism based on achieving economic gains and interests for China on a first level ( basically securing energy resources), and for Africa on a second one, through a "Win-Win" approach.

The foundation of the **Forum On China-Africa Cooperation** (FOCAC) in 2000, marked a new era of Chinese-African relations, that have been deepened more and more, making China the most important strategic player in Africa since then, and competing the influence of the traditional powers in the continent (USA and Europe). Especially after the Beijing summit of 2006 In which China and African countries became strategic partners, leading China to become the biggest trading partner with Africa since 2009.

To achieve its goals. China adopted a "soft power" strategy in its relation with African countries, taking advantage of the unwelcomed Western (European and American) policies in the continent, and their "conditionality" interventionist approach imposing political reforms on African regimes, in order to receive economic investments and aids. Moreover, Western countries continuous sanctions on many African regimes, helped and strengthened China's involvement in Africa, and make it more attractive to these regimes. Also, China has no colonial past with Africa, and considered by many African countries as a successful model of a developing country, in addition that Chinese investments and

aids are on basis of “No string attached” that means with no conditionality. China adopts in its foreign policy, the principle of non-intervention in other states internal affairs.

On the other hand, China’s growing influence in Africa has launched debates, and raised questions regarding its nature and real strategic goals in the continent on one hand, and its implications on the other one. Chinese presence in Africa is considered ( especially by the West ) as a form of neo-colonialism in which China seeks only to exploit the continent and deplete its natural resources (oil, minerals, wood …) with no regards to the necessity of creating a real productive economy Africa needs, and also establishing a non equivalent trade based on Chinese imports of raw materials in exchange of dumping the continent with Chinese made products. Furthermore,China is accused of supporting African authoritarian regimes, against the will of their populations and the principles of human rights, only to secure its economic interest. These preoccupations have been strengthened after China has installed its first overseas military base in Djibouti in 2017.